

مكتبة المخادنة

عصمت باشا

خطبه وأقواله السياسية والاجتماعية

١٩٢٠ — ١٩٣٣

عنيت بنشرها وترجمتها جريدة المخادنة

نقلها الى العربية

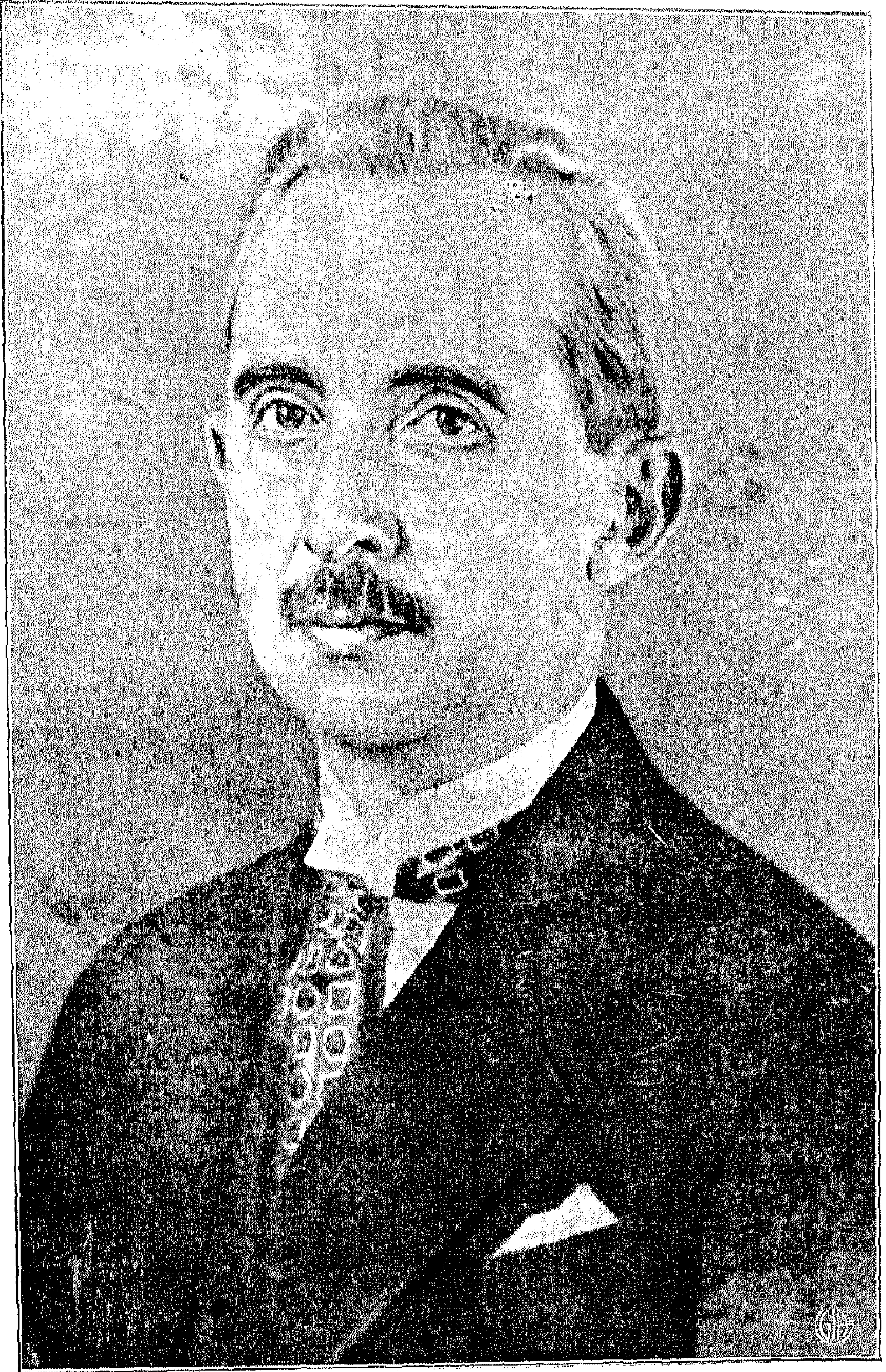
عبد العزيز أمين الخانجي
(GOAL)

الطبعة الأولى

القاهرة ١٩٣٤

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

عصمت باشا



بطل السياسة والحرب

بسم الله الرحمن الرحيم

الهادى إلى سواء القصد ، و باسم الهداة المخلصين ، وطلاب الاستقلال والحرية ، والمجاهدين فى كل عصر ومصر .

إذا ذكرت تركيا الحديثة ، ونهضتها الباهرة ، وارادتها المستيقظة ، وانقلابها السريع المدهش ، وسيرها نحو هدفها للتجديد الحقيقى فى سائر مظاهر الرقى والتقدم ، كالجيش الزاحف إلى قلب العدو . إذا ذكرت هذه الشئون كلها أو بعضها ، تمثلت فى الافئدة صور زعمائها وقادتها الذين أنقذوها فى الامس القريب من وهدة الذل والأسر، وانتشلوها من حافة الفناء بعد أن كانت من الاضمحلال على قوب قوسين أو أدنى ، ووجهوها اتجاها صحيحا الى المطالب النبيلة والاغراض السامية التى تنشدها الامة الراغبة فى الحياة الخصبة النامية تحت ظلال الكرامة والعزة القومية . وأول ما يتبادر الى الذهن من بين تلك الصور والشخصيات العظيمة التى أحدثت هذا الانقلاب صورة (الغازى مصطفى كمال) زعيم الامة التركية ، ورمز أمانيها ، وموقظ ارادة الحياة فى صدور ابنائها . ثم تسطع فى سماء الخيال ، عند ما تتوارد ذكريات البطولة وجلائل الاعمال ، رسوم الشخصيات الاخرى البارزة فى صفحات النهضة التركية ، من الحماة الابطال الذين كانوا فى مقدمة الصفوف عندما قام الغازى بدعوته المقدسة فى سبيل استقلال البلاد .

ولامراء فى أن عصمت باشا ، بطل الحرب والسياسة ، بمعاركه الخالدة فى

حرب الاناضول ، وبانتصاراته الباهرة فى لوزان، يعد فى طليعة هؤلاء الابطال وما من شك فى أن المستقبل ضمين بتدوين اسمه وأعماله بحروف من نور فى صفحات المجد لرجال السياسة فى هذا العصر .

ولد فى مدينة ملاطية بالأناضول عام ١٨٨٣ من أبوين اشتهرا بالعفة والتقوى والصلاح . وكان والده معروفا بين أقرانه بالتضلع فى التشريع والقوانين وكان عند ولادة « عصمت » الصغير قاضيا للتحقيق فى بلدة « قوجه » . ثم نقل منها الى أزمير بالترقية . وقد قضى عصمت باشا أيام طفولته فى هذه المدينة الجميلة ذات المناظر الطبيعية الخلابة ، وتعلق بها تعلقا أنساه مسقط رأسه . وعند ما انتقل والده الى سيواس بحكم وظيفته كان يحن الى أزمير حنين الطير الى وكره وبدت عليه دلائل الرغبة والتطلع الى الحياة العسكرية وهو صبى ، ناعم الظفر ؛ ويقول أقاربه ومعارفه فيما يتحدثون به عن أيام طفولته وصباه أنه كان يلهو بسيف من الخشب عند ما كان فى سن السابعة ويتقلده على هيئة الضباط ، ويقف به شاهراً لاداء التحية لوالده عند ما يقبل على المنزل كما يفعل الضباط وأنه كثيراً ما كان يخلو الى نفسه فيلقى الأوامر والنداءات العسكرية على جنود يتوهمهم أمامه . وعند ما تدور أحاديث حول المعارك والوقائع الحربية يرهف لها أذنه ويصغى اليها بكليته . واذا ماذكرت أمامه حوادث التاريخ ووقائع البطولة انبسطت أسارير وجهه واستمع لها بلذة وشغف .

ومن الاحاديث الشائقة التى تروى عن أيام طفولته أن خلوصى باشا والى سيواس بادره يوما بالسؤال عن المهنة التى يريدأن يحترفها عند ما يكبر وقد دار بينهما الحوار الآتى :

— قل الحق ياعصمت أى شئ تريد أن تكون عند ما تكبر ؟

— أريد أن أكون جنديا

— كيف تستطيع ذلك وأنت قصير القامة ؟

— أى بأس فى ذلك ؟

— ألا تعلم أننا لانجد سيفا بطولك .

— آه أوصى بابا ليعمل لى سيفا قصيراً . واستعمله مدة لأننى سوف لا أظل قصيراً . بل سأكون طويلا مثل بابا وعمى فى يوم من الأيام .

هذا الحديث البرئ من صبى فى السادسة من العمر يدل على حقيقة النفسية الطموحة فى ذلك القلب الكبير. ولقد كان ماتمناه ووصل الى مبتغاه فانه بعد اتمام دراسته الابتدائية فى سيواس ، وهو فى الحادية عشرة من عمره انتقل الى استانبول وأقام فى حى أقسراى حيث التحق بمدرسة الهندسة وبعد أن تخرج منها التحق بقسم المدفعية فى المدرسة الحربية ونال أجازتها بتفوق كبير يؤهله للدخول فى مدرسة أركان الحرب ، التى كانت بمثابة الاكادمية العليا للفنون الحربية . وفى هذه المدرسة تجلت مواهبه ونضجت معلوماته فخرج منها برتبة « يوزباشى أركان حرب » وقد عرف أستاذته اجتهاده ونشاطه ، وتوسموا فيه مخايل النجابة والذكاء وبعد النظر والدقة فى دروسه وواجباته . كما اشتهر بين إخوانه الطلبة بدماثة الخلق والوداعة والشغف بالرياضة والاقلال من الاكل والنوم ورقة الحاشية وحسن الطباع والبلاغة فى الحديث .

حياته العسكرية

حياته العسكرية حافلة بالنشاط والحركة والرقى فى مدارج الرتب العسكرية عن جدارة واستحقاق .

ما كاد يتخرج من مدرسة أركان الحرب العليا برتبة يوزباشى ، حتى عهد اليه ببحث النظم العسكرية فى سائر الدول ، واختيار أحسنها لنظام الجيش العثمانى فقام بالمأمورية خير قيام ، وألف كتابا فى هذا البحث دل على سعة الاطلاع وغزارة المادة . ونال الكتاب استحسان وزارة الحربية

فقررته للدراسة فى المدرس العسكرية ، ومنحته رتبة قول آغاسي ، تقديراً لجهوده واعترافا بفضله . ثم كان اعلان الدستور بعد مضى سنة من هذه الترقية فسافرضمن البعثة الحربية التىأوفدها ولاة الامور اذ ذاك الى ولاية (يانيا) فكتب تقريراً مسهبا عما شاهده من وجوه الخلل التى يجب اصلاحها فى تلك البقاع ، غير أن وزارة الحربية لم تأخذ بالنصائح والاشادات الثمينة التى ذكرها فى تقريره فنشبت الثورة أظفارها فى تلك الجهة واستعرت نيرانها ووقعت الكارثة المنتظرة التى أدت الى انتزاعها من يد الدولة العثمانية .

وانتدب بعد ذلك لقمع ثورة اليمن واصلاح ذات البين فعين رئيسا لاركان الحرب للجيش الذى أوفد الى هناك لهذا الامر . وسافر بجيشه الى صنعاء وبدد شمل الثوار الذين كانوا ضاربين حولها ففك الحصار عنها بعد أن كانت محصورة نحو ستة أشهر .

ويقول بعض الضباط من زملائه الذين حضروا تلك الوقائع أنه كان يبذل جهده لاراقة الدماء . وأنه كان يوجه خلال قيامه بحركة قمع الثورة النداءات المتوالية الى أفراد الجيش يحثهم فيها على حسن المعاملة وحقن الدماء والمحافظة على الارواح والاعراض وأخذ الاسرى برفق واللين . بل أنه كان يهدد جنوده بالاعدام رميا بالرصاص اذا تجارى أحدهم على ارتكاب جريمة الاعتداء على الاعراض . فاشتهر أمره بين اليمانيين فى صنعاء وجبال تهامة وذاع صيته الحسن بين قبائل الزيدية . وما زال يأخذ بالشدة فى مواطن الشدة وباللين فى مواطن اللين حتى سلس قيادهم وأخلص له رؤساء البلاد وسادتها وأشرافها وأحلوه من نفوسهم المكانة اللائقة بالمصلح القائم باداء واجبه على أكمل وجه خلال الاعوام العشرة التى أقامها بين ظهرانيهم .

انتقل بعد ذلك من منصبه العسكرى فى اليمن الى مركز القيادة العامة فى استنانبول وارتقى الى رتبة « بكباشى » وعهدت اليه رياسة قسم من الاقسام لاركان الحرب العامة . وفى نهاية حرب البلقان كان مندوبا للمفاوضة فى الصلح

مع بلغاريا .

وعند ما تألفت اللجنة المختصة لبحث كارثة البلقان وأسبابها وعواملها اسندت اليه رياسة المجلس العسكرى المؤلف لهذا الغرض وعين بعد هذا العمل رئيساً لاركان حرب اللجنة الثالثة لمركز القيادة العامة فى استانبول ومنح مدالية الامتياز الفضية . ثم اسندت اليه بعد ذلك بقليل رئاسة أركان الحرب العامة للفرقة الثانية وارتقى الى رتبة « اميرالاى » .

وفى المعارك الخطيرة التى خاضتها الدولة العثمانية فى مأساة الحرب العالمية الكبرى نبه ذكره وارتفع صيته منح وسام الصليب الحديدى من الدرجة الثانية ووسام الحرب من الحكومة النمسوية فوسام « كرون دومه ريت » من الطبقة الثالثة وأبلى بلاء حسنا فى جبهتى القوقاز والعراق ونال الظفر فى انتصارات هامة رفعته إلى مصاف النوابغ من القواد بين أمراء الجيش .

وقد اشتهر فى تلك الأيام بالدقة فى الخطط الحربيــة وانفاذها بالسرعة الممكنة وعرف بأنه القائد المفاجئ الذى يأخذ العدو على غرة فلا يبقى ولا يذر وينقض عليه فى أسرع من رجع الصدى . بل إن أساليبه الحربية وخططه الحاسمة رفعته إلى مصاف العظماء من القواد الذين اشتهروا فى التاريخ وقد كتبت عنه القيادة العليا الالمانية وقت الحرب الكبرى فقالت : « إنه يضارع زميله ماكنزن الالمانى فى سرعة الانقضاض على العدو » وقد منحته هــذه القيادة وســام الحرب الذهبى من الطبقة الاولى . وعينته بعد ذلك القيادة التركية قائدا عاما للفليق الرابع بصفة استثنائية حيث كانت النظم الحربيــة لاتجيز توجيه رتبة قيادة الفيالق للضباط إلا بعد تمضية زمن معين فى الجيش إلا أن المجلس الحربى الاعلى وازن بين كفاءته وميزاته الشخصية وبين رتبته العسكرية فقرر احتساب المدة القانونية التى تجيز له الرقى المنشود وضمها الى سنوات خدمته فى الجيش .

وكان صيته قد طار فى آفاق الدول المحالفة لتركيا فى سنى الحرب الكبرى

واتصل خبره بغليوم الثانى عاهل الالمان فابدى رغبته فى مقابلته عند ماحضر الى استانبول وحلى صدره بيده فى جمع حاشد من أمراء الجيش بمدالية الصليب الحديدية من الطبقة الاولى ثم وجهت قيادة الفايق الثالث وقد كان من فيالق الدولة الممتازة ، فخاض جملة معارك كان النصر حليفه فى جميعها . وقد منحته الحكومة التركية إذ ذاك الوسام المجيدى من الدرجة الثانية ثم أبدل بالوسام المجيدى من طبقة أستاذ فى السيف ؛ وهو من الاوسمه الممتازة التى كانت الدولة تختص بها عظماء القواد الذين يشتهرون بالبسالة النادرة فى الحروب .

وفى المعارك التى خاضتها تركيا خلال الحرب الكبرى كان عصمت باشا مع جيشه فى جبهة نهر الشريعة بسوريا فهاجم الجيش الانجليزى اذ ذاك بمهارة لفتت اليه الانظار من جديد فمنحته القيادة العليا العثمانية الوسام العثمانى من الطبقة الثانية ؛ ومنحته القيادة العليا الالمانية وسام النسر المعلم بالسيف من الطبقة الثانية أيضا .

وعين بعد ذلك مستشاراً لوزارة الحربية وبعد هذا التعيين بسنة نيطت به رياسة اللجان المؤلفة لتنقيح النظم العسكرية واختيار أحدث الأساليب الحربية مع قيادة الفرقة الاولى لجيش استانبول . ومنح فى نفس الوقت سلطة واسعة الحدود لادارة شئون الجيش التركى وتموينه وما الى ذلك من الاعمال الحربية ثم استقال من وظيفته وبعد تقديم الاستقالة وقبولها بارادة سنية ببضعة أشهر أسندت اليه رياسة اللجنة العسكرية الخاصة باصلاح نظام «الجندارمة» وماكاد يبدأ فى عمله الجديد حتى كانت حركة الاناضول وقيام الثورة الوطنية فيها ، فترك عمله فوراً ولبى نداء وطنه حيث أسرع للانضمام الى زملائه من أصحاب الدعوة إلى استقلال البلاد بقلوب عامرة بالايمان وبحماسة تضطرم فى سبيل الدفاع .

أعماله الخالدة فى الاناضول

كان الداماد فريد باشا وأشياعه من أذناب المستعمرين يحيطون إذ ذاك

بالمخلصين الوطنيين إحاطة السوار بالمعصم فيلاحقونهم ويتبعون خطواتهم بعيونهم وأعوانهم . وقد كان عصمت باشا فى نطاق من هؤلاء الجواسيس وقد تعب كثيراً فى سبيل الافلات منهم واللحاق بالحركة الوطنية فى الاناضول

فسافر متنكراً فى ليلة مطيرة ذات أنواء وعواصف على قارب صغير فى بحر هائج . وكانت الظلمة حالكة لا يكاد الأنسان فى وسطها يرى يده اذا أخرجها . وكان يجدف بنفسه ومازال يصارع الامواج ويغالبها فى تلك الليلة الظلماء حتى وصل بقاربه إلى ساحل الاناضول باعجوبة قبيل طلوع الفجر . ومن الساحل قطع الطريق على قدميه فى أسمال بالية على هيئة الرعاة فتسلق الجبال وهبط الاودية وبات على الطوى حتى بلغ قلب الاناضول حيث استقبله أهله بمظاهر الحماسة والفرح الشديد .

وقد كان لخروجه من استانبول.وقع شديد على وحيد الدين وأذنابه أما الغازى مصطفى كمال فانه ما كاد يسمع بنبأ قدومه إلى الاناضول حتى حف الى لقائه فالتقى به وهو فى الطريق إلى أنقرة ؛ فاحتضنا وتعانقا وبكيا من شدة السرور بهذا الاجتماع حتى طفرت الدموع من أعين الذين كانوا على مرأى ومشهد من هذا المنظر الحماسى البديع .

وقد اشتد أزر الحركة الوطنية بقدوم عصمت باشا حتى أن الغازى صرح اذ ذاك فى جمع حافل من القواد والاعيان بقوله: « الآن ارتاحت نفسى وازددت ثقة من أمر النجاح فهاهو صديقى وأخى فى الشدائد جاء يعضدنى فيما أنا بسبيله» أما رجال الحركة الوطنية فقد كان سرورهم عظيما بانضمام عصمت باشا فان انضمامه قد بث روحا جديدة فى جميع أطراف الأناضول وزاد من حماسة الجيش المدافع وقد اسندت اليه عقب وصوله رياسة أركان الحرب العامة وقيادة الجبهة الغربية.ويقال إنه عند ما اتصل بالداماد فريد باشا خبر وصول عصمت باشا الى أنقرة أسقط فى يده وأيقن بصلابة عود القوة الوطنيـة . وقد حاول فريد باشا فيما بعد أن يستميل اليه الباشا وأخذ يمنيه بالرتب والاوسمة إذا هو

عاد الى استانبول لكنه باء بالفشل والخسران فى محاولاته لأن بطل لوزان قابل هذه الدعوة بما تستحق من ازدراء وإهمال . وعند ما يئس الداماد فريد باشا من النجاح فيما كان يرجوه من هـذه الناحية أوعز الى المجلس الحربى الأعلى الذى كان مؤلفا لمحاكمة الثوار باتخاذ قرارات شديدة فانعقد وحكم على عصمت باشا غيابا بتجريده من رتبـه العسكرية . وما درى المسكين ولا أعوانه الذين كانو يشايعونه اذ ذاك أنهم يبرهنون بأعمالهم على التجرد من معنى الوطنية ، وأن دولة الظلم والاهواء قصيرة العمر ، وأن الباطل زهوق لا يلبث أن يذهب جفاء ، وأن البقاء للاصلح على الدوام .

أعمال عصمت باشا فى حروب الاناضول وميادين الجهاد الوطنى آيات من النشاط والبسالة والتفانى فى سبيل انقاذ البـلاد من أغلال الأسر . كانت فاتحة أعماله تنظيم الفرق الوطنية واصلاح نظم التجنيد ووضع التدابير اللازمة لتجهيز الجنود بالأسلحة والذخيرة وتموين القوة الوطنيـة بالمون والمهمات رغم الصعوبات التى كانت تحيق بالحالة وقلة الوسـائل . لـكن همته العاليـة تغلبت على جميع الصعاب فما زال يكد ويسعى حتى مهد طارق المواصلات بين أنقرة والولايات الشرقية وأهاب بالمهندسين والميكانيكيين وأرباب الحرف والصناعات فى البلاد وناشـدهم باسم الوطنية وبقضية البلاد التى نادى بها الغازى مصطفى كمال زعيم الحركة الـكمالية فاستمعوا للنداء وخفوا سراعا من كل صوب ، فجمعهم فى أنقرة وسيواس ووكل اليهم اصلاح المدافع والبنادق ومهمات الجيش . وقد تم له ما أراد فى بضعة أشهر لا تتجاوز عد الأصابع من بدء تأسيس الحركة الوطنية .

وما زالت معركة « اين أونى » من صفحات المجد والخلود فى تاريخ الحركة الوطنية التركية فان الانتصار البـاهر الذى أحرزه الجيش التركى فى تلك المعركة بحسن قيادة عصمت باشا كان من أقوى الأسباب التى أدت الى الى كسر شكيمة العدو والتغلب على قوته المعنوية . ونجاحه فى حركة التقهقر

الباهرة التى قام بها بعد معركة « اين أونى » الثانية لا يقل أهمية عن نجاحه فى المعركة الاولى حيث استطاع فى هذه الحركة أن يفوز بتحقيق خطته دون أن يفقد شيئا يذكر من ذخائر الجيش ومهماته . بل أنه استطاع أن ينسحب الى المواقع التى أختارها دون أن يفقد جنديا من جنوده فى تلك الآونة التى كانت فيها البلاد أحوج ما تكون الى الرجال . نجاح عصمت باشا فى خططه وحركاته العسكرية أكسبته الحمد والثناء من جميع القواد فاعترفوا له بالقدرة والنبوغ وأقروه على ما ارتآه اذ ذاك من الوسائل الحميدة فى سبيل الدفاع والهجوم .

ومن حسنات هذا القائد امتيازه بثبات الجأش وقوة العزيمة فى مواطن الشدة وانتهاز الفرصة الملائمة للهجمات الصادقة فهو لا يهاجم الا فى الظرف الذى يعتقد أنه أنسب الاوقات للهجوم ، وفى الوقت الذى يثق فيه بتفوقه على عدوه من كل الوجوه

وجد الغازى مصطفى كمال زعيم النهضة التركية فى صديقه عصمت باشا أكبر عضد فى نجاح الحركة العظيمة التى قام بها وعند ما اختاره لتمثيل رغبات الشعب التركى فى مؤتمر لوزان برهنت الحوادث على حسن هذا الأختيار ، وأنه أعطى القوس باريها . وهاهى ادارته الحكومية وما أبداه فيها من ضروب البراعة ومظاهر النشاط من خير الادلة على مقدرته فى ميادين السياسة بقدر كفاءته فى ميادين الحرب

عصمت باشا كثير الصمت ، حلو الحديث ، متواضع ، حاضر البديهة : يترك المجال لمحدثه حتى يفرغ من كلامه ثم يبدأ هو بالكلام فلا يقول إلا قليلا . على أن فى هذا القليل ما يترك أثرا عميقا فى النفس

ولعلنا لا نخطىء إذا قلنا بأن دماثة الخلق هى النقطة الحساسة التى تبدو واضحة فى شخصية هذا الرجل العظيم الذى أصبح من رجال التاريخ السياسى فى هذا العصر

الابتسامة الظريفة العذبة التى ترتسم على وجه عصمت باشا البشوش أثناء محادثاته ومفاوضاته في الشئون الدولية أو في الشئون المتعلقة بسياسية تركيا مع جاراتها تكاد تكون الطابع الذى تمتاز به الدبلوماسية التركية في هذه الايام .

هذه الابتسامة العذبة التى يشاهدها المرء مطبوعة على شفتى عصمت باشا في جميع صوره الفوتوغرافية التى تنشرها الصحف التركية والاجنبية في مشارق الأرض ومغاربها هى التى أذابت أسارير العبوسة والتقطب التى كانت مرتسمة على وجه (اللورد كيرزون) في مؤتمر (لوزان) . وبهذه الابتسامة الحلوة اللطيفة ظهرت شخصية الدبلوماسية التركية خلال نهضتها الاخيرة في أبهى مظهر وأزهى ثوب بين الشخصيات الدبلوماسية الاخرى . وبهذه الابتسامة الدالة على معدن الخير وحب الانسانية استطاع السياسى التركى من تذليل الصعوبات والعراقيل وبها تمكن بطل لوزان من القضاء على أسباب النفور بين أمته والأمم المجاورة لها في البلقان .

هذا قليل من كثير رأينا أن نمهد به السبيل للتعريف بشخصية عظيم من عظماء هذا العصر . على أن قارئ هذه المجموعة من خطب عصمت باشا سيرى صورة بارزة من هذه الشخصية، تغنيه عن كل وصف أو تعريف كما أنها ستعينه على فهم أشياء كثيرة من أسباب وعوامل النهضة التركية الحديثة في الفترة التى قيلت فيها هذه الخطب والأقوال من سنة ١٩٢٠ أى من فجر النهضة التركية إلى أواخر العام الماضى عند ما احتفل أخواننا الترك بالذكرى العاشرة لأعياد جمهوريتهم . فهى بهذا الأعتبار صفحة من صفحات التاريخ جديرة بالنظر والتقدير لما حوته من شئون وحقائق .



خطبته الشهيرة الاولى

التى ألقاها فى المجلس الوطنى الكبير يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠

بصفته رئيسا لعموم أركان الحرب

اخوانى :

لم تقع حوادث حربية هامة من مدة فى الجبهةالغربية وما ظهر من نشاط العدو أخيرا فى ساحة القتال عند بروسة قاصر على تعبئة أفراد قلائل من الجند فى شمال وغرب بحيرة « أزنيق » ولقد اتحدت هذه القوات فى جهات كثيرة مع الاشقياءالمحليين من الاروام والارمن فدفعتهم الى شن الغارات على القرى أما الخطة التى اتبعتهاقواتنا ازاء هذه الحركات فهى العمل علىصد هذا العدوان للمحافظة على المسلمين من الاهالى.وقد وقعت هذه المصادمات فى القرىالموجودة بجنوب مدينة أزميت أى كما قلت فى شمال وغرببحيرة أزنيق . وفى الميادين الأخرى لم تقع مصادمات ذات شأن سوى حركات الاستطلاع التى قامت بها فرق الكشافة بعد احتلال «كديز» و « عشاق » ويمكن القولبوجه عام أن المواقع الشمالية (لأدابازار) و(صابانجه) هى فى يد المنافقين أعنى بذلك أننا غير متمكنين بعد من التسلط عسكريا على تلك الجهات فان الجيشاليونانىمنتشرفى الجنوب من تلكالمواقع عند (بقچهجك) و (كيره ميت) و (وبيلديرم) و (كومانا) و (دوما كوى) و (وقويون حصار) و(بها سلطان) . غرضى من هذا التفصيل أن أوضح الحالة تماما لمن يعرف منكم تلك الجهات وأن أبين لكم بأن (اينه كول) و (ينىشهر) فى يدنا تماما وأن خط العدو فى غرب هاتينالبلدتين وهنالك خط آخر للعدو شرق (كديز) فى جهات (قيزيق) و (ايشيقلر) و (كموشلى) و (قارلق) و(طاباقلر) ثمفى الجنوب منذلكخطوط (كوناى) و(دورسونلر) و (حاجى بكلى) . وليس هنالك مايمكن أن يقال أكثر من هذا عن الحالة السائدة هذه

الجبهة إنما أريد أن أختصر القول لأصل إلى النقطة التى تنتظرون منى شيئا من الايضاح عنها بفارغ الصبر . أعنى بذلك وجهة نظرنا فى مصير الحركات العسكرية فى هذه الجبهة ومايتنظر أن تكون عليه الحالة .

اننا ننظر الى مصائر الأمور فى هذه الساحة بعين الثقة والاطمئنان . إن الرجال الذين أسندتم اليهم أمر الادارة والتعبئة العامة للدفاع عن الاركان يرون من الواجب عليهم مصارحتكم بالحالة كما هى دون أن يكون لأى أثر سلبي أو ايجابى سلطان على حكمهم ورأيهم فيما يبسطونه على هيئتكم الموقرة. من أجل ذلك وبهذا الاعتبار اقول لكم إننا ننظر الى الحالة العسكرية من الوجهة الدفاعية العامة بعين الثقة ونطمئن اليها كل الاطمئنان . بل أستطيع أن أقول لكم بأن الأزمة قد انقشعت سحبها منذ زمن وبدأت الحالة تدخل فى طورها الاعتيادى وكان رأينا فيما يختص بالجبهة الغربيـة أن أعداءنا يقاتلوننا فى هذه الجبهة بنوعين من السلاح : النفاق وجيش اليونان . وقد بذلوا كل مافى وسعهم لاستخدام هذين السلاحين ضدنا منذ نشوب الحرب الى اليوم وتعلمون أن المنافقين باءوا بالفشل والخسران على الدوام فى كل جهة انتشروا بها وأنهم انقلبوا على أعقابهم بالخزى والعار كلما اشتد حماسهم للايقاع والأذى . غير أن هؤلاء كانوا ومازالوا ينفثون سمومهم ويخدمون أغراض الذين يدفعونهم للخيانة والنفاق وقد قال الخلفـاء عند ماجردوا علينـا هذا النوع من السلاح أنه يكون نافعاً فى شد أزر الاحتلال اليونانى وقد أيدت الحوادث صحة ماذهبوا اليه فان جهود المنافقين كانت نتيجتهـا تمهيد السبيل للاحتلال اليونانى . لكننى أقول فى معرض الموازنة بين قوتنا وقوة المنافقين واليونان ، أننا اليوم فى (دوزجه) و (يوزغات) و (آقحصار) و (صوما) أعز نفراً ، وأقوى بأساً ، وأصلب عوداً منهم ؛ وأننا اكثر امتلاكا لناصية الحالة من حيث ثباتنا وعزيمتنا فى الوجهة التى نسير عليها للوصول الى استقلالنا . وتدل الدلائل على أن المنافقين واليونان شرعوا من جديد فى التأهب للقيام

بحركات عدائية ضدنا فى الجبهة الغربية . غير أن يقظة الامة تكاد تحول دون ظهور المنافقين بمظهر العلانية فيما يبذلونه من جهد لمناوأتنا . فانهم فى استانبول مثلا يسعون فى سبيل التأهب لاعداد تجريدة من الجند لكنهم لا يتمكنون من تنفيذ هذه الغاية . هذه حالة تدعو الى اغتباطنا وسرورنا لأنها من أكبر الادلة على يقظة الأمة ونجاح هذه اليقظة فى نتائجها. وبهذا الاعتبار نجد أن اليونان فى انتظار من يمهد لهم سبيل النصر غير أن هذا المعين لم يظهر الى الآن فى ميدان العمل .

لقد وقعت حوادث فى بعض الجهات من طريق إغراء الارمن والاروام واستهوائهم وتحفيزهم للشر غير أن هــذه الحوادث تــكاد تــكون من قبيل حوادث الأجرام العادية . ولا أكتم عليكم وقوع بعض حوادث أليمة دلت على منتهى السفالة وسقوط الاخلاق فان بعض المنتسبين إلى زمرة علماء الدين فى بروسة لم يترفع عن مذلة الجهر بتمجيد الجيش اليونانى والقول بأنه الجيش المنقذ .

زفيق بك (نائب قونية) : اللعنة للخونة .

عصمت بك (مستمرا) : لقد اجتمع نفر ممن لا اخلاق لهم فى جامع السلطان سليم ورفعوا أكف الضراعة لطلب التوفيق والنصر لجيش اليونان (اصوات تقول : ليسقطوا) . هذه الأمثلة الأليمة يا إخوانى مهما كانت شـنيعة فانها تبث فينا روح العزيمة والقوة لأنكم تعلمون جيدا أن هذه النفوس الوضيعة إنما تتمثل فى بضعة أشخاص قلائل من بين مجموع الامة التى اتحدت كلمتها على تلعينهم وازدرائهم . والخلاصــة أن قوة النفاق المصطنعة لتسهيل عـدوان الجيش اليونانى قد سقط القناع عن وجهها وأصبح ثوب الرياء عليها مهلهلا يشف عما تحته بوضوح ، وهناك غير هذ الأمثلة التى عرضتها عليكم والألم يملأ جوانب نفسى ، الجرائم الأخرى التى أخــذت تبدو فى مظهر تتقزز منه النفوس .

كان العدو فى الجبهة الغربية يتوقع أن يفوز علينا طالما كان النفاق ظهيره وطالما كان يفوقنا عدداً. غير أن الوقائع والحركات العسكرية فى خلال الاشهر الستة الماضية دلته على خطل رأيه وسوء تقديره. لا تنتظرون منى بطبيعة الحال بيانا مفصلا عن التدابير التى اتخذناها وكل مايمكننى المجاهرة به أننا اتخذنا فى الجبهة الغربية التدابير الكفيلة بحسن الدفاع عن سلامة البلاد. وأزيدكم علما أن هذه التدابير ليست صالحة فقط للحال بل انها كذلك ذات أثر فعال. ولنا أمل وطيد فى أن جهودنا ومساعينا التى انتظمت بشكل يفوق كثيراً ما كان عليه الحال عند بدء القتال بيننا وبين العدو، ستكون مثمرة وسنلمس آثارها وتظهر لكم آياتها الباهرة. (أصوات تقول: إن شاء الله).

هنالك أمر جليل له شأنه وقدره، وهو مايظهره أهل البلاد من الوطنية والغيرة الدينية؛ فانهم مازالوا الى اليوم يهرعون الى ميدان القتال وفى مقدمتهم زعماؤهم ووجوههم وأصحاب الكلمة النافذة بينهم(اصوات تقول: فلتحى الحمية). هذا الاهتمام من جانب الاهالى قد ألهب نيران الحماسة فى الصدور، وكان له أثر معنوى ومادى فى تقوية الصفوف. ويسرنى أن أذكر لكم ذلك مفتخراً شاكراً

(تصفيق).

أما فى الجبهة الشرقية فان جهودنا موجهة نحو اتخاذ التدابير القوية ضد حركات (انطاشناق) فان هؤلاء الأشرار مع تظاهرهم بالشكوى من الظلم والاضطهاد مافتئوا يشنون الغارة وبأيديهم الخناجر على قرى المسلمين. واننا نبذل مافى وسعنا لنكبح جماح قطعاتنا العسكرية فى تلك الجهات وأصبح أصدقاؤنا المجاورون لنا وجميع الناس يرون أننا فى موقع المغدور المعتدى عليه وعندما كانت جنود اليونان تتقدم زاحفة الى قلب البلاد قرأنا فى الصحف الاوربية اذ ذاك أن جنود الارمن أيضاً تتقدم لاحتلال مدينة أرضروم.

إنهم الآن فى استانبول وغيرها يتأهبون لاحتلال الولايات التركية التى يطلق عليها اسم « أرمينيا » ويسعون فى عقد القروض لهذا الغرض . ومع ذلك فان الأرمن والطاشناق على حدودنا الشرقية كانوا يتلقون منا على الدوام دروسا صارمة حيثما أطلقوا العنان لمجابهتنا بالعدوان وتحفيزنا لتأديبهم فانهم كانوا يهاجمون على الدوام مفرزة عسكرية لنا مقيمة بجوار (اولطو) على نحو ما بينت ذلك فى التبليغ الرسمى . وكانوا بهجومهم هذا يسيئون الى جنودنا ويزعجونهم فتحفزت مفرزتنا لمقابلة العدوان بمثله وتحركت لمهاجمتهم فى ١٣ سبتمبر وانتهت المعركة بتبديد شمل (آلاى) كامل من الأرمن الذين تقهقروا بحركة شنيعة بعد أن تركوا فى الميدان جميع مدافعهم . وإذ استمروا فى عدوانهم على هذا المنوال فان حركات الهجوم المقابل من ناحيتنا تستمر كذلك لتأديبهم .

ومن الحوادث الأخيرة ما أظهرته عشيرة (المليين) من التمرد والثورة فى جبهة الجزيرة . هذه العشيرة هى التى اعتاد أفرادها أن يقيموا من زمن فى الجهات المجاورة لبلدة (ويران شهر) . ومما يلفت النظر شبوب هذه الثورة فى وقت واحد مع نشاط القوات الفرنسية . وقد استدعت هذه الثورة اتخاذ بعض تدابير هامة أدت الى حشد القوات التأديبية . وقد استغرقت حركة التأديب هذه خمسة عشر يوما لقى العصاة أثناءها من الجزاء الشديد ما يجعلهم يقدرون سطوة القانون وقدرته . ولقد خمدت الثورة وانتهت حادثة التمرد فلم يبق لها الآن أثر .

جبهة القتال فى آطنة وهى تشمل مواقع : مرسين وطرسوس وآطنة وجيحان ، تكاد تكون محصورة لحرمانها من الاتصال مع الخارج ولصعوبة المواصلات فيما بينها من بعضها لبعض . أصبح السفر من آطنة الى طرسوس أو من طرسوس الى مرسين من الاعمال الشاقة التى تستلزم ترتيبات عسكرية خاصة . فالمسافرون يقومون الآن على هيئة قافلة ويستهدفون فى طريقهم

المناوشات والمصادمات العسكريه ويتبادلون النيران وطلقات البنادق بينهم وبين الذين يعترضون سبيلهم . فاما أن يصلوا الى المكان المقصود وإما أن يتعذرعليهم إدراك بغيتهم.واذا استطاعوا النجاح فان ذلك يعتبر فوزا مبينا ونظرا لصعوبة المواصلة بين أطنة والساحل أى بينها وبين طرسوس ومرسين فان أهلها الآن يجتهدون فى تأمين خط المواصلة فيما بينهم وبين الداخل . وحركة النشاط والهجوم واطلاق النار فى هذه الجهة تبدو بارزة من جانب قطعاتنا العسكرية . واذا كنا لا نستطيع اليوم أن نصور بالقول والبيان ما يظهره أهل هذه البلاد فى طرسوس ومرسين وما يجاوورها من آيات البطولة والشجاعة فى الدفاع والجلد ازاء القوات العسكرية المنتظمة المنتشرة هناك وصولتهم فوق ذلك على العدو بالهجمات الصادقة المستمرة ؛ اذا لم نستطع ذلك فان السر فى هذا الأمر هو ما يجيش الآن فى صدورنا من آثار الأنفعال النفسانى وما يملأ جوانحنا من الاحساس المتغلب الذى يسد علينا مسالك القول ويعقد ألسنتنا عن الاسترسال فى الكلام . غير أن أحفادنا وأبناء الوطن فى الاجيال القادمة عندما يقرأون صفحات المجد من تاريخ هذه الايام سيجدون الوقائع التى تجرى اليوم فى جبهة أطنة بارزة بأحرف من نور بين مفاخر وأمجاد هذا العهد . (تصفيق)

اننا اليوم نتحكم على الموقف من شرق جيحان الى جوار اسكندرونة ولم تترك قطعاتنا العسكرية للعدو فراغا يحتله فيما بين خطوطه الحربية التى تقوم بأعمال حربية فى أطنة وخطوطه الموجودة فى منطقة عينتاب .الكاملة لاسلحتنا وقوتنا من أطنة حتى اسكندرونة وسأختم بياناتى بالأشارة الى الحركات العسكرية فى منطقة عينتاب .

لقد نشبت فى هذه المنطقة معارك ومصادمات هامة فى خلال الأسابيع الستة الماضية فان الفرنسيين جعلوا عينتاب نفسها هدفا لهم وتقدموا فى هذه الجهة بقطعات عسكرية هامة وقد حاصروا المدينة وامتلكوا ناصية الحالة

هناك فترة من الزمن حيث زحفوا بجموعهم وتمكنوا من دفعنا وراء إلى الشمال. وكانوا يتوقعون النتيجة المنتظرة من محاصرة مدينة مكشوفة كهذه. أى أنهم بعد انسحابنا الى الشمال وتضييق نطاق الحصار على المدينة كانوا يظنون أن أهلها سوف يستسلمون اليهم في الحال. غير أن عينتاب رغم كونها مكشوفة ورغم محاصرتها من كل جهة استبسلت في المقاومة والدفاع عن نفسها وقد أرسلنا اليها النجدة بطبيعة الحال وقد تمكنت هذه النجدة من اختراق نطاق الحصار والاتصال بالمحصورين داخل المدينة.

هناك في ضواحي عينتاب المدارس والكليات التى أنشأها الامريكيون وأبنية هذه المدارس هي الآن القاعدة الحربية لجنود الفرنسيين في تلك المنطقة. لقد اتخذوا من أبنية تلك المعاهد المؤسسة للعلم قواعد حربية تصب على أهل البلاد نيران الهلاك والدمار. هاجونا بينما المدافع الموضوعة في تلك الاماكن تحمى ظهورهم أثناء الهجوم. استعملوا تلك المعاهد كمستودع للمهمات الحربية حتى كان يخيل للرائي أنها ليست معاهد للتربية وإنما قلاع وحصون انشئت في بلادنا لتقضي علينا. لقد تمكن الفرنسيون بواسطة هذه الأبنية التى اتخذوها أسا للحركة العسكرية من نشر قواتهم العسكرية حتى (نزيب) ثم شنوا الغارات على القرى الآمنة في جوارها ودخلوها شاهرى السيوف وأرغموا أهلها بالتهديد على توقيع العرائض بطلب انتدابهم للبلاد عليهم. لقد تسلطوا عليها بقوة السلاح. تقدموا فيها زاحفين بجنودهم وأسلحتهم ومدافعهم. احتلوها بعد قتال عنيف ومقاومة شديدة في كل شبر من الارض وأخذوا بعد ذلك يتبجحون ويعلنون باللاسلكي في انحاء العالم أن أهل البلاد هم الذين طلبوهم واستنجدوا بهم. بعد هذه الحوادث اشتدت المعارك والمصادمات في عينتاب. والقتال فيها دائر على ساق وقدم بشكل عنيف وبتضحيات جسيمة لا تقل خطورة عن أشد المعارك الحربية الكبرى. المدينة مقسومة الآن الى قسمين وقد أظهر أهلها من آيات البطولة مايعد من

المعجزات فانهم يقاومون القوات الفرنسية كما يقاومون الأرمن الذين أصبحوا عن علم أوعن جهل واسطة فى يد العدو للتنكيل بأهل البلاد. فقنابل المدافع تتساقط على المدينة فى كل يوم فتودى بحياة الأبرياء من النساء والاطفال. إن الألم يحز فى صدورنا لكننا فى نفس الوقت نفاخر بهذه التضحية التى يفرضها واجب الدفاع على جميع المواطنين رجالا ونساء، صغاراوشيوخا من سن الطفولة حتى الشيخوخة، لأننا فى سبيل قضيتنا الوطنية لا نحجم عن التضحية مهما عظمت لنعيش أحرارا مستقلين . الحوادث التى تجرى الآن فى عينتاب موضع اهتمام الجميع وإنه لمن أكبر الواجبات الوطنية زيادة اهتمامنا بهذا الحادث وبذل الجهود المادية والمعنوية لمناصرة أهل عينتاب وتشجيعهم بكل الوسائل الممكنة على مايبدونه من بطولة فى الدفاع .

هذه هى الحالة على وجه عام وإنها بالاجمال تدل على أن حركة الدفاع قوية وأن الحية مازالت ملتهبة متأججة فى الصدور كما كانت منذ قيامنا بحركتنا الوطنية . من هذه الوجهة أقول لكم إن القوة العسكرية فى حالة تمكنها من أداء ماعليها من واجب بل انها تستطيع أن تقوم بهذا الواجب ماديا ومعنويا. ولقد وجه بعض الزملاء سؤالا يستفهم به عن السبب الذى يجعلنا نحجم عن سوق جيشنا لكبح جماح عدوان الطاشناق فى الجبهة الشرقيـة وقد تولى حضرة وكيل الخارجية الاجابة على قسم من هـذا السؤال وأظنكم لا تنتظرون منى تفصيلات أخرى عن الترحيلات العسكرية وما الى ذلك من الشئون . وهذا كل ما عندى من الوجهة الحربية .



بعد هدنة مودانية

الخطبة التى القاها عصمت باشا فى المجلس الوطنى الكبير

يوم ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ بصفته وزيراً للخارجية

أيها الاخوان :

أشعر اليوم بالفخر لوجودى بينكم بعد غياب طويل عن المجلس بسبب وظيفتى السابقة فى ميدان القتال . وإننى أقدم لكم اليوم مع احترامانى الشخصية تحية الجيش لمجلسه الكبير وثقته الغالية وولاءه العظيم . (تصفيق) اننا لا ننسى ابداً الخدمة الجليلة التى أداها لنا هذا الجيش وسوف نحتفظ على الدوام فى اعماق قلوبنا بذكرى أبطاله الذين صمدوا للشدائد عامين على التوالى ، يقاومون أساليب العنف والشدة بثبات وعزم ، لم يتأخروا خلالها قيد لحظة عن تضحية كل نفس ونفيس فى سبيل انقاذ وطننا . وللشهداء من هؤلاء الأبطال الذين ضحوا بأنفسهم فرحين مستبشرين فى سبيل قضية البلاد المكان الاسمى من نفوسنا . وانهم ليعيشون على الدوام بين جوانحنا بذكراهم الخالدة فعلينا أن نتحف الى أرواحهم الفاتحة . (يقف جميع من فى المجلس ويقرأ الفاتحة على ارواح الشهداء) .

اخوانى :

اننا بالهدنة التى أبرمناها فى مؤتمر مودانية قد أوقفنا القتال فى الجبهة الغربية التى دامت فيها المعارك سنتين. القتال الذى أوقفناه كانت حرباً سجالا ذات صفحات شتى تجلت جهودنا فى كل صفحة منها منذ البداية حتى النهاية لقد بيت القوم لنا خطة احتلال مدبرة ترمى الى القضاء على أوطاننا وتمزيقها شر ممزق وشرعوا يعملون على تنفيذ خطتهم هذه. قد يصعب اليوم علينا أن نحصى عدد الجنود الذين جردهم العدد لقتالنا، والميادين التى أعدها لمصارعتنا منذ

اللحظة التى قمنا فيها ندافع عن بلادنا . شرع العدو فى الحرب الشعواء التى أضرمها ضدنا فى الجبهة الغربية بالاحتلال. وكان كلما احتل قسما من اقسام الوطن يتوهم أن عزيمتنا قد وهنت وأن مقاومتنا قد انتهت الى حد اليأس والعجز .

لهذا السبب تقدموا زاحفين الى (عشاق) و (بروسة) . ولهذا السبب رأيناهم بعد معركة (اين اونو) الثانية ينقسمون الى اقسام وفروع كأنما يحتلون مملكة أو مستعمرة . وفى نهاية تلك المعارك الدموية التى تعلمون تفاصيلها ظهرت نواياهم وأطماعهم بجلاء ووضوح فى خطة الاحتلال التى أعدوها لمعركة (سقاريا)، عند ما أخذت اليونان التى هى واسطة تنفيذ لأطماع غيرها، تزحف الى قلب الأناضول بكل ما فى وسعها ومدنيتها وقدرتها من قوة . وقد دل فشلهم فى هذه المحاولة الأخيرة التى كانت آخر ما فى جعبتهم من قوة وعدة على أنه ليس فى الاستطاعة قهر البلاد من جبهتها الغربية. وأدرك العالم بأسره هذه الحقيقة التى ظهرت جلية ساطعة لا تحتاج الى بيان . أما هـذه الحادثة التى سيتلوها احفادنا فى التاريخ فسوف تدلهم على مقارنة جليلة بين اليونان التى صرفت كل ما فى وسعها من قوة وجهد وعزيمة لتقهر الترك الذين كانوا فى حالة ضعف وعجز والمحرومين من الوسائل الحربية والمادية المتوفرة لدى عدوهم .

أما بعد سقاريا فقد بدأت حرب مدنية كبرى أوسع نطاقاً من الحركات العسكرية المحـدودة وكانت تركيا قادرة على تنظيم جهودها وتوجيـه قواها لحرب هجومية كبرى فى سبيل الدفاع عن آناضولها ومثل هـذه الحرب فى حاجة الى معدات كبيرة والى وحدة شاملة والى شيء كثير من العلم والمعرفة وبعد النظر بصفة خاصة وكانت العقيدة السائدة أن الترك لا تتوافر لديهم هذه الأسباب المؤهلة للقيام بمثل هذه الحرب .

والواقع يا إخوانى أن الحرب الهجومية الـكبرى لم تـكن أمراً هيناً غير أن المجلس الوطنى الـكبير ، وقـد استطاع أن يدير حركة الدفاع عن قضية الأمة منذ نشوب المعركة بمهـارة تامة ونجح فى تنظيم الصفوف وتوحيد

الجهود وتيسير وسائل الدفاع على أكمل وجه ، كان كذلك قد استطاع أن يهيئ لجيشه الوسائل اللازمة للقيام بحرب هجومية وقد جاء دور الأمة بعد هذا الاستعداد فأظهرت تضامنها مع الجيش والمجلس فى تلك اللحظة الرهيبة التى تقرر فيها النزول الى الميدان بكل ما تملك من مقومات ومشخصات لتقف وجهاً لوجه أمام العدو بكل ما يملك كذلك من قوة مادية ومعنوية فى حرب تظهر نتيجتها الحاسمة فى مدى ثلاثة أيام فقط . وقد كان مثل هذا الأمر الخطير والنزوع اليه من جلائل الاعمال التى لا تقدم عليها سوى الأمم التى تقدر حقيقة الموقف بكل ما فيها من شعور ووجدان وقد برهنت الأمة على ذلك وأظهرت للعالم أنها على غرار هذه الأمم التى تعرف واجبها فى ساعات الخطر . وكان بعد ذلك ما تقضى به ضرورة التفوق من الوجهة الفنية والبراعة الحربية على جيش مدرب تحت إشراف ومراقبة أعاظم قواد العالم وأركان حربهم ممن يسارعون الى تصحيح أخطائه وتسديد خطواته وتقويم اعوجاجه . كانت الضرورة تقضى بتقدمنا الى هذا الامتحان . وقد شاءت ارادة المولى سبحانه وتعالى أن يكون فوزنا على العدو ليس مجرد صدفة من الصدف أو بسبب غفلة العدو أو تقصيره وانما لرجحان كفتنا عليه من الوجهة الفنية والمعنوية والمادية (تصفيق حاد) ولو كان هناك جيش غير جيش اليونان فان جيش المجلس الوطنى كان سيفوز عليه بنفس النتيجة الحاسمة . (تصفيق) كان على جيشنا أن يثبت تفوقه على عدوه لا سيما من وجهة النظام والتربية العسكرية وإنكم لتعلمون ذلك حق العلم لاتصالكم الوثيق بالجهود التى بذلت فى سبيل هذا الغرض فان تلك المساعى كانت بالغة حداً يدعو الى الاغتباط فان الضباط على اختلاف أسلحتهم حتى الشيوخ منهم تدربوا من جديد فى سنوات الجهاد التى قضيناها ودخلوا المدرسة لتوسيع مداركهم ومعلوماتهم كما يفعل الطالب المبتدئ .

الفكرة التى كانت تدفع الشعب والجيش الى التضافر لبذل تلك الجهود

الصادقة كانت تتجلى فى مظهر الايمان بقدرة المجلس الوطنى الكبير وحكومته الوطنية على توجيه الأمة والجيش الى الهدف الحقيقى للبلاد بالرأى الصائب والعقل الراجح والخطة المثلى .

من أجل ذلك كان الشهداء منا فى ميادين الشهامة والبطولة تسودهم الطمأنينة على قضيتهم العادلة ويقبلون على التضحية مستبشرين موقنين بسيرها فى طريق النجاح .

حتى فى الأيام العصيبة التى واجهنا فيها العدو ونحن خلو من المعدات وهو مستكمل جميع معداته ، كانت الحالة الروحية السائدة جيشنا هى التشبث بفكرة الفوز والانتصار وأن عليه أن يصمد فى مكانه وأن يقاوم بكل ما فى وسعه . والخطة التى انتهجناها بعد توطيد هذه الحالة الروحية هى العمل على الاستفادة بحزم وتدبير من كل المساعدات والتضحيات والتبرعات التى تقدمها الامة لجيشها الباسل .

يجدر بنا بعد ذلك أن ننوه بأمر جليل كان له شأن عظيم فى نجاحنا وهو مظهر الطاعة فى الجيش ، ذلك المظهر الذى كان عماد قوته وصلابته وما أبداه من خوارق فى المعارك التى خاضها . ان جيش المجلس الوطنى الكبير تربطه بعضه البعض من قائده الاعظم الى ضباطه وجنوده رابطة متينة تنتظم فى سلك من الطاعة والمحبة والثقة المتبادلة . (تصفيق شديد)

من المزايا الكبرى التى تطبع جيشنا ، جيش المجلس الوطنى ، بطابع خاص هو أن هذا الجيش هو الأمة بذاتها (تصفيق شديد) . أى أن الغايات التى يعمل المجلس الوطنى على تحقيقها قد استوعبها جميع الجيش من أكبر قائد الى أصغر جندى فامتزجت بروحه واختلطت بدمه فكان يعمل يداً واحدة مع مجلسه الوطنى للوصول الى الهدف . إن تاريخنا لم يشهد قبل اليوم جيشاً كهذا يشعر مثل هذا الشعور ويعمل بدافع وجدانى على هذا النحو من الاتحاد فى العقيدة والايمان . (تصفيق)

لقد كانت جيوشنا العثمانيــة وجيوشنا فى العهود السابقة على جانب من الفضائل والخصال الخلقية غير أن جيش المجلس الوطنى قد فاق أسلافه من هذه الوجهة أيضا . إن جيشنا بما حازه من نصر فى الحرب الهجومية التى جعلته يصل الى هدفه فى البحر الابيض قد فاز بغنائم مادية فوق ما فاز به من الشرف المعنوى لأن الجيش اليونانى كان مجهزاً بجميع المعــدات والمهمات الحربية المصنوعة على أحدث طراز ووفق تجارب الحرب الــكبرى فى اشهر المصانع وقد استفاد كذلك من تجارب الحرب الــكبرى فى توزيع الاسلحة والمهمات على افراد الجيش ولذلك كانت قطعهم العسكرية التى تفوق قطعاتنا العسكريه ضعفين وثلاثة أضعاف فى بعض الاحيان مجهزة ومزودة بأوفر الاســلحة والمؤن الحربية . جميع هذه المهمات والاسلحة والمعدات الحربية بقيت فى بلادنا وغنيمة فى ايدينا (أصوات تقول : الحمد لله) . هــذا الجيش الذى اتخذ تجارب الحرب الــكبرى نبراساً له فى تدريبه ونظامه وخططه وادواته وتعبئته اضطر أن يتخلى لجيش المجلس الوطنى الــكبير عن جميع هذه التجارب المعنوية كما تخلى له عن أسلحته ومهماته . جيش المجلس الوطنى الــكبير المرابط الآن على ســاحل البحر الأبيض أصبح اليوم فى عداد الجيوش الــكبرى لهذا العصر، لا يقل عنها شأنا فى النظام والتدريب والتجربة والمهات والاسلحة (تصفيق حاد) .

أريد أن أتحــدث عن ميزة أخرى لجيشنا هى الصفة التى يمتاز بهــا كواسطة للصلح والأمن ؛ فان العالم بأسره قــد شاهد ما أحــدثه الجيش اليونانى سنين عديدة من آثار الشقاوة والفوضى فى الشرق . فى حين أن جيشنا ما كاد يتقدم للميدان حتى استقر السلم فى ربوع هــذا الشرق ؛ لأن جيشنا إنما تألف لينشر ألوية الســلام والطمأنينة بين الناس . وفضــلا عن ذلك فان المجلس الوطنى الــكبير كان يسعى دائما للصلح وحقن الدماء قبل الاقدام على تجريد جيشــه للدفاع عن قضيته . ولم يتغافل وفدنا الذى سافر الى لندن فى

مطالبه وانما اكتفى بطلب حقه المشروع وقد رفضوا اذ ذاك اقتراحاتنا المتواضعة بكل عنف . وعقب معركة (اين أونو الثانية) شرعت الدول من جديد تتفاوض فيما بينها لايجاد طريقة للصلح . ثم تقدم اليونان بعد ذلك الى سقاريا ليقيسوا أطوالهم ويزنوا أقدارهم فبذلنا من جديد قصارى مافى وسعنا لتسوية المشكلة بالمفاوضة وطرقنا أبواب الصلح فى العواصم الاوربية ثم رأينا أن نحتكم للسيف. وها نحن اليوم نجنى ثمرات هذا الاحتكام الذى أوصلنا الى سواحل البحر الابيض . غير أن المجلس الوطنى الكبير مازالت تسوده فكرة الصلح والسلام الدائم . آية ذلك أنه أوقف القتال فى الوقت الذى تقدمت فيه جنوده الظافرة الى تخوم جناق قلعة ومضايق استانبول ولم يبق هناك مايحول دون تقدمهم الى أبعد من ذلك . وكما أشهدنا العالم فى كل المعارك والحروب التى خضنا غمراتها الى الآن على أن جيش المجلس الوطنى الكبير وظيفته الاساسية أن يكون وسيلة للسلم والصلح فانكم تستطيعون بعد اليوم أيضاً أن تعتمدوا على هذا الجيش اذا جد فى الافق السياسي ما يدعو الى حل قضية السلم من طريق الاحتكام للسيف . وكونوا واثقين بأن جيشكم ، جيش المجلس الوطنى الكبير الذى قام بواجبه خير قيام فى المدة بين يوم ٢٦ أغسطس و ١٠ أكتوبر قادر على أداء هذا الواجب فى مدة أقصر من هذا الزمن . (تصفيق) .

سأفضى اليكم ببيانات تتعلق بوظيفتى الجديدة التى نيطت بى من هيئة المجلس الموقرة باكثرية الآراء . أرجوا أن أتمكن فى القريب العاجل بحسن ثقتكم وتعضيدكم من أن أعرض عليكم الحوادث الدالة على نجاحنا فى ميادين السياسة بمثل نجاح جيشنا فى ميادين الحرب (أصوات تقول : ان شاء الله) سياستنا الخارجية مبسوطة فى المذكرة التى قدمتها حكومتنا أخيراً فى ٤ أكتوبر رداً على اقتراح الدول بشأن المفاوضة فى شروط الصلح وقد أوضحنا فى هذه المذكرة أننا على استعداد لارسال مندوبين الى مؤتمر الصلح

وسردنا فى هذه المذكرة المواد التى تستند عليها وجهة نظر حكومتنا بشأن اشتراكنا فى المؤتمر .

لقد وصل الرد على هذه المذكرة حيث أجابت الدول بالتقرير الشفاهى المبلغ لممثلنا السياسى فى استانبول أنها فى انتظار مندوبينا بلوزان يوم ١٣ نوفمبر، فأجبنا على هذه المذكرة بمذكرة ملحقة بمذكرتنا المؤرخة فى ١٤ أكتوبر قلنا فيها إننا على استعداد لارسال مندوبينا طبقاً لما هو مبين فى مذكرتنا الاولى آنفة الذكر . ذكروا شفاهاً لممثلنا السياسى باستانبول بعد اعطائه مذكرتهم أن صورة من المذكرة أعطيت أيضاً لعزت باشا . وقد أوضح لهم ممثلنا أنه يتلقى هـذا الابلاغ على اعتبار انه خبر مجرد عن أية صفة رسمية . ومع ذلك فان مندوبينا عقب ايصال مذكرتنا الشفاهيـة لممثلى الحلفاء سيقولون لهم إننا نعد ابلاغهم صورة من المذكرة الى عزت باشا من الشئون التى لاتتعلق بتركيا ، واننا نعتبر دعوة مندوبين من المناطق المحتلة الى مؤتمر الصلح مما يخل بأحكام معاهدة مودانيا ويحول دون اشتراكنا فى هذا المؤتمر . اننا بمثل هذا الاخطار نكون قد أدلينا بما يجلى الغموض عن الموقف إزاء بياناتهم الشفاهية .

أقول لكم فى سـبيل توضيح هذه المسئلة أن هذه هى طريقتهم التى اعتادوا على اتباعها معنا لجعل القضية التركية تبدو فى مظهر من الانقسام الداخلى . وقد سبق ان أعلنت اليونان ذات مرة الادارة المختارة فى المنطقة التى كانت تحتلها وارسلت من هنا الى الخارج مندوبين لتعزيز هذه الدعوى الباطلة وقيل اذ ذاك ظلماً وبهتاناً إن هؤلاء يمثلون تركيا .

وبعـد فاننا فى معاهدة موادنيا قد أوقفنا رحى القتال فى المنطقة التى كانت جنودنا قد وصلت اليها اثناء ذهابنا لعقد الهـدنة وحـديث الصلح سيكون الآن فى تحـديد الادارة المحلية لـكل من المنطقتين اللتين يحتلها الطرفان عسكرياً . وعلى ذلك فان السعى فى ارسال مندوبين بأسم تركيا من

المنطقة الواقعــة تحت نفوذ الاجنبي واحتلاله، يتنافى مع الموقف العسكرى المحدد بموجب الهدنة المبرمة فى مودانيا .

المفاوضات التى جرت فى مؤتمر مودانيا كانت معنا باعتبارنا الهيئة الممثلة لتركيا . ومعاهـدة الهدنة أبرمناها تشمل من كل الوجوه تركيا بحدودها الـكاملة وقد تم الاعتراف بموقفنا الرسمى وموقفنا الشرعى على هذا النحو وكل بيان لا يفيد هـذا المعنى ويخرج فى مدلوله عن حدود هـذا الموقف لا يمكن أن يكون صحيحاً . (تصفيق).»



بعد معاهدة لوزان

خطبته السياسية الكبرى التى ألقاها فى المجلس الوطنى الكبير
يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٣ بصفته وزيرا للخارجية

إخوانى المحترمين :

عرضت على هيئتكم الموقرة المعاهدة والمستندات الدولية التى تعتبر بمثابة تصفية لموقف تركيا بعد مأساة الحرب العمومية الكبرى التى شبت نيرانها فى سنة ١٩١٤ وتذكرون حضراتكم ماأحدثه إعلان الحرب فى تلك السنة من الاضطراب والقلق فى جميع الأمم التى أخذت تفكر فى مستقبل أمرها وماتخبئه لها الاقدارفى طيات المجهول . ولايمكن لأى منصف حصيف الرأى أن ينكر ما كانت عليه الأمبراطورية العثمانية إذ ذاك من موقف محفوف بالاخطار والمخاوف. ماهى الطريقة المثلى التى كان يجدر بالامبراطورية العثمانية أن تسلكها وماهى التدابير التى كان ينبغى اتخاذها فى مثل ذلك الموقف العصيب ؟ هذه مسئلة جديرة بأن تكون على الدوام موضع دراسة وتدقيق . لكننى لاأريد اليوم أن أتعرض لهذا الموضوع فانه عديم الجدوى من الوجهة العملية . إننا نذكر جميعا كيف أن الذين كانت بيدهم مقاليد الامبراطورية العثمانية فى سنة ١٩١٤ وجدوا الطريقة المثلى ازاء ذلك الموقف الخطير فى الانحياز الى أحد الجانبين المتحاربين . إننى مع احتفاظى بقرارى السابق فى عدم التعرض لأساس الموضوع أرى أنه ينبغى توجيه النظر الى صفحات عديدة من الحرب الكبرى لما تضمنته من الوقائع التى تصلح أن تكون دروس انتباه للمستقبل. يجدر بى أن أقول أولا بأن طريقة الدخول للحرب لا يمكن بحال من الاحوال أن تكون فى منأى عن اللوم الشديد . لأن كل أمة انما دخلت غمار الحرب الكبرى وهى تعلم يقينا وتشعر بكل جوارحها أنها تغامر فى صراع عنيف نتيجته إما الموت وإما الفناء . وتقرير

أمر خطير كذا الأمر الذى ينتهى الى الحياة أو الدمار ليس من حق أى شخص أو هيئة من الهيئات بل هو من الشئون التى ينبغى أن تقررها الامة بالذات. وما كان يسوغ جعل الأمة منقادة للأمر الواقع فى مثل هذا الحادث الجلل.

أيها الأخوان إن الوقائع التى جرت خلال الحرب العمومية وكيفية وقوعها مملوءة بالعبر والعظات من البداية حتى النهاية . علينا أن نذكر آسفين متألمين بأن ضروب الاختلاسات وسوء التصرف كانت تسود البلاد من أقصاها لأقصاها كقاعدة عامة ونذكر كذلك والأسى ملء جوانحنا كيف فقدنا خارج أوطاننا أبناء الوطن الذين كانوا أقل من كفايتنا للدفاع عن نفس وطننا .

أبناء هذا الوطن يا إخوانى كانت دماؤهم رهن تصرف الأجانب . كانت سياسة البلاد وزمام شئونها صغيرة كانت أم كبيرة فى أيدى الاجانب ونفوذه الى حد كبير المدى . ولا يسع أى منصف يرضخ للحق ويذعن للمنطق أن يقول بأن الامبراطورية العثمانية فى خلال تلك المأساة كانت مستقلة فى سياستها وأن لها رأيا فى مصيرها . لم يكن لها رأى ولا اختيار فى ادارة شئون بلادها مع أنه فى مثل هذه الظروف تكون الادارة الذاتية للامم من بواعث قوتها كما هو الحال مع الافراد . لو أن أصحاب الشأن فى حكومة ذلك العهد كان لهم رأى وارادة فيما يمس مصالح بلادهم فانهم ربما كانوا استفادوا من الفرص التى سنحت أثناء وقائع وحوادث الحرب الكبرى . وقد كان من المحتمل جداً ألا تقف فائدة الاستفادة من تلك الفرص السانحة عند حد الحيولة دون المصائب والنكبات العديدة التى حاقت ببلادنا بل ربما كانت أفادت الدول التى تحالفت الامبراطورية معها فى تخفيف شروط الصلح عليها . هذه الصفحات التى نفكر فيها على الدوام بالألم والأسى يجب أن تبقى ماثلة فى أذهاننا . وها نحن اليوم نعمل على تصفية تلك الحادثة التاريخية الكبرى .

حضرات السادة المحترمين :

لا أريد تحريك لواعج الألم والاسى فى نفوسكم بذكر ماحدث من الشئون بعد عقد الهدنة فانكم تعلمون الصعوبات والمشاكل التى اعترضتنا. وغرضى من ذكرها أن أشير بصفة خاصة إلى مسئلة سياسية وأن أعرضها عليكم بشكلها البارز من وجهة النظر القومية . إن ماوقع من الحوادث فى عهد الحكومات السابقة انما كان بحافز من سياسة ذلك العهد . واسمحوا لى أن أشرح لكم بجملتين لون تلك السياسة التى كانت الباعث الاصلى لما حدث : كان شعار الامبراطورية العثمانية فى ادارتها الداخلية ، سواء أكان فى عهد الاستبداد أم فى زمن الحرب أم فى الايام التالية ، هو التهرب من رقابة الأمة والجزع من هذه الرقابة . ولقد بقيت هذه الفكرة ، فكرة التملص من هيمنة الامة ورقابتها ، ماثلة فى روح الامبراطورية العثمانية ، متغلغلة فى صميم ادارتها رغم تبدل الشكل الحكومى وصوره .

أما السياسة الخارجية فمظهرها ومدلولها العام كان فى الاستسلام من غير قيد ولا شرط لدولة من الدول يقع عليها الاختيار سواء أكان بطريق الصداقة أم بالتحالف أم بأى اسم آخر من الاسماء والنعوت . كانت الحالة تسير على هذه الوتيرة فى الغالب قبل الهدنة وكذلك كان الحال بعد الهدنة بل أن هذه الحالة الروحية هى التى كانت سائدة تقاليد السياسة الخارجية فى الامبراطورية على مدى عصور عديدة . أما السياسة القومية التى تجلت وما زالت تتجلى فى المجلس الوطنى الكبير وحكومته فانها مخالفة تماما لروح السياسة القديمة ومتباينة عنها كل التباين . إننا قد رأينا الطريق السوى فى تأسيس ادارتنا فى الداخل بحيث تكون تحت رقابة الأمة بلا قيد ولا شرط . وبعبارة أصح إننا أخترنا الشكل الحكومى الذى يهيئ للأمة أن تشرف بنفسها على شئونها ومصالحها . أما شعارنا الذى اتخذناه فى سياستنا الخارجية فهو أن نكون فى موقف يدل على تقدير كياننا ازاء أية دولة أخرى ، وأن نسلك

الخطة التي تتمشى مع استقلالنا التام ولا تتنافى مع مصالحنا . والعلاقات التي عملنا على تأسيسها مع سائر الدول ، حتى في أشد الظروف المحيطة بنا ، كانت تجرى على أساس هـذه القاعدة (تصفيق) وفي جميع الروابط والعلاقات التي سنعقدها مستقبلا والصداقات التي سنعمل على توثيقها سيكون رائد على الدوام أن تكون شخصية الأمة التركية وحكومتها المستقلة محترمة عزيزة الجانب . وستكون هذه المسألة القاعدة الأساسية الأولى في جميع المفاوضات السياسية .

وسوف تدوم علاقاتنا بعد اليوم بشكل حقيقي مادرى وفي صورة من المنفعة المتبادلة . هذه هي سياستنا الخارجية منذ نشأة حكومتنا القوميـة وستكون على هذا النحو الى ما شاء الله والى الأبد . من أجل ذلك تجدون في مقدمة المعاهدات المقدمة الى هيئتكم الموقرة نصاً يشير الى وجوب احترام استقلال الامم وحاكميتها في العلاقات الموطدة بينها . لم يوضع هـذا النص جزافاً وماهو لفظ بلا معنى وانما هي ثمرة الجهود التي عملت على انتاجها وتحقيقها أمـة وضعت نصب عينها الوصول الى غايتها المقدسة وفي هـذه النتيجة الباهرة يبدو الفرق واضحاً جلياً بين هذه المعاهدات التي ابرمناها وبين المعاهدات التي عقدتها الى الآن الامبراطورية العثمانية التي خلفناها على الحكم .

الوثائق الموجودة الآن بين أيدينا أيها السادة هي نتائج نضالنا السياسي ، ذلك النضال الذي خضنا غمراته بعد الانتهاء من معاركنا الحربية في سبيل استقلال البلاد . وقد بدأ هذا النضال السياسي في الواقع مع معاهدة مودانية يمكن تصوير الموقف السياسي بيننا وبين الأمم المعادية لنا منـذ اليوم الذي أبرمنا فيه هـدنة مودانية على الوجه الآتي : كان الجو ملبـداً بغيوم القلق وعدم الطمأنينة . وكانت الظروف وملابسات الوقائع التي لم يمض عليها الزمن الكافي لنسيانها من أقوى الاسباب لاحداث ذلك الجو المكفهر . ولـكن هل كان من الصواب دوام هذه الحالة المعقدة بين الطرفين ؟ وهل

من مصلحتها أن يستمر الفريقان على اظهار الريبة وعدم الوثوق ببعضهما البعض ؟ وكان هناك فى أوربا وفى بلادنا مفرطون يريدون الاستمرار فى طريق الحرب حتى النهاية دون اللجوء الى حسم النزاع بطريق المفاوضات السياسية . غير أن هذه الرغبة الجامحة لاحد لها ولكل حركة عسكرية حد فاصل ينبغى أن تقف عنده . وقد تدبرت حكومة المجلس الوطنى الكبير هذا الأمر وأصدرت فى شأنه قراراً دل على بعد النظر وصدق الفراسة إلى حد كبير . وجدت أن الظرف ملائم لايقاف رحى القتال وأنه من المثمر الدخول فى المفاوضات مع الدول ذات الشأن لعقد المعاهدات السياسة . وبمثل هذا التفكير السليم أبرمت الهدنة المعلومة لديكم. ومن ذلك الحين الى وقت ابرام المعاهدة أخذ المفرطون الذين لم تكن آراؤهم واضحة ناضجة يصوبون سهام النقد من غير مبرر على الهدنة مدعين بأننا أخطأنا فى إبرامها وقدكانوا فى دعواهم مخطئين وفى زعمهم مبطلين.وهاهى النتيجة العملية لخطوتنا السديدة تنقض رأيهم وتبين لهم مقدار خطئهم فيما كانوا يزعمون . لأننا قد وصلنا اليوم إلى ما كنا نبغى فيما لو كنامضينا فى القتال من غير ايقافه بهدنة مودانية وفزنا بنفس النتيجة المأمولة دون إراقة نقطة دم أو نقض حجر واحد من مكانه . إننا بموقفنا السياسى الذى أحدثناه فى هدنة مودانية استطعنا أن نوجه مؤتمراً كبيراً دام نحو تسعة أشهر إلى الوجهة المثلى .

إن مؤتمر لوزان أيها الاخوان هو امتحان كبيردعيت اليه أمتنالاختبارها بين أمم أوروبا . أرجو ألا تحملوا أقوالى على محمل المبالغة والاطناب لقد كانت أوربا فى حيرة من أمرها معنا وقد كانت تتوق إلى رؤية تركيا هذه التى ترامت اليها أخبار جهادها وصمودها فى وجه الشدائد والعراقيل ، وبسالتها فى سبيل غايتها ؛ وتريد أن تعرف ما إذا كانت تستطيع أن تشرح قضيتها للعالم المتمدن بوضوح وصراحة ، وما اذا كانت فى المستوى المدنى والسياسى الذى يؤهلها لمثل هذا العمل ؟ كانت تريد أن تعرف هل الانتصارات

التى شهدتها بطاح الاناضول هى ضرب من الصدف جاءت نتيجة بعض أخطاء ارتكبها أعداؤنا عفواً أم هى النتائج المنطقية لحروب عنيفة خاضتها أمة فى سبيل غايتها بكل مافيها من قوة ونفس ونفيس ؟ أجل إن أوربا كانت تريد أن تعجم عودنا ، وان تبلو كفاءاتنا ، وأن تختبرنا ، فعقدت لنا مؤتمر لوزان وجعلتنا وجها لوجه فى ذلك المؤتمر مع ممثليها السياسيين الاكفاء ورجالها الذين بيدهم مصائر السياسة العالمية ، ونوابغها الذين عركوا الايام وجردوا أنفسهم لاداء مثل هذا الواجب لحكوماتهم خير أداء فى المؤتمرات السياسية. وأرى من الانصاف أن أذكر بالأعجاب مابذلته سائر الهيئات المنتدبة من الجهود فى سبيل القيام بواجبها وتمثيل أغراض حكوماتها أحسن تمثيل . أما أعضاء وفدنا وهم المؤلفون من النخبة الصالحة التى وقع عليهم اختيار حكومتنا ومجلسنا فاننى أعلن اليوم فى مواجهتكم ومواجهة الامة بل فى مواجهة العالم ، أنهم قد واصلوا ليلهم بنهارهم لأداء مهمتهم بروح الجندى المتحمس فى ميدان القتال ، وأنهم قد بذلوا مافى وسعهم من قوة مادية ومعنوية للتغلب على جميع العقبات والعراقيل ، وأنهم بما أظهروه من التفانى فى سبيل مصلحة أوطانهم يستحقون كل تقدير وثناء . (تصفيق) كان خبراؤنا ومستشارونا فى المؤتمر امام خبراء ومستشارين قد اشتهروا بالمقدرة وعلو الكعب فى الشئون السياسية التى مارسوها أمداً طويلا فى المؤتمرات الدولية وعقد المعاهدات والمحالفات العديدة . وما بالهين من الوجهة العلمية والفنية الوقوف أمام رجال من هذا الطراز . أما الزميلان الفاضلان حسن بك والدكتور رضا نور بك وقد كانا معى فى الوفد بصفتهما مندوبين مفوضين فاننى لقيت منهما كل تعضيد وتآزر باخلاص تام ويهمنى جداً التنوية بفضلهما . (تصفيق)

فى بعض المواقف التى تشتد فيها ضروب المؤثرات قد لاتكفى وسائل العلم والمعرفة والتجارب . مثل هذه المواقف تحتاج إلى أعصاب متينة للغاية ، تحتاج إلى تضافر الجهود والقوى ، إلى التعاون فى جو من التفاهم والاخلاص

وقد وجدت جماع هذه الاشـياء من زملائى وأعوانى فى هيئة الوفد لا سيما من حضرة رضا نور بك الذى كان لوجوده بيننا أثر كبير فى النجاح والفوز. من واجبى أن أذكر ذلك للأمـة كما أنه من واجبى أن أقول بأن زملائى جميعا كانوا يؤدون عملهـم بنظام وتفان عـلى نحو النظام المشهود فى الفرق العسكرية ، كما أشهدوا العالم على تضامنهم التام مع رئيسهم . ومثل هذا الأمر أساس النجاح فى كل معركة كبرى .

أريد يا إخوانى أن أقوم أيضا بواجب أساسى فأقول لـكم إن الأقدار شاءت لى أن أضطلع بأعباء مسئوليات جسيمة سواء فى خلال المعارك الحربية أم فى مفاوضات الصلح . وكنت فى مواقف تتطلب اتخـاذ قرارات خطيرة ذات علاقة شديدة بمصالح البلاد . وفى جميع هذه المواقف ذات المسئوليات الجسيمة سواء فى ميادين القتال أم فى حلبة النضال السياسى ، وأنا بعيد عن مركز الادارة الرئيسية ازاء أوروبا — وبتعبير سياسى — وسط غمار من الاعـداء السياسيين ، كنت أسـتمد العون والقوة المعنوية لتذليل العقبات والسير نحو الهدف بكل شجاعـة ، من الغازى مصطفى كمال باشا رئيس المجلس الوطنى الـكبير (تصفيق) .

لا أقول هذا القول للاعراب عن امتنان شخصى أو للابانة عن شكرى الخاص وإنما للتعبير عن إحدى الحقائق من وجهة العمل وناحيـة الواجب . إن الانسان فى أوقات الشدة والاضطراب اذا اهتدى إلى رأى من الآراء وكان موفقا فيما اهتدى اليه فانه يشعر باحتياج إلى تأييد هذا الرأى من زعيم هو موضع الثقة والاعتماد فى جلائل الأمور . وفى المواقف الخطيرة والاعمال المعقدة ربما كان التدبير الجليل فى أبسط الحلول وأيسرها غير أن الوصول الى هـذا الحل البسيط قد يكون من أصعب الاشياء . وفى هـذه المواقف والظروف الحرجة المعقدة الملبدة بالغيوم تشتد الحاجة إلى بعد النظر . وقد رأينا على الدوام سواء فى الحرب أم فى الصلح ما كنا بحاجة اليه من بعـد

النظر فى شخصية مصطفى كمال باشا (تصفيق شديد) .

وإذا كان لى أن أفاخر بأى نجاح أصبته فى الأعمال والوظائف التى أسندت إلى سواء فى الحرب أم فى الصلح ، فمن الحق أن أصارح الأمة بأن العامل الاساسى فى هذا النجاح هو مصطفى كمال باشا .

لقد سرد اخوانى فى خطبهم ومناقشاتهم الحادة التى استغرقت أياما مايرونه من وجوه النقد والمآخذ على المعاهدة والوثائق الملحقة بها . وأظن أننى فيما سأعرضه عليكم من البيانات لاعطاء فكرة عامة بالأجمال عن النقط الأساسية فى المعاهدة ، أكون كذلك قد أجبت على مسائل كثيرة مما عرض لها اخوانى فى خطبهم .

المعاهدة تبين حدود بلادنا . فالحدود الجنوبية هى الحدود المعلومة لحضراتكم المحددة بموجب اتفاقية أنقرة . وإنه لمن الحقائق الواضحة التى لا يمكن مناقشتها أن كثيراً من إخواننا فى الجنسية قد ظلوا خارج هذه الحدود كما أشار بعض الخطباء . غير أن مسئلة الصلح من بواعث الاطمئنان والعزاء فى هذا الشأن . وأملنا وطيد فى دوام أسباب الأمن والسلام بين الأمم بهذه المعاهدة التى أبرمناها فضلا عن أن القواعد والاحكام المبينة فى اتفاقية أنقرة قد تأيدت فى هذا المؤتمر الاخير بصفة خاصة .

تلك الاتفاقية التى اعترفنا بها ووقعنا عليها مازالت نافذة المفعول ولم تنته مدتها بعد . ولذلك لايسوغ لنا أن نظهر أى قلق أو ارتياب نحوها . وما أعتقده أننا بهذا الصلح الذى وقعنا عليه سنعمل صلحاً حقيقياً سيؤدى الى التفاهم القريب بين الأمم . فاذا تحقق رجائى هذا تزول أسباب القلق التى أبداها حضرات اخوانى من ناحية حدودنا الجنوبية بما بين أيدينا من الوثائق سواء بهذه المعاهدة أم باتفاقية أنقرة .

إن اخوانى لم يظهروا ارتياحهم كذلك من ناحية الحدود الغربية . وتحدثوا عن بقاء عدد كبير من أبناء جنسنا خارج هذه الحدود ومايعانونه

الى اليوم من الآلام والاكدار . وإنكم لتعلمون أن الحدود الاخرى غير التى سجلنا بقاءها اليوم فى حوزتنا لم يرد ذكرها فى ميثاقنا القومى . وقد كان طلبنا فى الميثاق القومى بشأن تراقيا الغربية هو ترك الأمر فى ادارتها الى الاستفتاء العام . وما أنا بحاجة الى تذكيركم بأن هذه المعاهدة لم تكن وثيقة قام بتحضيرها وإعدادها طرف واحد بل هى خلاصة مناقشات ومصادمات فى الآراء بين وجهات النظر المتعددة .

أيها السادة : النقطة الأساسية التى نستند اليها فى الاطمئنان على حالة اخواننا فى القومية ممن هم داخل حدودنا أم خارج تلك الحدود ، انما هو فى تأسس الصلح الحقيقى . فانه مع دوام هذا الصلح بشكله الحقيقى تزول الأسباب المؤدية الى القلق الذى نشعر به اليوم . وفى المعاهدة الضمانات الكافية لراحة اخواننا الذين تركناهم خارج حدودنا الغربية . وفضلا عن ذلك فان هؤلاء الاخوان سيجدون على الدوام أقوى الضمانات فيما يبديه الشعب التركى نحوهم من الاحساس الصادق . وفوق هذا وذاك فاننى أعتقد بأنه من مصلحتنا ومصلحة الأمم المجاورة لنا التى يقيم فى حدودها هؤلاء الاخوان أن يعيشوا بين ظهرانيهم فى سكون وسلام دون أن يحدث مايؤدى الى تعكير جو الصفاء والوئام . المصلحة بين الطرفين تقضى بذلك وهذه الفكرة نفسها هى التى تدعو تركيا الى الطمأنينة من ناحية الجزر وعدم اتخاذها أسساً للتحريك ضدنا . إن تركيا ستقدر كل التقدير ماسوف تراه من آثار حسن النية ومظاهر الألفة والتفاهم . وقد كان رائدنا فى التوقيع على المعاهدات هذا الأمل الوطيد وحسن الظن . لذلك لاينبغى أن تكون ملاحظاتنا مبنية فقط على التردد والقلق فيما يختص بحدودنا فى الجنوب وفى الغرب . والواقع أن عدم التورط فى حسن الظن قد يكون من أصوب الرأى فى اكثر الاحيان ، لكنه ليس من أسباب الحياة دائما فان الثقة والاطمئنان مع التجربه وفسحة الامل تتألف منها العناصر الأساسية التى تزدهر بها الحياة : قبل الانتهاء من

الملاحظات الخاصة بمسئلة الحدود أريد الاشارة الى الحدود التى بيننا وبين العراق ؛ فان المعاهدة تقول كما تعلمون بتسوية مسئلة هـذه الحدود فى مدى تسعة أشهر من بعد الجلاء عنها . وقد جرت مناقشات عديدة فى مؤتمر الصلح حول هـذه المسئلة دون الوصول الى حل يمكن قبوله ثم انتهى الرأى الى الاشارة فى المعاهـدة بتسوية المشكلة وديا فى مدة معينة . ولا مراء فى أنه ليس هناك ما يحول دون تحقيق هـذه الامنيـة التى أبديت فى المعاهدة بروح المودة . وقبل الشروع فى المفاوضات الخاصة بهذه الحدود ستكون غيوم الخصومة قد تبددت وأسباب التنافر قد زالت وأركان الثقة وحسن التفاهم بيننا وبين سائر الدول قد توطدت . وأملنا وطيد فى أن هـذه الحالة ستؤدي الى تسهيل المفاوضات فى هذا الشأن .

أيها الاخوان : لا أود أن أطيل عليكم الحديث اكثر من هذا فيما يتعلق بأمر الحدود . لقـد تركنا خارج حـدودنا أقساماً كانت فيما سـبق تابعة للامبراطورية العثمانية وبها كثيرون من اخواننا فى الدين . ويمكننا أن نعلن على الدوام بكل فخر واطمئنان أن الشعب التركى قـد أظهر لاخوانه فى الدين ممن ظلوا خارج حدودنا القومية من الوفاء والاخلاص اكثر مما لقيه منهم . (هتاف وتصفيق) إننا فى أيامنا العصيبة ، حتى فى الأوقات التى رأينامنهم ضروب المشاكل ، قد توخينا الطريق المؤدى الى تمنى الخير والسلامة لهم بكل اخلاص . وماتتمناه لهم اليوم هو العيش بصفاء وسلام فى حدود قوميتهم داخل بلادهم . إن تركيا القومية ما كان يسعها أن تقف غير الموقف الذى وقفته عنـد انقسام الامبراطورية العظيمة واضطرارها الى الدفاع عن كيانها بقوتها الشخصية ازاء تألب العالم عليها . ما كان لها أن تعمل غـير ما عملته وإنها اليوم تستطيع أن ترفع رأسها أمام كل الناس بالغبطة والفخار اللذين يشعر بهما فى أعماق قلبـه كل من يقوم بأداء واجبـه على أكمل وجه (هتاف) .

نرى فى المعاهدة جملة مواد عن الاقليات. والواقع ياإخوانى أن الاهتمام بموضوع الاقليات وتخصيص مواد لها فى نصوص المعاهدات قد أصبحت عقب الحرب العمومية الكبرى عرفاً سياسيا حتى بين الدول التى خرجت من الحرب وهى ظافرة . وتعلمون أيضا أن ميثاقنا القومى قد قبل هذا الأمر وأشار اليه . وأريد الآن توجيه نظركم إلى أمرين : أولهما أننا لم نرض أن تدون فى المعاهدة المعروضة عليكم أى فقرة أوكلمة بشأن الاقليات تزيد عن الفقرات التى قبلتها الدول الغالبة فى معاهداتها ؛ ثانيهما أن الشكل الداخلى الحادث لايمكن مقارنته بما كان عليه الحال فى زمن الامبراطورية العثمانية الرازحة تحت عبء أنواع شتى من الامتيازات الاجنبية . كانت الاقليات فى الزمن السابق عند ما كانت المعاهدات خالية من مواد متعلقة بشأنها تكاد تكون حالتها شبيهة بدولة داخل دولة أخرى . إن الفرق يبدو واضحا بشكل بارز ويمكنكم أن تطمئنوا كل الاطمئنان من هذه الناحية .

إخوانى أريد أن أبسط لكم ببضع كلمات الأمر الذى أشار اليه بمظاهر السرور والابتهاج جميع الخطباء ، سواء منهم الناقدون أم الموافقون ؛ وأعنى به المواد المتعلقة بالغاء الامتيازات الاجنبية .

إن هذه المسئلة تكاد تكون لوحدها حادثة تاريخية هامة .

اخوانى : عند ما كانت تعرض مسألة الامتيازات الاجنبية على بساط البحث فى المؤتمرات كنا على الدوام هدفا للسهام من جميع الدول ، حتى التى تكون حليفتنا وتخوض معنا غمرات الحروب جنبا الى جنب ، تنحاز الى صف الاعداء عند ما تثار هذه المسئلة . (أصوات تقول : هذا صحيح). كانوا قد اعترفوا بضرورة الغاء الامتيازات ووعدونا بذلك فى معاهدة باريس عقب حرب سيواستوبول . وفى إبان اشتراكنا فى الحرب الكبرى التى دفعت جميع بلادنا إلى هاوية الدمار ألقى أولياء الأمر إذ ذاك فى روعنا بأنهم سيعملون على الغاء الامتيازات نظرا لأهمية الموضوع وجلال شأنه بالنسبة

لنا. ولست أذهب بكم بعيداً فانكم تذكرون بلا ريب ما حدث قبيل اشتراكنا في الحرب وكيف قامت قيامة الدول وكيف احتجت ألمانيا والنمسا والروسيا وفرنسا وانجلترا على إعلان الغاء الأمتيازات في الوقت الذي كان الحلفاء يعملون ألف حساب لاشتراكنا في الحرب. هذه الحادثة ومثيلاتها تبين لكم خطورة الموضوع وأهميته .

إخواني : إن حلفاءنا في الحرب الكبرى أخذوا يتفاوضون معنا في موضوع الغاء الامتيازات في زمن لم تكن فيه النتيجة واضحة جلية أي في سنة ١٩١٦ . ولكن المفاوضة بدأت من جانبنا وكنا اذ ذاك في أشد غمار المعمعة وكان مصيرنا مجهولا لا نعلم هل نخرج من المغامرة فائزين أم مقهورين .

ماذا كانت النتيجة ؟ لقد انتهت تلك المفاوضة الى نتيجة خالية رغم ابرام المعاهدة وتبادل الخطابات فان الامتيازات بقيت على ما هي عليه لأن تلك المعاهدة لم تكن صريحة وانما قالوا بأنهم يقبلون مبدئيا الغاءها اذا رضيت سائر الدول بهذا الألغاء . معنى ذلك أنه يجب علينا أن نطوف على جميع دول العالم وأن نطلب الى كل منها قبول الالغاء والتوقيع على صك القبول . أي أمة تستطيع ذلك ؟ وأني لها القوة المادية التي يمكن معها اخضاع أمم العالم لارادتها ؟

هذا يدل على أن اعلان الالغاء وقد كان من الاسباب التي حفزتنا للاشتراك في الحرب العامة لم يجد نصيراً حتى بين الدول التي كانت حليفة لنا وكل ما أمكن الوصول اليه هو وعد لا يشفع ولا ينفع في فترة من الحرب حالكة الافق لا يعلم فيها ما ستكون عليه الحالة وماسوف تنتهي اليه الحرب .

أين هذا مما نحن عليه الآن . ان تركيا تعرض اليوم قضيتها في مواجهة جميع العالم وتفوز بالوصول الى الغاء الامتيازات الاجنبية عن كاهلها بشكل قاطع صريح لاريب فيه . وهذا معناه اعلان استقلال تركيا وسيادتها داخل

حدودها القومية كأية أمة أخرى مستقلة ، تتمتع بالسيادة التامة داخل تخومها (تصفيق شديد) .

أنتقل الآن إلى صفحة هامة من صفحات المعاهدة ، هى المواد المتعلقة بالمسائل المالية .

نلاحظ ياحضرات السادة ؛ أن المعاهدات المعقودة بعد الحرب العامة تتضمن بصفة خاصة نصوصا تتعلق بالمسائل المالية على وجه العموم تحت عنوان كلمة (التعميرات) . والواقع أن المعاهدات المعقودة قبل هذه الحرب الكبرى كانت تحتوى أيضا على تعامل من هذا القبيل باسم تعميرات الحرب وقد جرى العرف على المطالبة بقيمة هذه التعميرات إما دفعة واحدة وإما على أقساط .

وقد كان موقفنا فى المؤتمر ازاء نوعين من مسئلة التعميرات : النوع الاول ما بين تركيا ودول الحلفاء . والنوع الثانى ما بيننا وبين اليونان وإنكم لتذكرون بلاريب أن دول الحلفاء كانت على الدوام تشير إلى مسئلة التعميرات ولا تكف عن التلويح بها منذ إعلان الهدنة حتى الأيام الاخيرة بل أننا عقب معركة سقاريا لم نسلم فى المذكرة المؤرخة فى ١٦ مارس من الأشارة إلى مسئلة التعويضات بشكل مبهم ومطالبتنا بتسوية معقولة . والواقع أن الأشارة الواردة فى تلك المذكرة كانت بشكل الزام مالى لا يفهم منه أنه طلب تعويضات ناجمة عن مسئولية الحرب . ومن أجل ذلك وجدنا أنفسنا فى المؤتمر إزاء طلب من هذا القبيل مبنى على وجهة نظر مماثلة لوجهة النظر المشار اليها فى المذكرة حيث طلبوا منا دفع قيمة هذه التعميرات بين طلباتهم الأخرى عن نفقات الأحتلال والاضرار التى لحقت برعاياهم . لم تكن هذه المطالبة مستندة على أى أساس صحيح ؛ لأن البلاد المحتلة هى بلادنا والظلم والاذى وأنواع الدمار والتخريب إنما أصيبت به بلادنا . لم نذهب إلى بلد أخرى ولم نتسلط على اناس آخرين فى غير بلادنا . لم تكن

للمسألة أى مبرر قانونى ولا أية صيغة من من الصيغ التى يمكن قبولها . لكنهم رغم هذه الوجهة الصريحة لم يحجموا عن مطالبتنا بهذا التكليف المالى باسم نفقات التعمير ، وقدموا لنا حسابا أجملوه فى مبلغ معين على أن يدفع على أقساط تنتهى بعد أجل طويل ، مقدار كل قسط منها ٧٠٠ الف جنيه من الذهب فى كل سنة . وفضلا عن ذلك امتنعوا أيضا عن اعطائنا الخمسة ملايين من الذهب التى كانت ألمانيا ضمنت بها القرض الذى عقدناه معها فى زمن الحرب ؛ كما رفضوا كذلك أن يدفعوا الينا قيمة السفن الحربية التى أوصينا بصنعها فى انجلترا قبل الحرب بتبرعات جمعية الاسطول البحرى هكذا كان الموقف ، حيث أخذوا يتذرعون بجملة أسباب قالوا إنها تبرر موقفهم من الوجهة الحقوقية فى رفض اعطاء الخمسة ملايين وقيمة السفن الحربية . وما من شك فى أن هذه الأسباب الحقوقية التى تشبثوا بها لم تكن من الوجاهة والقوة بحيث تبطل حجتنا وتنقض حقنا . غير أنه كان ينبغى إنهاء هذه المشكلة للوصول إلى الصلح وقد وجدنا الحل فى تصفية الماضى دون الدخول فى أى تعهد مالى للمستقبل .

مسئلة التعميرات من أهم المسائل التى تقض مضاجع الأمم الخارجة من مأساة الحرب العمومية الكبرى . وإننا قد انتهينا الى الخروج من هذا المأزق الذى يعد من أعقد المشاكل بتسوية تكفل تملصنا من أى تعهد مالى للمستقبل وأؤكد لكم أن كفتنا فى هذه التسوية هى الراجحة وأن الصفقة كانت ناجحة .

أعرض عليكم الآن الصفحة الثانية من مسئلة التعميرات أى الحساب الذى بيننا وبين اليونان .

إخوانى :

يكاد لا يوجد انسان شاهد على كثب وتألم مثلى بما ألحقه اليونان من الخراب والدمار فى البلاد . استمحيكم عفواً فان التأثر يجعلنى أتكلم بشدة .

أرجو أن تقبلوا بأنى وأعضاء الوفد المنتدب للمؤتمر لم تكن أقل منكم تألما .

لقد امتدت يد الدمار إلى أكثر المدن العامرة فجعلتها قاعا صفصفا ولم تترك حجرا على حجر بها . وقد عملنا حساب هذا التخريب من البداية للنهاية وعند ما انقطعت المفاوضات فى المؤتمر للمرة الاولى كان الموقف على هذه الصورة :

لقد عرض الحلفاء علينا أن نتنازل عن التعويضات المطلوبة من اليونان نظير الأموال التى يطالبوننا بها بسبب المهاجرة أما نحن فما كان فى وسعنا أن ندخل فى الحال أو المستقبل فى مفاوضة من هذا القبيل ذات وجهين فى حق صريح من حقوقنا وفى نكبة استهدفنا فيها لأنواع الظلم والعدوان بلا مبرر . ومن أجل ذلك عرضنا عليهم أن يكون حل هذه المسئلة بين الطرفين بطريقة ودية فى المستقبل إذا لم يكن فى الامكان تسويتها فى المعاهدة حالا ، وأن نعرض الأمر على التحكيم الدولى اذا جد خلاف فيما بيننا .

وقد انقطعت المفاوضات فى مرحلتها الاولى قبل أن نتبين نتيجة ماعرضناه بهذا الصدد وقبل معرفة مدى تأثيره لنا أو علينا . وبعد فاصلة طويلة بين المرحلتين طرحنا الموضوع على بساط البحث من جديد عند استئناف المفاوضات بعد انقطاعها . وفى هذه المرحلة الثانية دخلت مسئلة التعميرات فى طور خاص يؤذن باستمرار المفاوضة بشأنها أو انقطاعها فيما بيننا وبين اليونان فحسب .

كانت المبالغ التى تقضى الضرورة بطلبها على جانب كبير من الأهمية ونظر اليونان إلى هذا الالتزام المالى من ناحية القدرة أو عدم القدرة على القيام باعبائه فاعلنوا أنه مرهق لهم وأنهم يعجزون عن الحياة مع هذا العبء . أما بالنسبة لتركيا فانه لم يكن من حق انسان ولا من شأنه أن يرضى بتضحية مثقال ذرة يمكن الحصول عليها من حقوق المنكوبين الذى فقدوا فى سبيل الدفاع عن أوطانهم كل ما بيدهم من مال ونشب . لا يمكن أن يفكر انسان في شيء من هذا . اننا لم نتسامح في أى حق كان يمكن الوصول اليه ولم نتهاون في التمسك بتسوية ترجح فيها كفة الربح على الخسائر . ولم ندخر

وسعاً فى تلمس كل الأسباب المؤدية إلى هذه التسوية لأنه ليس من شأن انسان أن يتهاون في أمر من هذا القبيل . لو أننا سلكنا سبيل التفريط فان الأمة من ورائنا ولن يرضيها بطبيعة الحال ضياع حقوقها أيدى سبا .

لقد تعقدت مشكلة التعميرات بيننا وبين اليونان فى المؤتمر إلى حد بعيد المدى ، ثم جاء الوقت الذى يجب التفكير فيه بجد لحل العقدة عملياً . انى واثق بأنه ما من انسان يستطيع أن يقول عن وفد أمة أظهرت كل ضرب من ضروب التضحية والاقدام فى سبيل قضيتها العادلة ولم تدخر وسعاً في اقتحام العراقيل والعقبات التى كانت في طريق مجدها لانتصارات باهرة ، أظن أنه مامن انسان يستطيع أن يرتاب في وفد أمة من هذا الطراز فيقول عن هذا الوفد أنه تفادى التصادم فى مسألة التعميرات لعدم وثوقه بنجاح أمته في ميدان الحرب إذا أدى الحال إلى تحكيم السيف من جديد . إن تركيا لم تتفاد التصادم في هذه المسألة لأنها ترتاب في نتيجة الحرب. اننا في المؤتمر أثناء نظر هذه المسألة لم نرتب لحظة واحدة فى قدرة الأمة وكفاءتها إذا نشبت الحرب من جديد بيننا وبين اليونان من جراء الاختلاف على الموضوع . (هتاف) اننا يا اخوانى إذا كنا فى أى مسألة من المسائل تفادينا التصادم المؤدى إلى حرب فانما أدينا بذلك ما يجب علينا من صيانة حقوق الأمة والنظر إلى ما فيه مصلحتها باعتبار أننا القوامون على عقد صلح يتفق مع مصلحة الأمة فضلا عما يستدعيه تفضيل الحرب من تعيين الهدف المادى لهذا التفضيل .

الحرب أيها الاخوان شئ مقدس . واللجوء إلى الحرب انما يكون لغاية قدسية ، لمثل أعلى لا سبيل إلى تحقيقه بالجهود المعنوية بل لا بد من النضال المادى والحركة الايجابية لتحقيقه وادراكه. وإلا فانه ليس من صواب الرأى فى شئ أن تهدر دماء أبناء الوطن من أجل أية خلجة أخرى من خلجات النفس أو أى فوران يجيش في الصدر (تصفيق) ما منا إلا والد يقدر عاطفة

الأبوة ومعنى الحنو على شاب يافع ترعرع حتى وصل إلى السن التى تزدهر فيها الآمال . إن المرء يعوزه التفكير كثيراً فى اللحظة التى يقرر فيها تضحية شاب في الخامسة والعشرين . يالها من مسئولية جسيمة تضنى الفكر . والواقع أننا فى مواطن كثيرة لم نحجم عن الاضطلاع بأعباء هذه المسئولية الجسيمة وارتضينا أن نزج لغمار الحرب الشعواء عشرات الألوف من الشبان الأعزاء لا شاب واحد . إنما كان الموقف يتطلب منا مثل هذا الفداء . المثل الأعلى كان يطالبنا بهذه التضحية . لقد أقدمنا في الموقف الذى كان يجب أن نقدم وما أحجمنا عن الحرب عند ما أيقنا بالفوز وتحققناه بعد تفكير عميق وموازنة تامة بين نتائج الاحجام والاقدام . عند إقدامنا على الحركة الوطنية لم نكن مغامرين . وإذا كان هناك من يظن أن حركتنا عند البداية كانت بمثابة اندفاع من غير تدبر وجرأة من غير تقدير فانه يشط كثيراً في الظن رغم الظروف والملابسات التى كانت محيطة بنا مما تدعو إلى الظن بأننا نغامر في قضية مجهولة العواقب . لا توجد في حركتنا الوطنية خطوة واحدة خطوناها من غير تقدير أو حساب (هتاف وتصفيق) إذا كنا في تلك الأوقات العصيبة التى كان يظن فيها أننا في أخطر المواقف وأحرجها ، عند ما كانت الظواهر تدل على أننا محرومون من الوسائل الكفيلة بتحقيق الغاية . إذا كنا في تلك الظروف قد قررنا الهجوم أو الدفاع فاننا لم نفعل ذلك بدافع اليأس ولم نقرر ما قررناه جزافاً من غير وعى . بل أننا اتخذنا مثل هذا القرار وفق الحالة التى كنا عليها وبعد التأكد من أنها الطريق المؤدية إلى المصلحة المادية التى تريدها الأمة وترغب فيها وتعمل على تحقيقها . جميع القرارات كانت على هذا الطراز من الروية والتفكير (هتاف وتصفيق) .

قلنا آنفا أننا لا نرتاب بتاتا فى احراز الفوز فيما لو أدت مشكلة التعميرات بيننا وبين اليونان إلى تحكيم السيف . لننظر الآن فيما تكون عليه الحالة بعد إحراز النصر .

أية معركة من معارك الميـدان فى تراقيا الشرقية لا تضمن لنـا فيما لو انتصرنا المليارات التى نريدها . وما نظن أحـدا يتوقع ذلك فى انتصار من هذا القبيل بل لا بد ، لضمان الوصول إلى النتيجة المطلوبة ، من المضى فى القتال وملاحقة العدو حتى عاصمة بلاده . فهل نستطيع ذلك دون أن اصطدم مع دول أخرى غير اليونان ؟ إن نظرة واحدة الى مركزنا الجغرافى تـكفى لمعرفة وجه الحقيقة . لتذهب إلى أبعد من ذلك ؛ لنتصور أننا تابعنا العدو حتى النهاية وتغلبنا عليه فى عقر داره . أليس من المحتمل ، بل أليس من الاقرب للواقع أننا فى هذه الحالة سوف نصل إلى احراز توقيع فحسب على معاهدة من المعاهدات بدلا من المال ؟. هـذا هو القريب للعقل لأن مال التعويضات لا يرصد فى الخزائن ليدفعه المغـلوب حالما يصل اليـه الغالب . (اصوات تقول : مرحى !) .

اخوانى : حتى بعـد الحصول على امضاء المغلوب يجب الأستمرار فى المنازعات والمصادمات والامعان فى أسباب الخصومة للحصول على التعويضات بأكملها . لا أقول هذا جريا وراء الخيال بل أمامكم حقيقة راهنة ، أمام أعينكم التجارب التى تصح أن تـكون مقياسا للاعتبار . إن المنتصرين فى أربعة أطراف العالم قد استحوذوا من المغلوبين على صكوك تلزمهم بالتعويضات . وجردوا أعداءهم من جميع الأسلحة فلم يتركوا لهم حتى المدية القصـيرة فى فى سبيل الحصول على التعويضات التى فرضوها . من الذى يستفيد الآن من نعمة الصلح . أهى الأمم الغالبة أم المغـلوبة ؟ (أصوات تقول : مرحى) . هذه الطريقة هى التى يعـبر عنها بدوام الحرب حتى بعد التوقيـع على الصلح . ماذا يكون موقف الحـكومة أو الهيئة التى ترضى لشعبها سـلوك هذه الخطة وماذا يكون جواب هذه الحـكومة أو الهيئة عنـد ما تناقشها الأمة وتطلب منها الحساب فتقول لها : « إنك قد حاسبت العدو على كل ماتـكبدته الأمة من الخسائر فى المـال والانفس ثم لم تحملى الينا سـوى بضع كلمات

مسطورة بمثابة تعهد بالتعويضات التي لم نستطع الحصول عليها . بل ليت الأمر وقف عند هذا الحد بل أنك مازالت ترهقين الأمة وتكبدينها التضحيات المادية والمعنوية في سبيل المطالبة بما حملتيه الينا . لماذا لم تتدبري الموقف تماما بدلا من اتخاذ قرار غير صائب ؟ » .

هذا هو العتاب الذي كانت ستوجهه الينا الأمة بحق لو كنا أخطأنا تقدير الموقف ولم نتأمل فيه من كل الوجوه . من أجل ذلك أقول باخلاص إنه لم يكن هناك في مسئلة التعويضات مع اليونان ما يمكن الحصول عليه بحال من الاحوال . بل لو كان هناك وجه للحل ترجح فيه كفة الربح على الخسائر ويزيد من رضى الأمة وسرورها ، فان واجبنا كان يقضي علينا بلا مراء ، أن نتمسك بذلك الحل وأن نتشبث به بكل ما فينا من جهد وقوة . كان علينا أن نتوخى الطريق القويم الذي يرشدنا اليه المنطق وصواب الرأي للحيلولة دون ازدياد الآلام التي تعانيها أمتنا وايقاف تيار الضرر عند حده ؛ فسلكنا هذه الخطة ورأينا أن نستعصم بهذا التدبير .

ها نحن اليوم نقدم الحساب للأمة في مواجهة هيئتكم الموقرة . وإنني لعلى يقين تام بأن التفكير الصحيح المقرون بالانصاف ، التفكير الخالي من شوائب الاغراض والنزعات يقرنا على هذا التدبير ، ويرى أنه أصوب حل يتفق مع مصلحة الأمة . وهذا ما فعلناه . وقد عرضت الأمر عليكم بشكله الواضح الصريح وأترك بعد ذلك لهيئتكم الجليلة تقدير الموقف تماماً بكل ملابساته ودقائقه ما خفي منها وما ظهر .

أنتقل الآن إلى الصفحة الثانية من صفحات المسائل المالية وأعني بها مسألة الديون العثمانية ورجائي إلى هيئتكم الجليلة أن تذكروا دائما بأن أقوالي صادرة من رجل غير اختصاصي في المسائل الحسابية وشئون الأرقام . ورجل هذا شأنه لا يعنيه أن يتكلم في مثل هذا الموضوع بالتفاصيل الدقيقة التي تبين بنود كل مسألة إلى آخر سنتيم . لذلك فانني سأسرد أرقاماً اجمالية

لاعطاء فكرة عامة .

قصة الديون العثمانية تبدأ يا اخوانى منذ خمس وسبعين سنة . أى أن القصة بدأت فى سنة ١٨٥٤ واستغرقت عهداً يقرب من سبعين عاماً . وقد عقدت فى أول الأمر جملة قروض لمدة عشرين سنة تبتدئ من ١٨٥٤ وتنتهى فى سنة ١٨٧٤ وأعقب ذلك جملة معاملات مالية واتفاقيات بشأن تخفيض الديون وبعد هذه الفترة تجئ الفترة التى عقدت فيها الديون من سنة ١٨٩٠ إلى سنة ١٩١٤ . وهذه هى المرحلة الثانية فى مسألة الديون وخلال هذه المدة التى تقرب من سبعين سنة كان مجموع المبالغ الداخلة خزائن الدولة ٢٢٠ مليون جنيه تقريباً وتقدر المبالغ التى دفعت بنحو ١٧٠ مليون جنيه وكانت الديون التى علينا فى بداية الحرب العمومية الكبرى تبلغ ١٤٠ مليون جنيه . ومن رأيي أن الذى يعتاد على الاستدانة يدفع على الدوام وعند مايعمل حسابه بعد خمسين سنة يرى أن عليه من الدين بمقدار ما استدان في المرة الأولى . على هذا النحو كانت السياسة المالية في الأمبراطورية العثمانية سواء فى عهد الاستبداد أم في عهد الدستور وهى حالة مؤلمة تورث الحزن والأسى وقد ألقت هذه السياسة الهوجاء على عاتقنا عبئاً ثقيلا . هذه القروض التى دامت سبعين سنة لم يعمل منها سوى سكك حديد الشرق وأنتم تعلمون أن الذى بأيدينا الآن من هذه السكك عبارة عن خط قونية وخط بانديرما — صوما . وهناك أيضاً الأموال التى أنفقت على مشروع وادى قونية وهذه تبلغ ٨٠٠ ألف جنيه تقريباً .

ومن هذا يتبين أن الذى صرف من تلك القروض البالغة ٢٢٠ مليونا على الأشغال العمومية هو ٣٠ مليوناً . ما الذى عمل بالباقى ؟ لقد أنفق فى سد العجز الحادث في الميزانيات لتغطية النفقات اليومية ، صرف في انشاء القصور وفي اعلان الحروب . وفي بعض السنين لم تكف الايرادات لدفع فوائد الديون فعقدت قروض جديدة لسداد الفوائد منها . هذه هى قصة

الديون التي دخلت الخزانة وكانت تبلغ ٢٢٠ مليون جنيه تقريباً . ومقدار الديون يزيد بطبيعة الحال عن هذا المقـدار الحقيقى الذى دخل في حوزتنا فان القروض التى عقـدت فيما بين ١٨٥٤ و ١٨٧٤ كانت ذات فوائد فاحشة للغاية وكثيراً ما كنا نأخذ فى ذلك الحين ٣٢ قرشاً لنـكتب صكا علينا بمائة قرش . من أجل ذلك يمكنى القول بأننا تحملنا أعباء دين يقدر بنحو ٣٥٠ مليون جنيـه إزاء المبالغ الحقيقية التى وصلتنا . وليس هناك أى وجه من وجوه العذر أو التسلية يمكن سردها لقبول هضم تلك الشروط الباهظة التى فرضوها علينا . إننا نجاهد الآن منـذ خمسة أعوام بما فى مقـدورنا فقط وقـد صمدنا للشدائد فى مواجهة العالم بمنابعنا المادية دون الاستعانة بأى قرض من الخارج . أين هذا مما كان عليه الحال فى عهد الادارات السابقة ؟ تصوروا أنهـم لم يجدوا المال الذى يستطيعون به السير من (جاتالجه) إلى (أدرنة) دون اطلاق رصاصة واحدة فعقدوا مع ادارة الريجى ذلك القرض الجائر الذى تعلمون شروطه الباهظة . هل يوجد بين رجال هذا العهد الوطنى من يستطيع أن يهضم تلك الشروط الجائرة وأن يتلمس الاسباب والمعاذير لقبولها .

كنت رجوت من رجالنا الاخصائيين أن يعملوا بصفة خاصة على توضيح أعراض وعلل السياسة المالية التى تسلطت على بلادنا بأرقام اجمالية وبشكل عام يستطيع أن يفهمه كل منا . لهذا الايضاح أهميته الـكبرى بالنسبة للمستقبل . لأنه بمقدار ما نعلمه من سيئات الماضى وأخطاء الذين تقدمونا نستطيع أن نتدبر أعمالنا بيقظة وانتباه . ومهما كانت سيئات الماضى ثقيلة الوطأة فان الوارثين لا مفر لهم من الاضطلاع بأعباء مسئولياتهم . من أجل ذلك كان تقسيم الديون العثمانية العامة بين جميع الذين ورثوا الأمبراطورية من أخص الشئون الحقوقية التى لا سبيل إلى التخلص منها . قد بذلنا كل ما فينا من جهد لتعيين وتثبيت ما يخص تركيا من أمر هذه المسئولية الثقيلة

الوطأة بشكل حقيقى واضح . لهذه المسألة أهميتها أيها الاخوان . لأن البلاد التى انفصلت عن الأمبراطورية أثناء انقسامها كانت وعداً قد نالت بطرح هذه الديون عن كاهلها إلا أن هذه الوعود لم تتحق فى أى وقت من الأوقات. وعند ما طرحت مسألة تقسيم الديون على بساط البحث اعتبرناها من المسائل الاساسية التى يجب تسويتها بالفعل لا بالوعد . وفى المعاهدة التى بين أيدينا قد توضحت هذه المشكلة على هذا الأساس . لا أريد أن أطيل عليكم الحديث بسرد التفاصل والأدوار العديدة للمناقشات التى حول هذا الموضوع . انما سأكتفى بأن أشير إلى مسألة أوجبت اضطرابنا إلى حد كبير فانهم قالوا لنا بأن الدين لا يمكن تقسيمه على أساس الأقساط السنوية وأنه لا سبيل إلى تقسيم رأس المال . إذا كنتم اليوم تجدون فى المعاهدة أن الدين مقسم بنسبة رأس المال فلا تظنوا أن هذا النص قد وضع بطريق الصدفة أو أننا أحرزناه بسهولة ومن غير مناقشة . إن هذه الفقرة هى ثمرة مناقشات ومصادمات عديدة كانت موضع جدل بيننا وبين أعضاء المؤتمر إلى حد كبير كاد يهدد المفاوضات بالانقطاع كسائر المسائل الكبرى .

قلنا لهم ينبغى تقسيم الدين بنسبة رأس المال وايجاد الطريقة على هذا الأساس لتعلم تركيا أن عليها أن تدفع مثلا تسعين مليون جنيه وهو المبلغ الذى يخصنا حسب تقديرنا . إلا أنهم قالوا لنا إذ ذاك إن هذه الطريقة لا يمكن الأخذ بها عملياً . إن الذين اعترضوا هذا الاعتراض لم يكونوا من رجال الهيئة المفروض فيها أن تعمل على الدوام لما فيه مصلحة البلاد التى تمثلها فى المؤتمر وإنما كانوا من الرجال الذين ألحقتهم بوفدنا اعتماداً على شهرتهم فى المسائل المالية ليكونوا عونا لنا لا حربا علينا (أصوات تقول ليسقطوا) .

تصوروا المتاعب والعراقيل التى صادفت رجال وفدنا أثناء نظر المسائل المعقدة التى كنا إذ ذاك نحاول تسويتها في المؤتمر . غير أننا تغلبنا رغم ذلك على جميع تلك المتاعب بالادراك السليم وحسن التدبير ، واستطعنا أن نجعل

خبراء الهيئات الأخرى يعترفون معنا بامكان تقسيم الديون العمومية على أساس رأس المال . سوف تقسم ديوننا بموجب هذه المعاهدة على أساس متين وفي طراز عملي ـ ولقد زال عن كاهلنا الديون الأخرى التي تحملت اعباءها الأقسام الأخرى من الامبراطورية وهي الأقسام التي بقيت خارج حدودنا القومية . سأل بعض الخطباء عن السبب في تقسيم الديون بنسبة الواردات السنوية وعن السبب كذلك في عدم تقسيم ديون الحرب التي عقدناها من سنة ١٩١٤ . أقول رداً على تلك الأقوال إن الديون في تقسيمها إما أن تكون بنسبة الواردات السنوية وإما بنسبة مساحة الأرض وللطريقتين محاسن ومساوىء في مصلحتنا وضد مصلحتنا ولذلك قبلنا الطريقة التي تقول بالتوزيع على أساس الايرادات وكانت مناقشة الفكرة في المؤتمر على أساس أنها من المسائل المالية والحقوقية وليست من الأمور السياسية .

تصوروا أيها الاخوان سطح بلاد اليمن وسطح الربع الخالي من جزيرة العرب في حدود الامبراطورية العثمانية فاننا لو كنا وزعنا الديون بنسبه مساحة الأرض لكانت معظم الحصة تكون من نصيب الربع الخالي في جزيرة العرب ولكن هل من الانصاف قبول تسوية كهذه ؟ أما أننا لم ندخل في التقسيم ديون الحرب العمومية الكبرى فإن العوامل الرئيسية التي أدت إلى ذلك هو أننا عقدنا تلك الديون بصفة قرض داخلي وبين أيدينا فوق ذلك قراطيس مالية في التداول بمبلغ ١٥٠ مليونا وهي التي أخذناها من ألمانيا كما توجد أيضاً ديون أخرى سائرة . هذه الديون السائرة لم توزع في الحصة التي أصابت سوريا والعراق ونظير ذلك رفعت عن تركيا أعباء الديون التي تطالب بها ألمانيا . لو أننا عمدنا إلى تسوية تدخل فيها هذه الديون التي علينا لألمانيا مع توزيع ديون الحرب العمومية على جميع أقسام الجمهورية فان النتيجة تكون نفس النتيجة التي أحرزناها اليوم .

الديون التي كانت علينا لألمانيا أثناء الحرب الكبرى تكفل بها الحلفاء

وقبلت ألمانيا بالتوقيع على المعاهدة هذا التنازل وبذلك أخلينا ذمتنا من هذه الديون .

عرضت عليكم أيها السادة الصفحة المتعلقة بتقسيم الديون العمومية وهناك صفحة خاصة بالديون العثمانية نفسها وربما كانت هذه المسألة من أهم المسائل التى عالجها المؤتمر فاننا في هذه المسألة تناقشنا في النقد الذى نستطيع أن ندفع به ديوننا . لم تكن هناك مسألة من هذا القبيل قبل الحرب العامة وإذا كان فى الشروط الخاصة بدفع الدين جملة تنص على أن يكون الدفع في استانبول بالليرة التركية وفى باريز بكذا من الفرنكات وفى انجلترا بكذا من الشلنات فان هذا النص معناه تسهيل الدفع للدائن بالعملة التى ينتخبها . هذه مسألة لا يمكن أن تكون موضع ارتياب ولو كان هناك فرق بين الليرة التركية التى يتقاضاها الدائن فى استانبول والشلنات التى يتقاضاها فى انجلترا فما كان هناك مايدعو إلى التنويه بهذا الاختيار .

وقد ظهرت بعد الحرب العمومية تلك البلية الكبرى المعروفة باسم سعر القطع . النقود ليست متساوية . لقد انقلبت قيمة النقد عقب الحرب رأسا على عقب فاذا قال الدائن متمسكا بهذا النص أنه يرى أن يتقاضى دينه على أساس الفرنك فانه فى الواقع يريد أن يستوفى ثلاثة أضعاف ماهو مذكور فى عقد الدين على اعتبار انخفاض قيمة الليرة التركية عن مستواها الأصلى ومنشأ هذه الدعوى أن عقد الدين كان قد أبرم على أساس العملة الذهبية .

إننا أيها السادة عند ما عقدنا القروض قبل الحرب العمومية لم نكن وقتئذ ازاء مسألة خاصة بالدفع ورقا أم ذهبا وما كان أحد يتصور حدوث مسألة كهذه وعلى ذلك كان لا بد من التفكير فى طريقة يمكن بها تسوية هذه المشكلة . اذا كنا سندفع ذهبا فان ديوننا البالغة ٩١ مليونا ترتفع إذ ذاك إلى ٦٠٠ مليون وقد عرضنا الموضوع بكل اخلاص ووضوح للوصول إلى تسوية عملية لأننا ما كنا نستطيع أن نأخذ على عاتقنا اعباء مسئولية

جسيمة كهذه فى أمر يعتبر مصيبة عامة دهيت بها جميع الأمم عقب الحرب . لاسبيل إلى تطبيق هذه الحالة علينا عمليا وايجابيا ومهما كان وجه الفرض فى هذه المسألة فان مظهرها الحقيقى يتراءى فى رفض عبء كهذا يعيقنا عن أسباب الحياة . أى أنه ما كان يسعنا قبول حمل ثقيل كهذا (هتاف وتصفيق) مثل هذا الاعتراض لم يكن معناه عدم الاعتراف بما علينا من ديون . اننا نحجم عن قبول هذا الامر المزرى بكرامتنا . إننا نعترف بديوننا على الوجه الصحيح حتى نستطيع أن ندفع ما علينا فى الحدود التى يصح أن يقول بها العقل والانصاف والمنطق ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن نرزح تحت اعباء دين لاطاقة لنا به . وقد عرضت وجوه من المناقشات أثناء التحدث فى الطريقة التى يمكن بها دفع هذا الدين فقيل لنا ما عليكم لو قبلتم الآن أن يكون الدفع على أساس عملة الذهب فان مثل هذا الاعتراف سيكون لفظا لامعنى ويهم الدائن أن يكون المدين فى حالة يستطيع بها القيام بتعهداته على الوجه الاكمل وعند حلول ميعاد الدفع ستكون هذه المسائل موضع نظر ورعاية بطبيعة الحال . هذا ماقيل لنا إذ ذاك ومعناه أننا فى ميعاد كل قسط من الاقساط علينا أن نعرض على أصحاب الدين ميزانيتنا العامة ونفقاتنا وايراداتنا ونشرح لهم حقيقة الموقف الاقتصادى فى بلادنا حتى يمكن اقناعهم بالقدر الذى يمكننا أن ندفعه على ضوء هذه الحقائق وكانت وجهة نظرهم فى عرض هذا التكليف أن المتفاوضين لايملكون من الوجهة السياسية حق تعديل الأسس التى تقوم عليها المقاولات المالية . تتذكرون أيضا أن هذه الآراء التى سردها المفاوضون من اعدائنا قد تسربت كذلك إلى بعض مطبوعاتنا وقام من بيننا رجال يناصرون هذه الآراء .

هيئة الوفد فى المؤتمر لم تقف جهودها عند حد النضال مع أعدائنا وجها لوجه وإنما كانت فى نفس الوقت تقاوم كذلك هذه الآراء التى تسربت إلى بلادنا ووجدت لها مجالا فى بعض دوائرنا المحاية . هذه الجهات التى كانت

تروج أغراض الخصوم كانت قد أعدت جملة وثائق مطبوعة بشأن طريقة دفع الديون ذهبا وفى احدى الوثائق كانت كلمة (الدفع بالذهب) موضوعة أمام جداول الدين العام ومن جهة أخرى كانت هناك وثيقة تفسيرية تنص على حق اختيار الدائن نوع العملة التى يستوفى بها قيمة السند الذى يحمله أى كان يحق له أن يستوفى الدين بالليرة التركية أو بالفرنك أو بالجنيه الاسترلينى وفوق هذا وذاك كانت هناك التسوية المعروفه بقرار شهر محرم القاضى بتثبيت جميع الديون فى معاهدة عامة . كانت هناك ثلاث وثائق رئيسية مختلفة . الوثيقتان الأولى والثانية كانتا تنصان على وجوب الدفع بالذهب أما الوثيقة الثالثة وهى قرار محرم فأنها كانت غير صريحة فى تعيين نوع العملة. جميع هذه النصوص المبهمة والمسائل المالية المعقدة فى الوثائق المختلفة كانت تحتاج بلا شك الى الاستعانة برأى الخبراء وأصحاب الاختصاص فى المسائل المالية لتوضيحها وتفسير نصوصها ولهذا السبب رأيت أن أضم إلى هيئة الوفد بعضا من الخبراء . إن هؤلاء الخبراء لم يبينوا لى حقيقة الموقف بجلاء ووضوح ولم يذكروا لى هل من الممكن استناداً على تلك الوثائق أن تكون تركيا مجبرة بتعيين نوع النقد الذى لا مفر من قبوله . لا أدرى هل كان عجزهم فى ذلك ناشئ عن جهلهم وقلة درايتهم بالشئون التى هى من اختصاصهم أم أنهم كانوا على علم فى اختصاصهم لكن موقفهم غامض لا يتبين المرء منه حقيقة نواياهم (أصوات تقول : هذا صحيح) .

والخلاصة أيها الاخوان أن النقطة الاساسية التى جرينا عليها وراء الوهم فى مسألة جنس العملة كانت مغلقة مبهمة إلى حد بعيد بحيث كانت لا تجعلنا نطمئن إلى أى حل من الحلول المعروضة علينا وقد عرضت ذلك على هيئة المؤتمر بكل صراحة واخلاص . لقد كنا فى مسألة أساسية تتعلق بحياة تركيا ومستقبلها ؛ لذلك كان يهمنا أن نصل إلى تسوية عادلة فى مسألة النقد وتعيين جنسه بما يتفق مع حياتنا الاقتصادية فى الايام المقبلة

وفى النهاية تطورت المسألة وأصبحت في شكل الكبونات التى اهتم جميع العالم بها وموقفنا في البداية كان كما أوضحت لكم جليا ومستقيما وما كان يسعنا أن ندخل فى تعهد نقبل به تأدية الدين الذى سنحتمل أعباءه بالذهب أو بالجنيهات الاسترلينية . إننا لا نستطيع ذلك ماديا . إن بلية سعر القطع لا يمكن أن يكون بحال من الاحوال سببا فى إحراجنا ووضعنا فى مثل هذا المأزق لاننا لسنا مسئولين عن حدوث هذه الطامة الدولية . هذه كانت وجهة نظرنا عملنا على الدفاع عنها باستمرار وفى النهاية وبعد أن تحرجت الحالة وكادت المفاوضات تنقطع وصلنا إلى نتيجة أدت الى قبول حذف كلمة العملة بالذهب من جداول الدين والاستعاضة عنها بأن يكون من حق حملة الكوبونات أن يتقاضوا مالهم إما بالليرة التركية وإما بالفرنك وإما بالجنيه الانجليزى . أما الوثائق الاخرى التى أراد خصومنا التمسك بها فاننا لم نرض بها كأساس للبحث فاستبعدت من دائرة الطلب وعند ما افترقنا أوضح الطرفان وجهتى نظرهما بصراحة وقلنا في بياننا فى المفاوضات المقبلة بيننا وبين حملة الكوبونات أننا قد انتهينا فى المؤتمر إلى أساس عدم قبولنا الدفع بالذهب أو الجنيه الاسترلينى وأننا نؤجل البحث فى هذا الموضوع بعد الوصول إلى هذه النتيجة التى نعدها أساسا لاستئناف المفاوضات .

تأتى بعد ذلك المواد المتعلقة بالشئون الاقتصادية فى المعاهدة . والغاية الرئيسية التى ترمى اليها هذه الاحكام هى استئناف العلاقات الاقتصادية وتصفيتها بعد انقطاعها عقب الحرب العامة لأننا نجد بعد انقطاع هذه العلاقات ان الرعايا من الجانبين إما أن يكونوا تركوا البلاد وإما أن ظلوا بها وفى كلتا الحالتين أصبحوا معرضين لاتخاذ بعض التدابير فى معاملاتهم وشئونهم الخاص بحياتهم الاقتصادية . ولا بد من اعادة أموال هؤلاء الذين عوملوا أثناء الحرب أو عقب الحرب بمعاملات اقتضتها الظروف كما يجب تعويضهم عما لحقهم من ضرر ماذى . والمطالب التى من هذا القبيل لم تكن

سويت في مسألة تعميرات الحرب . جميع هذه المسائل التى تتصل اتصالا وثيقا بالحقوق المدنيـة والقانونية كان يجب النظر فى أمر تصفيتها والبت فى شأنها أما المحاكم المختلطة التى تقررت لهذا الغرض فلا علاقة لها بتاتا بالنظام القضائى فى البلاد ولا يمكن أن تمس استقلال هذ النظام كما أشـار بعض الخطباء ممن تناولوا نقد هـذه المواد . إنما الغرض من تأليفها أن تـكون بمثابة هيئات تحكيم فيما يجب الفصل فيه بين حقوق رعاياالدول المختلفة عند تسوية علاقاتهم المدنية بين بعضهم البعض وبين الرعايا المحليين. ومثل هذه الهيئات التحكيمية ليست غريبة وإنما هى من قبيل العرف المتبع فى كل بلد . وكلنا نعلم العلاقة التى أظهرها العالم نحو الاخذ بقاعدة التحكيم الدولى — وبالاجمال لا يوجد هناك مايدعو إلى القلق من ناحيـة هـذه المحاكم المختلطة والتخوف من أن تـكون مداراً للاخلال باستقلالنا القضائى .

كانت إدارة الصحة الدولية من المصالح التى بقيت ميراثا من عهد الادارة السابقة إلا أننا فى هذه المعاهدة استطعنا الحصول على موافقة الدول بالغاء هـذه الادارة . وتعد هـذه المسألة فى مقـدمة الأمور التى فزنا بها وتمـكنا من حلها حلا مرضيا لمصلحتنا .

هناك بعد ذلك يا إخوانى المواد المتعلقة باعادة الأسرى والشئون المختصة بمقابر المتحاربين ومثل هذه المواد من الشئون التى جرى بها العرف فى كل معاهدة من المعاهدات . أما النصوص الخاصـة بانشاء مقابر للجنود القتلى فانها لا تمس سيادتنا بأى وجه من الوجوه . نرى هذه القاعدة متبعة فى بلاد كثيرة كما أن لها مايماثلها فى تقاليدنا ببلادنا. تعلمون مثلا ان للانجليز فى اسـتانبول جبانة خاصة بموتاهم ولا يوجـد ما يدعو إلى الظن بأن هذه المقابر تمس سيادتنا أو تؤثر فى استقلالنا . بل أن لنا نفس هذا الحق فى إظهار حرمتنا وتبجيلنا نحو أبنائنا الذين اسـتشهدوا فى الحروب والمعارك التى حدثت فى سائر أقسام الامبراطورية العثمانية .

اسمحوا لى أن استعرض من جديد الخطوط الاساسية لمعاهدة الصلح وأن ألخص لكم هذه الوجوه ببضع كلمات : إن المعاهدة التى بين أيدينا لا تشابه من قريب أو بعيد أى معاهدة من المعاهدات التى رأيناها عقب الحرب العامة . في المعاهدات المعقودة عقب الحرب الكبرى جملة قواعد جديدة كانت سبباً فى نتائج وخيمة أشد وطأة من نتائج التغييرات الطارئة على ملكيات الأرض والنكبات الناجمة بسبب هذه التطورات . من بين هذه القواعد الجديدة مسألة التعميرات . نرى هذه المسئلة من النصوص الجديدة البارزة في المعاهدات التى أبرمت عقب الحرب الكبرى . نرى في هذه النصوص أنها عبارة عن الزام مالى دائم لا يعلم مقداره ولا كيفية ادائه . هذه الفروض والالزامات تقض اليوم مضاجع الامم التى خرجت من الحرب العامة مقهورة على أمرها . أما الغالبة فانها لم تحرز بهذه الالزامات شيئاً مذكوراً يجعلها في موقف المستفيد من مزايا الصلح كما يجب . لا يعنينا شئ من أمر هذه المسئلة المتعلقة بغيرنا من الدول وإنما أقول من ناحيتنا أنه لا يوجد فى المعاهدة التى أبرمناها مثل هذه النصوص التى تجعلنا في موقف محفوف بالمخاطر .

من بين القيود الثقيلة التى فرضتها معاهدات الحرب العامة تحريم حق الدفاع . إن كلمة « ويل للمغلوب » تلك الكلمة التى كانت الأمم تجزع من هولها فى كل معركة تخوضها تكاد تكون اليوم نسياً منسياً . الكلمة التى أصبحت الأمم تخشى بأسها الآن وتجعلها تشعر بالقلق والاضطراب على مصيرها انما هى كلمة « الويل للأعزل » . الامر الذى يحفظ للبلاد طمأنينتها على حياتها ومستقبلها هو احتفاظها بحق الدفاع عن نفسها من غير قيد ولا شرط . إن المعاهدة التى عقدناها كفلت لنا هذا الحق على نحو الحق المكفول للأمم الغالبة الكبرى . هذه المسئلة على جانب كبير من الأهمية . مامن وثيقة دولية تستطيع أن تكفل لأمة من الأمم طمأنينتها على مستقبلها . إنما الامة نفسها هى التى تستطيع أن تضمن سلامتها واطمئنانها على مصيرها

بقدر ما تبذله من عزم وارادة فى هـذا السبيل . تنفيذ نصوص المعاهدات التى تبرمها الأمة وحسن قيامها بتعهداتها متوقف على قدرتها للوقوف فى وجه المخاطر والمهالك التى تهددها . وهذا لا يكون الا باحتفاظها بحق الدفاع عن نفسها . حق الدفاع فى معاهدتنا معترف به لتركيا على الاطلاق .

ومن القيود الثقيلة التى نراها فى المعاهدات الاخرى مسألة لجان المراقبة. إنكم تذكرون بلا ريب ما كانت تحدثه الهيئات الأجنبية من توقيف دولاب الحركة العامة فى البلاد فى جهات مختلفة على قلة عـدد تلك الهيئات . أما فى المعاهدة التى أبرمناها فلا محل لمثل هـذا الموضوع ، ذلك لأن حركتنا الوطنية إنما هبت من مكمنها فى سبيل نزع ربقة هـذه المراقبة عن عنقها . معاهدتنا تعد تأييداً لوجهة نظرنا فى هذا الأمر .

نرى فى المعاهدات الأخرى من بين القيود الثقيلة التى تكبل الأمم تلك الشروط التى تحدد دائرة النشاط الاقتصادى فى الحال أو الاستقبال . تعلمون يا إخوانى أننا لم نتمكن من تأسيس العلائق التجارية بيننا و بين سائر الأمم بسبب انشغالنا بقضيتنا الوطنية زمنا طويلا وقد أصبحنا الآن وليس ما يحول بيننا وبين تأسيس العلاقات الخارجيـة مع الأمم الأخرى على قدم المساواة كالأمم الخارجة من الحرب العامة وهى ظافرة . المعاهدة التى أبرمناها هى التى سببت مثل هـذه الحالة وأعنى بذلك أن أقول لكم إن معاهدتنا من هـذه الناحية لا تشابه فى كثير أو قليـل المعاهدات المعقودة عقب الحرب العامة بين الأمم الغالبة والمغلوبة .

معاهدتنا تعد من وثائق الصلح التى تبرمها الأمم على أساس التفاهم ومفاوضة الند للند . وهذا ما كنا نبغيه لأننا كنا نأنف من قبول معاهدة تفرض علينا فرضاً أو نجبر على توقيعها . كنا نتوقع تماما مثل هذه النتيجة ونقدر لأنفسنا الحصول على معاهدة نبرمها بعـد مناقشات عنيفة وتصادم شديد فى وجهتى النظر حتى انتهى الأمر إلى ما كنا نرجوه .

كانت الاتفاقية الخاصة بمسألة المضايق من جملة الوثائق التى وقعنا عليها فى مؤتمر لوزان . لم يغرب عن البال فى وقت من الأوقات ما للمضايق من أهمية خاصة بالنسبة لمركزها الجغرافى . لقد نشأت عقب الحرب العامة نظريات جديدة بشأن حرية المضايق . هذه النظريات لم يكن الباعث عليها أننا خالفنا الأحكام المبرمة بشأن اغلاقها بعد سنة ١٩١٤ وقد كانت قبل تلك السنة مفتوحة كما يزعم البعض . الواقع أننا فى سنة ١٩١٤ لم ننقض العهد وإنما قمنا بما يستلزمه الواجب من استعمال حقنا فى إغلاق أو فتح المضايق للدفاع عن بلادنا ولم ينكر علينا أحد هذا الحق ورغم أننا أوضحنا هذه الحقيقة فان هذه المسألة كانت كأمر واقع فان أهمية هذه المضايق بالنسبة لدول البحر الأسود والبحر الأبيض كانت واضحة جلية إلى حد أننا أنفسنا لم نستطع فى ميثاقنا القومى إنكار هذه الأهمية ؛ بل ارتضينا فى ذلك الميثاق فتح المضايق للتجارة والمواصلات بشرط ألا يكون في هذا الفتح ما يمس سلامة وطمأنينة استانبول ومرمره . هذا الأساس الذى قبلناه فى ميثاقنا القومى كان من الضرورات التى تحتمها الحالة التى جدت عقب الحرب ولم تكن تضحية عملت من غير تفكير أو حساب. ولقد هبت عواصف سياسية هوجاء أثناء المفاوضات فى وضع الطريقة التى تتبع فى إدارة المضايق . كان موقف تركيا إزاء هذه العواصف موقف الرجل الحريص على التمسك بميثاقه والتشبث بالوجهة الكفيلة بصيانة استقلاله وتدعيم وجهة نظره من حيث طلب الأمن والسلام لبلاده . في هذه الوثيقة الخاصة بالمضايق جملة بنود وأحكام تتعلق بحرية المرور فى زمن الحرب وفى وقت السلم بالسفن التجارية والحربية . الواقع أن أحكام هذه الاتفاقية إنما تنظم حرية المرور للسفن الحربية والطائرات الحربية فى زمن السلم والحرب أكثر من أى شيء آخر . وعند النظر إلى مسألة المضايق يجب التفكير فيها من هذه الوجهة لأن السفن التجارية لم تكن ممنوعة من المرور حتي وقت تحصين المضايق وسدها . إذ

الاتفاقية التى وقعنا عليها تعـين الشروط الخاصـة بمرور السفن الحربية والطائرات الحربية وقت السلم وفي زمن الحرب وقـد بذلنا أثناء البحث فى مسألة المضايق ما فى وسـعنا للوصول إلى الحل الذى يتمشى مع مصلحتنا ومع مصلحة أصدقائنا . ولا يوجد إنسان كما لا توجد هيئة تستطيع أن تتهمنا بأننا فى هذه المسألة قد سرنا فى طريق يخالف الاعتدال وما كان يسعنا أن نتشبث برأى من الآراء يؤدى إلى عدم التفاهم على الصلح . وكانت الحاجة تدعو إلى البت فى هذا الأمر وهاهى الاتفاقيـة قد صيغت في القالب الذى أفضت اليـه المفاوضات بين الدول المختصة ومذيلة بتوقيعات الدول ذات الشأن ومنظمة فى صورة دولية .

أعرض الآن الملاحظات التى تهم تركيا . التعهد الذى قبلناه فى هذه الاتفاقية هو عدم إنشاء منطقة عسكرية وقد يمكن أن يقال بحق أن تركيا بزهدها فى تحصين استانبول والمضايق والمضايق قـد زهدت في أهم أمر حيوى بالنسبة لهذين الموقعين الهامين . الدماء التى أريقت يا اخوانى فوق أديم المضايق لم تبذل فى سبيل الدفاع فقط ضد هجوم أو عدوان أصيبت به تركيا .

اننا فى الحرب العمومية الكبرى إذا كنا اضطررنا إلى بذل الدماء للدفاع عن المضايق فاننا فعلنـا ذلك مجبرين للدفاع عن منافع الزمرة التى اشتركنا معها فى تلك المأساة . الواقع أن العدوان كان موجهاً مباشرة نحو تركيا أولا وقد قامت تركيا بواجبهـا الذى يوجب لها الفخر فى كل زمان . واذا وقع عدوان على المضايق مستقبلا فان تركيا ستحتفظ بحق الدفاع على الاطلاق . أما فى الحروب التى تكون فيها على الحياد فان أمر العبور من المضايق لا يتعلق لنا إنما فى الحروب التى تدخل فيها تركيا تستطيع استعمال حقها فى الدفاع من غير قيد ولا شرط . ورب معترض يقول : « ما دامت أسباب الدفاع غير متوفرة لنا وقت السلم فان التدابير التى ستتخذ وقت الدفاع تـكون ناقصة من غير شك » الحالة التى نحن عليها الآن هي جواب هذا الاعتراض .

هانحن اليوم نستعيد استانبول ونمتلك المضايق من جديد حتى حدود الماريتزا هل السبب فى انتصاراتنا التى أحرزناها ، تلك الانتصارات التى أعادت إلينا هذه البقاع يعود إلى التحصينات التى كانت فى استانبول والمضايق أم إلى قواتنا العسكرية التى كانت فى تراقيا ؟ إن الحالة التى نحن عليها اليوم تدلنا بداهة على الطريقة التى يمكن بها الدفاع على أتم ما يكون عن استانبول أو تراقيا . المضايق وكذلك استانبول انما هى على الدوام فى حوزة المتمكن من الأناضول والمسيطر عليها . ولو كان الأمر غير هذا لما كنا اليوم نصل إلى تحقيق ما وصلنا إليه بهذه المعاهدة المبرمة . الحالة السياسية وكذلك المركز الجغرافى يعرضان علينا مثل هذه النتيجة .

لقد بذلت الامبراطورية العثمانية كل مافي وسعها لتحصين استانبول والمضايق، وأعدت لهذه الغاية كل ما بيدها من وسائل،ونقلت جميع قواها حول خطوط الدفاع فى المضايق ، بعد أن حرمت سائر أقسامها من مثل هذه القوة ، لكنها لم تصل إلى النتيجة التى كانت ترجوها وفشلت فى خطتها . أما تركيا الجديدة لعلمها بالوجوه التى يجب أن تنفق فيها قوتها ووسائلها وبحسن تدبيرها في استعمال هذه الوسائل قد كفلت أمر الدفاع عن المضايق واستانبول إلى الأبد (تصفيق حاد) .

أيها السادة ماهى السبل والاجراءات التى يمكن بها أن تقع استانبول فى يدالاجنبى ؟ فى يدنا الآن الوثيقة التاريخية التى تبين لنا ذلك وإنكم لتعلمون إسم هذه الوثيقة. إنما تقع المضايق واستانبول فريسة فى يد الأجنبى إذا كانت هناك حكومة شكلية ذليلة محرومة من أى قدرة وفضلا عن ذلك ينبغى أن تكون الأناضول محرومة من جيش يستطيع أن يقوم بواجبه لدى الايجاب . بل ينبغى فوق هذا وذاك أن تكون سائر الجهات فى تركيا عزلاء عن السلاح لا تجد حتى المدية الصغيرة . هذه هى التدابير الفنية ، هذه هى جماع الظروف والعوامل التى تجعل استانبول فى

يد الأعداء وفى حوزة الأجنبي . هل هناك اليوم فى الأناضول دولة يمكن تحريكها ضد تركيا وهل هناك جيش يمكن تجريده عليها ؟ هل لم تحتفظ تركيا بحق الدفاع عن نفسها بصورة مطلقة ؟ أليست هذه العوامل نفسها هى التى كانت من أقوى البواعث على رجوع استانبول والمضايق إلى أحضان تركيا التى هى صاحبتها الشرعية . مادامت الحال على ماوصفنا وما دامت تركيا قد عقدت بمفردها وبكامل حريتها شروط الصلح مع جميع العالم فأين وجه التهلكة ؟ إنما الخطر يكشر عن أنيابه والتهلكة تبدى نواجزها إذا كان الوطن في حالة عجز داخلى ،محروما من أى قدرة أوسطوة . إننا إذا احتفظنا بالقوة التى بين أيدينا وعملنا على تنميتها فاننى لا أتصور وجود أى خطر يهدد حدودنا الغربية ولا أية تهلكة تجعلنا فى قلق على استانبول أو المضايق .(تصفيق) هذه هى يا إخوانى حقيقة الاتفاقية الخاصة بالمضايق من الوجهة المتعلقة بسلامة تركيا. وهذه هى النتائج التى وصلنا اليها بعد أن بذلنا كل ما فى وسعنا لايجاد حل مرضى .

أريد أن أشير بصفة خاصة إلى نقطة فى أمر الاتفاقية كانت نتيجة جهودنا . سوف تؤلف لجنة خاصة بالمضايق وكان الغرض الأصلى من تأليف هذه اللجنة هو النظر فى أمر مرور السفن التجارية أو السفن الحربية ومراقبة تنفيذ التدابير المتخذة لعدم تسليح المناطق غير العسكرية وبعد مناقشات عنيفة انحصرت وظيفة اللجنة فى السفن الحربية والطائرات العسكرية فوق المياه . لو أننا كنا ارتضينا بأن يكون حق المراقبة للأجنبى فوق البر بأى شكل من الأشكال لكان هذا الأمر يتنافى مع سيادتنا فى بلادنا .ولقد دافعنا عن هذه المسألة كوجهة نظر أصلية وكانت النتيجة أننا نفتح المضايق من وجهة نظر المرور فقط والسفن الحربية التى ستعبر ستكون خاضعة لشروط خاصة أى أن اللجنة ستكون مهمتها النظر فى المسائل المشتركة المتعلقة بالقوة البحرية العسكرية لدول البحر الأسود والبحر الأبيض وفيما عدا ذلك يتعلق

بسيادة استانبول والمضايق بشكل صريح قاطع . هذه النظرية التى تعقبناها مبينة كنتيجة قاطعة فى المعاهدة ولم نجد فى هذا الأمر أى محذور على تركيا. الأسطول الذى سيعبر من المضايق سوف لا يكون بحال من الأحوال أقوى من الأسطول الموجود فى البحر الأسود ؛ أما قوة الأسطول فى البحر الأسود فستعين فى وقت معلوم من كل سنة . هذا التحديد سيكون معياراً للاساطيل التى ستمر من المضايق بحيث لا يزيد عنه بأى حال من الاحوال . لماذا تأخذ تركيا على نفسها مسئولية أمر كهذا يتعلق بجميع الدول . ماالذى يدعوها إلى التصادم مع سائر الدول فى أمر كهذا يعنى غيرها اكثر مما يعنيها ؟ النقطة الأساسية فى المقاولة الخاصة بحدود تراقيا تدور حول مسألة المنطقة غير العسكرية التى سيتركها الجانبان لمساحة مقدارها ٣٠ كيلو مترا من الناحيتين. سوف لاتكون هناك حصون ولا ثكنات وما إلى ذلك . ماهو السبب فى قبول هذا التدابير ؟ لانه ما كان يدور بخلد أحد إقامة الحصون والخنادق والمتاريس وتعبئة الجنود على طول الخط الممتد فى الحدود . من أجل هذا ينبغى أن نعلن صراحة عن السبب فى هذا التدبير . السر فى هذا الرأى يرمى إلى عدم إقامة الحصون فوق أدرنة والحيلولة كذلك دون اقامة الحصون والاستحكامات الحربية على نهر ماريتزا وهى الاستحكامات التى يحتمل أن تؤسسها الحكومات المجاورة لنا . إننا ما كنا نفكر على أى حال فى انشاء استحكامات حربية في أدرنه . كيف استطعنا أن نضمن اليوم مسألة الدفاع عن أدرنة ؟ إن أدرنة في حوزتنا مع بعدنا عنها طالما بقيت الدنيا .

إن الحالة العسكرية تدلنا صراحة على أنه من العبث انفاق المال بغير جدوى من الوجهة العسكرية إقامة قلعة أو انشاء استحكامات فى تلك الجهة ومع ذلك فان الدول كانت تلح بضرورة الأخذ بمثل هذا التدبير والتعهد به وكانت وجهة نظرنا تنطوى فى الغايه التى تجعلنا نذهب إلى أوربا فانه من المعلوم أن الغايه التى نرمى اليها هى أن نكون من عمال الصلح ومؤيدى السلام

داخل حدودنا وبالنسبة لجيراننا ومن أجل العالم بأسره . أما اذا كنا نريد أن نستوطن أوربا بقصد الفتح والاستيلاء كما كان الحال فى السابق ، فانهم يرون أنه لا بد من اتخاذ تدابير بالنسبة لسائر الدول ولأمم البلقان . هل هناك ضرر فى توضيح هذه النقطة أم أنه كان من الخير لنا أن نقول ذلك . إننا واثقون بأنه من الخير لنا أن نصارحهم بذلك . سياستنا لا غموض فيها وليس فيها جانب خفى نخشى من إظهاره والمجاهرة به . إننا لا نفكر فى شئ غير ترقية أنفسنا داخل حدودنا وبلادنا التى تتوفر فيها المنابع الاصلية الكفيلة بالرقى والتقدم وأن تكون تركيا فى المستقبل مظهراً للتقدير فى البلقان باعتبارها عاملا من عوامل الصلح والتوازن وبالاجمال فاننا باتفاقية تراقيا لم نفرط فى شئ من منافعنا الماديه.أما إذا تسرب إلى الظن بأننا نصبح هدفا للعدوان بترك حدودنا من غير تسليح فان حالتنا التى نحن عليها اليوم كفيلة بأن تكون إجابة صريحة بل أن المعارك والحروب الماضية فيها العبرة الناطقة بما لا يدع مجالا لمثل هذا الظن . إن كيان تراقيا لا يتوقف على القلاع التى تبنى والحصون التى تقام . وكما استطعنا أن ندافع عن بلادنا ونرد عنها شر العدوان بعد أن أصبحت فى قبضة العدو واحتلاله ، كذلك فى استطاعتنا أن ندافع عنها اليوم حتى النفس الاخير .

هناك يا إخوانى اتفاقية أخرى بشأن الاقامة والسكنى وهذه الاتفاقية هى الاولى من نوعها التى نبرمها بيننا وبين الدول التى وقعت معنا على الاتفاقية وتسرى لمدة سبع سنوات . وقد روعيت فيها المصالح المتبادلة على قدم المساواة وفى هذه المعاهدة أحكام تقضى ببذل التسهيل اللازم لاقامة وسكنى الاجانب الذين يخضعون لقوانين البلاد.وما كان هناك ما يدعو إلى معاملتهم بغير ذلك والنقطة الهامة هى صيانة حقوق سيادتنا فى الشئون القضائية والتكاليف والالزامات المالية وتطبيقها على الراغبين فى الاقامة . هذه النقطة الاساسية مستوفاة تماما فى أحكام الاتفاقية .

من الوثائق المعروضة على هيئة المجلس المعاهدة التجارية وهذه هى أول معاهدة تجارية نعقدها على أساس جديد . لقد أبدى بعض الخطباء شيئاً من القلق على تجارتنا خشية أن تتعطل فى مدى خمس سنوات . لا مراء فى أن هؤلاء المعارضين لم يقصدوا بمعارضتهم أن يقولوا بأن المعاهدة تقيد حرية تجارتنا ولا نظن أنهم يريدون منا أن نكون أحراراً في التجارة من غير معاهدة . الأمم مضطرة إلى التعاقد فيما بينها بمثل هذه المعاهدات التجارية ما دامت تريد أن تتعامل مع بعضها البعض. كل عقد معناه قيد بين الطرفين يربطهما ببعض . التعارف التى قبلناها هى نفس تعارفنا . هى النفس التعريفة التى وضعناها فى زمن نضالنا العسكرى للتعامل بها من غير قيد أو شرط . كانت هذه هى الأساس وقد جرت المفاوضات بشأن هذا الأساس مع الطرف الآخر الذى عرض علينا تعريفته فكانت هناك أصناف تتفق فى التعريفتين وأصناف تتباين . لذلك ارتضينا أن تكون المعاملة على أساس نظرية أكثر الدول رعاية ومثل هذا الأساس ليس من المعتاد قبوله بين جانبين تشابكت مسائلهما المعقدة إلى حد كبير وإنما هو من الأسس التى يرتضيها المتعاقدان اللذان ليست بينهما مشكلة من المشاكل . هاهى فرنسا واسبانيا وهما اللتان ليس بينهما مشكل من المشاكل قد عقدتا من زمن قريب معاهدة تجارية من طراز معاهدتنا . إن طريقة التعامل على أساس التعريفة ليست سهلة بل هى من الأشياء التى تحتاج إلى فحص وتحقيق يستغرقان زمناً طويلا . أرجو أن نتمكن من هذا الأمر بحيث لا تمضى السنة الثانية من السنوات الخمس التى ارتبطنا بها في هذه المعاهدة حتى نكون قد أتممنا تماما عدتنا للمستقبل وجهزنا قوائم أسعارنا وتعريفتنا الجمركية التى نريد تطبيقها .

بين الوثائق المعروضة على هيئتكم الجليلة الاتفاق الخاص بتبادل السكان من الاروام والترك . إنه من المؤلم حقاً أيها الاخوان أن يضطر جانب من السكان المسالمين إلى ترك البلاد التى ألفوها وتعودوا عليها ؛ لكن ما حيلتنا

فى أمر تتغلب فيه ظروف وعوامل قهرية شتى لا سبيل إلى دفعها . إن هذه الظروف التى جاءت قسراً جعلت أمر المعيشة جنباً إلى جنب مع بعض العناصر فى غير طاقتنا . لم يكن بد من الاذعان لهذه الحالة المبرمة التى تحتمها الظروف. إننا بهذا العلاج نداوى جرحا لم نستطع من معالجته بحسن نيتنا وإخلاصنا على مدى عصور عديدة . الخير الذى أصبناه فى هذه التصفية هو جعل الأناضول، الوطن الأصلى، منتظما فى سلك واحد من الحياة القومية الصميمة . على مواطنينا الذين سيعانون شيئاً من الاضطراب فى هذه الحالة الطارئة التى ستجعلهم ينتقلون من بيئة لأخرى أن يجدوا التسلية والعزاء فيما يرجى لهم من الخير مستقبلا . إننا سنعمل على تنفيذ كل التدابير التى ترى الحكومة أنه من الواجب معالجتها فى الداخل . علينا أن نوطن أنفسنا على المكاره وما سيصيبنا من الشدائد أثناء الأخذ بهذه التدابير لأنه ما من سبيل إلى اجتناب التألم .

الأمر الذى يعزينا أيها الاخوان هو معرفتنا بالحالة التى عليها مواطنونا الموجودون خارج الحدود القومية . إنهم الآن وقد انفرجت أمامهم سبل المستقبل الفسيح يتخلصون من حالتهم التى كانوا عليها ويسارعون إلى أبواب حياة تزدهر بالآمال وتمنيهم بخير الوعود ، بما سيبذلونه من جهد مدخر لخدمة بلادهم الأصلية . رب معترض يقول لماذا لم تطبقوا قاعدة التبادل هذه على سائر أقسام البلاد كاستانبول وغيرها . هذا اعتراض لا محل له إذ أن الأمور مرهونة بأوقاتها وهذه مسألة يمكن تسويتها فى وقتها المناسب على أحسن وجه. إنما واجبنا إزاء جميع العناصر الموجودة فى بلادنا أن نمضى فى طريق الاصلاح بشكل يؤدى إلى نسيان الماضى وتوطيد دعائم السكون بما يكفل الراحة والطمأنينة للجميع . كل المواطنين الذين ستضمهم الحدود الطبيعية لتركيا الجديدة سيتمتعون بظلال الأمن والسكون وهم يشعرون بالمودة والألفة نحو بعضهم البعض ـ إننا على ثقة تامة من هذا الأمر ولا يوجد

فى المعاهدات المعروضة على هيئتكم الموقرة للتصديق عليها ما يزعزع من هذه الثقة .

أما الوثيقة الخاصة بمبادلة الأسرى والموقوفين الملكيين فانها معاهدة مرعية الجانب أساساً وقد أوشكت أحكامها تقرب من التسوية النهائية .

يأتى بنا الكلام إلى البيان الخاص بالعفو العام : الدافع لهذا البيان إنما هو الرغبة فى تسكين الحوادث التى انقضى عليها عشر سنوات واسدال الستار عليها . هذا هو أقوى جانب من جوانبها وهناك أيضاً بطبيعة الحال وجوه من الضعف . سيستفيد من هذا العفو العام جميع الذين أهملوا في واجباتهم نحو وطنهم ولم يستطيعوا أن ينجوا بأنفسهم من العتاب واللوم فى مواجهة الاحساسات المعنوية المقدسة . إننا مع ما نلمسه فى العفو العام من العظمة والقوة باعتباره الحد الفاصل بين الحالة الراهنة وسيئات الماضى لا يمكننا أن نتناسى ما ينطوى عليه من محاذير . هناك بجانب هذا البيان مذكرة ملحقة به تتضمن أسماء مائة وخمسين شخصاً من الذين لا يمكننا بحال من الأحوال أن نتعهد باستفادتهم من ثمرات هذا العفو . هذا التحفظ ضرورة لم نجد بداً من الالتجاء اليها بالنسبة للتجارب الأليمة التى وقعنا فى مخالبها والتى لا نود أن تتكرر مرة أخرى فنعانى مرارتها .

لقد عرضنا على هيئتكم المستند الذى قدمه لنا مندوبو اليونان بشأن الأملاك الاسلامية في البلاد اليونانية . هذا المستند وثيقة جديدة بشأن صيانة هذه الأملاك والعناية بها فى تلك البلاد .

إخوانى : سأتحدث اليكم الآن عن التصريحات الهامة التى أشار اليها خطباء المجلس وأعنى بها التصريحات المتعلقة بالادارة القضائية والادارة الصحية. إن هذه التصريحات قد أفضينا بها حقيقة وما هى إلا تدابير اتخذتها تركيا من تلقاء نفسها . إننا عندما أعطينا تلك التصريحات كنا فى موقف لا مفر من اجتنابه للادلاء بكل ما يؤدى إلى الطمأنينة فى أثناء نضالنا

لتسوية وتذليل صنوف شتى من المشاكل والعراقيل .

ليس فى هذه التصريحات أيها الاخوان أى نقطة النقاط التى تمس استقلالنا أو تخدش سيادتنا أو تخل بكياننا أو تزعزع حق حياتنا . لقد تمادى بعض الخطباء فى رقة الشعور وبالغ فى إظهار المثل الأعلى الذى نطمع فى الوصول إليه فى صورة مجسمة. إن التصريحات مداها خمس سنوات فقط تنتهى بعدها من تلقاء نفسها ومن غير محاولة جديدة لالغائها وليس فيها ما يوقعنا بالفعل فى هذه المشكلات بحال من الأحوال . قد سدد البعض سهام النقد إلى المستشارين الذين سنختارهم للادارة القضائية وتساءل عن لجان القوانين التى سيشتركون فيها وأبدى هواجسه من أن يكون هؤلاء رقباء على وزير الحقانية ولا أدرى كيف يسوغ للعقل أن يتصور أن موظفاً تابعاً لوزير العدل يسيطر عليه ؟ أما اللجان التى سيشترك فيها هؤلاء المستشارون فهى اللجان التى ستعقد تحت اشراف ورياسة وزير العدل . ليس فى التصريحات ولا فى المعاهدة فى صيغتها العامة ما يمس باستقلالنا القضائى .

يأتى بعد ذلك البروتوكول الخاص بالامتيازات الممنوحة من حكومة الأمبراطورية العثمانية . لقد كانت هذه الامتيازات الممنوحة من الأمبراطورية العثمانية سبباً فى علاقات اقتصادية مختلفة تشبث بها الاجانب مع حكومة ذلك العهد فتدفقت رؤوس الأموال وتأسست الشركات وقامت الأعمال على ساق وقدم . إننا أيها السادة لا نقيم العراقيل فى سبيل رجال الأعمال الذين يأتون إلى بلادنا لانفاذ المشاريع برؤوس أموالهم التى يريدون استثمارها . إن بلادنا من البلاد التى يمكن فيها استثمار الأموال بكل أمن واطمئنان. بلادنا من البلاد التى يمكن أن تقام فيها المشروعات وتستثمر فيها الأموال إنما يكفى أن يعلم الذين يفدون الينا لمثل هذه الغاية أن بلادنا معلوم أصحابها معترف بحقوقها الطبيعية والشرعية كأية أمة أخرى مستقلة . يكفينا من هؤلاء أن يعلموا أنه مسموح لهم باستثمار أموالهم فى بلادنا وإنما بالطرق المشروعة

وفى حدود قوانين البلاد ومصالحها . يكفينا من هؤلاء ألا يستغلوا مشروعاتهم فيما يؤدى إلى إثارة القلاقل بأى شكل من الأشكال وألا يحاولوا حيازة أى نفوذ أو سلطان . سجيتنا ، خلالنا ، تكوينا ، طبيعة بلادنا ، كل هذه الأمور لا ندع مجالا لأى مفسدة . إننا نرحب بكل ما يراد استثماره بالطرق المشروعة ونمهد له كل تسهيل وطمأنينة . إننا لا نأبى ذلك بل نتمنى أن يفدوا الينا وأن تتدفق رؤوس أموالهم فى بلادنا وأن يحركوا دولاب الأعمال عندنا وأن يصيبوا الربح الحلال . إن هذه الأمنية لا تكفل الفائدة لأصحاب المشاريع فحسب بل أنها تفيد البلاد بطبيعة الحال . الحكومة التى يكون هذا رأيها ما كانت تستطيع بطبيعة الحال أن تنكر الامتيازات التى منحتها الأمبراطورية العثمانية لاصحاب المشروعات طالما كانت هذه الامتيازات لا تخرج عن القواعد التى أشرنا إليها آنفاً. تمسكنا بهذا الرأى ولم نحد عن هذه الفكرة فاستطعنا أن نحل عقدة مشاكل كثيرة. وما استطعنا أن نصل إليه وارتضينا به فى أمر هذه الامتيازات الاقتصادية هو الذى لا يتنافى مع مصلحة البلاد ولا يخرج عن دائرة المعقول . أما الصخرة التى ارتطمنا بها أثناء المفاوضات فيما يختص بهذه الشئون الاقتصادية فهى المعاملات التى لم تكن قد استوفت أبحاثها قبل الحرب الكبرى . عرضوا علينا فى بادئ الأمر اقتراحا يرمى إلى قبول جميع المشاريع ذات الامتياز سواء منها تلك التى استوفت ومعمول بها أم تلك التى لم تنته إلى نتيجة حاسمة . هذا الاقتراح كان سبباً فى احتدام مناقشات عنيفة حوله . ما كان يسعنا بطبيعة الحال أن تقبل الارتباط بأى عقد امتياز ابتدائى لا نعلم مدى نتائجه .

إننا قد أظهرنا حسن نيتنا بقبول أى شركة من الشركات الراغبة فى استثمار رؤس أموالها ببلادنا بالشروط والقواعد التى ذكرناها .

وبين الوثائق المعروضة عليكم الوثائق التى تقرر الصلح بيننا وبين البرتغال وبلجيكا ويأتى من بعدها البروتوكول الخاص بالجلاء والتصريح الملحق به .

هذا البروتوكول يتضمن قبول الجلاء فى مدة معينة بعـد تصديق المجلس الوطنى الكبير على المعاهدة وهو من المستندات الدالة على دخولنا حياة الصلح الحقيقية بشكل عملى ثم يأتى من بعد ذلك الوثائق الخاصة بالجلاء عن (قره آغاج) والخاصة بجزيرتى (بوزجا) و (إيمروز) اللتين أعيدتا الينا وبقبول دولة يوغسلافيا التوقيع على المعاهدة فى مدة معينة ثم المستند النهائى الذى يلخص جميع هذه المعاهدات والوثائق والاتفاقيات فى صفحة فى واحدة .

لقد أتممت بملاحظاتى الاشارة إلى جميع النقط الأساسية الموجودة فى المعاهدات التى أبرمناها فى لوزان ومن هذه الملاحظات قد تبينتم أيها السادة أن المعاهدة بسائر أقسامها وملحقاتها تدعم جهادنا القومى وتؤيده واسمحوا لى أن أوضح لكم أمر هذا التأييـد فى بضع كلمات: وطن متجانس على نسق واحد . داخل هذا الوطن حالة طبيعية منزهة عن القيود التى تجعلها ضعيفة إزاء الخارج وتخرجها عن شـذوذ الامتيازات الأجنبية التى تجعلها بمثابة حكومة فى قلب حكومة . وطن مجرد عن الالزامات والفروض المالية التى تعيق تقـدمه فى كل خطوة يخطوها فى سبيل الحياة الاقتصادية . وطن محتفظ بحقه المقـدس عن الدفاع الشرعى . وطن مطلق الحرية والتصرف فى التمتع بخيراته الوفيرة ومنابعه الأصلية الغنيـة . هذا الوطن الجديد الذى تمخضت عنـه الحوادث وسجلت المعـاهدة اسمه فى صحيفة الوجود هو تركيا الجديدة (تصفيق حاد) . هذه الوثائق والمعـاهدات المعروضة بين أيديكم توضح لكم حدود تركيا الجديدة ومعانيها (هتاف وتصفيق) .

أيها السادة : السجية الغالبة على العنصر التركى ليست هى سجية القتال على نحو ما تصوره الاوهام والظنون إنما هى الظروف والعوامل الشتى التى قضت على هذا العنصر النبيل بأن يخوض غمار الحروب منذ أمد بعيد. وهذا هو السر فى غلبة هذا الوصف عليـه . الخصال الحقيقية للشعب التركى هو أن يكون من عناصر الرقى والتقدم فى ميادين الصلح والسلام (تصفيق) .

يكاد لا يجهل إنسان فى الداخل أم فى الخارج حالة الخراب والفقر التى انتهى اليه الوطن الذى فزنا به . ما كان يدور بخلدنا وما كنا نتصور فى وقت من الأوقات أننا أثناء معالجتنا أى مسألة من المسائل التى عرضت لنا أننا إزاء أناس لا يدركون مواطن الضعف أو القوة فينا . لم نرتكب مثل هذا الخطأ الفاحش . لو أننا وقعنا فى مثل هذا الخطأ لما استطعنا أن ننجح فى أى نضال خضناه . كنا فى جميع المعارك والمجادلات نعلم يقينا أن أعداءنا الذى يصاولوننا ويناقشوننا يفهمون من شأننا بالقدر الذى نفهمه ويعلمون حقيقة أمرنا على ما هو عليه من غير زيادة أو نقصان . لهذا أقول إن الحالة السيئة التى عليها البلاد والفقر الضارب أطنابه من المسائل التى يعلمها كل إنسان فى خارج هذا الوطن بالقدر الذى يعلمه كل إنسان فى داخله .

أيها السادة إن تركيا رغم هذه المسائل التى تضنيها وتعذبها ، رغم هذه المسائل التى هى معلومة لجميع العالم فانها معتبرة فى مصاف الدول القوية والأمم العظيمة (تصفيق) ما السبب فى ذلك ؟ ما هى القوة الكامنة فى حال هذه البلاد التى تجعلها تبدو فى مثل هذا المظهر الجليل رغم ما يبدو عليها من مظاهر الخراب والدمار وألوان الفقر والفاقة بالنسبة للحياة الراقية فى جهات أخرى من أوربا .

أيها السادة إن جميع العالم يكاد يفهم أكثر منا مقدار الثروة الكامنة فى المنابع الأصلية لهذا الوطن . هل من الممكن أن يتصور العقل لأمة تتغلب على كل ضروب المصاعب رغم حرمانها من جميع المسائل ورغم ما كانت تشعر به من فقر وضرورة ، مع أن الثروة كانت على قيد خطوات منها وفى متناول يدها بل جميع عناصر القوة متوفرة فى بلادها ، أمة هذه حالها هل يمكن أن تظل على جهل بثروتها وأن تبقى فى الفقر والعوز وهى جالسة على خزائن وكنوز وأن يكون سبب هذا الحرمان والفقر جهلها الطرق والوسائل لاستغلال تلك الثروة واستثمارها ؟ لا يمكن أن يدوم هذا الحال إنما المهم

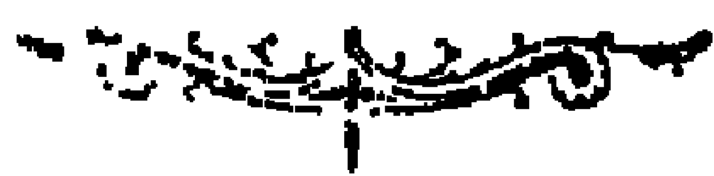
أن تظل هى نفسها صاحبة هذه الثروة وأن يكون لهـا السلطان المطلق على تلك المنابع والموارد. لو أن البـلاد محرومة من منابع القوة، محرومة من وسائل الرقى والتقدم لمـا كانت هناك حيلة فى خلق تلك المنابع وايجاد تلك الوسائل. الحجر الصلد لا يمكن أن يتحول إلى حديد. أما إذا كانت هذه القوة موجودة،، أما إذا كانت هذه القوة ملموسة، أما إذا كانت هذه المنابع كائنة فلا يحتاج الأمر لاستغلال تلك القوة والاستفادة من تلك المنابع إلا للعـلم والتجربة والدراية وانتهاز الفرص وكل هذه من العوامل الداخلة فى طاقة البشر وما هى بالشئ العسير على أمة نشطة استطاعت أن تقتحم المتاعب الجسيمة وأن تذلل ما كان فى سبيلها من عراقيل وأن تفوز بأكاليل النصر فى ميادين الحرب والسلم. أملنا وطيد فى المستقبل. إننا نملك كل منابع القوة وفى أيدينا الوسائل الـكفيلة التى تجعلنا فى رغد من العيش وترفع مستوى الحياة فى بلادنا إلى أرقى مدارج المدنية والفلاح.

أيها السادة مستقبل البـلاد ورفاهتها وطمأنينتها ورغدها وديعة فى هذه اللحظة بين أيديكم. افسحوا المجال بكامتـكم للاستفادة من هذه المنابع والوسائل التى تملـكها البلاد. لقـد مضى زمن الحرب ولاح فجر الصلح. جاء الوقت الذى يجب التشمير عن السواعد للبـدء حالا فى استثمار المنابع الأصلية لهذا الوطن المقـدس الذى ذكرت لـكم ما يمتاز به من محاسن وما يتمتع به من مزايا. افسحوا الطريق أمام المواهب والملـكات الفطرية التى يتحلى بها هذا الشعب النبيل ليقوم بواجبه فى هدوء واطمئنان وليظهر سجيته الأصلية كعنصر مدنى يعمل فى سبيل توطيد دعائم الصلح والسلام.

أيها السادة ينبغى أن يكون الهدف واضحاً جلياً حتى يمكن الوصول اليه وتشد العزائم فى سـبيل إدراكه. إن الذين يسيرون نحو غاية مشكوكة لا يتبين نورها جلياً، يخبو ضوءها طوراً ويهب طوراً آخر إنما يسيرون على غير هدى ويتعثرون فى مشيتهم فيرتطمون بأول حجر يعترض سبيلهم.

إنه من الخطأ كذلك أن نظن بأن الطريق سويا ممهداً أمامنا فيما لوكان الهدف منيراً واضحاً . الغايات الجسيمة يكون السبيل اليها على الدوام محفوفا بالمشقات والعراقيل التى تحتاج إلى أناة وصبر للتغلب عليها وتذليلها . الغاية التى نصبو إلى تحقيقها ، المطمح الأسمى الذى نتوق اليه إنما هو أرقى مستوى للتقدم والمدنية بين مجموعات الأمم . إننا الآن في ضنك وفاقة لكننا نجلس على خزائن من الذهب وسيأتى يوم نتمكن فيه من فتح تلك الكنوز . إن ذلك اليوم آت لا ريب فيه إن لم يكن فى غد ففى بعد غد . سنفتح تلك الكنوز لأننا مجبرون على ذلك . أما الوسيلة فليست بعسيرة . إنها في مقدور البشر وطاقته . هذه الوسيلة هى السير على الدوام نحو غاية معلومة وفق خطة مرسومة من غير كلل ولا فتور . هذا الطريق هو نفس الطريق الذى سارت فيه الأمم للرقى والتقدم . لقد دقت ساعة التقدم لحى على العمل .

حضرات النواب المحترمين: نضع اليوم نتائج أعمالنا وجهودنا بين أيديكم لتبدوا رأيكم فى هذه النتائج والجهود . الأمة والعالم بأسره في انتظار رأيكم هذا (تصفيق حاد وهتاف) .



في دست الحكم

(أول خطبة ألقاها عصمت باشا أمام المجلس الوطنى الكبير
فى سنة ١٩٢٣ عند تقلده منصب رئاسة الوزارة)

إخوانى المحترمين :

أقدم لكم شكرى باسم الحكومة على ما أظهره مجلسكم الموقر من حسن الاعتماد نحو زملائى أعضاء هيئة الوزارة التى تفضل حضرة رئيس الجمهورية وكلفنى بتشكيلها . الحكومة سيكون رائدها على الدوام تلمس أسباب النجاح في مهمتها والاضطلاع بأعباء وظيفتها بما ستلقاه من المعونة والتأييد والثقة من المجلس العالى .

أيها الاخوان : منهاجنا السياسى يقوم على الخطة الأساسية التى أصبحت معلومة لجميع العالم وهى الخطة التى تقوم على القواعد والمبادئ التى يعتنقها حزب الأكثرية المتصدر للزعامة ومسئولية الحكم فى البلاد وهى المبادئ التى رشحت نفسها للنيابة بمقتضاها أمام الشعب وكانت على الدوام المنهاج القويم لتوطيد الحياة النيابية باستمرار فى المجلس الوطنى الكبير . هذه المبادئ هى التى ستكون منهاجاً تسير عليه الحكومة الجمهورية . حكومة الجمهورية ستبذل كل ما فى وسعها من عزم وثبات لتوطيد دعائم الأمن والسكون وتمهيد سبل الرقى والتقدم فى الداخل .

القاعدة التى تقوم عليها سياسة الحكومة فى علاقاتها الخارجية هى أن تعمل كل ما فى وسعها لتوسيع علاقاتها الودية المنطوية على حب المسالمة والسكون بقدر الامكان داخل الحدود التى تضمن وحدة الجمهورية التركية وكيانها ومصالحها الحيوية . سنبذل ما فى وسعنا لتأسيس الصداقات الحقيقية مع جيراننا ومع الدول التى بيننا وبينها معاهدات مرعية الجانب ومع

الدول الأخرى التى لم تتوطد بيننا وبينها العلاقات . سنرحب بكل مظهر من مظاهر الاخلاص وحسن النية وسنؤدى التحية بأحسن منها . وستكون الجمهورية التركية حريصة كل الحرص على صيانة مصالحها الحيوية أثناء سيرها بدقة فى منهاجها السياسى .

إخوانى المحترمين :

الأمنية التى يرجو المجلس تحقيقها والنتيجة التى يطمع فيها هى الأعمال أكثر من الأقوال وسوف تبذل الحكومة الجمهورية قصارى ما فى وسعها لتعمل أكثر مما تقول . لتصل بالأفعال إلى تحقيق الأغراض التى يرجوها المجلس وتطمئن اليها الأمة . شعارنا الرغبة فى العمل والحركة والنشاط إننى ألتمس منكم المعونة والتأييد وأسأل المولى القدير أن يكلل جهودنا بالتوفيق الالهى (تصفيق حاد)



تبادل السكان

(تصريحات عصمت باشا أمام المجلس الوطني الكبير
في جلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣)

إخواني المحترمين :

إنني شديد العلاقة بالشعور السائد في البلاد وبين الشعب وفي المجلس الموقر نحو مسألة مبادلة السكان التي أخذت تسير في مجراها بطبيعة الحال بعد الشروع في تطبيق نصوص وأحكام معاهدة الصلح . إننا أثناء النظر في وضع أحكام هذه المعاهدة قد فكرنا طويلا في كل الوسائل والطرق الممكنة التي تهون من وقع مشكلة إنسانية أليمة كهذه ، وبذلنا كل ما في وسعنا لصياغة أحكام تلك النصوص في شكل يخفف من لوعة هذا التبادل في السكان من منطقة لأخرى . والواقع أن الوثيقة التي أبرمناها تحتوى على أسس جمة تهون من الاضطرابات التي تعترض تطبيق النصوص الخاصة بنقل طوائف شتى من الخلق من وطن إلى وطن ومن أرض لأخرى .

بدأ تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتبادل السكان بعد التصديق على المعاهدة وتألفت لجنة مختلطة لهذا الغرض ما زالت منعقدة في بلاد اليونان ومن ذلك الحين أخذت قوافل المهاجرين تفد إلى بلادنا . حضر من هؤلاء نحو ١٤ ألف إلى جهة (آيوالق) وكان سبعة آلاف من هؤلاء قدموا الينا على هيئة مجموعة واحدة وجاء الباقون متفرقين زرافات ووحدانا . ووصل الينا كذلك ثلاثة آلاف مهاجر من التابعين لأحكام المبادلة واستقروا في أزمير وضواحيها ووصل إلى استانبول كذلك نحو ألفي مهاجر بخلاف المهاجرين الذين قدموا اليها متفرقين . هؤلاء الذين ذكرتهم هم الذين حضروا إلى البلاد في السفن الخاصة بنقلهم على هيئة جماعات غير أنه هناك غير هؤلاء عدد كبير من الذين

خفوا إلى الوطن سراعا من هنا وهناك تاركين أموالهم لينقذوا أرواحهم . جاء هؤلاء المهاجرون فى حالة تغاير أحكام المعاهدة التى أبرمناها بل أن حالتهم تخالف من وجوه عديدة تلك الأحكام والنصوص ولا تسير وفقها وإننى سأضرب بعض الأمثلة لهيئتكم الجليلة . من ذلك المهاجرون الذين كانوا فى سلانيك وقضيتهم التى تتلخص في أنهم خرجوا من دورهم مكرهين على أمرهم فى حالة فقر واملاق . لاسبيل إلى اخراج الناس من بيوتهم وإلقائهم فى الشوارع تتنازعهم عوامل الفوضى والاضطراب قبل اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ حقوقهم وتطبيق أحكام المبادلة عليهم . وفضلا عن ذلك فان نصوص الاتفاق الخاص بالمبادلة صريحة فى وجوب تنفيذ هذا الأمر تحت اشراف اللجان ونقل الاهالى بواسطتها وتوفير وسائل الراحة لهم . هذه النصوص صريحة يجب تنفيذها والعمل بمقتضاها غير أن أكثر المهاجرين يجبرون على ترك البلاد هائمين على وجوههم . المعاهدة فى جملتها ومبناها تؤيد حقوق المهاجرين على أموالهم المنقولة وتنص صراحة على أنه مسموح لهم بأخذ هذه الأموال معهم بعكس ما هو واقع الآن ؛ فان هؤلاء المساكين من القادمين الينا إما أن تؤخذ أموالهم المنقولة من أيديهم وإما يكرهون على تركها فى البلاد وإما يضطرونهم إلى بيعها بأبخس الأثمان . هذه الحالة مغايرة تماما ومن كل الوجوه لأحكام ونصوص المعاهدة . المهاجرون الوافدون عليهم أن يحملوا معهم الوثائق الدالة على قيمة الأموال التى يتركونها فى البلاد التى يهاجرون منها — أى اليونان — وماتم من الاجراءات نحو هذه الأموال . كان يجب على الموظفين الذين يعملون فى اللجان المختلطة لشئون المبادلة أن يزودوا هؤلاء المهاجرين بالمستندات التى تبين مقدار ما يتركونه من الأموال وما اتخذ بشأنها من اجراءات . لكننا نراهم وقد جاءوا الينا صفر اليدين من هذه المستندات . ليت هذا فقط بل أن الحجج الدالة على ملكية أراضيهم وأموالهم صودرت بشتى الوسائل وأحرقت . كان المفهوم أن النقل يتم

بواسطة لجان فرعيـة تؤلفها اللجنة المختلطة لشئون المبـادلة وما كان العقل يتصور غير هذه الطريقة لنقل طوائف الناس من بلد لآخر . أما الذى حدث فهو اجبار الناس على مغادرة بيوتهم وحشـدهم فى أول سفينة تبحر من غير نظام ولا ترتيب . هذه الأحوال التى ذكرتها والمغايرة تماما لأحكام الاتفاقية الخاصة بمبادلة السكان تتعلق بالذين تنطبق عليهم حالات المبـادلة .

هناك قاعدة أخرى مبينة فى معاهدة المبـادلة يتسع مجال القول فى شأنها . تعلم هيئة المجلس الموقر أنه عنـد ما طرحت مسألة المبـادلة على بساط البحث فى المؤتمر كان قد تقرر استثناء الاتراك الموجودين فى تراقيـا والأروام المقيمين في استانبول من أحكام المبادلة . أشار جملة من الخطباء أثناء كلامهم عن تراقيا الغربيـة إلى الحوادث المؤلمة التى وقعت وعززوا أقوالهم بذكر التفاصيل مع تعيين أسماء الأشخاص والامكنة . أنباء هذه الحوادث كانت تصل إلى علمنا بوسائل شتى منـذ عودتنا من المؤتمر . كونوا واثقين تمـاماً بأننا لم نقصر فى الاهتمام بأى حادث من الحوداث التى ترامت الينا أخباره وقد كانت كل حادثة منها موضع نظرنا واهتمامنا . العـلاقات السياسية بيننا وبين اليونان ما زالت غير موصولة ومن المنتظر أن تتأسس قريباً بعد بضعة أيام . لـكننا رغم ذلك لم نتوان فى إبلاغ ما نشكو منه الى حكومة اليونان بواسطة السفارات المحايدة التى كانت تتوسط بيننا وبينها عملا بالعرف السياسى . وأرى من واجبى فى موقفى هذا أن أذكر بلسان الشكر ما قامت به السفارة الهولنـدية أثناء توسطها السياسى بيننا من غيرة محمودة وهمة مشكورة فى بذل قصارى ما فى وسعها لعمل كل شئ مدفوعة إلى ذلك بشعور انسانى نبيل ومن غير تحيز لأحد الجانبين . أثمرت جهودنا من هذا القبيل ووصلتنا اجابات من حكومة اليونان تدعو إلى الارتياح أحيانا حيث قيـل لنا فى بعض الاجابات : « سوف لا يقع شئ من ذلك مستقبلا » . عنـد ما اتصل بنا مثلا أن بعضاً من أهالى تراقيا الغربيـة حكمت عليهم المحاكم العسكرية

بعقوبات صارمة لا نقض فيها ولا ابرام أخذنا نسعى من جانبنا للتدخل في الأمر حتى وصلتنا اجابات تقول بأنه سوف لا تطبق عليهم العقوبات الشديدة التي لا يمكن تلافيها . لقد تكلم حضرات الخطباء المحترمين عن عقوبات شديدة تم تنفيذها على بعض الابرياء . ليست لدينا معلومات صريحة بشأن هؤلاء . اننا سوف لا نتوانى فى بحث هذا الأمر ونؤكد لهيئتكم الجليلة أننا سنعمل للوصول إلى نتيجة هذا البحث والسعى . إننا لم نتوان كذلك فى أى وقت في إلفات نظر الحكومات التى وقعت معنا على المعاهدة إلى هذه الاحوال والشئون . فوق ذلك فاننا انتظرنا النتائج العملية من اللجنة المختلطة لشئون المبادلة التى ستؤلف عقب التصديق على المعاهدات . هذه اللجنة كان عليها بموجب أحكام المعاهدة الخاصة بها أن تنعقد في تركيا وفي اليونان . وقد رأى أعضاء اللجنة أن الضرورة تقضى بالشروع فى العمل ببلاد اليونان فعقدت جلساتها الأولى هناك بطبيعة الحال . قال بعض الزملاء من الخطباء إنه كان من الضرورى ومن الأصوب انعقادها فى سلانيك . إننى متفق فى الرأى مع أصحاب هذا القول غير أننا لا نستطيع إلزام اللجنة على الانعقاد فى هذه الجهة أم فى تلك . كان أكبر ظننا أن انعقاد اللجنة فى أثينا أو غيرها من مدن اليونان ليست النقطة الأساسية فى الموضوع حيث كان من السهل والممكن أن تبادر اللجنة المختلطة إلى التوجه لأى مكان تقضى الضرورة بالتوجه اليه . انعقاد اللجنة فى أثينا ما كان يمنعها من التوجه من تلقاء نفسها إلى سلانيك طالما كانت الضرورة تقضى بذلك بعد أن اتصل بعلمها الحالة السيئة التى أصبح عليها المهاجرون الذين أجبروا على مغادرة بيوتهم فاكتظت بهم الشوارع وباتوا بلا مأوى : كانت تستطيع أن تنتقل إلى سلانيك لتقوم بأداء مهمتها هناك وهى قابضة على زمام الحالة بنفسها . كان أكبر ظننا أن اللجنة المختلطة إذا نجحت فى أداء مهمتها عملياً وبشكل جدى دون أن يعترضها عائق فلا يبقى مجال للخوف من أن يكون

مركز اجتماعها هنا أو هناك أو فى أى مكان .

أيها السادة : الأعمال والجهود التى قامت بها اللجنة المختلطة إلى الآن لا تدعو إلى خيبة الآمال المعقودة عليها لأن الآراء والمقترحات التى أبديت لها كانت موضع اهتمام اللجنة دائما وقد بذل أعضاؤها كل ما في وسعهم لتكون قراراتهم فيما يتعلق باجراءات المبادلة بشكل عملى وانسانى . انما وجه النقص يبدو فى عدم الوصول إلى نتائج عملية مثمرة إلى الآن بعد تلك المناقشات والاجتماعات . تسير الجلسات على أكمل وجه والمسائل المعروضة على اللجنة تفحص بما يجب من العناية والاهتمام غير أن الاضطرابات التى يشكو منها شعبنا ما زالت مستمرة وما زالت وسائل النقل غير منتظمة هذا هو ما يدعونا إلى الشكوى والتذمر . هذه اللجنة المختلطة لشئون المبادلة تألفت لتحقيق الأغراض الانسانية العالية التى صارت في عهدتها . وما من شك في أن حضرات هيئتكم الجليلة وجميع العالم يؤيدنى إذا أنا قلت بأن هذه اللجنة لا يبقى لها أى معنى إذا استمرت المظالم ولم تصل اللجنة إلى النتائج العملية التى تنشدها .

حضرات الزملاء المحترمين : اذا استمرت الحالة على هذه الوتيرة المؤدية إلى ايقاع الأذى والدمار بكتلة عظيمة من أبناء جنسنا ، رغم ما تظهره اللجنة المختلطة من حسن النية وما تبذله من الجهود ؛ فماذا تكون العاقبة ؟ لقد استمعتم إلى العاقبة السيئة التى تهدد الانسانية من أفواه حضرات الخطباء الذين أظهروا تألمهم واستيائهم . ستكون العاقبة أليمة ، لاتدعو إلى العار والخجل بين دولة أو دولتين فقط وإنما تخجل منها الانسانية بأسرها . وقد يتفاقم الشر وقد لا تقف النتائج عند حدود عمل بالذات فان لكل عمل تفاعلا يؤدى إلى عكس العمل .

لقد أصر اخوانى على اتباع طريقة المعاملة بالمثل جزاءاً وفاقاً للأسباب العديدة التى سردوها فى خطبهم وأقوالهم .

أقول لكم أيها الاخوان بكل صراحة واخلاص إننى ما كنت أقبل فى وقت من الأوقات اتباع سياسة المعاملة بالمثل وتطبيق الشدة والأرهاق على أناس مسالمين معصومين نظير المعاملة السيئة التى يقاسيها مواطنونا فى تلك البلاد . هذه السياسة تأباها حكومتنا وتتنافى مع شعار مجلسنا الوطنى الكبير . إننا نكظم الغيظ فى صدورنا ونكبح جماح الغضب إلى أقصى حد ممكن لا يمكن أن يقرر انسان اتباع هذه الخطة بشئ من راحة الضمير . اننى أقدر تماما موقف إخوانى الخطباء وأعلم يقينا مقدار ما تنطوى عليه أقوالهم وحججهم من الصواب وأفهم تماما أنهم يشيرون باتخاذ هذه الطريقة بعد أن طفح الكيل ولم يبق فى قوس الصبر منزع وأن هذه الطريقة شر لا مفر منه لاتقاء شرور جسيمة تهدد الحالة العامة . ومع ذلك فاننى ما زلت أقول بأن الوقت لم يحن بعد للأخذ بهذا الرأى وما زال باب الامل مفتوحا يمكننا أن نلجه لاصلاح الخطأ وما زلت أرجو أن تبادر اللجنة المختلطة لاتخاذ الوسائل الكفيلة باقناع اليونان بحقيقة الموقف وما فيه مصلحتها لكننى لا أدرى إلى أى حد يمكن الانتظار ولا أعلم إلى أى حد نستطيع أن نصبر على المضض فانه لا يمكن لمنصف أن يقول بأنه يجب أن نسد آذاننا عن سماع أنات المظلومين وشكايات المرهقين من أبناء الوطن إلى ما شاء الله .

هذا أمر لا يمكن التكهن به . إذا جد فى الافق ما يلجئنا إلى ركوب مطية الاضطرار فقد تقع بين تركيا واليونان حوداث غير مرغوب فيها بل أن اجتنابها يكاد يكون من أشد الضرورات .

أيها الاخوان : لقد أفلست تلك السياسة الخرقاء المنطوية على محو الشعب التركى من طريق جعله أمام الأمر الواقع (هتاف وتصفيق) لقد جربوا معنا هذه السياسة العقيمة فلم يفلحوا فى سياستهم . هاهى سنوات الجهاد الوطنى تشهد صراحة بفشلهم فيما كانوا يحاولونه . لقد اتبعوا معنا خطة العمل على

محو الشعب التركى وصارحونا علانية بهذه الخطة من غير مواربة وظنوا أن فى استطاعتهم القضاء علينا فماذا كانت النتيجة بعد تلك المحاولة التى دامت أربعة أعوام ؟ لقد صمد الترك أمام الشدائد خلال سنوات التجربة واحتملوا الآلام برباطة جأش ثم أعادوا سهام الكيد إلى نحور أعدائهم وكم فى هذه الحادثة من دروس العبرة والعظة ! هذه الحادثة تجعلنى أقول لكم والثقة من المستقبل تملأ جوانحى أننى لا أشارك إخوانى فى ملاحظتهم التى نوهوا بها بشأن اتخاذ الشدة . أما اذا طفح الكيل ووصل بنا الصبر إلى منتهاه فاننا لا نتردد لحظة واحدة فى مقابلة الشدة بمثلها ورد الكيل كيلين .

أيها الأخوان : من سجايا الترك وخصالهم الموروثة التمسك بعهودهم واحترام توقيعاتهم على المعاهدات التى يبرمونها . هذا الوفاء ليس فقط من تقاليدنا التاريخية وإنما هو من شعار سياستنا أيضا . فى كل معاهدة وقعنا عليها كنا على الدوام نتوخى الأخلاص والوفاء وفى هذه المعاهدة سنبر بالعهد حتى المرحلة الأخيرة . إن الذين يفكرون فى عدم التمسك بما يتعهدون به أثناء ابرامهم عقداً من العقود هم الذين يوقعون على ذلك العقد بسهولة ومن غير مناقشة أعنى بذلك أن أقول أننا إذا كنا قد تعهدنا أن نستثنى طائفة من الناس من أحكام المبادلة فاننا أثناء قيامنا بذلك التعهد كنا جادين لا هازلين . وما زلنا إلى اليوم على العهد مقيمين . إننا لا نريد بأى حال من الأحوال ولأى سبب من الاسباب أن نوقع الأذى والضرر على جملة من المواطنين الذين يقيمون الآن فى بلادنا ويعملون مع الترك جنبا إلى جنب ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا . أما اذا بلغ الصبر أقصى حدوده ووصل السيل الربى وأدى الأمر الى الاضرار بهؤلاء المقيمين معنا عندما يتفاقم الشر وتستمر خطة العمل على افناء إخواننا الترك المقيمين هناك فالى من توجه المسئولية فى مثل هذه النتيجة المؤلمة ؟ المسئولية تعود فى هذه الحالة إلى أولئك الذين يتحملون اليوم تبعة الخراب والدمار اللذين حلا بالبلاد فى سنوات حرب

الاستقلال إننا نحاول بكل ما فينا من عزم وثبات للحيلولة دون ايقاع الاذى بالمواطنين المقيمين فى بلادنا. دعونى الآن أتحدث اليكم عن وجوه الرجاء فيما يؤدى إلى اصلاح الحال. إن هـذا منوط أولا بما ستبديه اليونان من حسن النية فى تأسيس العلاقات بيننا وبينها. كانت العقيدة السائدة فى لوزان أثناء عقد المعاهدة أن تركيا واليونان سوف تتأسس بينهما دعائم الصلح الحقيقى وقد عدت من هناك وأنا واثق كل الثقة من هذا الامر، وكلى رجاء فى مثل هذا الصلح الحقيقى. هذه الثقة حفزتنى على الدوام إلى انتهاز الفرص لتوطيد العلائق الودية بيننا وبين اليونان بالسرعة الممكنة. أرجوا أن يتم فى القريب العاجل تعيين المفوضين السياسيين الذين سيمثلون كل حكومة لدى الاخرى.

مسألة المبـادلة من المسائل الحيوية التى تهمنا. إنها فى مقدمة المسائل التى تعالجها الدولة. إنها من الشئون التى تشغل فراغا كبيراً فى حياتنا السياسية.

اتفاقية المبادلة وتطبيقها على أكمل وجـه ستـكون من المظاهر الدالة على الرغبة الاكيدة في عودة المياه إلى مجاريها وتأسيس العلاقات السياسـية بين الطرفين. من رأينا أن حسن العلاقات بين الطرفين لا تقف عنـد حد الرغبة فقط إنما هى كذلك من الشئون التى تقتضيها مصلحة اليونان. إننى ما زلت أعتقد بأن المنطق سيتغلب فى النهاية على الاهواء العرضية. هـذه العقيدة هى التى تدفعنى إلى توقع انتصار السياسة الرشـيدة بما يكفل لها النجاح فى اصلاح الاخطاء التى وقعت. أما اذ قرروا الاحجام عن تأسيس العلاقات فيما بيننا وبينهم، اذا أظهروا عدم الرغبة فى ذلك واستمرت الحال بيننا وبينهم على هذا المنوال، فاننا نـكون قد قدمنا فى مواجهة العالم الادلة المقنعة على حسن نيتنا وما عليه موقفنا الخالى من شوائب الريبة وسوء الظن.

لجنة المبادلة المختلطة تعقد جلستها منذ شهر وتعلمون حضراتـكم أن فى هذه اللجنة ثلاثة من الاعضاء المحايدين المنتخبين بواسطة جمعية الامم. هؤلاء الاعضاء الثلاثة يرأسون اللجنة. معـاهدة الصلح التى أبرمناها ذات علاقة

وثيقة بجمعية الأمم من وجوه كثيرة ومن بينها مسئلة هـذه اللجنة . إن جمعية الامم فى هذه المسئلة أصبحت فى مواجهة العالم إزاء امتحان خطير فانها أخذت على عاتقها معالجة شئون تتعلق بسعادة أو شقاء مئات الالوف من الانفس . اذا كانت جمعية الامم فى هذه المسئلة التى يشرف عليها أعضاؤها لا تستطيع أن تقوم بواجبها الانسانى فى الحيلولة دون الفجائع والمظـالم ألا تـكون مكانتها الرفيعة فى نظر العالم إذ ذاك هدفاً للقال والقيل ؟ إن أعضاء جمعية الامم سيقومون حتما بواجبهم وسيظهرون اهتماما جديا بالأمر وإن الحـكومة لا تشترك فى الرأى بحال من الاحوال مع أقوال بعض الخطباء المتضمنة شيئا من اللوم والعتاب فى حق جمعية الامم . إننا نعتبر أن الجمعية ستؤدى واجبها الانسانى حتما فى هـذه المسئلة ونلقى الأمر إلى حسن نظرها . إننا واثقون كل الثقة بنزاهة وسمو أخلاق الاعضاء المحايدين فى اللجنة المختلطة ولا نرتاب قط فى أنهم سيقومون بتحقيق ما تفرضه عليهم واجبات الانسانية التى جردوا أنفسهم لها . ما زلنا محتفظين بثقتنا هذه فى جمعية الأمم وفى رجالها المشرفين عليها بقدر مالنا من ثقة فى الاعضاء المحايدين الذين يمثلونها فى اللجنة المختلطة لشئون المبادلة ، ومما يبدو خطيراً فى هذه المسئلة أنه فى الفترة التى تحصل فيها المناقشات حول الموضوع تجمع طوائف الناس وتساق في فوضى واضطراب . لقد تحرجت الحالة حتى أصبحت تستدعى سرعة البت فى الآراء والاقتراحات التى هى اليوم موضع النظر والاهتمام للوصول إلى نتيجة عملية حاسمه . هذه الحالة اضطرتنا إلى اصـدار التعليمات إلى مندوبينا الذين يعملون الآن فى اليونان وسألناهم : (هل ستنفذ أحـكام ونصوص اتفاقية المبادلة باخلاص تام وبشـكل عملى أم أنها سوف لا تنفذ ؟) وسألناهم أيضا : (هل ينتظر أن تثمر جهود لجنة المبادلة المختلطة وتظهر لها نتائج عملية سريعة أم لا ؟) وقلنا لهم أيضا :(استوثقوا من هذا الامر بالسرعة الممكنة وأخطرونا بما سينتهى اليه الرأى) هذه هى الحالة وهـذا هو الموقف . إن الحـكومة لا تستطيع

الآن أن تبدى رأيا قاطعا فيما اذا كانت نصوص المعاهدة سوف لا تنفذ كما لا يمكنها أن تقتنع بما يدل على عدم الرغبة فى اصلاح الخطأ والعمل على ملافاة الحوادث المؤسفة . لم نصل بعد الى حد اليأس من جميع النواحى . مازال باب الرجاء مفتوحا أمامنا وقد طلبنا كذلك إلى هيئتنا فى اللجنة المختلطة أن تسعى فى اتخاذ التدابير اللازمة لارسال لجنة فرعية إلى تراقيا الغربية لتحقيق الحوادث التى وقعت هناك والمبادرة إلى منع وقوعها وتستطيع نفس هذه اللجنة أن تتأكد بنفسها من معيشة الموجودين فى استانبول والمعاملة التى نعاملهم بها . إن الحالة السيئة التى عليها جموع المهاجرين فى سلانيك والآلام التى يعانونها واضحة جلية تكفى لاثارة روح الاهتمام فيمن يشاهدها ويراها رأى العين .

أيها الاخوان : اذا اقتنعنا رغم ما نبديه من حسن النية ورغم ما نتحمله من صبر بأن المعاهدة المبرمة غير مرعية الجانب فاننا سوف لا نقبل بتاتا الاذعان للأمر الواقع . إننا بموقفنا هذا الذى نقفه اليوم نظير قضيتنا العادلة التى ترضى ضمائرنا ولا يمكن أن يرتاب فيها الرأى العام فى كافة انحاء العالم ، ما زلنا نترقب بصبر وأناة ما سوف تسفر عنه نتائج الحوادث فاذا تجلت هذه النتائج فى مظهر يدل على مقابلة اخلاصنا بالجحود فانه لامفر إذ ذاك من اتخاذ التدابير اللازمة . وإذا اضطرتنا الظروف إلى هذه التدابير فسوف نمضى فيها دون هوادة ومن غير تردد (تصفيق وهتاف) .

محاكم الاستقلال

﴿ خطبته التى القاها فى المجلس الوطنى الكبير ﴾

(يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بشأن تعديل قانون محاكم الاستقلال)

حضرات المحترمين : أشار بعض الخطباء فى خلال المناقشات إلى أننى توجهت بنفسى إلى لجنة اللوائح وتدخلت فى شئونها الأمر الذى يضطرنى إلى ابداء الرأى في هذه المسئلة . الوزراء ينتخبون من بين أعضاء المجلس ولهم نفس الحقوق التى يتمتع بها سائر الاعضاء . يحق لأى عضو فى المجلس أن يتصل بأى لجنة من لجانه للاطلاع على الأوراق والوثائق التى يريد الوقوف عليها وأن يتزود منها بما يريده من المعلومات وأن يستمع إلى المناقشات التى تدور فيها وأن يدلى اليها برأيه فى مسئلة من المسائل من قبيل احاطتها علما بما لديه من المعلومات . هذا حق صريح من حقوق القانون الذى نحتج به . وطالما كان هذا القانون لا يمنع رئيس الوزارة الذى هو نائب ملاطية فى المجلس عن القيام بحقوقه السياسية وواجباته الأساسية الممنوحة له من ناخبيه فان اللائحة الداخليــة أيضا لا تمنعه من استعمال الحقوق الممنوحة للعضو في الاتصال باللجان . ومن جهة أخرى فانه من واجبات هيئة الحـكومة أثناء مناقشة اللجان فى مسئلة من المسائل المتعلقة بتدابير حكومية أن تذهب إلى اللجنة المختصة وأن تـكون على إلمام بنتائج جهودها التى ستعرض على هيئة المجلس

حضرات المحترمين : إن لجان المجلس الموقر تقوم باداء واجباتها القانونية بشكل يدعو إلى الفخر وباهتمام جدى تتمثل فيه عظمة المجلس وروحه السامية فى تقدير الواجب . إننى واثق من هذا الأمر كل الوثوق وواثق أيضا من أن هيئة المجلس الموقر لا ترتاب في صحته . يرى حضرة الزميل المحترم الذى أشار في خطبته إلى اتصالى بلجنة اللوائح أن اللجنة قد تأثرت بهذا الاتصال . وإننى أنصح حضرته بالتوجه هو أيضا الى اللجنة ليتأكد بنفسه من أن

حضرة رئيس اللجنة لا يقبل بحال من الاحوال أى تدخل فى حدود وظيفته القانونية . أنتقل الآن بعد هذا الدفع الفرعى إلى الادلاء بوجهة نظر الحكومة فى المسئلة التى نحن بصددها .

حضرات المحترمين ، مسألة إرسال محكمة الاستقلال إلى استانبول هى من جملة التدابير التى رأت الحكومة اتخاذها تطبيقا للقانون الخاص بتأليف محاكم الاستقلال ، ذلك القانون الذى أصدره المجلس الوطنى الكبير للعمل بموجبه . وكان المجلس الموقر قد أقر الحكومة على الأخذ بهذا التدبير. إن الحكومة عند ما فكرت فى معالجة الحالة هناك أرادت أن تستعين فى علاجها بقانون من قوانين المجلس وقد اهتدت اليه وعرضته على هيئتكم الموقرة لاقرارها على هذا التدبير. القانون الذى وقع عليه اختيار الحكومة لاتخاذه تدبيراً في معالجة الحالة ليس بشئ جديد بل هو من القوانين التى أصدرها المجلس ويعلمها جميع المواطنين . هذا القانون في هيئته العمومية وحدة لا تتجزأ وإذا أريد تعديل هذا القانون تعديلا أساسيا أو جزئيا فى الوقت الذى اقترحت فيه الحكومة اتخاذه كتدبير لمعالجة حالة تريد اصلاحها فان ذلك معناه رفض الاقتراح المقدم من الحكومة وعرض اقتراحها من جديد على بساط المناقشة لاقراره أو رفضه بعد أن تقرر فى جلسة أمس أن يكون موضع الرعاية والاهتمام . لذلك أريد أن أبسط رأيى فى مواجهة الأمة بكل صراحة عملا بواجبى نحوها على الدوام .

حضرات المحترمين ، اننا نتوخى فى إدارة الدولة توزيع العدالة بالمساواة بين جميع أهل الوطن . إن القانون الذى تسرى أحكامه على أى مزارع من أبناء الاناضول يطبق على أى أفندى آخر يعد فى مصاف أرقى الطبقات لاى سبب من الاسباب ، بنفس العدل ونفس الشدة ونفس الاهتمام .

أيها السادة : إن المجلس الوطنى الكبير قد أخذ فى تطبيق القانون الخاص بمحاكم الاستقلال منذ سنوات كتدبير وطنى . قد كانت هذه المحاكم

حصنا للعدل تسرى أحكامها وقوانينها لدى الضرورة على الضباط الذين أفنوا زهرة حياتهم في ميادين القتال أيام الشدة وفي أشد الاوقات ، وعلى الجنود وعلى أبناء الوطن ممن كانوا يبذلون النفس والنفيس فى سبيل الدفاع عن حقوقه ، وعلى الشيوخ والمعمرين ممن كانوا يدفعون بفلذات أكبادهم إلى ساحات الوغى ولا يقصرون فى مد خزانة الدولة بالتكاليف والالتزامات التى تفرض عليهم ، وعلى المزارعين والقرويين الذين يكدون بسواعدهم المفتولة فى حراثة الارض واخراج ثمراتها . إن المجلس الوطنى الكبير عند ما فكر فى وضع هذا القانون كضرورة من الضرورات التى لا بد منها لحفظ الأمن وصيانة حقوق الدولة ما كان يدور بخلده أنه سيعمد فى يوم من الأيام إلى تعديل هذا القانون رغبة في إرضاء هذا الافندى أو ذلك البك أو نزولا عند ارادة هذا الصديق أو ذلك المحسوب . لو أنه فكر إذ ذاك مثل هذا التفكير لكان أتى بما يناقض شعاره الأساسى فى العدل وخالف المبادئ الصريحة التى تقوم عليها الدولة (هتاف وتصفيق) . يجب على كل مواطن يخرج إلى الشارع ويأتى جرما يخل بالامن العام أن يعلم الجزاء الذى سيلاقيه والمحكمة التى ستقاضيه والقانون الذى تسرى عليه أحكامه .

اذا كان هذا المواطن لا يعلم ذلك فانه يكون بعيداً عن فهم معنى حياة الأجتماع ولا يجرؤ انسان فى هذه الحالة على الاضطلاع باعباء المسئوليات فى ادارة الدولة إذا وصلت الحالة إلى فوضى التحيز في تطبيق الاحكام فان أى مواطن نلقاه في الشارع يستهدف لعقاب صارم ومعاملة شديدة إذا كان فقيرا بلا ظهر ولا سند أما إذا لم يكن مسكينا ، أما اذا كان له سند يعضده ، فانه يعامل بمعاملة استثنائية بل ربما كان يتمتع بأصول غير الاصول المرعية أثناء محاكمته . إن المجلس العالى لا يمكن أن يسمح بشئ من من هذا القبيل . والخلاصة أن التدابير التى رأينا أنه من الضرورى اتخاذها وهى التدابير التى صادق عليها مجلسكم العالى إذا أصبحت عرضة للتعديل في

أثناء شروعنا العمل بهـا وتنفيذها فان قراراتنا تصبح غير نافذة المفعول وتخرج عن كونها مشمولة بثقتكم . ثانيا أرى أنه إذا تصدى المجلس لتعديل القانون فى هذه الفترة بشكل يزيده شدة أو يخفف من وطأته فان هذه الحركة تؤدى إلى الاعتقاد بأن هناك قانونا مختل الكفتين يزن العدل للشعب وزنا ولطبقة الأفندية وزنا آخر . مثل هذه العقلية قد تؤدى إلى الاخلال بالأمن فى الداخل وتكون سلاحا ماضياً فى تخريب بناء الأمة وقوامها . إننى أعتقد من صميم قلبى وبكل اخلاص بأن مجلسكم العالى يتوخى فى إدارة البلاد العمل بمبادئ تسير على قدم المساواة مع الكل وبنفس العلاقة والاهتمام نحو الجميع . هذه العقيدة تجعلنى أطمئن كل الاطمئنان بأن الاقتراح المعروض سوف لا يكون نصيبه سوى الرفض ومن رأيى أننا إذا ظهرنا بمظهر التحيز فى فكرة العدالة أثناء شروعنا فى تطبيق القانون الذى نحن بصدده فاننى لا أقبل مسئولية الحكم فى حكومة يقال إن مبادئ العدل فيها تتباين بتباين الأشخاص والطبقات فتعامل زيداً بغير ما تعامل به عمراً وتسن للأفندية قانونا ولغير الأفندية قانونا (هتاف) . القانون الذى يطبق على أى فقير أو قروى فى أى ناحية من نواحى الأناضول هو نفس القانون الذى يطبق على أى افندى أو باشا من المقيمين فى استانبول . إننا نقبل مسئولية الحكم بهذه الكيفية . وقبل الانتهاء من أقوالى أود أن أشير إلى نقطة . إننا مجبرون على عدم التحيز لأى متهم أو مجرم يقف أمام ساحة العدل وإنما أتمنى لهؤلاء الذين سيقفون أمام محكمة الاستقلال أن ينالوا مايشهد ببراءتهم . أرجو أن تقتنع المحكمة بهذه البراءة فاننى أول رجل يرتاح إلى هذه النتيجة ويغتبط بها .

فى المؤتمر الطبى الوطنى

الخطبة التى افتتح بها المؤتمر الطبى الوطنى الأول

فى سبتمبر سنة ١٩٢٥

حضرات المحترمين أعضاء المؤتمر الطبى الوطنى :

أقدم تحياتى لحضرات أعضاء المؤتمر الطبى الوطنى المشمول برعاية حضرة رئيس الجمهورية التركية . إن إدارة الجمهورية المستندة على دساتير العلم والفن والمستمدة قوتها من آراء رجال العلم تشعر بالسعادة لادراكها انعقاد المؤتمر الطبى الوطنى فى أنقره . إننى عاجز عن وصف ما غمرنا من السرور عند ما شاهدنا الجهود التى بذلها فريق من أرباب النشاط والهمة منذ بضعة أشهر لعقد مؤتمركم هذا فى أنقره . وأرى من واجبى أن أنوه فى موقفى هذا بلسان التقدير والاحترام بما بذله المرحوم الاستاذ سليمان نعمان باشا صاحب الخدمات الجليلة والأيادى البيضاء فى حياة العلم والعرفان . اننا بهذا المؤتمر نفتتح سجل المفاخر والمكرمات لمهنة تأسست فى بلادنا منذ عصر من الزمن ونعد هذا المؤتمر بمثابة خطوة جديدة فى سبيل ترقية هذه المهنة وتوجيهها إلى طريق جديد من حياة النمو والازدهار . النتائج التى نرجوها من وراء مؤتمر جليل القدر كهذا لا تقف عند حد الثمرات المعنوية التى سنجنيها ، تلك الثمرات التى هى عصارة الجهود للابحاث العلمية التى قام بها فريق من خيرة أبناء البلاد ، تلك الثمرات التى مظهرها تقوية روابط الصلة فى الأفكار والأبحاث بين رجال الفن والعلم عندنا ورجال الفن والعلم فى العالم واظهار كفاءة الأتراك ومكتسباتهم العلمية . سوف لاتقف نتائج هذا المؤتمر عند هذا الحد بل أن أمثال هذه المؤتمرات الطبية العالية القدر تؤدى كذلك إلى فوائد مادية ومزايا اجتماعية . ذلك لأن العلماء الحقيقيين ، العلماء أصحاب

الكلمة المسموعة فى أمة من الأمم إذا استطاعوا أن يجعلوا الأمة مقتنعة بكفاياتهم وأقدارهم وتمكنوا من أن يجعلوا لآرائهم وأفكارهم مكانة فى نفوس أبناء أمتهم فان مثل هذه الأمة تكون بمثابة البنيان القويم المستند على الدعامات الطبيعية فى حياة الأمم .

لا أريد أن أشغل وقت حضرات أعضاء هذا المؤتمر بمثل هذه الاقوال التى قد لا تعنيهم كثيراً ويكفى فى سبيل التنويه بأهمية المؤتمر أن أشير إلى أن المسائل التى سيعالجها وينظرفيها هى من كبريات المسائل الطبية التى أثارت الجدل فى هذه الأيام وطال حولها الأخذ والرد . وما من شك فى أن آراءهم الصائبة قد تضع حداً لهذه المناقشات . ونرى كذلك من بين الواجبات العظيمة الموكولة لحضرات اخواننا أعضاء المؤتمر تأسيس حياة علمية رفيعة الشأن فى البلاد ورسم الخطة المؤدية إلى إيجاد هذه الحياة العلمية . إننا على ثقة بأن حضرات أعضاء المؤتمر أهل للقيام بأعباء هذا الأمر الجليل ولا نلقى القول جزافا وإنما نسوق هذه الدعوى مفاخرين ، لأن بين حضراتهم أطباء أظهروا بجهودهم وتتبعاتهم وابحاثهم وكدهم فى سبيل العلم مارفع من أقدارهم. هذه المزايا التى نعرفها فيهم هى التى تجعلنا ننظر بعين الأمل إلى النتائج العملية التى سيحققها المؤتمر . رجاؤنا هذا يتجه بصفة خاصة إلى النتائج المنتظره من وراء جهودهم وإلى ما سيكون لهذه النتائج من آثار جديدة فى حياتنا الاجتماعية . الشئون الصحية ومكافحة الامراض كانت على الدوام فى مقدمة المسائل الداخلة فى برنامج الحكومة منذ تأسيس الجمهورية . الرجل الصحيح الجسم القوى البنية إنما هو أساس الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية بل أساس كل شئ ينصرف معناه إلى المكافحة فى هذه الحياة التى هى عبارة عن صراع عنيف ومكافحة شديدة فى سبيل البقاء .

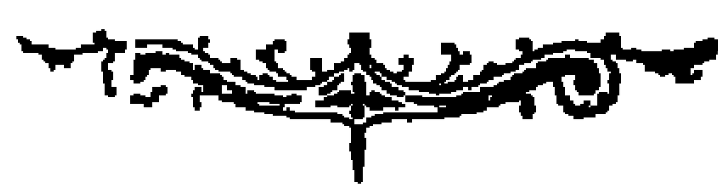
الرجل الذى يملك أعصابا قوية وعقلا سليما يكون كذلك قوى الادراك. إنكم قد أخذتم على عاتقكم عبء المسئولية لادامة نسل قوى كهذا والعمل

على إزالة العوامل المؤدية لضعفه . وإذا نظرنا إلى المؤتمر من هـذه الناحية نجد أن لانعقاده وسريان قراراته ونفوذها وتغلغلها فى انحاء البـلاد أهمية جليلة من حيث أنها ذات مسئولية كبرى تتعلق بحياة الأمة وصحتها العامة. إننا قد اعتزمنا أن نبذل قصارى مافى وسعنا للمضى فى الخطة التى سلكناها منـذ اللحظة الأولى لرفع مسـتوى الصحة العامة فى بلادنا إلى أرقى درجة ممكنة غير أننا فى نفس الوقت ننتظر من مواطنينا الذى أخذوا على أنفسهم مسئولية هـذا العمل الخطير المتعلق بالصحة العامة أن يبادروا فى كفاحهم إلى الاتصال بأبناء البلاد من عـلى كثب وأن يسبروا غور آلامهم بالمشاهدة ومن طريق الاحتكاك ، حتى يتلمسوا بأنفسهم مواضع العلل وكوامن الداء . يحلو لى أن أسجل بالفخر أنـكم رجال من هـذا الطراز ومامن شـك في أن حياتـكم بعد هـذا اليوم ستمضى على هذه الوتيرة من العرفان بالواجب وستـكون لجهودكم الثمرات اليانعة التى ننتظرها . من الحقائق الثابتـة التى نعلمها ونقول بها دائمـا إن البيئات التى تحتاج إلى مسافات طويلة فى طريق الحياة المدنية لا يمكنها أن تقطع الطريق دفعة واحـدة أى أن االطفرة ليس فى مقـدورها بل لابد لهـا من زمن لتقطع طريقا قطعتـه قبلها الأمم التى تقدمتها . المستوى الذى نريد أن نصل اليـه يقتضى منا جهود كثـيرة وهمة كبيرة لا سبيل إلى تحقيقها والوصول إلى ثمراتها الشهية قبل ربع قرن من الزمن حسب تقديرنا .

حضرات إخوانى المحترمين: مازال أمامنا عمل يتطلب منا بذل الهمة لمدة لاتقل عن خمس وعشرين عاما . علينا أن نواصل الليل بالنهار فى خلال هذه السنوات بحيث نـكد فى كل يوم من أيام تلك السنين بكل مافينا من جهد وقوة وجلد أما ذا أهملنا وتركنا عمل اليوم إلى الغد فمن الصعب أن نصل إلى غايتنا فى زمن محدود وقـد تمضى السنوات تتلوها السنوات دون أن نصل إلي أي نتيجة فعليه . إننا قد نصل إلى المستوى المدنى الذى نريده لانفسنا

فى مدى خمس وعشرين عاماً بشرط أن تكون كل دقيقة فى أيام تلك الاعوام من الدقائق التى لم تذهب سدى . هذه حقيقة يجب أن أصارحكم بها ؛ ذلك لأن جهود حضرات الأطباء ذات أثر كبير فى تقصير مدى الطريق نحو الغاية التى نصبو اليها وأن هذا الأثر يسمو عن كل وصف يمكن أن يقال . لامراء فى أنه لا توجد واسطة فعالة بقدر ثمرات العلم والفن فى تركيز القوة والصحة بدماغ وجسم أبناء الوطن . هـذه الواسطة الفعالة هى بين أيديكم تستطيعون استعمالها فى تحقيق أمنيتنا من طريق نفوذكم وتغلغلكم فى قلب البلاد لمداواة العلل والأمراض وانتشاركم فى المناطق التى هى بحاجة شديدة إلى معلوماتكم ووسائلكم ومن أجل هذه الوظيفة السامية قد انعقد مؤتمركم هذا لتوحيد جهودكم فى هذا السبيل . كونوا واثقين بأن قرارات مؤتمركم سيكون لهـا شأن كبير من التجلة والاحترام وستلقى كل عناية واهتمام من الأمة بأسرها حكومة وشعبا .

أرجو للمؤتمر ولجهود حضرات أعضائه الكرام كل نجاح وخير وأعلن افتتاح المؤتمر الطبى الوطنى الأول (تصفيق حاد) .



بعد قمع الفتنة

خطبته السياسية التى ألقاها فى المجلس الوطنى الكبير يوم ٩ نوفمبر ١٩٢٥ يشرح فيها سياسة تركيا

حضرات السادة :

أرجو أن تسمحوا لى ببيان السياسة العامة لشئون الدولة . إننى أعتبر القاء هذا البيان دون توجيه أى سؤال للحكومة من أكبر المظاهر الدالة على حسن ثقتكم بى وبزملائى .

عند ما أخذنا على عاتقنا من جديد مسئولية السلطة التنفيذية كنا أمام ظروف محفوفة بالمخاطر من الوجهتين العامة والخاصة . المشكلة العامة التى وجدنا أنفسنا حيالها كانت تتجلى في الحالة النفسية المتمشية نحو إضعاف وتوهين قوانين الدولة وما يمكن أن يؤدى اليه هذا الاضعاف من نتائج وخيمة . أما المشكلة الخاصة فانكم تعلمونها ؛ تلك الفتنة المريعة التى شبت نيرانها فى الولايات الشرقية . فكر المجلس الوطنى الكبير لظروف وعوامل شتى فى ايجاد الدواء الذى يتمكن به من معالجة المشكلة العامة وتشخيص أعراضها تشخيصاً يهيئ له القبض على ناصية تلك الحالة . الخلل الطارئ على النظام العام يمكن تلخيصه ببضع كلمات على النحو الآتى : تطرقت إلى الاذهان العقيدة التى تزعم أن الشخصية المعنوية مهددة مزعزعة الاركان . خيل إلى بعض ضعاف النفوس أن بوليس الجمهورية رغم ما أبداه من بطولة جديرة بالاعجاب عاجز عن القيام بوظيفته على الوجه الأكمل وأن الجمهورية عاجزة عن استخدام قواتها المسلحة وتجريد قوتها التنفيذية عند ما تدعو الضرورة إلى ذلك . كانت الأذهان قد تشوشت وتسربت اليها عومل الاضطراب والقلق إلى حد كبير وإننى سأحاول تذكيركم بما حدث رغم أن هذا التذكير

يدمى جروح الألم فى نفوسكم . تذكرون بلا ريب تلك الأقاويل التى أخذت تشيع فى الرأى العام وكيف أنها كادت تلقى فى روع الناس الريبة حول المجلس وتزعزع ثقة الأمة فى سلطته . راجت إذ ذاك الفكرة التى تقول بعرض قرارات المجلس على الرأى العام لمعرفة ما إذا كانت الأمة ترضى بتلك القرارات أم لا ترضى بها . هذه السفسطة بل هذه المغالطة كان معناها اظهار الشك فيما إذا كان المجلس يمثل ارادة الأمة ورغباتها (تصفيق وهتاف) . إذا كانت سلطة المجلس الملى الكبير التى هى مظهر سلطة الأمة وارادتها تصبح موضع جدل ومناقشة إلى هذا الحد ، إذا كانت القوة المعنوية لهذه السلطة تتجه اليها الظنون بهذه الكيفية فمن الطبيعى أن تتزعزع الثقة فى قوة الدولة وسطوتها كذلك ، وأن تصبح هذه القوة هدفا للظنون وسهام الأقاويل والأراجيف .

إننا تصدرنا لمسئولية الادارة والحكم فى مثل هذه الظروف الحرجة . كان على المجلس الوطنى أن يظهر قبل كل شئ قوة الجمهورية ونفوذها وسطوتها ، وأن يقتلع من منابتها وأصولها تلك الأراجيف السقيمة والآراء الفاسدة التى توهم الناس بأن الادارة الجمهورية التى هى ادارة الحكومة الشعبية من الادارات التى لا تكبح جماح الفوضى وتسهل لها السبل . إن القوة التنفيذية التى يملكها المجلس الوطنى قد برهنت بالفعل على أنها من أقدر القوات على توطيد النظام فى ربوع البلاد أكثر من أية قوة اجرائية من القوات التى كانت تلازم أشكال الحكم فى العهد الماضى .

إن الحكومة التى تستمد سلطتها من المجلس الوطنى وتتمتع بثقته واعتماده قد استطاعت بهذه السلطة والثقة من القيام بواجبها فى توطيد النظام العام وتدعيم قوة الجمهورية . إن الحياة العمومية ترتكز بصفة خاصة على دعائم الأمن والنظام . وما كادت الحالة العامة تستقر وتستتب حتى رأينا ثمرات هذا الاستقرار واضحاً جلياً فى حياة أبناء الوطن فقد انتعشت الحياة الاقتصادية

وظهرت فيها بوادر الطمأنينة والثقة وازدادت هيبة الحكومة وارتفعت مكانتها فى النفوس . لمحاكم الاستقلال آثار عملية جليلة فى حفظ النظام واعادة الأمن إلى نصابه وصيانة الحياة الاجتماعية من الفوضى والمفاسد الخلقية وما أظهرته هذه المحاكم من شبكات الدسائس والهيئات العاملة على إيقاع الفتن من الأمور الجديرة بالعبرة والتأمل . كانت هناك طائفة من الناس تعارض باخلاص فى أمر هذه التدابير التى اتخذناها غير أنها ما كادت ترى نتائج هذه التدابير وما أظهرته هذه المحاكم من مكامن الشر حتى بادرت إلى تحبيذ ما فعلنا وإلى تقدير ما اتخذناه من خطة حاسمة فى هذا الشأن وأدركت كذلك أن الحكومة كانت مصيبة جداً فى وضع قرارها موضع الرأى . لا مراء فى أن المخلصين ما كان يسعهم إلا أن يغيروا عقيدتهم بعد الذى شاهدوه وأن يرجعوا عن رأيهم الأول وقد تبين لهم الحق واضحاً جلياً .

لقد بذلنا ما فى وسعنا لاستعمال السلطة الممنوحة لنا من المجلس الوطنى الكبير بالقدر الذى تقتضيه الضرورة وفى حدود الواجب مما أدى إلى اتخاذ جملة تدابير واقية. وقد كان فى مقدمة تلك التدابير مسئلة التكايا والزوايا فاننا حتى الوقت الذى ألجأتنا الضرورة إلى سدها قد تجنبنا بقدر الامكان اتخاذ أى تدبير يؤلم المنتسبين اليها أو يخدش بكرامتهم الشخصية أو يؤدى إلى عدم الوثوق باخلاصهم . وما كدنا نقتنع بأن بقاء هذه التكايا لا يتفق مع أمن البلاد وطمأنينتها ماديا ومعنويا ، وأنها غير مجدية بل مضرة من هذه الناحية حتى بادرنا باتخاذ التدبير الخاص بالغائها . ومن التدابير الواقية التى اتخذناها إلغاء حزب الترقى الجمهورى . لامحل إلى القول بأن الدافع إلى هذا الالغاء هو الاختلاف فى وجهات النظر أو الأراجيف التى تدور على الألسنة هنا وهناك . الأسباب التى دفعتنا إلى الغاء هذا الحزب مشروحة على وجه التفصيل فى المذكرة المعروضة على هيئة مجلس الوزراء فى ٣ يونيه . هذه المذكرة توضح بجلاء الأسباب التى دعتنا إلى ذلك . أقول لكم إننا لم نستعمل

أى تدبير من التدابير الواقية إلا فى حدود الضرورة والواجبات التى أشرت اليها آنفاً . إننا فى هذه المسئلة أو فى أى مسئلة أخرى مماثلة لها فى موقف مكين يدل على أننا لم نستعمل سلاح السلطة المخولة لنا إلا بعد إمعان النظر والتروى والاقتناع بأنه لم يبق بد من اتخاذ التدابير الفعالة الحاسمة التى تقتضيها المصلحة العامة (أصوات تقول مرحى)

عند ما تقلدنا زمام الادارة فى تلك الظروف الحرجة التى تعلمونها لم نر بداً من الالتجاء إلى شهامة الجيش وبطولته وقد أبلى أفراد هذا الجيش بلاء حسنا فى تلك القرى النائيـة ولم يقصروا فى أداء الواجب بل كانوا فى القيام بوظائفهم يدافعون خير دفاع عن سلامة الجمهورية ومصلحتها ، شأن الرجال العالمين بخطورة الموقف وما يتطلبه من عزيمة ورباطة جأش (تصفيق وهتاف)

بعدقمع الفتنة والتنكيل بالمفسدين انجابت الغمة عن أهل الولايات الشرقية وشعروا بالراحة والهدوء شأن الذين يتخلصون من أعباء حمل ثقيل وانتعشت الأذهان بعد أن كانت رازحة تحت سحب من الأفكار السوداء (هتاف)

لقد انحلت العقدة التى كانت تربط ألسنتهم وزال كابوس الظلم والارهاق الجاثم فوق صدورهم فصاروا اليوم يتقدمون إلى أبواب الحكومة الواحد بعد الآخر يعرضون شكاياتهم ويرفعون ظلاماتهم من غير أن يحول بينهم وبين أولياء الشأن حائل . المعلومات التى تصلنامن تلك الجهات تحدثنا عن حل مشكلة من المشاكل فى كل يوم ، وتنبئنا عن رفع ظلم كان قد حل بجماعة من الجماعات ، وعن رد حقوق كانت مغتصبة إلى أهلها . إن الجهود التى بذلت فى سبيل الوصول إلى هـذه النتائج الايجابية سواء أكان فى البلاد التى كانت مسرحا للفتن والدسائس أم فى الجهات الأخرى التى اضطربت فيها الأفكار هى جهود عظيمة وشاقة . من أجل ذلك يجدر بنا أن نعمل على الاحتفاظ بثمرات هذه الجهود بكل ما فينا من جهد . والسبيل إلى ذلك إنما يكون بالاستمرار فى هذه الخطة القويمة حفظا لمصلحة البلاد فى المستقبل . ما زلنا

نرى فى كل يوم الثمرات الشهية والنتائج الحسنة لجميع هذه التدابير .

لقد وجدت الأمة جواً فسيحاً من الحرية والهواء الطلق تستطيع به السير فى تحقيق آمالها المنطوية على الرقى وضمان احتياجاتها بسرعة وسهولة ؛ غير أن فترة الانتقال من نظام إلى نظام محفوفة بالمخاطر كما دلت التجارب ؛ وكانت حكومة المجلس الوطنى فى كل فرصة سنحت لها لا تكف عن تلقين الناس وتذكيرهم بأنها تعتمد على حسن فطنتهم وتدبيرهم فى هذه الفترة المحفوفة بالمخاطر ، وترجو ألا تلجئها الضرورة إلى اتخاذ التدابير الواقية لأنه كان لا بد للحكومة أن تلجأ إلى ذلك عند ماتهيب بها الضرورة . ويمكننا أن نقول بأن قانون تقرير السكون وما إلى ذلك من التدابير الأخرى التى اتخذها المجلس الوطنى الكبير ، إنما هى بمثابة رقابة عليا فرضها على الأمة لرفعها إلى المستوى المدنى الجديد بها ولتركيز وتأييد قوانين الجمهورية التى تتوخى نفس هذه الغاية .

أريد أن أدلى اليكم ببيانات عن الحالة السياسية لشئوننا الخارجية :

لقد ازدادت علاقاتنا الخارجية توسعا خلال الدورة البرلمانية الماضية وقد عقدنا مع الدول التى لم تكن قد استؤنفت العلاقات بينها ، معاهدات على أساس الحقوق الدولية العامة وفى حدود المنافع المتبادلة ووفق القواعد الاساسية التى تسير عليها تركيا الجديدة . المفاوضات التى بيننا وبين الروسيا فى مسئلة تحديد الحدود سائرة بنجاح وفى جو من التفاهم . ومن المنتظر الوصول قريبا إلى نتائج تلك المفاوضات . العلاقات بيننا وبين الروسيا سواء فى هذه المفاوضات أم فى المسائل الأخرى ، تسير على الدوام فى مجراها الطبيعى من التفاهم والعمل على دوام الأمن والسلام بين الطرفين . كانت بيننا وبين ايران حادثة تتعلق بالحدود وقد تجلت مظاهر هذه الحادثة فى عدوان بعض الاشقياء عند الحدود الايرانية على مخافرنا الموجودة هناك . وقد أظهرت الحكومة الايرانية اثناء هذه الحادثة كل مظهر من مظاهر الصداقة وحسن النية وأبدت اهتمامها فى استعمال ما بيدها من قوة لكبح جماح آثار الشقاوة

داخل حدودها . هذه من الحوادث التى تقع مثيلاتها ويكفى للاطمئنان فيها أن تكون هناك بين الطرفين صداقة تؤدى إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمنعها وعدم تكرارها .

علاقاتنا مع الافغان سائرة على منهاج الصداقة التى أبرمناها بمعاهدة فعلية . وعند التحدث عن علاقاتنا مع أوروبا أريد الاشارة أولا إلى البلقان فان هيئتكم الجليلة تعلم أننا فى نفس الوقت دولة بلقانية ذات علاقة وثيقة بكل سياسة تسود تلك الجهات ونظراً لأننا أبعد ما نكون عن أية سياسة تشوبها الاطماع نحو البلقان فان مكانتنا على جانب عظيم من الاهمية ، على اعتبار أننا ركن من أركان الصلح والسلام فى ربوع البلقان . كانت معاهدة الصداقة بيننا وبين بلغاريا لم تؤسس إلى الآن غير أننا أبرمنا هذه المعاهدة ووقعنا عليها وستعرض على هيئتكم الجليلة .

المعاهدة التى لم نستطع خلال مؤتمر لوزان التوقيع عليها مع دولة الصرب وسلوفن قد أبرمناها اليوم وإننى استطيع أن أنوه بهذه الشئون مبتهجا مسروراً لاننا بهذه الكيفية قد تمكنا من استئناف علاقاتنا الدولية مع دول البلقان .

لقد اتخذت الحكومة تدابير سياسية فى حدود المعاهدات المبرمة لحل وتسوية المشاكل المعلقة بيننا وبين اليونان . أرجو أن يتم التصديق على هذه المعاهدات وكذلك على التدابير التى اتخذناها لدى الحكومات ذات الشأن وأن تكون النتائج معروضة على هيئتكم الجليلة لدراستها والتصديق عليها قريباً .

تجرى كذلك بيننا وبين الفرنسيين فى استانبول والايطاليين فى روما مفاوضات بشأن القنصليات ويسود جو التفاهم هذه المفاوضات .

سأعرض على هيئتكم الجليلة بيانات خاصة بالمسائل المعلقة فانكم تعلمون أن مسئلة الكوبونات احدى هذه المسائل . مسئلة الكوبونات ـ وبعبارة

أصبح مسـئلة الديون — هي المسـئلة التي تدور حول تقسيم رأس المـال بيننا وبين أصحاب الشأن كما تقرر ذلك في المعاهدة وقـد كدنا نصل فيها إلى المرحلة الأخيرة . إن مندوبينا قـد فاتحوا أصحاب الشأن في جنس العملة التي ينبغي أن تكون عليـه الكوبونات وما زالت المفاوضات مستمرة في هذا الشأن . إن موقفنا واضح في هـذا الشأن ووجهة نظرنا معلومة . إننا قد عالجنا هذه المسئلة وفق الخطة المرسومة في المعاهدة بحيث لا يمكن أن يسند الينا تأخير أو تباطؤ . ومن جهة أخرى فاننا نميل إلى القيام بتنفيذ معاهداتنا في مسئلة الدين وفق القاعدة التي فرضتها علينا المعاهدة إلا أننا في مسئلة تعيين جنس العملة التي ينبغي أن ندفع بها هذا الدين يجب علينا أن ننظر بعين الاعتبار إلى حالة الخراب التي عليها بلادنا ، تلك الحـالة التي لم تحدث بمحض اختيارنا أو صنعنا ، وما تستلزمه هذه الحالة من حق الحياة في تعمير واصلاح ذلك الخراب (هتاف وتصفيق) وبقدر موافقتنا على اداء ديوننا بانتظام فاننا كذلك مضطرون إلى اجتناب أي حال استثنائي يورث الخلل بحقنا في الحياة.

أدلي اليكم ببياناتي أيضا فيما يتعلق بمسئلة الموصل ، فان معاهـدة لوزان كانت قد أجلت البت في هـذه المسئلة لتسويتها في مؤتمر يعقد لهذا الغرض وإنـكم لتعلمون أن هذا المؤتمر قد انعقد في استانبول ولم ينته إلى نتيجة. غير أنني أريد توجيه النظر إلى مسئلة في هذا الصدد : عند ما انقطعت المفاوضات في مؤتمر استانبول قلنا إذ ذاك إن المفاوضات في المؤتمر قـد انقطعت قبل الشروع في فحص المسئلة المحالة عليـه من المعاهدة أي أن هـذه المفاوضات كانت انقطعت نظراً لأن المؤتمر وجد نفسـه ازاء مسائل لم تـكن موضع بحث في المعاهدة . إننا وجدنا أنفسنا في ذلك المؤتمر في مواجهة مقترحات خارجة عن روح المعاهدة ومدلولها . والحوادث التي أعقبت انقطاع المفاوضات في مؤتمر استانبول أيدت صحة ما ذهبنا اليه أي أن المسئلة المعلقة كانت خاصة بمستقبل ولاية الموصل ومصيرها . هذا هو مدار البحث وقد ظهر هـذا

الأساس جليا واضحا فى مجلس الأمم وكذلك فى التقرير الذى وضعته اللجنة الخاصة فى تلك الجمعية وإنكم تعلمون بقية فصول المسئلة والادوار التى تقلبت فيها عند نظرها فى جمعيــة الأمم فى المفاوضات التى طرحت على بساط البحث هناك وتمسكنا بوجهة نظرنا في حدود القواعد المرسومة بمعاهدة لوزان لأن هــذه المعاهدة إنما هى وثيقة قد وصلنا اليها بتضحيات هامة وقد رغبنا فى انهاء المسئلة فى حدود الحقوق التى كفلتها لنا هذه المعاهدة . والبيانات التى أفضيت بها فيما يتعلق بمؤتمر استانبول تدل صراحة عــلى أننا أظهرنا كل اخلاص وحسن نية فى انهاء المشـكلة وتسويتها منذ البداية حتى النهاية داخل حــدود المعاهدة وقواعدها . وهــذه الرغبــة الأكيدة فى انهاء المشـكلة لا تستوجب أن نفرط في الحقوق التى كفلتها لنا المعاهدة .

إننى أثناء تصريحاتى عن السياسة العامة لا أريد أن أشغل وقتـكم فى ذكر التفاصيل المتعلقة بالاجراءات وإنما أريد أن أوجـه النظر إلى بعض الشئون التى نريد انجازها خلال السنة القادمة .

إننا فى خلال السنة القادمة نريد زيادة التوسع فى جهودنا ومساعينا الخاصة بمشروع السكك الحديد (أصوات تقول مرحى) وربما احتاج الأمر إلى البحث عن موارد جديدة لتحقيق ما يرمى اليه المجلس من المشروعات الأساسية فى مدة أسرع وبشئ من التوسع . كانت جهودنا مصروفة قبل الآن حتى خلال السنة الماضية نحو تحقيق المشروع من جهات ثلاث : من أنقره إلى سيواس ومن صامسون إلى سيواس ومن كوتاهية إلى الغرب. والميزانية التى اعتمدناها فى سنة ١٩٢٤ لهذا الغرض معلومة لديكم ولم نتمكن من الشروع فى العمل إلا فى شهر أغسطس من سـنة ١٩٢٤ نظراً للمعدات الأولية التى استوجبت ضرورة القيام بها أولا . وقـد بلغ مقدار الخطوط التى فرشت حتى نوفمبر سـنة ١٩٢٥ بين أنقره وسيواس ١٤٠٤ كيلومترات ونرى أنه لابد من التوسع فى المشروع بحيث تـكون الأعمال فى خمس أو

ست وجهات بدلا من ثلاث .

ومن المسائل الهامة التى ستكون موضع نظرنا القوانين العدلية حيث نرجو أن نتقدم اليكم فى خلال الدورة بالقوانين المدنية والجنائية والتجارية. اللغة التركية والعناية بأمرها من شئون الثقافة التى نريد معالجتها بعناية تامة وسوف يؤسس مجمع لغوى لهذا الغرض من خيرة العلماء من أصحاب الاختصاص فى هذا الأمر .

سنتقدم اليكم فى هذه الدورة بالمراسيم الخاصة بالايرادات الجديدة . إن المجلس الوطنى الكبير قد أحيط علماً فى هذه الأيام بجملة بيانات فالحالة السياسية العامة غيرما يعلمه عنها المجلس من طريق مشاهداته ومطالعاته الخاصة، هذه الحالة بوجه عام تؤيد الضرورة فى اتخاذ التدابير الجديدة لزيادة الواردات وانى واثق بأن هيئتكم الجليلة ستوافق الحكومة على وجهة نظرها فيما يختص بزيادة المنابع لايرادات الدولة وأكبر ظنى أنى قد أدليت إليكم بالخطوط الاساسية للأعمال والمشاريع التى أريد انفاذها (تصفيق) .



الحركات الرجعية

خطبته التى ألقاها يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥
فى المجلس الوطنى الكبير

حضرات السادة المحترمين :

سأدلى اليكم ببيان الحوادث التى وقعت أخيراً فى الداخل وتنطوى على الحركات الرجعية التى قام بها بعض الأفراد .

كنت قد أدليت إلى حضراتكم بالحادثة التى وقعت فى سيواس . وتتلخص هذه الحادثة فى الصاق بعض المنشورات سراً على الجدران يوم ١٤ نوفمبر فى المدينة وقد أورد أصحاب هذه المنشورات بعض عبارات مثيرة للأمن العام كقولهم بأن المجلس الوطنى قد اكتظ بالنواب وأن عددهم عند افتتاح المجلس هذه الدفعة قد وصل إلى ١٧٠ نائباً واستطردوا من ذلك إلى التحدث عن لبس القبعة وما إلى ذلك من الأقوال والاراجيف التى ترمى إلى تهييج الرأى العام وإثارة القلاقل . وقد شرعت الحكومة عقب ذلك فى البحث عن المجرمين الذين ألصقوا هذه المنشورات ونجحت فى معرفتهم وإلقاء القبض عليهم مع الذين غرروا بهم وأحالتهم جميعاً إلى المحاكمة .

وفى ٢٢ نوفمبر ألقى القبض فى مدينة قيصرى أثناء وجود محكمة الاستقلال بها على رجل يسمى احمد حمدى افندى يزعم أنه من مكة وقد وصل إلى تلك المدينة بعد سياحة طويلة تجول أثناءها فى أنحاء شتى من البلاد وكان فى كل بلدة يصل اليها يقول للناس إن الشيخ سعيد سيظهر له خليفة من المنتسبين إلى الطريقة النقشبندية وما إلى ذلك من الأراجيف المقلقة للخواطر ولم تظهر نتيجة محاكمته بعد إلا أن الحكومة لم تفسح المجال لأية حركة رجعية فى قيصرى .

أما الحادثة التى وقعت بأرضروم فى ٢٤ نوفمبر فقد ذكرتها لحضراتكم وقت حدوثها وقد لعب الدور المهم فى هذه الحادثة رجلان يسمى أحدهما : (كاوور امام) وثانيهما (الشيخ عثمان) وقد التف حولهما نفر من المشايعين لهما فذهبوا بجموعهم إلى دار الولاية وأخذوا يهتفون هتافات عدائية بقصد تحريك الفتن وإثارة القلاقل فألقى القبض عليهم فى الحال وأحيلوا إلى المحكمة التى أصدرت بشأنهم أحكاما مختلفة . وفى اليوم التالى لهذه الحادثة وقعت أخرى مماثلة لها فى (ريزه) حيث تألفت مظاهرة باغراء بعض المعممين الذين زعموا أن الحكومة تسير بالشعب فى طريق الالحاد وأنه يجب صدها عن هذا الطريق وما إلى ذلك من سخافات وأضاليل وقد ألقى القبض على أصحاب هذه الفتنة فى الحال وأحيلوا إلى المحكمة التى تنظر الآن فى قضيتهم وسنرى النتيجة بعد أيام قلائل .

وحاول معمم يدعى الشيخ ابراهيم القيام بمظاهرة رجعية فى مدينة مرعش يوم ٢٦ نوفمبر حيث جمع حوله فى أحد المساجد فريقا من الناس وأغراهم على القيام بمظاهرة عدائية أمام دار الحكومة فألقى القبض عليهم كذلك وشرعت الحكومة ترسلهم واحداً بعد الآخر إلى المحكمة . ويحاكم بعضهم الآن فى المحاكم المحلية والبعض الآخر يساق إلى محكمة الاستقلال بأنقرة .

وقد أراد معمم يدعى الشيخ محرم أن يقوم بحركة رجعية مماثلة فى مدينة كيره سون يوم ٤ ديسمبر . فألقى القبض عليه وشرعت الادارة المحلية تبحث عن شركائه . ومما يلفت الانظار فى هذه الحركات الرجعية وقوعها فى جهات مختلفة وفى أوقات متقاربة ومشابهتها لبعضها البعض من حيث الدعايات التى تظهر قبيل وقوع المظاهرات فقد دلت التحقيقات أن من بين الاشاعات التى كانت تذاع فى جميع هذه الحوادث أن الحكومة قد اعتزمت أن تجمع الأرامل لترسلها الى الروسيا وأن عصمت باشا قد لقى حتفه وما الى ذلك من الاراجيف .

تشابه الدعايات فى هذه الحوادث التى وقعت فى أوقات متقاربة وفى ظروف وملابسات متماثله ، وما أدت اليــه التحقيقات من أن دعاة الفتنــة ومثيرى القلاقل فى هــذه الحوادث كانوا يحضرون من بلاد غــير البلاد التى تقع فيها المظاهرات ؛ كل هذه القرائن من الاشــياء التى تستلفت الانظار . فان الحاج عثمان الذى أحدث القلاقل والمظاهرات الرجعية بارضروم فى ٢٤ نوفمبر كان حضر اليها من بلدة أخرى قبــل وقوع الحادثة بنحو اسبوعين . ودلت التحقيقات كذلك ان احمــد حمدى بطل الحادثة التى وقعت فى قيصرى قدم اليها بعــد رحلة طويلة يجول اثناءها فى بلاد مختلفة . وكذلك الشيخ محرم مثير الفتنة فى كيره سون كان قــد حضر تواً من جهة أخرى . أثناء التحقيق فى هذه الحوادث دعت الضرورة إلى اتخاذ بعض التدابير لمراقبة اشخاص ممن حامت حولهم الشبهات فى استانبول . والحالة العامة التى تبينت من اجراءات المحاكمة تدل عــلى ما يأتى : إن الذين احدثوا هذه الحركة فى سيواس هم من الاشخاص المعروفين بالنشاط السياسى أى ان المظاهرة كانت على أثر دعايات سياسية قام بها هؤلاء الاشخاص . أما الذين اشتركوا فى مظاهرات أرضروم فان بعضهم من رجال السياســة وبعضهم من الجهلاء الذين اندفعوا إلى غمار الفتنة بدافع التعصب الأعمى . أما الذين أثاروا الفتن والقــلاقل فى مرعش وكيره سون وريزه فانهم بضعة أنفار من المعممين الذين ملأ التعصب والجهل أدمغتهــم . المظهر العام لهذه الحركات الرجعية المتفقة فى الشــكل والظروف والملابسات قــد أدى بالمحاكم إلى الأعتقاد بأن هناك حركة رجعية منظمة تستمد الوحى والأرشاد من مركز خارجى يسوقها ويرسم لها الخطة وسوف تــكشف محاكم الاستقلال الستار عن هذه المخازى بما تصدره من أحكام وبما تباشره من اجراءات التحقيق .

سأتحدث اليكم كذلك عن حادثة داخليــة جديدة وقعت فى منطقة الحوادث الرجعية التى شهدناها فى العام الماضى حيث خرجت عصابة من

الاشقياء على قطعة عسكرية من جنودنا كانت تحمل الاسلحة والمهمات الحربية إلى قطعة لنا أخرى فى شمال (حازودا — جرزان) وذلك فى يوم ٧ ديسمبر وقد حدثت كذلك حادثة أخرى تعرض فيها بعض الأشقياء فى قصبة حازو بفصيلة من جنودنا مرابطة هناك وقد بدأت الفتنة فى يوم ٧ ديسمبر واشتدت الحركة حتى أصبحت عبارة عن ثورة مسلحة فى جرزان وحازو وما يجاورها من القرى . وكانت الحالة فى الأيام الأولى غامضة لا يتبين منها مقدار قوة الاشقياء غير أننا الآن قبضنا على ناصية الحالة هناك بيد من حديد وأصبحت المنطقة تحت نفوذنا تماماً . ماهى هذه الحادثة ؟ إن هذه الحادثة بحسب ماتبين لنا من تحقيق دقيق أنها مفتعلة بيد أجنبية من الخارج لاشعال نيران الفتنة من جديد على حدودنا الشرقية وقد كانت من الحوادث المدبرة بدليل جمع الافراد المسلحين واغرائهم على العصيان وقد دامت الحركة من ٧ ديسمبر حتى يوم ١٢ ديسمبر والتقارير الأخيرة التى بين يدى تدل على اخماد الفتنة وعرقلة التدابير العدائية التى نصبت لهذا الغرض . كانوا قد حاصروا فصيلة من جنودنا الموجودين فى حازو وكانت فرقة من الجندرمه فى طريقها إلى تلك الجهة فاراد العصاة أن يقطعوا الطريق على هذه الفرقة لكنهم لم يتمكنوا من بغيتهم حيث أصلتهم فرقة الجندرمة بالنيران فلاذوا بالفرار واستمرت الجندرمه فى طريقها حتى وصلت إلى حازو وتمكنت من انقاذ الفصيلة التى كانت محصورة .

لقد بدأت هذه الحركة فى ٧ ديسمبر أى فى الوقت الذى كانت جمعية الامم تنظر فى مشكلة الموصل . ووقوع هذه الحوادث فى نفس الجهات التى كانت فى العام الماضى مسرحا للثورة تعتبر كحادثة جديدة لاشعال نيران الفتنة فى تلك المنطقة . أريد توجيه نظر المجلس إلى نقطة أخرى . عند ما أردنا اخماد ثورة العام الماضى أى الجهات التى كانت القاعدة الحربية للتعبئة العسكريه ؟ اننا شرعنا فى التعبئة من سيواس وأطنه وارضروم وكيره سون وريزا فاذا

جمعنا هذه الحوادث بمظاهرها ودلائلها فى صعيد واحد فانه من المعقول أن نصل إلى هذه النتيجة :

أراد الأعداء عند قيامهم باحداث فتنة جديدة فى ولايات الشرق أن يحدثوا فى البلاد التى نسوق منها الجيوش القلاقل والفتن ليعرقلوا الاجراءات التى سنشرع فى اتخاذها لتأديب العصاة حتى يتفاقم الشر ونصبح عاجزين عن اخماد الثورة .

لقد أظهر الشعب في كل جهة من الجهات استنكاراً شديداً لحوادث الرجعية وقابلها بالسخط الشديد والنفور العظيم (تصفيق) أذكر لكم الآن بعض أرقام عن حوادث التحقيقات الاخيرة التى وصلتنى فقد حكمت المحكمة فى سيواس على اثنى عشر شخصا كما أمرت بنفى اثنين . وفى أرضروم حكمت المحكمة على ٣٢ شخصا مازالوا تحت المحاكمة . وفى ريزا بلغ عدد المقبوض عليهم ٣٣ أما فى استانبول فقد القى القبض على شخص واحد وبعض الاشخاص هناك مازالوا تحت الرقابة . وألقى القبض فى مرعش على ٣٩ شخصا وفى جميع هذه الاجراءات والتحقيقات تهتم المحاكم بالبحث والتحرى عن المجرمين الاصليين الذين كانو سببا فى احداث هذه القلاقل . قد يكون بين هؤلاء المقبوض عليهم اناس اندفعوا فى الفتنة بمحض الأغراء وعن غير قصد غير أننا لا نشك فى أنه من وراء هؤلاء مجرمون حقيقيون على صلة وارتباط باعداء يحركونهم من الخارج ويدفعونهم إلى أمثال هذه الدعايات والحركات الرجعية لعرقلة وسائل الاصلاح التى نرمى اليها . إن الظروف والعوامل التى ظهرت منذ عام تدلنا على هذه الحقيقة بشكل واضح ولذلك فاننى إذا شئت أن أبين لكم حقيقة الحوادث التى نعالجها اليوم يجدر بى أن أقول إن هذه الحركات هى بعض أعراض أولية لحركة مدبرة فى الخارج . والنتيجة التى نستخلصها من الوقائع التى عرضتها على المجلس هى أن التدابير السريعة التى اتخذناها تدل دلالة قاطعة على قوة تركيا في الداخل ؛ ذلك لأن المفسدين

الذين دبروا هـذه الحركة الرجعية لم يجدوا أمامهم من أسلحة الدعاية سوى أن يقولوا بأن عصمت باشا قد مات وبأن الحكومة قـد اعتزمت أن تجمع الارامل لتسوقهن إلى الروسيا. هذه الاسلحة الواهية التى استعملها المغرضون لتحريك الدسائس فى أمة تسير إلى هدفها بخطوات ثابتة تدل على أن أصحابها لايستندون إلى أساس من الحق ، وأن حجتهم واهية لا يمكن أن تقوى أمام صولة الحق ، وأنهم لا يمكن أن ينالوا بغيتهم من أمثال هـذه المظاهرات . علينا أن نتساءل عن مـدى قوة هـذه الحادثة وشـكلها الحقيقى لنستطيع بذلك معرفة موقف البـلاد من الوجهة الداخلية ومقدار القوة الـكامنة فى ذلك الموقف . ويجـدر بنا كذلك أن نتأمل فيما أظهرته الامـة من روح التعاون مع الحـكومة فى استنـكار الحادثة ، وما بذله الرجال المسئولون من الحزم والعزيمة الصادقة فى قمع الفتنة ، وما بدا من المجلس من روح الأهتمام فى معالجة الحالة و الأعتماد على الحـكومة فى قمع الفتنة .كل هـذه المظاهر المعنوية يجب مقارنتها بما حـدث ليتبين لنا ضعف الفتنة أمام هـذه القوة المتحدة .

إن الحـكومة فى هذه الحوادث الرجعية كانت أسرع من البرق فى قمع كل فتنة والقبض عـلى المتظاهرين في الحال والحيلولة دون اندلاع اللهيب . فاذا كانت القوة التنفيذية فى بلد من البلاد تستطيع أن تمتلك ناصية الحالة بمثل هذه السرعة وبمثل هذه القدرة القاهرة وبمثل هذه العزيمة الماضية فان ذلك معناه أن الحالة الداخليـة فى ذلك البلد مدعمة بالقوة التى تجعل الأمن مستقراً ومستتباً (هتاف وتصفيق) .

يجـدر بى أحدثـكم عن آخر مسئلة من المسائل التى ترتبط بها سياستنا الخارجية . هـذه المسئلة هى المفاوضات التى بدأت فى جنيف مع مندوبينا ابتداء من شهر نوفمبر. ويتابع مندوبو تركيا فى هـذه المفاوضات المبادئ الصريحة فى معاهدة لوزان كأساس لمعالجة المشـكلة فاننا مازلنا متمسكين

بالخطة الاساسية التى صادق عليها المجلس . ولست الآن فى موقف يسمح لى بابداء التفاصيل عن سير المفاوضات لان الحالة فى مثل هذه الاحاديث السياسية عرضــة على الدوام للتغير من وقت لآخر بحيث لا يتسع المجال للوقوف على سير المسئلة أولا بأول. ومن جهة أخرى فانه ليس من الصواب الحــكم مقدما على النتائج فى مفاوضات كهذه لم يستقر الرأى فيها بعد على نقطة معينة وإنما الفت نظاركم إلى أمر واحــد : هو أن المعــلومات التى نشرتها المحافل ذات الشأن عن سير المفاوضات تجعلنا نعتقد بأن جمعية الأمم تبذل مافى وسعها لنهو المسائل المعلقة التى لم تنتــه إلى تسوية نهائيــة لأسباب لم نــكن نحن الذين خلقناها ــ

ومن جهة أخرى فان البرقيات التى تذيعها بعض الجهات تريد أن تلقى فى روع الناس بأن تركيا لا تريد الوصول إلى تسوية المشــكلة نظرا لعنادها وعدم ميلها إلى الاتفاق ــ فاذا كانت البرقيات التى تحدثت عن سير المفاوضات ترمى إلى مثل هذا الغرض فانها تريد بذلك أن تلقى على الرأى العام ما يقلب وجه الحقيقة . ويحسن بى لجلاء الموقف أن أقول لــكم إننا إلى الآن لم نجد أنفسنا إزاء أى توسط فعلى يجعل التوفيق ممكنا . والمعلومات الأخيرة التى وصلتنى من مندوبينا فى تلك المفاوضات لاتدل على أنهم أصبحو إلى الآن أمام اقتراح جدى يؤدى إلى الائتلاف .

أظن أننى بهذه البيانات التى أدليتها اليكم استطعت أن أجيب على السؤال الذى وجهه لى حضرة النائب المحترم الذى قد سألنى الافصاح عن الحالة العامة لسياسة الدولة فى الداخل والخارج (تصفيق)

هناك سؤال آخر عن محتويات التقرير المقدم من الجنرال لايدنر . إن الجنرال لايدنر هو رئيس الهيئة المنتدبة من جانب مجلس عصبة الامم للذهاب إلى الموصل فى العام المــاضى والعام الذى قبــله . كان المندوب الانجليزى فى نهاية الاجتماعات الأخيرة قد أبدى بعض ملاحظات حول تهجير المسيحيين

وقد رأت جمعية الأمم أنه يحسن ارسال هيئة منتدبة إلى الموصل لتحقيق هذا الأمر . وهناك أخبار تقول بأن التقرير المقدم من الجنرال لايدنر رئيس هذه الهيئة قد قرئ على جمعية الامم فى جلسة من جلساتها، دون أن نكون مشتركين فى تلك الجلسة . ويؤخذ من المعلومات التى نشرتها الشركات البرقية أن الجنرال لايدنر قد أبدى معلوماته حول بعض نقط أساسية . فان هذه الاشاعات تقول بأن هذا الجنرال قد أبدى للمجلس بأن التحقيقات التى قامت بها الهيئة المنتدبة تؤيد صحة الادعاءات التى ذكرها المندوب الانجليزى حول تهجير المسيحيين فى الموصل ولذلك أريد أن أعرض على هيئتكم الجليلة بعض بيانات حول مسئلة الموصل توضح لكم قيمة هذا التقرير ومقدار مافيه من صحة .

تذكرون حضراتكم أنه فى الأجتماع السابق الذى عقدته جمعية الأمم للنظر فى مشكلة الموصل وفى اثناء الجلسات التى حضرها مندوبونا حدثت مناوشات على الحدود حيث هجم فريق من الاشقياء يبلغ عددهم نحو خمسمائة مسلح على مخافرنا كما تذكرون أيضاً أن الاسطول الانجليزى فى البحر الابيض قام ببعض الحركات المنطوية على مظاهرات سياسية . وكان مندوبونا قبل البدء فى المفاوضات قد احتجوا على هذه الاعمال وطلبوا تسوية هذه المشكلة الجديدة . هكذا بدأت الجلسة الاولى من جلسات الاجتماع السابق وبعد أن أبدى المفاوضون بعض تصريحات شفاهية حول هذه المظاهر بدأت المفاوضات . وفى نهاية هذا الاجتماع ساق الانجليز دعواهم التى يتهموننا فيها بتهجير المسيحيين من المناطق الواقعة تحت نفوذنا إلى ولاية الموصل وعندما اقترح الانجليز ارسال هيئة لتحقيق هذا الأمر طلبوا أن يكون التحقيق بواسطة هيئة مؤلفة من الطرفين للقيام بابحاث حول هذه الدعوى فى شمال وجنوب خط الحدود المعروف باسم خط بروكسل .

إننا لم نشترك فى الرأى بخصوص توظيف هذه الهيئة وانتدابها لتحقيق تلك الدعوى . ذلك لأنه لم يكن هناك ما يدعو إلى التحقيق فى شمال خط بروكسل ومن جهة أخرى فان المجلس الوطنى الكبير يعلم تماما حقيقة المشكلة التى يجب تسويتها لأن تعيين هذه المشكلة كانت مدار بحث وأخذت تتقلب فى أدوار عديدة .

إن انجلترا فى المؤتمر الذى عقد فى استانبول قد تغافلت عن حقيقة المشكلة التى هى عبارة عن تعيين الحدود الشمالية للعراق وقامت تطلب بعض الاراضى من ولاية حكارى . أما وجهة نظرنا فانها تنحصر فى تعيين مصير الموصل نفسها . ولذلك يجب أن تكون المباحث والتحقيقات حول ولاية الموصل فقط .

لقد اعترف مجلس جمعية الامم بعد مفاوضات ومناقشات عديدة بالاساس الذى تمسكنا به من أن أصل النزاع يدور حول مسئلة ولاية الموصل وهناك ماهو أكثر من ذلك فان الهيئة المنتدبة من جمعية الأمم فى السنة الماضية وهى الهيئة التى اشتركنا فيها لتحقيق المسائل المختلف عليها قالت إن الخلاف يدور حول ولاية الموصل وأنه لاسبيل من الوجهة السياسية أو الحقوقية اجراء تحقيق فى شمال تلك الولاية أى فى منطقة غير داخلة فى دائرة الخلاف فكيف كان يسعنا قبول إشكال من هذا القبيل حول منطقة غير داخلة فى دائرة الخلاف وأثناء النظر فى مسئلة الموصل ؟

وكيف يسعنا أن نرضى بهذا الأمر مع كل هذه الظروف والعوامل ؟ ما كان فى وسعنا أن نرضى بذلك بعد اتفاقنا عقب مفاوضات ومناقشات عديدة على الأساس القائل بأنه لا توجد هناك فى شمال خط بروكسل مسئلة تدعو إلى تحقيقها بواسطة هيئة تنتدب لهذا الغرض ولا يمكننا أن نشترك فى الجلسات التى تعتبر وجود مثل هذا الخلاف فى مسئلة الموصل .

هـذا هو الذى اضطرنا إلى التخلى عن الاشتراك فى هيئة تقوم بتحقيق مسئلة تخالف وجهة نظرنا وتنحرف عن المبـدأ الذى اعترفت به الجمعية فى مشكلة الموصل . إننا نتخلى عن هـذا الاشتراك كمبدأ أما اذا أريد حقيقة تحقيق مسئلة تهجير المسيحيين فاننا لا نتأخر عن المساهمة فى هذا التحقيق .

هذه الهيئة تستطيع أن تتوجه إلى جنوب خط بروكسل والى البـلاد المجاورة للموصـل وأن تشرع فى التحقيق الذى نريده ونشترك نحن أيضا مع هذه الهيئة وقد اشترطنا لذلك أن تكون من بين المسائل التى تحققها هذه الهيئة الجديدة أن تعمل على تحقيق المسائل التى تركتها اللجنة الأولى وهى المسائل التى نشكو منها منذ سنوات عديدة وكذلك تحقيق الاجراءات التى قامت بها الهيئة الأولى .

إننا نشـكو من جملة أمور وقـد طلبنا منهم أن تـكون هذه الأمور موضع نظر الهيئة الجديدة .

ومن بين الاشياء التى سردناها فى شكوانا على ما أذكر أن لجنة التحقيق التى ذهبت إلى تلك الجهات عند ماأخذت رأى الاهالى فى مصيرهم ومستقبلهم أخذت هذا الرأى فى جلسات سرية وما نريده هو أن يضمنوا للأهالى فى تلك الجهات حرية ابداء الرأى من غير ارهاب ولا تضييق لأنهم فى الدفعة الاولى ألقوا الرهب فى نفوس الأهالى وقد قالوا بصراحة كما هو مبين فى مواضع كثيرة من تقرير اللجنة الذى نشر فى جميع أنحاء العالم أنهم إذا أظهروا رأيهم حسب ضمائرهم فانهـم يصبحون تحت طائلة إرهاق رجال الاحتلال من الانجليز وموظفى العراق وأنهم يفقدون هناءهم واطمئنانهم إذا جاهروا بحقيقة ما تنطوى عليـه صدورهم وكانت هذه الحالة قـد أدت بهيئة التحقيق إلى مطالبـة السلطات المختصة بما يكفل افساح الحرية للأهالى فى ابداء آرائهم .

جاهر بعض الأهالى برأيه صراحة ، اعتماداً على الوعود التى أبدتها لجنة التحقيق المنتدبة ، إلا أنه كان بعد ذلك عرضة للارهاق والتعذيب . إننا عرضنا جميع هذه الحقائق بأسماء الأشخاص وتواريخ وقوعها على جمعية الأمم . نريد هيئة تحقيق تبحث فى هذه الأمور وتتحرى عن صحة هذه الحوادث محلياً . هذا ما طلبناه من جمعية الأمم فاننا قلنا بانتداب الهيئة لتحقيق هذه الشكايات وليس لمجرد التحقيق فقط . وقد عرضت على المجلس الوطنى منذ هنيهة أنه عند انعقاد اللجنة الخاصة بمشكلة الموصل فى عصبة الأمم بدأت العصابات تهاجمنا بشكل منظم عند شمال حدودنا فى خط بروكسل وكان تحقيق هذا الأمر من جملة الأمور التى طالبنا بها .

تعلمون كذلك ثورة النسطوريين وما أحدثوه من الفتن والقلاقل . وقد كانت هذه الثورة من المشاكل التى يجب تسويتها لأنهم فى هذه الحركات التأديبية ضد النسطوريين استعملوا الحدود المؤقتة بيننا وبين العراق كقاعدة عسكرية للتأديب فكان يجب على اللجنة أن تبحث فى هذا الأمر لتتأكد من صحة ذلك ومما إذا كان هؤلاء لم تتسرب اليهم الأسلحة ولم يجدوا ملجأ لهم فى الأراضى العراقية ليستمروا فى احداث الفتن والقلاقل على الحدود ؟

حضرات السادة : كانت هناك عائلات بعض الضباط الذين كانوا على الحدود أثناء النسطوريين . وقد أخذت هذه العائلات إلى داخل الحدود فى الجنوب فطلبنا اليهم أن يعملوا تحقيقاً عن الحالة التى عليها هذه الأسر فكانت اجابتهم لنا فى الجلسة الأولى السابقة التى عقدتها جمعية الأمم ما معناه : إن تحقيق هذه الأمور ليست لها أهمية من الوجهة العملية وإنما المهم هو أن تذهب لجنة تحقيق إلى الموصل لتحول دون الحوادث التى تثير القلاقل حتى يتوطد الأمن وتستتب الحالة هناك . إذا كان هذا هو القصد فان الحالة تكون أسهل ، لأن الهيئة المنتدبة لمنع العدوان عند الحدود ليس لها ما تعمله فى الشمال وإنما يمكنها أن تقوم بواجبها فى الجنوب . وليس هناك

مايدعو إلى تنقلها بين الشمال والجنوب لأنها تستطيع فقط أن تفعل مايطلب منها إذا بقيت فى الجنوب . وقلنا لهم إننا نشترك فى هـذه الحالة مع الهيئة لـكنه رغم هذه الاعتراضات التى أبديت رأينا جمعيـة الأمم ترسل اللجنة إلى الموصل دون اشتراكنا . ثم تلقينا بعـد ذلك من سكرتيرية جمعية الأمم دعوة قيل فيها إن هيئة منتدبة ستوفد لمراقبة حوادث الحدود وأنه يمكننا أن نشترك مع هذه الهيئة إذا قبلنا أن تنتقل الهيئة إلى الشمال أيضاً . غرضى من ذكر ذلك توضيح مسألتين : أولهما أن أبين لـكم أن لنا مطالب فى التحقيق إزاء مطلبهم الخاص بمسئلة تهجير المسيحيين ؛ وثانيهما أن أذكر لـكم أن مسئلة إرسال هيئـة لتحقيق حوادث الحدود قد طلبتها سكرتيرية جمعية الأمم صراحة كما طلبها مندوب هيئة المفاوضة الانجليزية .

ننقل الآن إلى ما هو مذكور فى التقرير فان الجنرال لايدنر قد استهل تقريره بقوله (إن رؤساء العشائر فى القرى التى هى فى الطرف الآخر من خط بروكسل الخ . .)

ترون من هذا أن التقرير يسجل أنه لاتوجد حوادث فى الحدود وأنه لايوجد تعدى على الحدود ونرى اللجنة تعطى بيانات عن جملة مسائل أخرى ما كان لها أن تتعرض لها ما دامت لا ترى أن هناك حوادث تتعلق بالحدود .

شرحت لـكم قبل الآن كيف تطورت المناقشات بيننا وبين المتفاوضين حتى وصل الأمر إلى تسجيل أن الغرض من ارسال الهيئة هو لتحقيق حوادث الحدود ومراقبتها . وفيما عدا ذلك فان من بين المسائل التى تعرض لها التقرير ما صرح به من وجود إتهامات يكيلها الطرفان لبعضهما البعض بشأن التعدى . أما من جهتنا فاننا كما قلت لـكم قد شكونا من التعدى على حدودنا وأغلب الظن أن التقرير يشـير إلى هذه الشكوى غير أننا لا نجد محلا لما يذكره التقرير عن شكل الحدود وأنها مكشوفة ؛ لأن شكوانا صريحة تتلخص فى أن جمعاً من النـاس قد هاجم قطعة عسكرية من قطعاتنا المنظمة . ومثل

هذا الهجوم المسلح على هيئة نظامية لا علاقة له بشكل الحدود كما أنه إذا لم تكن هناك منازعات بين العشائر فان هجوما كهذا لا يمكن إلا أن يكون نتيجة حركة مدبرة .

نقرأ فى فقرة أخرى من التقرير حديثاً عن احتجاج انجلترا بشأن هجوم وقع على القرى الموجودة فى جنوب خط الحدود عند (ناوزور) و (حا) أما وجه الحقيقة فى هذه المسئلة هو أن انجلترا تزعم وقوع عدوان من ناحيتنا على بعض القرى فى الحدود وأن الجنرال قد حقق الأمر فوجد أننا لا نحتل أى قرية من هذه القرى إلا أن هذه القرى واقعة فى جنوب خط بروكسل وأننا نرسل إلى هذه الجهات طلائع الاستكشاف من حين لآخر وأنه يجب تصحيح الخريطة بالنسبة لهذه القرى . ويقول عن قرية ناوزور مثلا إنها تقع فى شمال الخط المبين للحدود أى فى شمال خط بروكسل ويقول كذلك استناداً على التحقيقات التى قام بها إن هذه القرية يجب أن يكون موقعها فى جنوب الخط وليس فى شماله أى أنه يجب فصل القرية من حدودنا. الخريطة انجليزية ولم نكن نحن الذين رسمنا هذه الخريطة الانجليزية إنما الهيئة المنتدبة من جمعية الأمم فى بروكسل لهذا الغرض هى التى رسمت الخريطة . وإنه ليصعب على الانسان أن يفهم معنى هذا التخبط من الوجهة الفنية ومن ناحية المنطق فهل كتبت القرية خطأ أم أن الخريطة التى يقول عنها هى المرسومة خطأ لا توافق الطبيعة ؟

هناك أيضاً مسئلة تحليق الطيارات الانجليزية فوق خط بروكسل . هذه المسئلة لا يمكن أن أبدى فيها رأيا قاطعاً . يقول التقرير إنه من الممكن أن يعتبر الأتراك أن قراهم المذكورة فى الفقرة الثانية تقع فى شمال خط بروكسل وإذا شكونا من تحليق الطيارات الانجليزية وتعديها على حدودنا فاننا نعزز الشكوى بذكر الوقائع والتواريخ والأمكنة : مثال ذلك أننا شكونا فى ١٩ سبتمبر من وصول الطيارات الانجليزية إلى مرجايا وقد ألقوا من هذه

الطيارات منشورات قيل فيها : « إذا كان الترك يخرجون الأكراد من الحدود فلا يجب أن تتأثروا من ذلك فان أمر الدفاع عن حقوقهم موكول الينا » . القرية التى أشرنا اليها فى شكوانا هى قرية مرجايا وليست نوزور أو غيرها مع أن التقرير يشير إلى الطيارات التى حلقت فوق القرى الوارد ذكرها فى احتجاج الانجليز ومثل هذه الاشارة تستند إلى ظن بعيد عن الحقيقة بمراحل .

انتقل الآن إلى المسئلة الجوهرية أى إلى مسئلة تهجير المسيحيين . وفى هذه المسئلة نجد المبالغة ضاربة أطنابها إلى أقصى حد ممكن . أما الحقيقة فان منطقة زاخو يوجد بها ثلاثة آلاف مسيحى ويقولون إن المهاجرة قائمة على ساق وقدم فى كل يوم وما إلى ذلك من المبالغات . أريد أن أتساءل عن نقطة أخرى قبل الدخول فى تفاصيل مسئلة تهجير المسيحيين . لماذا نجد الجنرال لايدنر يشير إلى شكاوينا التى قدمناها لهيئة مجلس الأمم ؟ إننا لم نشترك فى لجنة التحقيق ولم نتقدم بأى طلب إلى الجنرال . يمكن أن يقال بأن جمعية الأمم عهدت إليه بهذه الشكايات التى قدمناها وأنه قام بفحصها وتحقيقها . هذا حسن . لكننا لم نشك إلى عصبة الأمم من تحليق الطيارات فقط فوق حدودنا وإنما شكونا اليها من أمور عديدة ؛ فقد ذكرت لكم آنفاً أن مواطنينا الذين جاهروا برأيهم عند استفتائهم يعانون أنواع الأذى والارهاق وأنه يجب الفصل فى شكواهم . شكونا من التعديات التى وقعت على فصيلتنا العسكرية المرابطة عند الحدود . قلنا لهم إن عدداً كبيراً من نسائنا تقلن إلى ما وراء الحدود . قلنا لهم إن نيران الثورة أشعلت فى (استانوكو) . ذكرنا لهم أن القلاقل والفتن أثيرت فى (السليمانية) وغيرها من القرى والمدن وأنه ينبغى تحقيق هذه المشاكل التى نشكو منها فكيف يتصدر الجنرال لايدنر لمسئولية النظر فى بعض هذه الشكايات واغفال البعض الآخر ، سواء أكان مجلس الأمم عهد اليه بتحقيقها أم أنه تصدى لذلك من تلقاء نفسه ؟

أفهـم معنى التصدى لتحقيق شكايات الانجليز وحدهم لأنهـم وحدهم اشتركوا فى لجنة التحقيق ، ولأن مطالبهم هى مدار البحث . وأفهم كذلك معنى عدم التعرض بتاتا لمطالبنا وشكاياتنا . أما وقد تصدوا لهذه الشكايات فكان يجب النظر فيها جميعاً وليتهم أبدوا وجه الحقيقة فيما تصدوا له بل أن هناك مخالفة صريحة للحقيقة فيما تصدوا له .

نعود الآن إلى مسئلة تهجير المسيحيين . يقولون إن هناك ثلاثة آلاف مسيحى وفدوا اليهم يشكون مر الشكوى من مظالم عديدة حاقت بهم وما إلى ذلك من المزاعم والادعاءات . . إنكم ياحضرات السادة تذكرون بلا ريب نغمتهم التى اعتادوا على تكرارها فيما يروجونه ضدنا من دعايات تحت ستار هذه المظالم المزعومة ضد المسيحيين . هذه النغمة التقليـدية يلشغلها رجال الدبلوماسية كمقدمة لأى قرار سيئ يريدون تطبيقه علـى تركيا حتى أصبح هذا الأمر فى حكم العادة . إنكم تذكرون بلا ريب كيف أقاموا الدنيا وأقعدوها قبيل معاهدة سيفر عن مجزرة مزعومة فى مرعش مع أن الحادثة كانت عبارة عن مصادمات عسكرية فى ذلك الحين بين الترك والفرنسيين وقد اعتبرها الفرنسيون إذ ذاك أنها مصادمة بيننا وبينهـم إلا أن الذين هيأوا معاهدة سيفر أصروا على القول بأنها مذبحة دينية لأنهم كانوا فى حاجة إلى تهيئة جو فى سيفر يساعد على أغراضهم ومراميهم . ومن صفحات التاريخ التى ما زالت ماثلة للأذهان مافعلوه عند دخولنا أزمير فى سـنة ٣٢٨ فان رؤساء الحكومة الانجليزية فى ذلك العهد أخذوا ينشرون فى طول البلاد وعرضها الدعايات المغرضة حول مذابح مزعومة أسندت الينا ظلماً وعدوانا بقصد إثارة الرأى العام ضدنا . أما فى حادثة استرداد أزميرفلم يصدق انسان بالدعايات التى راجت حول حـدوث مذابح لأننا فى الواقع عنـد مادخلنا أزمير وجـدنا أنفسنا فى لهيب النيران التى تلتهم بلادنا ، وفى طوفان الآلام التى تغمرها . إن العقلية السياسـية الجريئة التى حاولت نسيان الحرائق والخرابات التى كانت

عليها أزمير عند استردادنا لها وأرادت أن تقلب الحقائق لتحدث تياراً عكسياً ضد الحقيقة ، تريد اليوم أن تثير الرأى العام بحركة مماثلة من تزييف الحقائق أثناء طرح الموضوع على بساط البحث فى جنيف . غير أن أصحاب الادراك سوف لا تنطلى عليهم هذه الدعايات الباطلة .

دعونى الآن أحدثكم عن مسئلة المسيحيين بلسان جمعية الأمم فى هذا التقرير : « أن الحكومة (أى الحكومة البريطانية) قد وزعت ما ينوف عن ألف وتسعمائة بندقية ومهمات عسكرية كبيرة على قبائل الآشوريين الذين عادوا إلى مساكنهم فى شمال حدود ولاية الموصل » هذه الأقوال منشورة فى تقرير جمعية الأمم وفى نفس التقرير ما يأتى : « من البديهى أن هؤلاء الناس قد قاموا بثورة مسلحة فى وجه حكومتهم المشروعة باغراء الأجانب ومن غير أن يكون لموظفى الدولة العثمانية أى تأثير يؤدى إلى حركتهم . ومن جهة أخرى فان الظروف المعيشية التى كان عليها الآشوريون داخل إطار الدولة العثمانية كانت على أى الأحوال أحسن من الظروف المعيشية لسائر المسيحيين الذين كانوا تحت لواء هذه الدولة . وليس من العدل فى شئ أن تنزع من تركيا الأرض التى تملكها بصفة لا يمكن الاعتراض عليها لاسكان هؤلاء الذين شهروا السلاح فى وجه حكومتهم المتبوعة وهم فى مثل تلك الظروف المعيشية دون أن يكون لهم غرض سوى محض العدوان » .

وقد وصل القومسيون إلى هذه النتيجة التى سأقرؤها عليكم من نفس واقع التقرير : « أحسن حل لتسوية هذه المشكلة هو أن يقبل الآشوريون الاخذ بالاقتراح الذى قدمه المندوب التركى فى مؤتمر استانبول بشأن السماح لهم فى العودة إلى وطنهم القديم » .

تذكرون ياحضرات السادة أن النسطوريين المسلحين كانوا قد أظهروا فى سنة ١٩٢٤ رعونة وجرأة وصلت إلى حد العدوان على والى ولاية حكارى وعقب هذا التمرد حصلت حركة الهجرة لأن هؤلاء الرجال الذين أمدهم

الانجليز بالسلاح تحركوا بأولادهم وجموعهم نحو الجنوب . وما هذه الوقائع من الأمور المجهولة فانها مسجلة فى تقرير جمعية الامم لأول جلسة من جلساتها. وهناك يمكننا أن نسأل هل بقى فى شمال الخط عقب عودة هؤلاء مسيحيون آخرون ؟ أقول لكم نعم وأقول أيضاً إننا لو كنا متعصبين ضد المسيحية كما يريدون أن يصورونا ، فاننا إزاء حادثة كهذه ما كنا نكتفى بابعاد المجرمين فقط بل كنا نطردهم جميعاً من البلاد . لكننا لم نفعل شيئاً من ذلك حيث بقى فى البلاد جانب منهم وما الذى فعله الذين بقوا ؟ إن قسما منهم أخذ يؤلف شبكة من الجاسوسية كما أن البعض الآخر شرع يؤلف الجمعيات للتطوع . وقد أخذنا نلقى القبض على من يقوم بأمثال هذه الحركات وعند ما اتضحت لهم أن عين الحكومة ساهرة لايغمض لها جفن ، أخذ قسم منهم يتسرب إلى الشمال لينجو بنفسه من اغراءات الأجانب وليكون بعيداً عن الأوكار التى تعشش فيها شبكة الجاسوسية كما أن البعض الآخر أخذ يفر إلى الجنوب لينجو من طائلة العقاب .

هناك أقسام أخرى معلومة لدينا يعمل بعض أهلها من المسيحيين فى صفوف الجندية الانجليزية وها هو التقرير الرسمى فى يدى يقول صراحة ما يأتى : « هناك فى الناحية الأخرى من الحدود بعض الناس ممن يخدمون مدة من الزمن فى جيش الأجنبى ثم يعودون إلى قراهم ومعهم أسلحتهم . إن أكثر الشبان من هؤلاء الناس الخاضعين للتبعية التركية يخدمون فى الجيش الانجليزى وقت اللزوم » إن التقرير الذى أقرأ منه يقول بأن أكثر هؤلاء من أهل قرية أزولى وهناك أيضاً غير هذه القرية قرى : (بسابرنا) و (دير العهار) و (أينه‌دار) حيث تتسرب بواسطتها شبكات الجواسيس وفى التحريات التى أجريت بقرية (زدح) عثر رجال التحقيق على سلاح انجليزى ومعطف من معاطف الضباط الانجليز فى منزل قسيس من القساوسة وقد قال القسيس فى افادته انه اشترى هذه الأشياء من رجل يسمى مانوس فى قرية

مديح وقال مانوس إنها وصلته من ابنه الجندى الموجود فى الموصل وأن أكثر الناس الموجودين فى تلك الجهة قد اعتادوا على الذهاب إلى الموصل والاياب منها بعد الخدمة فى الجيش البريطانى حاملين معهم نحو ثمانين جنيها انجليزيا ومائة خرطوشة واستشهد الرجلان فى التحقيقات بولدى (شابو) و(سلبه) من سكان قرية مديح وأنهما عادا إلى بلدتهما تواً بعد الخدمة فى الجيش البريطانى .

ها أنتم ترون أننا نذكر الأشخاص والأماكن والأزمنة صراحة وأننا نستهدف لحركات التمرد والعصيان على هذا النحو فاذا كان بعض إخواننا المسيحيين يندفعون فى تيار الغواية والاغراء ويقعون فى حبائل الذين يدفعونهم إلى العصيان والتمرد فانهم بلا شك يعرضون أنفسهم لأنواع الآلام . وإذا أنا حاولت أن أعرض خلاصة هذه المسئلة فاننى أقول بأن النسطوريين الذين أمدهم الانجليز بالسلاح كما هو مبين فى تقرير جمعية الأمم ، أولئكم الذين لم يكونوا فى معاملتهم لحكومتهم المتبوعة وأوطانهم على جادة الاستقامة والاخلاد للسكينة ، قد اضطروا إزاء حوادث التحقيقات التى أجريت فى سنة ١٩٢٤ إلى الهروب جماعات ووحدانا نحو الجنوب .

فى أيدينا الوثائق الدالة على أن بعض تلك الجهات لها ضلع فى حركات الجاسوسية وأن بعض الاهالى يهرع إلى الجنوب للتطوع فى جندية المناطق المتاخمة للحدود ولذلك فان الذين تثبت عليهم التهمة يلجأون فى الحال إلى الهروب من قبضة العدالة . أرجوكم أيها السادة أن تزنوا الموقف بميزان المنطق ماذا ينتظر من أمثال هؤلاء الأشرار الذين يخونوا أوطانهم أو يرتكبون أنواع الجرائم التى تجعلهم مسئولين أمام القانون ؟ هل ينتظر من هؤلاء عند ما يهربون من وجه العدالة أن يقولوا الصدق إذا سئلوا ؟ وهل يتصور العقل أنهم يقرون بما ارتكبوه من جرائم ويعترفون بها عند ما يفرون ويلجأون إلى ما وراء الحدود ؟ وهل يكفى فى هذه الحالة الأخذ

بأقوالهم لتكوين فكرة صحيحة عن حقيقة الحادثة ؟ ما يقولونه تبريراً لموقفهم قليل جداً . كان المنتظر أن يقولوا أكثر من ذلك .

الحقيقة أيها السادة أنه طالما كانت الغايات الانسانية النبيلة كالدين ودعوى الانسانية من الأمور التى تستعمل على الدوام بمثابة وسائل لترويج الأغراض والأهواء السياسية فانه ليس فى الامكان انقاذ الوطنيين الذين يقعون فى حبائل هذا المكر من الآلام والمصائب التى يستهدفون لها بسبب هذا التغرير .

ذكرت لكم أن التقرير الذى قدمه الجنرال لايدنر حول موضوع تهجير المسيحيين ينطوى على هدف سياسى . هذا الهدف السياسى انما هو بمثابة شروع فى التأثير على المفاوضات التى هى الآن موضع أخذ ورد . فالبيانات التى أدليت بها تدلكم على حقيقة ما انتهى اليه الموقف وأريد بعد هذه المعلومات التى شرحت بها التقرير الذى قدمه الجنرال لايدنر أن أصل بكم الى تصوير النتيجة التى يريد أن يصل اليها صاحب التقرير ، وانما أوجه نظركم أولا الى مسئلة جديرة بالتأمل . بما أنه كان فى الامكان تسجيل الوقائع الخاصة بتهجير المسيحيين دون دعوتنا الى الاشتراك فى التحقيق ، ومن غير أن تمس الحاجة الى الانتقال الى شمال الحدود ألم يكن من الأصوب الحصول على توقيعنا فى ذلك المستند من طريق ضمان الوسيلة لاشتراكنا فى التحقيق بغض النظر عن الانتقال الى الشمال ؟ لو أننا اشتركنا فى التوقيع على التقرير أى لو أنهم تنازلوا عن فكرة الاجتياز الى الحدود الشمالية فضمنوا بذلك اتحادنا معهم فى تحضير التقرير أما كان هذا الأمر أدعى الى جلاء الحقيقة فى مسئلة تهجير المسيحيين ؟ هذا مايقول به المنطق لكنهم كانوا فى حاجة الى اعداد تقرير كهذا مع تجنب اشتراكنا معهم . ولست أعلم الموقف الذى كان عليه الجنرال لايدنر أثناء قيامه بالتحقيق . انما الذى أعلمه أن تقرير اللجنة الأولى لعصبة الأمم ينتقد بلهجة شديدة تدخل موظفى الانجليز

والعراقيين فى شئون اللجنة وما كان لهؤلاء من تأثير عليها والتقرير الرسمى يذكر ضمن عباراته ماحدث من اتصال الهيئة بالمقامات العسكرية وطلب مساعدتها بل أن نائب الحكومة البريطانية يلهج بالثناء على ما أبداه الموظفون التابعون له من غيرة واهتمام . كل هذه الأشياء مدونة فى تقرير لجنة عصبة الأمم وبالاجمال فان الهيئة الأولى لعصبة الأمم قد اجتهدت كثيراً لاظهار الحقيقة ولا يسعنى أن أقول بأن هذا التقرير كفيل باظهار كل حقوقنا وإنما يتضمن أشياء كثيرة تتصل باظهار الحقائق فيما يتعلق بمطالبنا . من أجل ذلك قد أخذنا من جانبنا نعمل على ابطال التقرير الجديد الذى وضعته اللجنة لتحقيق هذه المطالب التى لم تنتجل فيها الحقيقة بشكلها الكامل حيث كان بدون اشتراكنا ومن غير مراعاة لما كان يجب أن يكون عليه الحال . وإنه لمن الصعب تكوين فكرة عامة عن الحالة التى كان عليها الجنرال لايدنر أثناء قيامه بالمهمة التى عهد اليه بها فاننا لا نعلم هل استهدف للصعوبات التى استهدفت لها اللجنة الأولى ؟ ولا نعلم مدى تدخل السلطات الانجليزية والعراقية فى مهمته والخلاصة أن الموقف دقيق لا يمكن أن نستخلص منه حقيقة العوامل والمؤثرات التى كان عليها الجنرال لايدنر . (تصفيق)



بين ابناء القانون

خطبته التى ألقاها يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦

فى حفلة توزيع الدبلومات على طلبة الحقوق بأنقره

أريد أن أنتهز هذه الفرصة الجميلة فأطلب من حضرات الباشا الرئيس والأساتذة المحترمين وحضرات الزملاء لالقاء بعض كلمات تجيش فى الصدر .

ما من شك ياحضرات الاخوان فى أن هذه المدرسة تجئ فى مقدمة المنشئات التى أحدثتها حركة الانقلاب فى كل مؤسسة جديدة من منشئات الانقلاب . يجب أن تكون الحيوية من المظاهر الأولى التى تتجلى فيها لأن الحيوية هى التى تذلل على الدوام الصعوبات التى تعترض كل عمل جديد فى مبدأ قيامه ونشئته . لولا هذه الروح القوية التى لازمت هذا المعهد عند انشائه لما استطاع حضرة جميل بك من اقتحام الصعوبات التى اعترضت سبيل مهمته . ونفس هذه الروح العالية هى التى دفعت صفوة الأساتذة من رجال القانون فى بلادنا إلى أعتلاء مقاعد التدريس فى هذا المعهد . ولقد تابعت بمزيد الاهتمام حياة حضرات الطلبة أثناء الدراسة وراقبت بشئ من التقدير والاعجاب الهمة التى أظهروها فى مراحل الدراسة وإننى أستطيع اليوم أن أجاهر بأننا نجد فى حضرات الطلبة الآمال التى عقدناها على النشء الجديد عند البدء فى حياته العملية التى تتطلب الهمة والاقدام ليكون رجل المستقبل والعضو الصالح للحياة الجديدة . المزايا التى نريدها فى طلبتنا حسب المبادئ الجديدة التى نسير عليها — وأقول هذا القول لعلمى بأنه يهم الطلبة — ليس الذكاء المفرط وإنما أن يكون الطالب قوى الارادة ، صاحب عزيمة ماضية ، يستطيع أن يكد ويعمل من غير كلل ولا فتور حتى الممات . إننا لا نريد أذكياء مفرطين فى الذكاء وإنما نريد رجالا مجتهدين مفرطين فى الاجتهاد . قد

يخيل اليكم أنكم فى يومكم هـذا تتركون حياة المدرسة التى كنتم تخصصون لهـا جهودكم وهمتكم آناء الليل وأطراف النهار ، وإنكم وصلتم إلى المرحلة التى يجب أن تجنوا فيها ثمرات كدكم واجتهادكم فى الحياة المدرسية . أريد منكم أن ترفعوا هـذه الفكرة من أذهانكم . إنما أنتم تبدأون اليوم فى مرحلة جـديدة ليس فيها شئ من الراحة التى تتخيلونها . يجب أن تكون حياتكم سلسلة متصلة الحلقات من الجهود والنشاط . يجب أن تثابروا فى الكد والعمل حتى سن الشيخوخة وخلال كل الوظائف التى ستتقلدونها . يجب أن تعتبروا أنفسكم طلبة مرهقين بالواجبات فى كل أدوار حياتكم إلى أن يصل أحدكم إلى أكبر منصب

أريد أن ألتمس من حضرات الاساتذة أمراً واحداً . أرجوهم فيما يطلبونه من هؤلاء الشباب ألا يمنوهم بحدود وغايات تقف عندها جهودهم . أريد منهم أن يقولوا للشباب التركى أن الحياة التى سيقبلون عليها فيما بعد الدراسة تتطلب منهم تفانياً فى سبيل الواجب وغيرة لا حد لها وهمة لايمكن أن تقف عند غاية لأن النسل الجديد سيأخذ على عاتقه مسئولية المستقبل . إن هذا النسل فى حاجة إلى تربية أساسية . عليكم ياحضرات الأساتذة أن تدفعوا هذا النشئ إلى العمل والاجتهاد من غير رحمة ولا اشفاق لأن هؤلاء سيجدون أنفسهم أمام ظروف تجعل حياتهم جهاداً عنيفاً وكفاحا شـديداً . انهم سيستمدون القوة على الدوام فى كفاحهم الذى ينتظرهم من العلم والاجتهاد .

اخوانى الطلبة من واجبنا أن نطالبكم بأقصى جهودكم وسوف تشعرون جيداً بحقيقة هذا الطلب عند ما تتذكروننا أثناء قيامكم بالمسئوليات الخطيرة بشئ من راحة القلب والاعتزاز القومى .

وانى أختم أقوالى بتقديم خالص الشكر لحضرة المحترم رئيس مجلسنا وحضرات الذين شرفونا بتلبية الدعوة لهذا الاجتماع . (تصفيق)

سياسة الدولة

خطبته التي ألقاها أمام المجلس الوطني الكبير

في مستهل الدورة البرلمانية سنة ١٩٢٥

حضرات السادة المحترمين :

لقد أوضح حضرة رئيس جمهوريتنا في خطبته البليغة الخطوط الأساسية للسياسة التي ستتبعها حكومتنا بكل جلاء وأبادر إلى التأكيد بأن حكومتنا ستعمل على تحقيق تلك السياسة والسير على منهاجها بكل دقة وعناية . وأنتهز هذه الفرصة لأعرض عليكم مجمل السياسة العامة عن حالة البلاد في الداخل والخارج .

سياستنا الداخلية ترمي إلى انفاذ الاصلاحات التي نرى من الضروري إتمامها وإلى توطيد الوحدة القومية في شئوننا بوجه عام . إن الاصلاحات التي قررها المجلس الوطني هي قيد التنفيذ في كل جهة من جهات الوطن وفي جميع المرافق العامة . لقد زالت المصاعب والعقبات الأولى وها نحن اليوم نرى آثار النظام الجديد تسود أطراف الدولة بعزيمة ماضية وفي جو من الاطمئنان (أصوات تقول مرحى) .

لا يسع المتأمل في الحياة العامة التي تقلبت بها هذه البلاد إلا أن يتساءل فيقول : لماذا لم يتم تنفيذ مرامي الاصلاح التي فكر فيها أولياء الشأن أمداً طويلا ولماذا لقيت المشاريع الخاصة بالتعمير والاصلاح غير ناضجة ؟ أكبر ظني أن التاريخ عند ما يبحث في دقائق هذا الأمر ويتلمس أسبابه سيسجل لكم أكبر نصيب من الفخر لنجاحكم فيما عجز عنه سواكم . إن الاصلاحات التي قمنا بتنفيذها وعملنا على تحقيقها لم تكن مجرد مظاهر يقصد بها التفاخر والتشدق بالأقوال دون الأفعال . هذا هو الفرق بين عملنا وعمل الذين تقدمونا

سر النجاح يبدو واضحاً جلياً فى عنصر الاخلاص للعمل وفق احتياجات الأمة والغيرة الشديدة لاسعاف مطلوبها بعزيمة صادقة وإرادة قوية (هتاف)

كانت أول خطوة خطوناها فى سبيل الوحدة القومية ما شرعنا فيه من اتخاذ التدابير الفعالة لقمع حوادث الرجعية التى اندلع لهيبها فى الولايات الشرقية . ولقد تكللت جهودنا بالنجاح شيئاً فشيئاً وأخذنا نجنى ثمرات تلك التدابير التى اتخذناها والأسف يملأ جوانحنا .

لقد كانت تدابيرنا عبارة عن سلسلة ذات حلقات متصلة وقد رأينا أن هذه السلسلة تجتاز أطواراً من التكامل فى سبيل غايتها . وفى كل هذه الأطوار كانت وجهة نظرنا العمل على تركيز الغاية التى نرمى اليها فى إدارتنا الداخلية وفى توطيد الوحدة القومية وما هذه الغاية إلا أن تكون الواجبات متساوية بين جميع أفراد الوطن كما يجب أن تكون المنافع والمزايا مشتركة بينهم على قدم المساواة (هتاف وتصفيق) .

إن النتائج التى وصلنا اليها تجعلنى أقف اليوم بينكم مفاخراً مباهياً باستقرار السلام وانتشار الأمن فى ولاياتنا الشرقية بالقدر الذى كنت أباهى به من استقرار الأمن فى ولاياتنا الغربية عند أول عهدى بتقلد مسئولية رياسة الوزارة . وأجدنى عند استعراض الحوادث الداخلية للسنة الماضية مضطراً إلى التنويه بحادثة المؤامرة تلك الحادثة التى تعلمون تفاصيلها ونتائجها ولا أريد أن أحرك فى نفوسكم لواعج التأثر من جديد وإنما أريد أن أنتهز هذه الفرصة لجلاء الغامض عن نقطة هامة فى هذا الشأن :

إن الذين يعارضون الخطة التى سنها المجلس الوطنى الكبير إرتكاناً على رأى الأغلبية ليس أمامهم إلا طريق واحد للوصول إلى اقناع الأغلبية بصواب رأيهم . هذا الطريق هو الفوز فى الانتخابات العامة بثقة الشعب لترشيحهم للنيابة عنه فى المجلس الوطنى الذى تجتمع فى شخصيته المعنوية إرادة الأمة . وفى هذا المجلس يستطيعون أن يبدوا آراءهم بحرية وأن

يقيموا الأدلة على وجاهتها . وكل ما أرجوه أن تكون هذه الحقيقة قد تجلت بشكل واضح لجميع المواطنين .

سياستنا الخارجية أيها السادة منطوية على إدامة الصلح والسلام للتمتع بالطمأنينة وحياة الاستقرار باخلاص . وإنكم قد تجدون ألوانا من الآراء والمذاهب فى الداخل والخارج حول سياستنا الخارجية . وبين هذه الآراء بعض تصريحات وتلميحات لا تخلو من العتاب واللوم . ويجدر بى أن أصرح لكم فى الحال أن هذا اللوم لايستند إلى شئ من الحق . إن تركيا الجديدة لها شعار خاص فى سياستها الخارجية . شعارها الذى تتمسك به ولا تحيد عنه قيد شبر هو أن تتدبر كل خطوة من خطواتها فلا تترك العنان للحوادث والشؤون تسير بها كما تريد دون أن تعلم ما يجئ به الغد ؛ وإنما أن تسير فى طريقها بخطوات ثابتة تعلم أين يؤدى بها السير وأن تكون على الدوام فى سيرها هذا مدركة أنها تنهج فى الطريق الواصل إلى سلامة تركيا وطمأنينتها (هتاف وتصفيق) .

سياستنا هذه لم تدفعنا فى وقت من الأوقات إلى أى قول عدائى أو إلى أى طور يشتم منه رائحة الخصومة نحو أى جهة من الجهات . إننا نقيم لكل معاملة وزنها ونرعى لكل إخلاص نجده فى علاقاتنا ماهو جدير به من التقدير والاهتمام . فكل صداقة تقابل بصداقة مثلها كما أننا نتجنب كل افتئات على الحق . إلا أننا اذا قوبلنا بشئ من الجور وعدم الانصاف فاننا لا نطيق بأى حال من الأحوال أن نهضم الظلم وقلة الانصاف (تصفيق شديد)

أقول لكم بالاجمال إننا فى علاقاتنا الدولية مع الأمم التى توجد بيننا وبينها معاهدات نسير على منهاج تلك المعاهدات المبرمة . أما الدول التى لاتربطنا بها معاهدات فان علاقاتنا معها ودية تسير على سنن التقاليد والقوانين الدولية العامة .

وفى صدد الاشارة الى سياستنا القومية والاقتصادية يجدر بى أن أقول

لـكم أولا أننا عانينا ألوانا من العسر المـالى خلال السنة المـاضية وقد كان هذا العسر نتيجة العجز الحادث من الارتباكات التى سببتهاميزانيات الأعوام المـاضية . وقد فطن المجلس الملى إلى هذه الحقيقة قبل الآن فـكان للتدابير المـالية التى وضعها أثر كبير فى تخفيف ويلات العسر وفى تجهيز الادارة الحـكومية بميزانية متوازنة تستطيع مقاومة الطوارئ . إلا أننا رغم هذا التدبير شعرنا بوطأة الخلل المالى المتجمع من السنوات الماضية . وقد اجتهدنا فى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن بالاقتراحات التى عرضت على بساط البحث هنا وإلى الأخذ بالتدابير التى أشير اليها عند نظر الميزانية لتقليل المصروفات وأستطيع أن أقول لـكم أن الوفورات التى حصلنا عليها فى بعض بنود الميزانيـة كان منها ماهو بنسبة ١٥ ٪ إن الخطة التى وضعها المجلس الوطنى لتوحيد الجهود فى هذا الشأن لا ترمى فقط إلى تذليل العقبات المالية الموجودة الآن وإنما ترمى كذلك إلى تقوية الحالة المالية العامة فى المستقبل وجعل خزانة الدولة قائمة على أقوى الأسس والدعامات . إن القوانين المالية التى وضعتموها فى السنة المـاضية قد بدأت تثمر فى هـذه السنة وتؤتى جناها . وما زالت هناك بعض نقط فى هذه القوانين تحتاج إلى تحوير وتعـديل حتى يسهل تنفيذها وسنعرض عليكم هذه التعديلات خلال دورتنا هذه .

سنعرض على المجلس الموقر القوانين الخاصة بضريبة التعليم وضريبة المهن الحرة وضريبة الاستهلاك والضريبة الاجمالية .

إننا ياحضرات السادة نرى فى تاريخنا القومى ضروبا من الاصلاحات التى فـكر فيها أولياء الشأن غير أن الاصلاحات المـالية والاقتصادية كانت على الدوام بعيدة عن التفـكير حيث كان يظن أنها بعيدة المنال ، وأنه لا سبيل إلى تحقيقها غير أن المجلس الوطنى باقدامه على هذه الاصلاحات قد برهن على علو قدره وأصالة رأيه فى هذا الشأن . وإنه لمن الأمور التى تـكسب عهدكم شرفا لم تحظ به العهود السابقة الاهتداء إلى الوسائل الـكفيلة باصلاح المرافق

الاقتصادية فى البلاد وتقوية خزانة الدولة وبنيانها المالى من طريق الضرائب العامة المنظمة .

إن ميزانيتنا قد أعدت على أساس متين يتمشى مع غاياتكم واقتراحاتكم بشأن التوفير وعدم إنفاق موارد الدولة إلا فى الوجوه التى تقتضيها المصلحة العامة . وسوف ترون عندما تعرض عليكم الميزانية أنها تسير وفق الخطة الموضوعة لهذا الغرض بحيث لاتخرج عن الحدود الموسومة للانفاق فى وجوه المصلحة العامة ، ومن أخصها تنظيم المواصلات وتقوية شؤون الدفاع .

أريد أن أقول لكم بهذه المناسبة أن من بين المسائل التى ستكون موضع اهتمام الحكومة وعنايتها خلال السنة القادمة إتخاذ التدابير الشديدة لمكافحة التهريب ؛ فان هذه البلية معناها السطو على خزانة الدولة والاضرار بمصالح الأشراف التجار الذين يطلبون الربح الحلال وإنها لمن أشد الأخطار على الأخلاق العامة . ولذلك نرجو أن تثمر تدابيرنا التى سنشرع فيها وأن نتمكن من اقتلاع هذه البلية من منابتها (تصفيق وهتاف) .

ها هى الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة على وجه عام قد عرضتها عليكم وأرجو أن أتمكن من السير على منهاجها باخلاص وغيرة فيما لو تشرفت بثقتكم الغالية من جديد (تصفيق حاد) .



بين رجال الطب

خطبته التى ألقاها فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧
بمناسبة افتتاح المؤتمر الطبى الوطنى الثانى

حضرات السادة :

إننى الآن فى طوفان من المشاعر والأحاسيس عند افتتاح مؤتمركم . نشهد الآن فى هذا الجمع الحافل النخبة الصالحة من رجال الطب فى بلادنا وقد اجتمعوا جنباً إلى جنب فى صعيد واحد لتأدية واجبهم من جديد ، وللنظر فى نتائج أبحاث وتجارب حول المسائل التى كانت منذ سنتين موضع عنايتهم وإهتمامهم. وها أنتم اليوم قد اجتمعتم مرة أخرى لعرض نتائج تحرياتكم وأبحاثكم التى قمتم بها فى سائر أطراف البلاد لترقية الشئون الصحية العامة .

إن منظر هذا التعاون والتعاضد فى سبيل مصلحة هى من أشد المصالح المتعلقة بحياة الأمة لمن أبهج المناظر التى تدعو إلى الارتياح والتقدير والاعجاب .

إن جهودكم يا حضرات السادة فى المؤتمر السابق قد أثمرت أحسن الثمرات وكان لها الآثار الجليلة النافعة فى حياتنا العامة . ومن أظهر هذه الجهود أبحاثكم العلمية النافعة حول الطرق التى ينبغى الأخذ بها فى مكافحة مرض الملاريا فان هذه الأبحاث كانت ذات أثر فعال فى تخفيف وطأة هذه الحمى وكبح جماحها وتوجيه التدابير الحكومية بشأنها إلى الوجهة القويمة . ويسرنى أن أقول لكم بأن ارشاداتكم ونصائحكم كانت ذات نفع جليل فى المناطق التى كانت تعانى آلام هذا المرض . وقد بدأت الحياة الصحيحة تدب فى تلك المناطق بفضل ارشاداتكم . وتكاد تكون النتائج المادية والعملية لهذا

الكفاح وأثره فى الحياة العامة تكون ظاهرة للعيان وملموسة باليد وإننا نرجو أن تكون خطواتكم وجهودكم فى هذا المؤتمر الثانى أوسع وأعظم من الجهود التى حصلنا عليها فى المؤتمر الأول . والمسائل التى ستكون موضع بحثكم وعنايتكم فى اجتماعكم هذا تزيد من أهمية المؤتمر وتكسبه مكانة خاصة ومنزلة سامية . ولا ريب فى أن مداولاتكم وأبحاثكم وآرائكم العلمية التى ستطرح فى هذا المؤتمر على بساط البحث والتمحيص ستزيد حياتنا العلمية شرفاً وتضيف إلى خزائن معلوماتنا القومية ثروة نعتز وتفتخر بها .

تصريحاتكم الجديدة يا حضرات السادة ستكون من أكبر الأسباب لايقاظ النفوس وتنبيه الأذهان من جديد إلى المسائل الهامة التى ستضعونها على مشرحة البحث والتدقيق . مشاهداتكم وإرشاداتكم ستكون من أقوى العوامل ومن بواعث النشاط فى حياتنا القومية الجديدة .

إن جمعيتنا تنظر بعين الدقة والاهتمام إلى تشريحاتكم وأقوالكم فى شرح وتلمس أسباب العلل والأدواء للمسائل التى ستعرضون لها كالمريض الذى يصغى باهتمام إلى طبيبه الذى يشرح له الداء والدواء .

لا أدرى ياحضرات السادة هل بينكم كثيرون من السعداء الذين يرتاحون إلى الظروف المحيطة بمرضاهم وإلى التدابير التى تمكنهم من القيام بالمعالجة التى تقتضيها الأصول العلمية . ستكونون على الدوام مرهقين بالواجبات التى تدعوكم إلى مطالبة الجهات الادارية بالتدابير التى تمكن الافراد والجماعات من الانتفاع بوسائط العلم بصفتكم الهيئة التى يحق لها على الدوام أن تنادى بطلب هذه الاصلاحات الصحية . وما من شك فى أنكم أثناء دعوتكم إلى وجوه الاصلاح ستفكرون على الدوام بالتوفيق بين ظروف الفرد والمجتمع حتى تتيسر السبل لانفاذ مقترحاتكم عملياً . كما أن الأمة من جانبها سوف تتطلع إلى ارشاداتكم بمزيد الاهتمام لتبذل ما فى وسعها للأخذ بالتدابير التى تصون حياتها الصحية والاجتماعية . هذا الكفاح الذى ستقدم

عليه الأمة سيكون بالتدريج ولكنه بعزيمة ماضية بفضل همتكم وجهودكم . إن قولكم له أثر كبير فى إيقاظ الشعور نحو ما يجب أن تفعله الأمة والكلمة التى يقولها صاحب الاختصاص هى على الدوام كالطلسم تأثيراً .

يا حضرات السادة : سيكون المؤتمر الطبى إحدى المشاعل الكبرى التى تحملها إدارة الجمهورية التركية لانارة طريق الصحة والرفاهة والتقدم ولذلك أرجو كل توفيق ونجاح لجهودكم الجليلة فى مؤتمركم هذا .



أهمية التعداد

الخطبة التى ألقاها عصمت باشا فى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٧

فى الاجتماع الذى أعدته اللجنة الخاصة بمشروع التعداد

عند ما قبلت رياسة هذا الاجتماع أردت أن أقدم الدليل على ما تظهره الحكومة من الاهتمام بمسألة تعداد السكان وعلى ما يجب أن تبذله سائر الادارات بموظفيها ومستخدميها من المعونة الصادقة فى المساهمة بهذا الأمر الجليل الشأن . سوف يشرح لكم جناب المسيو كاميل جا كار المدير العام لمصلحة التعداد مزايا هذا العمل وأهميته الكبرى والقواعد التى ستطبق فى الوصول إلى الغاية المطلوبة . وقبل أن أترك مجال القول لجنابه أريد أن أتحدث عن مصلحة الاحصاء والتعداد العامة التى ستقوم بانجاز المشروع بالتعاون مع وزارة الداخلية .

لقد أنشئت هذه المصلحة بموجب القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٦ وبدأت فى العمل إعتباراً من أول سبتمبر الماضى تمشياً مع تعليمات الميزانية العامة . أما الأغراض التى ستعمل المصلحة على تحقيقها فهى إصلاح الاحصائيات الموجودة الآن بين أيدينا وتنظيم ماينقصنا منها والعمل على إيجاد احصائية صحيحة لعدد نفوسنا وهى الاحصائية التى ستكون أساساً لسائر أنواع الاحصائيات والمقارنات فى الشئون الأخرى .

من المسائل الهامة التى ستكون موضع عناية المصلحة وإهتمامها مراقبة ومراجعة الاحصائيات المختلفة التى تعدها سائر أقسام المصالح الحكومية، وتصحيحها حسب الأصول الفنية ، وتوجيهها إلى الوجهة الملائمة التى يمكن

أن تعود بالمنفعة من وجودها . وستكون المصلحة على هذا الاعتبار المرجع الأساسي لجميع الأقسام التي تعنى بعمل إحصائيات إدارية وذلك بتوحيدها وفق الاساليب والقواعد الفنية وبمقتضى الحدود التي سترسمها لهذه الغاية .

هذه الخطوة الجديدة التي هي الخطوة الأولى للاحصاء الفني ستكون كذلك النواة الأولى لاعداد الموظفين الأكفاء المختصين بهذا الفن، وستمد سائر الدوائر الحكومية بالعدد اللازم من هؤلاء الموظفين الاخصائيين لتنظيم شئون الاحصاء والتعداد ، بحيث لا يمضى زمن طويل حتى تكون وزارات الحكومة ومصالحها على استعداد لتموين الرجال المسئولين بالمعلومات الصحيحة عن سائر مرافق البلاد . وليس بخاف الأهمية التي ينطوى عليها مثل هذا العمل الجليل فاننا نكاد نلمس في كل يوم حاجتنا الشديدة إلى الاحصائيات الوافية التي تعيننا في درس المشروعات المتعلقة بكل اصلاح نريد القيام به . ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن الجداول التي تملأ بواسطة موظفين غير ملمين بالطرق والقواعد التي يجب أن تكون عليها الاحصائيات لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون صالحة للاعتداد بها . مثل هذه الجداول ينقصها على الدوام أمران هما من الأهمية بمكان . فهي قبل كل شيء لا تعطينا فكرة صحيحة عن الحقيقة وهي أبعد ما تكون عن النفع ؛ لأننا عندما نحللها نجدها خالية من النتائج والحقائق التي نطلبها وكثيراً ما توقعنا في مهاوى الشك وتدفع بنا إلى طريق مملوء بالمغالطات . أما مصلحة التعداد العامة فان فائدتها لا تقتصر على إحداث احصائيات صحيحة بل سيكون من فوائدها أنها ستضمن لنا طرق الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الاحصائيات الناقصة الموجودة الآن بين أيدينا .

مصلحة الاحصاء العامة ستكون لهذه الأسباب عبارة عن المرصد الاجتماعي لتسجيل موجات الحركة العامة في البلاد ، تستمد منه الحكومة المعلومات الدقيقة عن عدد سكان البلاد وظروفهم الاقتصادية وحياتهم المعيشية

وأحوالهم المعنوية ؛ فتعينها هـذه المعلومات فى توجيه سـياستها العامة إلى الوجهة التى تقتضيها المصلحة وتأمر بها الضرورة .

أرجو للخطوة الأولى التى تخطوها المصلحة فى سبيل الاحصاء العام أن تـكون موفقة وأن تنال التشجيع والتعضيد من وزارة الداخلية ومن سائر الوزارات والمصالح الحـكومية وأن يقع عملها موقع القبول والاستحسان من جميع الشعب .



خطبة برلمانية

خطبته التى ألقاها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧

أمام المجلس الوطنى الكبير عن سياسة الحكومة التركية

حضرات السادة :

أظن أننى لست بحاجة إلى التطويل باسهاب فى شرح السياسة العامة التى تسير عليها الحكومة فانكم تعلمون بلا ريب من التصريحات العديدة التى أدليت بها فى المجلس أن هذه السياسة العامة التى نسير على منهاجها منذ سنوات عديدة لم يطرأ عليها أى تغيير أساسى .

أريد اليوم أن أعرض عليكم صورة من سياستنا داخل إطار صغير بالتحدث اليكم عن بعض المسائل . تعلمون يا حضرات السادة أن الخطة التى نسير عليها فى سياستنا الداخلية ترمى قبل كل شئ إلى احداث جوٍ من الطمأنينة والسكينة يساعد جميع المواطنين على القيام بأعمالهم ومشاريعهم الفردية بحرية واطمئنان ومن غير قلق (تصفيق) .

وأكبر ظننا أن هذه النتيجة التى عملنا على ادراكها منذ سنوات عديدة قد أدت الى ارتياح أهل البلاد واجتناء ما فيه مصلحتهم .

بعد الحوادث الرجعية الكبرى فى الولايات الشرقية واخمادها بصفة حاسمة استمرت حوادث التمرد فى جهات أخرى بصورة تنم عن اليأس والفشل. ونستطيع أن نعتبر هذه الحركات الفاشلة عبارة عن حملة يأس أخيرة لجأ اليها أولئك الذين تتعارض مصالحهم الشخصية مع المصالح العامة التى تعمل حكومة الجمهورية على صيانتها كما نستطيع أن نقول بأنها عبارة عن وهم قام فى ذهن هؤلاء العابثين ظنا منهم بأنهم يستطيعون الاستفادة من اثارة القلاقل على

حدودنا المترامية . غير أن الجهود التى بذلناها فى سبيل صيانة حدودنا وابعاد العوامل التى تجعلها مثار الفتن والقلاقل على الدوام فى حدود القوانين الدولية المعمول بها ،وما أظهره أهل البلاد كذلك من إدراك مزايا ومنافع الاصلاحات التى اتخذتها الجمهورية ، وتعاونهم مع الحكومة فى صد تيار أصحاب الفتن والدسائس ؛ كل هذه الأمور كانت سبباً فى اظهار قوة الجمهورية ومتانتها وأنها تأبى أن تتزعزع أمام أى حركة رجعية وفى ذلك القضاء المبرم على آمال وأطماع الراغبين فى إثارة القلق وشق عصا الطاعة فى وجه النظام .

ويجدر بى أن أقول إننا لم نجد أى ضرورة تدعو إلى الالتجاء لغير رجال الأمن المحليين وتشكيلاتهم فى مطاردة هؤلاء الأشقياء . وأريد أن أوجه النظر إلى أنه لا ينبغى عند ما نطلق كلمة المنطقه على ولاياتنا الشرقية أنها منطقة عصيان واسع المدى . فانها عبارة عن ساحة تشمل بعض الأقضية مثل (كنج) و (لنج) و (بالو) و (حمس) لأن جميع المدن الكبرى والبنادر الهامة فى ولاياتنا الشرقية تنعم بظلال الأمن والسكينة وأقول لكم على سبيل المثال لهذه السكينة الضاربة أطنابها فى ربوع البلاد أننا لم نجد ابتداء من شهر مارس الماضى أى ضرورة تلجئنا إلى اعادة انتخاب محاكم الاستقلال عملا بقانون تقرير السكون الذى خولتم للحكومة مطلق التصرف فى إتخاذه وقت الشدائد .

أمامنا كذلك تجربة التعداد الأخيرة فانها تنهض دليلا على حسن الادارة وانتظامها فى جميع أطراف البلاد من أقصاها لأقصاها . فان الشعب فى هذه التجربة قد برهن على عزيمته الصادقة وإرادته فى انفاذ هذا الأمر بالاتحاد والتعاون مع الحكومة لانها نه فى يوم واحد كما تقتضيه الأصول الفنية رغم إتساع مساحة البلاد وصعوبة المواصلات وعدم كفايتها بالقدر الذى نطلبه ونعوزه . لقد باشر المدير العام لمصلحة الاحصاء الاشراف بنفسه من طريق السفر والتفتيش فى أنحاء البلاد على عملية التعداد وتطبيقها وفق ارشاداته

وتعليماته فتم له ما أراد بنجاح واستطاع أن يجمع المعلومات التى لا يمكن نقضها حول عدد نفوسنا الذى تبين أنه يقرب من أربعة عشر مليونا (تصفيق حاد).
وسوف تكون مسألة الأمن فى مقدمة المسائل التى تهتم بها الحكومة فى برنامج أعمالها كما أنها ستبذل ما فى وسعها لتفسح المجال لسلطان القانون وحكمه على الدوام (تصفيق).

يسرنى أن أصارحكم بأن الغاية التى ترمى اليها سياستنا الخارجية من توطيد الصلح والسلام قد أصبحت معلومة فى كل جهة. وقد أقمنا الدليل على أنه من الممكن بالسياسة القويمة الوفاء للصداقات المؤسسة والعمل على إبرام المعاهدات الودية مع الشعوب التى لا تربطنا بها معاهدات سياسية. ليس هناك الآن أمامنا أى مسألة مستعجلة فى عالم السياسة الدولية تسوقنا الى القلق والاضطراب. غير أنه يكاد يكون فى مقدمة المسائل التى تهتم بها وزارة خارجيتنا حفظ السكينة عند حدودنا المترامية من طريق حسن التفاهم مع الدول المتجاورة وكذلك العمل على تسوية المشاكل الخاصة بالأملاك التى تركها فريق من أبناء الوطن فى بعض البلاد المجاورة. وكلما تعقدت مشكلة من المشاكل الدولية فاننا لا ندخر وسعا عن الالتجاء إلى التحكيم وقت اللزوم لتسويتها وإنهائها.

لا أدرى يا حضرات السادة هل هناك ما يدعو إلى مصارحتكم بأن الحكومة تظهر علاقة خاصة بالمشروعات العامة؟ إن الحكومة الجمهورية لم تتأخر عن إدراك واجبها فى هذا المضمار وفيما يجب أن تعمله فى سبيل التجديد والعمران. المبالغ المدرجة فى ميزانية وزارة الأشغال العامة للسنة المقبلة مقدرة بنحو ٣٢ مليونا وهذا القدر وإن كان يقل عن نصاب احتياجاتنا الحقيقية غير أنه بالنسبة لما عليه الحال فى تركيا الآن يكفى للدلالة على مدى رغبتنا فى سبيل الأمن والعمران.

المبالغ التى سوف تتوفر لدينا من بنود الميزانية العامة سنخصصها

للأعوام المقبلة للانفاق فى وجوه الدفاع والمشروعات العامة . وأكبر أملى أن إنشاءات السكك الحديد السائرة فى هذه السنة على قدم النشاط فى ست وجهات سيتسع نطاقها إلى أكثر من ذلك فى الأعوام المقبلة ، كما سوف يتسع نطاق المشروعات الأخرى التى تشرف عليها وزارة الأشغال العامة لا سيما مشروعات الرى (تصفيق حاد) .

جهودنا فى ميادين الاقتصاد تتجه قبل كل شيء إلى سد العجز فى حياة البلاد من الناحية الاقتصادية . والمجلس الاقتصادى الأعلى الذى سنشرع فى تأسيسه حالا نرجو أن يكون له أثر كبير فى هذا الشأن وفى الشئون الأخرى التى ستكون موضع اهتمام الحكومة لا سيما مكافحة غلاء المعيشة .

إننا يا حضرات السادة ، فيما نفكر فيه من ضروب الاقتصاد والوفر ، نجعل غايتنا توفير المال اللازم لانفاقه فى انفاذ المشروعات التى نحن فى حاجة قصوى اليها . إن الوزارات التى نوهت بأعمالها ومشروعاتها فى بيانى هذا لا يقف نشاطها عند حد إدارة ما هو موكول اليها من الأعمال فى بحر السنة ، وإنما يتعدى ذلك إلى الدلالة على قيامها بالأعمال الجدية وبنشاطها وتقدمها فى إنفاذ المشاريع الجديدة أيضاً . وأستطيع أن أرفع صوتى عالياً بالقول وأجاهر بأنه من أخص طبائع إدارتنا ووجهة نظرنا أن تكون سائر أقسام الادارة العامة نشطة تتقدم فى كل يوم خطوة جديدة إلى الأمام (تصفيق)

سوف تجدون يا حضرات السادة جميع هذه الآمال مندمجة فى ميزانية السنة المقبلة . ولقد بذلنا عناية كبرى لتكون الميزانية مطابقة تمام المطابقة للايرادات الحقيقية . وأملنا وطيد فيما سيبديه المجلس الملى من عناية واهتمام لمساعدتنا فى الوصول إلى ميزانية متعادلة حقيقية يطمئن اليها المجلس نفسه . وسوف نتقدم إلى المجلس فى هذه السنة باللائحة الخاصة بانشاء بنك الدولة ورجاؤنا أن نتمكن من افتتاح بنك الجمهورية فى بحر سنة من الزمن (تصفيق)

إننا يا حضرات السادة ننتظر من المجلس الوطنى الكبير المعونة الفعالة

التي يظهر أثرها في جميع البلاد لحفظ مالية الدولة وقدرة الخزانة وجعلها قائمة على أساس لا يتزعزع . إن الحكومة التي تريد اتخاذ التدابير الشديدة لمقاومة التهريب ومكافحة أنواع الاختلاسات إذا استمدت منكم التأييد فانها تعتقد تمام الاعتقاد بأن هذا التأييد سيسهل لها سبيل المقاومة ويجعلها تصل إلى خير الثمرات في سبيل تقوية خزانة الدولة . وعند ما أنشأنا الحكومة الجديدة كان من المسائل التي قمنا بدراستها توحيد بعض الوزارات وإدماجها ببعض : ذلك لأن توحيد أعمال المصالح الحكومية وجعل الادارة خاضعة للمستشارين المختلفين من الشئون التي نرى أنها ستكون نافعة كتوحيد إدارة الجيش في يد أركان حرب عام . وقد كانت الخطوة الأولى التي خطوناها في هذا المضمار هي إدماج وزارة البحرية وجعلها تابعة لوزارة الدفاع القومي . ونرجو أن تتحقق آمالنا في تقوية شؤون الدفاع البحري بعد هذا التوحيد الجديد .

نرى أيضاً أن الجمع بين وزارتي الزراعة والتجارة وتوحيدهما في وزارة واحدة بعنوان وزارة الاقتصاد ، فضلا عن كونه يخفف كثيراً من أعباء الميزانية ، فانه من المشروعات المتمشية مع ضرورات الحالة الحاضرة .

إذا رأيتم يا حضرات السادة أن بياناتي هذه بشأن الخطوط الأساسية لسياسة الدولة يمكن أن تحوز القبول من جانبكم . وإذا رأيتم كذلك أن أعضاء الوزارة فيهم الكفاية والقدرة لتنفيذ هذا البرنامج ، فاننا نستطيع أن نضطلع بأعباء المسئولية وأن نباشر تطبيق هذا البرنامج بروح الهمة والنشاط المستمدة من ثقتكم . ولذلك فاننا في حاجة إلى رأيكم الصائب في هذا الشأن وإلى ثقتكم في أعضاء الوزارة وبرنامجها من طريق الاقتراع العلني (تصفيق حاد) .

مسألة المدرعة (ياوز)

الخطبة التى ألقاها عصمت باشا أمام المجلس الوطنى فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧
تعليقا على تقريره المقدم منه بصفته نائبا عن ولاية ملاطيا
عند ما أثيرت هذه المسألة التى أدت إلى طلب محاكمة
احسان بك وزير البحرية أمام المجلس العالى

سأسرد عليكم الظروف والملابسات التى أحاطت بموضوع المقاولة التى أبرمت بشأن اصلاح المدرعة (ياوز) والأدوار التى تقلبت فيها هذه الحادثة. إن الصفحات الأخيرة من هذه الحادثة تجعلنا نشعر بأننا أمام تصرفات مغايرة للقانون واجراءات مخالفة للأصول المتبعة. وقد دعانى هذا الموقف إلى عرض الموضوع على المجلس الوطنى الكبير بالتفصيل من جميع نواحيه وترك الأمر إلى تقديره ودعوته إلى اتخاذ اللازم للتحقيق والمحاكمة (أصوات تقول مرحى).

١ — المقاولة الخاصة بتعمير المدرعة ياووز قد أبرمت بين وزارة البحرية والشركات ذات الشأن عقب مفاوضات بين الطرفين. وقد كنت أنا بصفتى رئيساً للوزارة وكذلك زملائى أعضاء هيئة الوزارة على علم بأدوار هذا الموضوع من وقت لآخر بحكم القانون.

وقد أخبرنا حضرة وزير البحرية فى شهر يوليوسنة ١٩٢٦ أن المفاوضات بشأن اصلاح المدرعة دائرة بين شركتين إحداها ألمانية والأخرى فرنسية. والنقطة التى كانت تهمنى وتهم زملائى من أركان الحكومة هى تعمير المدرعة ياووز فى مدة سنة ودفع القيمة فى سنتين. وكان المبلغ المقدر لهذا التعمير ثلاثة ملايين ليرة. وفى ذات يوم أخبرنى حضرة وزير البحرية أن

المفاوضات قد وصلت إلى مرحلتها الأخيرة وحدثنى بشئ من الدهشة عن وجود فرق كبير بين العطاء المقدم من الشركة الفرنسية والعطاء المقدم من الشركة الألمانية وذكر لى أن الشركة الفرنسية قبلت التعاقد على التعمير بقيمة تقل عن أكثر من مليون وبنفس الشروط . وأن الشركات المنافسة أظهرت أنه لا سبيل ماديا إلى القيام بالعمل بهذه القيمة ، وأشار لى حضرته بشئ من التلميح أن الأمر لابد وأن تكون فيه أسباب ومؤثرات أخرى . ولذلك رأيت أن المسألة قد تطورت إلى حالة تستدعى الاهتمام الكبير فطرحت الموضوع على بساط البحث والمناقشة بين الوزراء وعموم أركان الحرب. ورأينا زيادة فى الاطمئنان أن نقترح على وزارة البحرية شرطا ملحقاً بالعقد يقضى بأن تتعهد الشركة التى تقوم بالتصليح بالتأمين على المدرعة بمبلغ خمسة ملايين استرلينى وأن تساهم الحكومة بمبلغ مائة ألف جنيه من هذا التأمين فى المدة التى تكون فيه المدرعة قيد الاصلاح والتعمير . إلا أن الشركة تضررت من هذا الاقتراح بحجة أن المبلغ المطلوب دفعه للتأمين يكلفها نفقات جديدة فضلا عن أن قيمة المدرعة نفسها وهى جديدة لا تبلغ مقدار التأمين . لكننا لم نتقهقر عن أساس هذا الاقتراح وإنما تساهلنا بعض الشئ فى القيمة التى تؤمن عليها الدارعة. وفى النهاية أخطرنا حضرة وزير البحرية أن المفاوضات فى هذا الشأن أيضاً انتهت وأن الشركة قبلت أن تؤمن على المدرعة والحوض الجاف بمبلغ مليون وثلثمائة ألف جنيه استرلينى ، وأن تساهم الحكومة بمبلغ عشرين ألف ليرة من قيمة التأمين . ولم نجد بعد ذلك ما يدعو إلى اتخاذ شرط جديد لحفظ حقوقنا فى المقاولة وعلى هذا الاعتبار أبرمت المقاولة بصفة نهائية مع الشركة الفرنسية فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ .

وقد أخبرنى حضرة الوزير فى يوم من الأيام أثناء هذه المسألة أن صابانجه لى حقى ابك وخسرو سامى بك هما الوكيلان المفوضان للشركة الفرنسية التى

أخذت على عاتقها القيام باصلاح المدرعة وكنت أعرف النائب السابق خسرو سامى بك معرفة شخصية أما صابانجه لى حقى بك فكنت لا أعرفه بتاتا ولذلك سألت حضرة وزير البحرية عما إذا كان هناك لا يوجد أى مانع قانونى يحول دون وكالة هذين الشخصين وسألته كذلك إذا كانت إجراءات المناقصة قانونية سائرة وفق القيود والتعليمات العامة . وعندما فهمت منه أنه لا توجد أى موانع قانونيـة وأن إجراءات المناقصة تامة ليس فيها أى شذوذ قلت له إن مسألة الأشخاص لا تهمنى .

وقد علق فى ذهنى من أمر هذه المقاولة النقط الأساسية الآتية وهى أن التعمير يتم فى سنة وأن الدفع يكون فى سنتين وأن المدرعة مؤمن عليها طول مدة التعمير .

كان مجلس الوزراء قد فتح لوزارة البحرية اعتماداً بمبلغ مائة ألف ليرة لتساهم الحكومة فى مسألة التأمين وعند ما انتهت المفاوضات إلى تخفيض القدر الذى تساهم به الحكومة إلى عشرين ألف ليرة اعتبرت هذا الاتفاق فى مصلحة الخزانة ورأيت أنها همة تشكر عليها وزارة البحرية ولذلك أثنيت على همة حضرة الوزير .

٢ — لقد أصيبت المدرعة ياووز بحادثة فجائية أثناء تركيبها على الحوض الجاف فى شهر فبراير الماضى . ولو لم تقع هذه الحادثة فان المدرعة كانت ستتسلم إلى الشركة فى شهر فبراير حسب عقد الاتفاق وكانت عملية التصليح ستبدأ بعد شهرين أى فى أبريل وكان القسط الأول من الأقساط الشهرية سيدفع اليها اعتباراً من نهاية شهر يونية إلا أنه بعد الحادثة أصلح الحوض أولا ولم توضع المدرعة فى الحوض إلا بعد منتصف شهر أغسطس حيث أخطرت الشركة بالشروع فى استلامها للبدء فى عملية التعمير .

وفى أثناء ذلك أبلغنى حضرة وزير البحرية أن الشركة ممتنعة عن استلام المدرعة وأنه عند ما وقعت الحادثة الفجائية عند وضعها لأول مرة فى الحوض

الجاف قد ارتفعت رسوم التأمين لهذا السبب ولأسباب أخرى من ١٪ إلى ٤٪ و ٥٪ وأن الشركة لا تستطيع أن تتكبد النفقات المترتبة على هذه الزيادة وأنها بالاجمال تطلب فى النهاية تعديل الشرط الخاص بمسألة التأمين

وقع هذا فى نهاية شهر أغسطس وقد كنا إذ ذاك فى استانبول .

وقد أبديت له رأيى فى أن تعديل العقد لاسيما وأننا لم نبدأ فى الاصلاح لا يكون عملا مجديا وأنه يحسن اتخاذ الاجراءات القانونية وقد وافقنى حضرة الوزير على هذا الرأى وأبلغنى أنه أرسل للشركة إنذاراً وشرع فى الاجراءات القانونية .

٣ — الأدوار التى تقلبت فيها مسألة المدرعة كانت مدعاة لقلق حضرة رئيس الجمهورية وكان فخامته دائب التفكير فى هذا الأمر . وقد أبدى تخوفه من أن تكون المسألة سائرة فى غير الطريق الجدى الذى يجب أن تسير فيه وقد صار حتى فى يوم من الأيام أثناء مثولى فى حضرته بقصر (ضولمه باغشه) أن حضرة وزير البحرية وبعض الزملاء كانوا فى القصر ، وأن فخامته أبدى لهم انزعاجه من الاشاعات التى ترامت اليه عن وقوع بعض تصرفات موجبة للارتياب فى وزارة البحرية وأن فخامته مع عدم ارتيابه شخصياً فى استقامة وزير البحرية طلب اليه أن يكون متيقظا . وقد أراد حضرة رئيس الجمهورية بهذه الكلمات التى أشار اليها لفت نظرى أيضاً فى نفس الوقت إلى وجوب اليقظة والانتباه .

بعد مضى يوم أو يومين من هذا الحديث كاشفنى حضرة وزير البحرية وهو متأثر بهذه المحادثة التى دارت بين حضرة رئيس الجمهورية وبينه وأكد لى أنه ليس هناك ما يدعو إلى التوجس من وقوع مخالفات ورجا منى تحقيق الأمر زيادة فى الاطمئنان .

فذكرت له أن حضرة رئيس الجمهورية فاتحنى فى الحديث الذى دار فى هذا الشأن وأمدنى بوصاياه الجليلة وأننى لم أجد فى ذلك الحديث ما يدل

على الارتياب من استقامة حضرة الوزير ، وأنه نظراً لدهشة حضرة رئيس الدولة من الاشاعات التى ترامت اليه قد أبدى ضرورة اليقظة والانتباه فى الاجراآت الحكومية .

غير أننى أضفت فى نفس الوقت أن الطريقة المثلى تحت هذه الظروف والعوامل هى اجتناب أى تعديل فى المقاولة ،وأنه لاسبيل إلى قبول ماتقترحه الشركة بشأن التعديل المعلوم وقدكانت الاجراءات القانونية ضد الشركة سائرة فى طريقها .

بعد بضعة أيام نقل إلى شقيقى وأنا فى المنزل أن محامياً تركيا عرض عليه باحدى الوسائط أن يقبل وكالة الشركة وأنه اعتذر عن قبولها .

كان لهذه الحادثة معناها وخطورتها فى نظرى ولذلك تقابلت فى الحال مع حضرة وزير البحرية ونقلت اليه الأمر وقلت له :

— « إن هذه الحادثة دلتنى على أن هناك سعياً فى البحث عن الاتصال بجهة ذات نفوذ وكان لها وقع سيء فى نفسى . ولذلك يجب إتخاذ التدابير التى تبين أنه لا سبيل إلى الافلات بالفعل من أحكام القانون . وأود أن أوجه نظر حضرتكم إلى هذا الأمر بصفة خاصة » .

وقد شاركنى حضرة الوزير الرأى فى هذا .

وفى أثناء تلك الأيام أيضاً ذكر لى حضرة وزير البحرية أثناء الحديث أنه اتصل به بأن وكلاء الشركة قد جاءوا من باريس ، وأنهم يلحون فى التحدث عن احتياجهم الشديد ، وأنهم سيلتمسون مقابلة وشرف المثول فى حضرة رئيس الجمهورية . فقلت له إننى لايسعنى بحال من الأحوال أن أتقابل معهم فى شأن مقاولة هى من اختصاص وزارة البحرية كما لا يمكن كذلك التمهيد لمثل هذه المقابلة مع حضرة رئيس الجمهورية . وبعد ذلك لم يتقدم أحد بطلب مثل هذه المقابلة .

مضت الحوادث سراعا حتى كنا فى أواخر شهر سبتمبر وقد عدنا إلى

أنقره وكان طلب الشركة الخاص بمسألة تعديل العقد موضع النظر بينما كانت الاجراءات القانونية سائرة في طريقها وكنت أتوقع أن فسخ الشروط سيكون أمراً لا مفر منه .

٤ — ومن جهة أخرى كنت أفكر كذلك في ضرورة إصلاح المدرعة والحالة الملابسة للموضوع وقد تكلمت بضع مرات مع حضرة الوزير عن كيفية الاصلاح في حالة فسخ الشروط مع الشركة .

حدثني حضرة الوزير بأن الهيئة الفنية لوزارته لا ترى بأساً من إصلاح المدرعة بطريق إسنادها إلى مصلحة حكومية كما حدثني أيضاً عن إمكان إعادة إشهار المناقصة . غير أنني لم أرتح للفكرة التي أبداها . كما أن إعادة الاشهار تستدعي بالضرورة وقتاً طويلا وليس من الصواب أن تنتظر سفينة كبيرة في الحوض الجاف زمناً طويلا تكون فيه عرضة للتلف وللحوادث الفجائية .

كنت أنتظر المرحلة النهائية للمفاوضات في ظروف وعوامل كهذه .

حضر إلى منزلي في ذات يوم أي في يوم ١٦ أكتوبر حضرة وزير البحرية ومعه مستشار الوزارة وقالا لي : إن الشركة يمكنها جعل مدة التأمين قاصرة على أربعة أشهر أي على المدة التي يمكن فيها اصلاح الخلل الحادث في المدرعة وهي في الحوض ، فانها طلبت الاجابة في ظرف ثلاثة أيام وأن الهيئة الفنية لوزارة البحرية لم تجد بأساً في ذلك لأن الشركة لا يمكن أن تكون مسئولة لمدة سنة عند إحتمال وقوع أي ضرر بالمدرعة . كان لهذا الأمر وقع سيء في نفسي حيث كان مضى يوم وبعض اليوم إلى حين إخطاري بالاقتراح الجديد ، وذكرت لهما أنه لا يسعني قبول شرط كهذا وأفهمتهما أننا سنبحث المسألة في مدى وقت أفسح يسمح لنا بالتفكير بحرية كما يجب وقد وافقتني وزارة البحرية على هذا الرأي .

أما عن جوهر المسألة فقد سألت عما إذا كان هذا الرأي الذي تقول به

الهيئة الفنيـة وهو الرأى الذى وصلنى شـفاها يمكن أن يبلغ إلىّ تحريريا بمذكرة ؛ فكان الرد بالايجاب . وعلى ذلك قلت لهما إن هـذا الموضوع والاقتراح المعروض والآراء التى أبديت بشأنه يمكن بحثها والنظر فيها رسمياً فى جلسة مجلس الوزراء .

وقد أبدى حضرة وزير البحرية رغبته إذ ذاك فى الاختلاء بى ليكلمنى على انفراد فنزلت عند رغبته واجتمعت معه فى غرفة أخرى دون أن يشترك معنا مستشار الوزارة وعنـد ما خلوت به قال لى : « تدور إشاعات كثيرة حول هذه المسألة وتلوك الألسنة بعض أقوال ينسب فيها قائلوها إلى بأننى أخذت نقوداً الأمر الذى فت فى عضدى وأوهن من جسارتى » . فقلت له ناصحاً ما يأتى : « الآراء والمطالعات المتعلقة بشئون الدولة يجب أن تصدر من المقامات الرسمية بضمير هادئ ونفس مطمئنة ولذلك يجب أن نطرح الأمر على هيئة مجلس الوزراء وهناك تذكرون للهيئة هذه الاشاعات التى ذكرتموها لى الآن ويتسع المجال إذ ذاك لحضرات الزملاء لاصـدار قرار وهم على علم باقتراح الشركة وبالاشاعات التى تدور بجميع الظروف والملابسات المحيطة بالحادث . هذه هى الطريقة المثلى المتمشية مع الاستقامة » . وقد أقرنى حضرة الوزير على هذا الرأى .

٥ — رفعت وزارة البحرية فى ١٧ أكتوبر مذكرتها المتضمنة اقتراح الشركة بتعديل طلباتهـا معززة بالوجوه التى تدعو إلى ضرورة قبول هذه الطلبات ومع المذكرة مشروع التعديل .

أصدرت أولا قراراً بتأليف لجنة من وزراء الحقانية والمالية والتجارة ورجوت من هذه اللجنة أن تبحث الموضوع وأن تقـدم تقريراً فيما يجب على الحكومة أن تتخذه من التدابير .

طلبت هذه اللجنة الوزارية أخذ رأى مجلس شورى الدولة فى الأمر عملا بالمادة ١٣٦ من القانون المالى وعرض المسألة بعد ذلك على هيئة مجلس الوزراء

أحلت المسألة على مجلس شورى الدولة .

لخص مجلس شورى الدولة الموضوع وقدم مذكرته المتضمنة رأيه في ٢٢ أكتوبر

عرضت المسألة على هيئة مجلس الوزراء في جلستها المنعقدة يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ونظر المجلس أولا في مشروع التعديل المقترح من جانب وزارة البحرية . وفي هذا التعديل اقترحت وزارة البحرية قصر مدة التأمين على أربعة أشهر وأن يكون الخبير الذي تستدعيه الشركة أثناء بقاء المدرعة في الحوض ممن تعتمدهم وزارة البحرية . أما المذكرة المقدمة من شورى الدولة فانها بعد استعراض المسألة وأطوارها رأت مبدئياً الموافقة على الاقتراح الخاص بضرورة قبول التعديل واقترحت عرض بعض المواد على الشركة في مشروع التعديل ولم تذكر شيئاً عن مسألة الخبير . وقد شرح حضرة وزير البحرية جميع أطوار المسألة لهيئة مجلس الوزراء وذكر كذلك عملا بنصيحتي الاشاعات التي تلوكها الألسنة حول شخصه ، وقرر المجلس قبول التعديل الخاص بمدة التأمين ثم أخذ يدرس بعد ذلك اقتراح وزارة البحرية والملاحظات التي أبداها مجلس شورى الدولة .

الفقرة الخاصة بمسألة الخبير كانت في الاقتراح المقدم من وزارة البحرية مكتوبة بالكيفية الآتية .

« إن الشركة ستحضر خبيراً على نفقتها يقوم بالاشراف على عملية اخراج المدرعة من الحوض ووضعها فيه إلى حين تسليمها للوزارة بعد تعميرها على أن يكون هذا الخبير معتمداً من الوزارة » .

وقد أخذ مجلس الوزراء يفحص مسألة المدة التي تشير اليها هذه الفقرة بخصوص مأمورية الخبير وعلاقتها بادخال وإخراج المدرعة في الحوض بعد التسليم . وانتهى البحث إلى النظر في المادة ٣٦ من العقد المبرم مع الشركة ونصه كالآتي :

« — المادة ٣٦ — تعمل تجربة إطلاق المدافع (سلفو salvo) بينما تكون السفينة فى منتهى سرعتها لمعرفة ما إذا كانت الأعمال الجديدة تمت على الوجه المطلوب وبعد انتهاء التجربة تعاد إلى الحوض للمعاينة ومصاريف إطلاق المدافع تقوم بأدائها وزارة البحرية »

وقد اعتبر مجلس الوزراء وفقاً لهذه المادة مسألة إعادة السفينة للحوض ضرورية لاتمام التجربة وليست مسألة اختيارية . واعتبر كذلك أن الشركة مسئولة عن جميع عمليات التجارب وأنه لا ضرورة لاشتراك الحكومة فى مسؤولية اختيار الخبير فى الفترة التى تأتى بعد انتهاء العمل إلى حين التسليم ولذلك قرر رفض الاقتراح الخاص بمسألة موافقة وزارة البحرية على الخبير المنتدب .

رأى مجلس الوزراء كذلك أن يأخذ فى قراره بالاعتبارات التى نوه بها مجلس شورى الدولة فى مذكرته وأن يصرف النظر عن المادة الخاصة بالخبير فى مشروع التعديل .

كان قرار مجلس الوزراء شاملا تشريح جميع الاجراءات التى تمت . وفيه تعليق على كل مسألة من المسائل وفى النهاية ما يأتى :

« قد تقرر إحالة مسألة المفاوضة مع الشركة من جديد إلى وزارة البحرية بشرط مراعاة الملاحظات التى أبداها مجلس شورى الدولة فى المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من مذكرته فى ما عدا وجوه التباين المشروحة آنفاً » .

وبعد التوقيع على قرار مجلس الوزراء سألنى حضرة وزير البحرية فى مواجهة هيئة المجلس عما يجب أن يتخذه بعد صدور هذا القرار . فطلبت اليه أن يقابلنى مرة أخرى وانتهت الجلسة وعرضت النتيجة شفاها على حضرة رئيس الجمهورية أيضاً .

٦ — انعقدت جلسة أخرى لهيئة مجلس الوزراء فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وكانت هذه الجلسة معقودة للنظر فى ميزانية الدولة وفى نهاية

الجلسة ختمتها بقولى : « هذه آخر جلسة نجتمع فيها لأنه قد تقرر إستقالة الحكومة فى أول السنة » .

وفى مساء ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ اجتمعت فى منزلى بحضرة وزير البحرية وأبلغته بأنه عند استقالة الحكومة فى أول السنة إذا أسندت إلى الوزارة من جديد عملا برغبة حضرة رئيس الجمهورية فاننى سأعمل على إدماج وزارة البحرية فى وزارة الدفاع القومى وأن وزير البحرية سيكون بطبيعة الحال خارج هيئة الوزارة بعد التعديل .

٧ — من المعلوم أن المجلس الوطنى الكبير يكون مشغولا عند افتتاح دورته البرلمانية فى أوائل السنة ولذلك فان الحكومة الجديدة لم تتمكن من عقد هيئة مجلس الوزراء الجديد إلا فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ .

كان هناك فى مقدمة جدول الأعمال مسألة المدرعة ياووز وكانت هناك المذكرة المقدمة من وزارة البحرية فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٧ ونصها كالآتى:

« مقدم مع هذا الشروط الملحقة بالعقد المبرم مع الشركة المسند إليها إصلاح المدرعة ياووز وفقاً للتعليمات المبينة فى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ على أثر الخلاف الناجم بين وزارة البحرية والشركة بشأن تطبيق المادة ١٧ من الشروط العمومية الخاصة بالتأمين » .

عرضت على المجلس الجديد خلاصة أدوار المسألة وشرع المجلس فى دراسة هذه الشروط الملحقة بالشروط العمومية وقرار مجلس الوزراء السابق وكانت صورة المشروع المقدم تلفت النظر لأن الشروط الملحقة المراد جعلها ذيلا للشروط العمومية لم تقتصر على مسألة التأمين فقط وإنما تناولت بعض مسائل أخرى .

أولا — كانت إحدى فقرات المادة المذيلة تنص على ما يأتى : « إن الشركة تتعهد بأن تدفع نقداً أجرة ونفقات الخبير الأجنبى الذى يستدعى بموافقة الحكومة ليشرف على عملية اخراج المدرعة من الحوض وإدخالها فى الحوض

فى المدة بعد الاصلاح إلى حين التسليم » .

هـذه الفقرة الموضوعة لتكون ذيلا للشروط العمومية كانت معروضة على مجلس الوزراء السابق فى صيغة أخف وطأة من هذه الصيغة ورفضها المجلس

ثانياً — هناك فقرة أخرى من الفقرات المطلوب ضمها تنص على ما يأتى:

« الفقرة ب من المادة الخامسة فى الشروط العمومية بخصوص تحمل الشركة مسؤولية أى خسارة ناجمة عن تقصيرها فى أمر الحوض تشمل كذلك الخسائر التى تنجم أيضاً فى المدرعة نفسها بنفس الأسباب » .

ثالثاً — كانت هناك الفقرة الآتية المراد ادخالها على مشروع التعديل دون اشارة إلى المادة المتعلقة بها من الشروط العمومية :

« المبالغ التى تدفعها وزارة البحرية إعتباراً من تاريخ تقديم الفواتير المصدق عليها من القومسيون إلى أول سنة ١٩٢٨ يجب أن لا تزيد عن مليون ليرة تركية وثلثمائة ألف وما يزيد عن هذا القدر فى مجموع الفواتير المصدق عليه تعتبر من استحقاق سنة ١٩٢٨ » .

مشروع التعديل هذا المقدم من الوزارة كان يشتمل على أحكام جديدة ولذلك أريد معرفة ما إذا كان هذا المشروع مقدم على اعتبار أنه مذكرة أم على اعتبار أنه أمر واقع . وقد تبين من التحقيقات التى أجريت فى الحال أن مشروع التعديل قد أبرم بالفعل مع الشركة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وصار التوقيع عليه بحضور كاتب العدل .

أدركت الحكومة أنها أمام خطوة على جانب عظيم من الأهمية والخطورة تقرر أولا سؤال الوزارة المختصة عن معلوماتها بشأن التعديلات الجديدة المدرجة فى مشروع التعديل .

٨ — « أرسلت مذكرة من رياسة مجلس الوزراء فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧ إلى وزارة البحرية مضمونها :

« إن مشروع التعـديل المرسل من الوزارة يحتوى عـلى أحكام ومواد

مخالفة للملاحظات والأحكام المبينة فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ فهل صار تعديل بنود أخرى من المقاولة غير البنود التى أجيز تعديلها بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر ؟ » .

وقد اجتمعت هيئة رؤساء البحرية وقدمت إلى وزارة الدفاع القومى تقريراً مؤرخا فى ١٥ نوفمبر قالت فيه : « إنها قبلت المادة الخاصة بالخبير والفقرة ب من المادة الخامسة وكذلك الفقرة المتعلقة بكيفية التسديد لما فى ذلك من مصلحة الدولة » .

وقد دعوت أثناء ذلك حضرة وزير الدفاع القومى وحضرة مستشار البحرية للمداولة الشفاهية وطلبت منهما أن يوضحا لى المواد الجديدة فى مشروع التعديل .

وقد أخذ حضرة المستشار يدافع عن فكرة الخبير من الوجهة الفنية فقلت له إن مناقشة هذا الأمر من الوجهة الفنية مسألة ثانوية والمهم أن الأمر لم يعرض على هيئة مجلس الوزراء للتصديق عليه . وإذا كانت الوزارة ترى ضرورة هذه المسألة من الوجهة الفنية فكان يجب عليها عرض الموضوع على هيئة مجلس الوزراء . أما قبول إحدى المواد التى رفضها المجلس فيعتبر إجراء فى غير الطريق المستقيم » وقد أخذ حضرته مذكرة برأيى هذا .

سألت بعد ذلك عن منشأ التعديل الذى عمل فى الفقرة ب من المادة الخامسة فذكر لى أن هذا التعديل هو اقتراح من جانبهم لمصلحة الدولة وفائدتها فقلت له إن التحقيق قد دل على أن هذه المادة عديمة الجدوى . وانتقلت بعد ذلك إلى الفقرة الخاصة بمسألة التسديد فقلت له : من أين نشأت هذه الفقرة وما أسبابها فقال لى إن هذه الفقرة قد وضعت بعد التفاهم بين المستشار القضائى والمستشار المالى وأن السبب فى ذلك يرجع إلى رغبة المالية فى التخلص من دفع ما عليها من دين مقداره ٦٦٠ ألف ليرة مقدماً وأنه رؤى من الأوفق بدل التقسيط دفع المبلغ بمقدار العمل الناتج .

سألت بعد ذلك كيف يمكن البت فى مسألة كهذه تتعلق بخزانة الدولة دون الرجوع إلى رأى وزير المالية فى شأنها ، وأوضحت له أن طريقة الدفع بالفواتير معناها إتمام الاصلاح فى سنة ودفع القيمة فى خلال السنة . وسألت عن الجهة التى أبدت الاقتراح شخصياً فأفهمنى أن المستشار القضائى هو الذى بحث هذا الموضوع وعلى ذلك طلبت اليهما أن يرسلا لى المستشار القضائى فقال لى مستشار البحرية أن صاحب الاقتراح قد أحيل على المعاش وأن المستشار القضائى الذى حل محله لا يعلم شيئاً عن الأمر . وقد أجريت تحقيقاً لمعرفة التاريخ الذى أحيل فيه على المعاش فعلمت أن ذلك كان فى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ أى كانت اجراءات الاحالة على المعاش فى نفس اليوم الذى تم فيه تسجيل العقد أمام كاتب العدل . والتحقيقات الشفاهية التى أجريت ما كانت تؤدى إلى نتيجة أخرى . وفى المذكرة التى أرسلها حضرة وزير الدفاع القومى إلى هيئة مجلس الرؤساء أوضح أن المسائل الثلاث الواردة فى مشروع التعديل ليست فى مصلحة الدولة وأنه يجب إعادة النظر فيها .

اجتمعت هيئة الرؤساء فى وزارة البحرية ونظرت فى الأمر من جديد وقدمت تقريراً عززت فيه رأيها الأول وقالت إنه إذا كانت مسألة كيفية الدفع مبهمة وعرضة للتأويل الخاطئ فانه يمكن مطالبة الشركة بتصحيح يجلى هذا الغموض .

٩ — عرضت الأبحاث التى قامت بها وزارة البحرية على هيئة مجلس الوزراء فى يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ فوجد المجلس أن الاجراءات التى قامت بها وزارة البحرية فى خارج حدود الملاحظات المبينة فى قرار المجلس الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لاتدعو إلى الطمأنينة وهذا معناه أن الحكومة ارتبطت مع الشركة بتعهدات ضد مصلحة الدولة .

أخذ مجلس الوزراء بعد ذلك ينظر فى الخطة التى يجب السير عليها فتقرر إتخاذ التدابير اللازمة لارجاع المقاولة المبرمة بين الحكومة والشركة إلى

الشكل الذى يتفق مع مصلحة الدولة ولا يشذ عن الاجراءات والقوانين المرعية ثم ينظر بعد ذلك فيما تقتضيه الحالة بشأن التصرفات التى قامت بها وزارة البحرية .

أرسل المجلس بعد ذلك إلى وزارة الدفاع القومى تعليماته بهذا الشأن وتقضى هذه التعليمات باتخاذ اللازم مع الشركة لحذف المواد المدرجة فى الاتفاقية المبرمة معها فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مما تكون غير متفقة مع قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ والمادة الثانية من هذه التعليمات تقضى أيضا باتخاذ اللازم مع الشركة لالغاء التعهد الموقع عليه من الوزير السابق والمخالف للأساس المتفق عليه مع الشركة ليكون الاصلاح فى سنة والدفع فى سنتين .

وقد أبلغت قرار مجلس الوزراء هذا إلى الوزارة المختصة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ .

١٠ — استدعى حضرة وزير الدفاع القومى وكيل الشركة وأخذ يتفاوض معه شخصياً ، وذكر له عدم قبولنا الفقرة الخاصة بالخبير والفقرة الخاصة بكيفية الدفع وما أضيف على الفقرة ب من المادة الخامسة من الشروط نظراً لما لوحظ بأنها لا تتفق مع مصلحة الدولة وقد قبل فى الحال مندوب الشركة الفرنسى صاحب الشأن ما أدلى به حضرة وزير الدفاع القومى .

وقد أوضح حضرة وزير الدفاع القومى لمندوب الشركة فى ذلك الاجتماع أن أساس الاتفاق هو أن يكون الدفع فى سنتين وأنه يجب التصريح بذلك وشرح له كيف أن الاتفاقية المبرمة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧ يفهم منها أن التصليح فى سنة والدفع فى نفس السنة وأن مثل هذا الأمر لا مجال لقبوله قانونا . وقد قرأ مندوب الشركة الفقرة المشار اليها واعترف بأنها غامضة تؤدى إلى هذا المعنى الذى فهمه مجلس شورى الدولة وصرح بأنهم لا يقصدون شيئاً من هذا القبيل وأنهم فهموا من هذه الفقرة أن القصد

هو سداد القيمة فى ظرف سنة ونصف . وعند ذلك قال له حضرة وزير الدفاع القومى إن الحكومة لا يسعها أن تعدل عن أساس الدفع فى سنتين . وقد صرح وكيل الشركة بأن هذه الفقرات قد اقترحتها الوزارة وأنهم قبلوها على على علاتها وأن غرضهم لا ينطوى على إحداث العراقيل والمشكلات وإنما يريدون إتمام العملية على أكمل وجه وأن يسيروا على جادة الاستقامة حتى النهاية لأنهم يأملون الدخول مع الحكومة فى مشروعات أوسع من هذا العمل . وقد قال له فى نفس الجلسة إن الشركة بهذه الفقرة الخاصة بكيفية الدفع قد استفادت بعض المزايا إلا أنه لا يعلم لماذا وكيف وضعت هذه الفقرة وأبدى له بأنه موافق على الاقتراحات التى تعرضها الحكومة الحالية إلا أنه يطلب امهاله ريثما يعرض الأمر بالتفصيل على مركز الشركة فى باريس ليرى إجابتها .

وقد أرسلت الشركة أحد مديريها إلى أنقره واجتمع المدير الجديد مع حضرة وزير الدفاع القومى فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وفى الجلسة التى عقدت لهذا الغرض قبلت الشركة مطالب الحكومة وذكر المدير بأن المواد المعدلة كانت بناءاً على اقتراح وزارة البحرية السابقة وأن الشركة قبلت الشرط الخاص بكيفية سداد القيمة لصدوره من جانب الحكومة التركية وأنها تقبل الآن التصحيح الجديد المعروض عليها ومعنى ذلك أن الشركة كانت قد رأت بطبيعة الحال وجه الخطأ فى الاجراءات التى عملت ولم تعارض فى تصحيح الخطأ .

وقد عرض حضرة وزير الدفاع القومى ما تم فى هذا الصدد على مجلس الوزراء فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ونظر المجلس فى المسألة فى جلسته المنعقدة ذلك اليوم ورأى أن المواد التى كانت مدرجة فى الاتفاقية مما تتنافر مع مصلحة الدولة قد ألغيت ولذلك تقرر الترخيص لحضرة وزير الدفاع القومى بالتوقيع على الاتفاقية المعدلة المصححة . وبعد الانتهاء من ذلك شرع

المجلس ينظر فى التصرفات التى قام بها حضرة الوزير السابق فوجد أولا أن قرار مجلس الوزراء فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٧ كان عبارة عن ملاحظات طلب إلى وزارة البحرية أن تعمل فى حدودها وأن تعرض المسألة من جديد على المجلس قبل التوقيع على مشروع التعديل وأن رياسة مجلس الوزراء أخطرت وزير البحرية السابق بهذا الأمر . غير أن الوزير كان قد وقع على الاتفاقية رغم هذا الاخطار فلماذا فعل ذلك ؟ ولماذا حرم المجلس من إعادة النظر فى الاتفاقية قبل التوقيع عليها لمعرفة مدى مطابقتها على الملاحظات التى أبداها ؟ ومن جهة أخرى فان مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ أكتوبر رفض قبول الفقرة الخاصة بالخبير ولم يصرح للوزارة باجراء أى عمل فى هذا الشأن ولكن لماذا أدرجت الفقرة الخاصة بالخبير رغم أن مجلس الوزراء رفضه ؟ وإذا كانت الهيئة الفنية ترى من ناحيتها ضرورة الأخذ بهذا الأجراء فكان ينبغى عرض وجهة نظرها على مجلس الوزراء فلماذا أدرجت هذه الفقرة دون الرجوع إلى المجلس الذى رفضها ؟ وفضلا عن كل هذا فما هو السبب الذى أدى إلى عمل تعديل فى كيفية دفع القيمة بشكل يتفق مع مصلحة الشركة مع العلم بأن هذا التعديل لم تطلبه الشركة فى كل مخابراتها ومفاوضاتها عند ما تضررت . أما إذا كانت الوزارة رأت أنه من الضرورى تنظيم مسألة دفع القيمة المطلوبة فكان الأجدر بها أن تقترح على الشركة نظاما يتفق مع أساس المشروع وروح الاتفاق الاول فلماذا لم ترجع الوزارة فى هذا الأمر المتعلق بخزانة الدولة إلى رأى وزير المالية أو رئيس الوزراء أو هيئة مجلس الوزراء ؟ ولأى مناسبة وبدافع أى روح عمل هذا التعديل الذى يرمى إلى دفع القيمة للشركة فى مدى أقل من المدى المتفق عليه ؟

وقد ذكرت وزارة البحرية أنه نظراً لشروط المقاولة القاضية بالدفع اعتباراً من نهاية شهر يونية فان مجموع الاقساط المتراكمة حتى أول

ديسمبر سنة ١٩٢٧ أى فى الفترة التى تخللت المفاوضات لتعديل المشروع يكون ٦٦٠ الف ليرة أى عبارة عن قسط ستة أشهر مع أن وكلاء الشركة أنفسهم أثناء المفاوضات لم يظهروا لنا أنهم يستحقون هذا القسط البالغ قدره ٦٦٠ الف ليرة وقد قالوا إنهم بحثوا هذه النقطة فوجدوا أنهم لا يكونون محقين فى المطالبة بمثل هذا القسط قبل انهاء المفاوضات . وما من شك فى أن هذا الأمر لا يمكن أن يقول به صاحب العقل السليم فضلاً عن صدوره من هيئة فنية . دعونى أشرح لكم الامر : إن المدرعة ياووز قد أصيبت بحادثة فجائية فى شهر فبراير ولذلك تأخر تركيبها فى الحوض إلى شهر أغسطس سنة ١٩٢٧ وعلى ذلك نقول افتراضا وليس جريا على الاخذ بقياس المقاولة وشروطها الاساسية أنه فى نهاية شهر يونية وكذلك فى نهاية شهر يوليو يستحق أداء قسطين بواقع ١١٠ ألف ليرة أى ٢٢٠ ألف ليرة فيكون الدين المطلوب من الخزانة بهذا الاعتبار أيضا هو ٢٢٠ ألف ليرة لأنه عند ماعرض على الشركة فى ٢٩ أغسطس أن تستلم المدرعة كانت قد امتنعت عن الأستلام وتنفيذ شروط العقد وطلبت تعديل الشروط قبل كل شئ . وقد دامت المفاوضات بهذا الشأن حتى يوم ٣٠ أكتوبر فكيف يسوغ أن نتصور بأن الحكومة تكون مدينة للشركة بدفع أقساط المقاولة عن المدة التى أوقف فيها تنفيذ العقد بناء على امتناع الشركة ؟ وكيف ينطبق ذلك على المنطق ؟ لنفرض جدلا أن هذا الرأى قد عرض للوزارة رغم أنه رأى لا يتمشى مع المنطق والصواب فلماذا لم تسنح هذه الفكرة للوزارة فى خلال المدة التى كانت المفاوضات دائرة اثناءها بين الحكومة والشركة لتعديل الشروط ؟ ولماذا لم تذكر بين الاقتراحات التى عرضت أخيراً على هيئة مجلس الوزراء ؟ ويقول لنا المنطق بأن الشركة كانت تطالب الحكومة بتعديل مسألة التأمين أى أنها تمارسها فى مسألة ذات علاقة وثيقة بمصالح الخزانة فلماذا لم تظهر وزارة البحرية مسألة هذا الدفع لتجعلها مدار بحث يمكن التمسك به فى

موازنة مصلحة الدولة بين الشروط الاساسية والشروط المطلوب تعديلها ؟

لقد كانت هـذه المسألة على جانب عظيم من الأهمية وكان رجال الدولة وفى مقدمتهـم حضرة رئيس الجمهورية مهتمين بها كل الاهتمام كما أن الرأى العام أصبح باعتراف حضرة وزير البحرية نفسـه مضطربا بالأشاعات التى تلوكها الالسنة فـكيف يجوز أن تقع مثل هذه التصرفات بعـد أن وصلت المسألة إلى مثل هـذه الخطورة وبعـد أن طلبت رياسة مجلس الوزراء إعادة عرض الامر عليها والانتهاء إلى القرار الذى أبلغتـه إلى وزير البحرية بشأن استقالة الوزارة وإعادة تأليفها .

إن ظروف الحادثة لا تدعو إلى الاطمئنان . التصرفات التى وقعت تدل على تصرفات غير قانونية ارتـكبها أحـد الوزراء دون أن يكون مفوضا فى القيام بها . هناك إهمال كبير وتفريط فى مصالح الخزانة .

لقد تطورت المسألة إلى حد خطير حتى أصبح أمر تحقيق أسبابها وعواملها فى خارج سلطة الحـكومة ورئيس الوزارة . إن المسألة أصبحت فى حاجة إلى تدخـل المجلس الوطنى الـكبير والنواب المشرفين عـلى السلطة التنفيذية لحـكومة الجمهورية . إن هيئة الوزراء ورئيس الوزارة قد فعلوا مافى وسعهم للمحافظة على مصالح الدولة فى كل وقت كانت تعرض فيه المسألة عليهم . غير أن مجلس الوزراء قد رأى أن هناك اجراءات وتصرفات غـير قانونية وقعت فى المدة بين ٢٦ اكتوبر و٣٠ اكتوبر جعلت الحـكومة أمام أمر واقع فلا يسعه إلا أن يجعل هذه الاجراءات تحت تصرف المحـكمة لتحديد المسؤولية وعرض الموضوع بحذافيره على المجلس الوطنى الـكبير لأننا قد وجدنا أن الشروط التى أبرمها وزير البحرية السابق استناداً على التقرير المقدم من هيئة رؤساء وزارته لا يمكن أن يكون عملا اعتياديا يسير فى مجراه الطبيعى لأن هيئة رؤساء الوزارة ما هى إلا لجنـة فنية رأيها استشارى محض ولا تشترك فى مسؤوليـة التطبيق والتنفيذ . أما إذا قيـل بأن للوزير أن ينفذ الرأى

الاستشارى الصادر من أى هيئة فنية أو استشارية فان ذلك أيضا لا يكون إلا الى حد محـدود . هناك تصرفات غير قانونية مخالفة لمصلحة الدولة أريد بها أن تـكون أمراً واقعا . مثل هــذه التصرفات لا يمكن غض الطرف عنها بل لا بد من تحديد المسؤوليــة فيها لحصرها فى المسؤول أو المسؤولين عنها (تصفيق وهتاف) .

إنه من السفه فى الرأى أن نعتقد بأن منافع الدولة يمكن اخلالها بمثل هذه الطرق الملتوية وإنه كذلك من خطل الرأى أن نظن بأن الوزير الذى يستند فى تصرفاته الشـاذة الى رأى صادر من هيئـة استشارية يستطيع أن يخلى نفسه من المسئولية . إن السلطات التنفيذية لا يمكنها بأى حال من الاحوال أن تخلى مسؤوليتها بمثل هــذه الاجراءات الملتوية المحفوفة بالريبة والشك . مثل هذه الاجراءات من شأنها توجيه المسؤولية المعنوية أو المادية ومن شأنها كذلك توجيـه المسؤوليـة الى جميع الجهات التى اشتركت أو ساعدت فى القيام بهذه التصرفات (هتاف وتصفيق) إن الوزير المختص هو الذى يستطيع أن يشرح الاسباب التى دفعته الى عـدم الأخذ برأى الهيئة العليا التى هو جزء منها وتابع لها وأن يبين وجهـة نظره وانما يكون هــذا البيان أمام الهيئة القضائيــة التى تشرع فى محا كمته وسؤاله . وبالاجمال أسـتطيع أن أقول لـكم إننا خرجنا من فحص هـذه المسألة ودراستها الى الأعتقاد بأنها أصبحت من الشـئون التى يجب أن تعرض بين يدى القضاء للفصل فيها .

حضرات السادة :

تقضى المادة ١٦٩ من اللائحة الداخليـة للمجلس الوطنى الـكبير عنـد طلب محا كمة أحد الوزراء أن يقدم أحد النواب تقريراً . وقد قدمت تقريرى بصفتى نائبا من النواب وما شرحته عليكم الآن هو مضمون التقرير المقدم منى فى هذا الصـدد وقد طلبت فى تقريرى مثول حضرة احسان بك وزير

البحرية السابق ونائب (جبل بركت) أمام المجلس العالى متهما اياه بأنه فى فى تلك المدة من ٢٤ اكتوبر الى ٣٠ اكتوبر قدقام فى مسألة المدرعة ياووز باجراءات وتصرفات توجب الريبة مخالفا بذلك قرار مجلس الوزراء وفى غير الحدود المخولة له بما أدى الى حركة كانت ستجر الخسائر على خزانة الدولة. وتقضى اللائحة الداخلية أن ينظر المجلس أولا فيما اذا كان يجب الاهتمام بالامر أو غض الطرف عنه. إننى لا أضع تقريرى هذا موضع النظر على اعتبار أنها مسألة لها علاقتها بالوثوق أو عدم الوثوق بالحكومة لأننى فى مثل هذا الأمر الذى يتعلق بالعدالة أرى من واجبى تجريد نفسى عن الأعتبارات السياسية (تصفيق وهتاف) إننى بتقريرى وبأقوالى التى أدليتها قد قمت بواجبى فى توجيه نظر المجلس إلى اتمام نقص عارض وإلى سد ثغرة ظهرت فى تنفيذ الاجراءات التنفيذية. وإذا كنت قد اختلست فترة من وقتكم العزيز فى عرض هذا الامر عليكم فاننى أعرض عليكم الأمانة التى هى فى أعناقنا بنفس آمنة مطمئنة والرأى الأعلى للمجلس والأمة (هتاف وتصفيق).

ايضاح حقيقة

خطبته التى القاها فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٨ أمام المجلس الوطنى الكبير
رداً على الدفاع الذى القاه إحسان بك وزير البحرية السابق
بشأن المدرعة ياووز ومحاكمته أمام الديوان العالى

لقد اطلعنا على المحاضر وبيانات اللجنة وسمعنا كذلك دفاع المتهم عن نفسه وأريد الآن أن أتكلم عن عبارة مدونة فى المحضر قالها حضرة نائب جبل بركت فى سياق الدفاع عن نفسه ، فانه أسند إلى النسيان ، وقال إن الذاكرة خانتنى أثناء بياناتى التى القيتها فى المجلس لأول مرة ، وقال اننى لم أحاول تفنيد دعواه تلك، واستدل من ذلك اننى قبلت ما أسنده الى.مع أن بياناتى الاولى فى المجلس كانت عبارة عن الدفاع عن تقرير قدمته بطلب محاكمته وكان اقتراحى يرمى الى أخذ الاصوات على التقرير وقد قبل المجلس هذا الأقتراح أما وجوه الخلاف وتباين الاقوال فهذه أمور كانت المحكمة ستفصل فى شأنها فيما بعد ، وما كان ثمة ضرورة تدعو إلى مناقشته مناقشة طويلة بعد عرض التقرير على المجلس وأخذ الاصوات فيما إذا كان يجب محاكمته أو يصرف النظر عن ذلك . ويقول فى مذكرة الدفاع عن نفسه إنه يخشى من نفوذ وقدرة الشخص الذى وجه اليه التهمة وناصبه العداء وإنه يقصدنى شخصيا بهذا القول مع أنه لم يذكر سببا يدعو إلى القول بهذه الخصومة . إننا بدأنا فى تحقيق مسألة المدرعة اعتباراً من ١٣ نوفمبر . وقد انفصلنا عن بعض كزميلين فى ٣١ أكتوبر وكصديقين فى أول نوفمبر فما الذى جد فى خلال هذين التاريخين ؟ إن الحادثة الوحيدة التى وقعت بين التاريخين هى التعديلات التى عملها فى مقاولة المدرعة والامضاء الذى وقعه عليها . أما إذا كان يريد أن يقول بأن النفوذ والاقتدار تدخلا فى أمر محاكمته وتحقيق الحادثة فان مقتضيات الحالة

نفسها تدل دلالة صريحة لا تقبل الشك على عكس هذه الدعوى .

اللجنة التي اختارها المجلس الوطني الكبير قد قامت بتحقيق المسألة جهاراً بياناً في مواجهة الامة بأسرها . وقد طبعت محاضر التحقيق ونشرتها في جميع البلاد وأصبحت وثيقة تاريخية يقرأها الناس اليوم وغداً وبعد غد وفي جميع الأوقات . وترى كذلك في محاضر التحقيق مداولات الأعضاء وأحكامهم وقراراتهم الصادرة بالأجماع أو بالأغلبية ، وكذلك وجهة نظر أعضاء الاقلية مفصلا مشروحا في كل المسائل التي تناولها التحقيق . وقد كانت اللجنة حريصة في اظهار استقلالها إلى حد أنها صرحت بجلاء في كل نقطة من النقط التي كانت الأكثرية في جانب والأقلية في جانب . واللجنة التي تكون شديدة الاهتمام باظهار الحقيقة على هذا النحو ، لا يمكن أن تأتي ببرهان أكثر جلاءاً من هذا البرهان للتدليل على نزاهتها . وقد عرضت محاضر التحقيق على هيئة المجلس الوطني الكبير بعد الانتهاء منه فاذا كنا نتصور أيضا أن المجلس الوطني قد يتأثر فانه يجب أن لا نصدق بعد ذلك هذا المجلس ولا نؤمن بالأنقلاب ولا الجمهورية . كانت أقواله التي أدلى بها أمام المجلس وفي محاضر التحقيق تنم عن الشكوى والتضرع والتهرب من الأجابات الصريحة على الاسئلة الموجهة اليه . وجميع هذه الحركات التي تمت بمهارة ترمى إلى القول بوجود عداوة شخصية بيني وبينه غير أن هذه الأقوال لم تجده نفعا كما أنني شخصيا لم أعبأ بها كما لم يعبأ بها أي انسان آخر لأن الطريقة الوحيدة للخروج من التهمة بالبراءة الكافية هي في تقديم حساب جلي واضح عن المسألة (أصوات تقول مرحى) إنه يكذب الوزراء ويريد أن يقول بأن زملاءه الذين كانوا يعملون معه سنوات طويلة قد اتفقوا جميعا على مناصبته العداء . كيف يحتمل تصديق مثل هذا الأمر ؟ إن الذي يقول مثل هذا القول ينبغي له أن يأتي ببرهان يدل على أنه استطاع أن يوجه زملاءه إلى رغبته في أمر من الأمور غير المسألة التي تتعلق به ، أو أن زملاءه

استطاعوا التأثير عليه فى أمر من الأمور . أما إذا لم يستطع أن يأتى لنا بهذا الدليل فان التهمة التى يعزوها إلى زملائه تلزمه وحده . وقد قرأت له من بين أقواله فى محضر التحقيق أن الأنسان عند مايصبح وزيراً يكون مطبوعا بطابع أخلاقى خاص . فهل الأخلاق تكتسب من جديد ؟ إن الشخصية الخلقية حيثما كانت فهى تكون موجودة ملازمة للأنسان من قبل ومن بعد . لكنه باقواله هذه يعترف لنا بأنه فى الوزارة التى كانت قبل وزارتى وكذلك فى الوزارات التى تألفت تحت رياستى ، كان أثناء اتصاله بزملائه يتظاهر بالشخصية الخلقية التى تحاكى شخصياتهم ، أى أنه كان يزاملنا ويجالسنا بشخصية خلقية زائفة . وا أسفاه إننا قد ألقينا الى عهدته بالشرف المدخر من مجد الحروب التى خضنا غمراتها فهل احتفظ بالامانة على هذا الوجه ؟ إننى لفى أشد الأسف (أصوات تقول مرحى)

إننا نلاحظ فى أقواله التى أدلى بها أمام هيئة التحقيق أنه لم يتجنب التحدث عن حضرة رئيس الجمهورية فى مناسبات عديدة . فانه يقول بأن حضرة رئيس الجمهورية أوصاه بالمستشار حسام الدين بك وأن حسام الدين بك كان يقود المدرعة حميدية أثناء السياحة التى قام بها حضرة رئيس الجمهورية فى البحر الأسود ، وأن حضرة الرئيس كان مسروراً من قيادته وقد أظهر أثناء الحديث عن هذا الضابط البحرى أنه يصلح للقيام بأعمال كبيرة . أى علاقة بين هذه التوصية الشفاهية التى قيلت أثناء سياحة بحرية وبين التصرفات السيئة التى وقعت عند ما كان حسام الدين بك مستشاراً فى وزارته . لماذا نذهب بعيداً إلى المستشار حسام الدين بك . ان حضرة رئيس الجمهورية هو الذى أوصى بتقليده وزارة البحرية فهل معنى ذلك أنه يجب أن تتوجه الينا مسؤولية التصرفات السيئة والاعمال المؤسفة التى ارتكبها استناداً على أننا كنا رأيناه فيما سبق أهلا لاشغال ذلك المنصب ؟

وقد ورد فى محضر التحقيق ما يشير إلى أن حديثا قد دار حول تأليف

شركة بين أناس كانوا فى اليوم التالى لحديثهم هذا أمامه فى محكمة الاستقلال التى كان يرأسها . وقد جاء ذكر حسين جاهد بك فى معرض ذلك الحديث . وإننى أقول جوابا على ذلك أنه ليس ما يمنع من مثل هـذا الحديث عقب البراءة ، أو أن هذا جائز قانونا . إلا أنه قال كذلك بأنه أرسل هؤلاء إلى حضرة رئيس الجمهورية وأنهم تشرفوا بالمثول بين يديه وقد قال كذلك إنه كان واسطة للتعبير عن احترامات الصحافة فى استانبول نحو رئيس الجمهورية عند انتقاله إلى أزمير بعد أن قام برياسة محكمة الاستقلال فى استانبول وأن أركان الصحافة فى استانبول تقابلوا مع حضرة رئيس الجمهورية فى أزمير عقب ذلك وتكلموا عن جملة أمور تتعلق بالحالة اذ ذاك وبمصير البلاد . ولا أدرى وجه العلاقة بين مقابلة كهذه وبين اجتماع شخصين أو ثلاثة أشخاص لتأليف شركة تجارية ؟ وعند التحقيق معه عن علاقته بحقى بك صاباًنجه‌لى وخسرو بك سامى قال بأنهما مكثا حتى الساعة الرابعة على مائدة حضرة رئيس الجمهورية وأن حضرتيهما كان قد ألقى عليهما القبض فى حادثة المؤامرة وأنه أخلى سراحهما بعد التحقيق . معنى ذلك أن من أظهر الصفات التى يتحلى بها حضرة رئيس دولتنا هى الشهامة والمروءة . وقد اتجهت ارادته العالية إلى العطف على شخصين ألقى القبض عليهما فى حادثة تتعلق بشخصه الكريم ، وأراد أن يغمرهما بعطفه عند ما تبينت براءتهما فدعاهما إلى مائدته وأثناء هذه المقابلة أفضيا لحضرة رئيس الجمهورية بما أصابهما من ضرر وما نال سمعتهما من خدش بسبب تلك التهمة . وقد كان هناك حضرة رفيق بك أفندى وزير الصحة فأوصاه حضرة رئيس الجمهورية بهما خيراً وبمساعدتهما إن أمكن . ولكن ماذا كانت نتيجة هـذه التوصية ؟ سنرى الفرق بين مافعله حضرة وزير الصحة وحضرة وزير البحرية السابق . إن التوصية كانت موجهة إلى حضرة وزير الصحة وقد ترددا عليه ولكن لم يستطع أن يؤدى اليهما أى خدمة فى حدود القانون ، لأنه لا الوزراء ولا رئيس الدولة ولا

لأى انسان أن يفعل شيئا خارج حدود القانون . هؤلاء جميعاً فى حركاتهم وفى وعودهم وفى رفضهم مقيدون بالواجب وبالقيود الأخلاقية (تصفيق) إنكم تستطيعون أن تؤلفوا بين الواجب وبين علاقاتكم فى حدود تلك القيود المرسومة . أما الذين يبحثون عن أى علاقة خارج هذه الحدود فانهم يدورون ويحومون حتى يقعوا مع الذين يكونون على استعداد لتأسيس العلاقات الخارجية عن دائرة تلك القيود (تصفيق) وإذا كان الغرض من قولى هذا الوصول إلى أى استنتاج فان حضرة رئيس الجمهورية قد ضرب لنا المثل الأعلى فى الطريقة التى يجب أن نسلكها بشكل واضح لا ريب فيه. فانه طلب من النواب الذين رشحهم حزبه ضرائب والتزامات أكثر مما يفرضه القانون . وأكثر من هذا وذاك فان وزير البحرية السابق كان من أصدقائنا وزملائنا وقد تعرض للعتاب الشديد من حضرة رئيس الجمهورية إلى حد أنه اضطر إلى الهروب باكيا من بين الزملاء الذين كانوا معه . أما إذا كان الأخطار الشديد يكون مصيره التأويل الخاطئ كما هو مبين فى افاداته التى ذكرها فى محاضر التحقيق فانه ثابت من أعماله أنه قابل تلك الأخطارات الشديدة بالأهمال وعدم الألتفات . إذا كان يريد أن يغالط الحقائق فان هذه المغالطة مردودة بداهة وعقلا . ومما يؤسف له أن الوزير الذى كنا نعتمد عليه ونزامله يحاول اليوم وهو فى الوهدة التى سقط فيها بسوء أفعاله أن يلوث مابجوانبه ، فانه ينتفض ويتحرك يمينا ويساراً ويثير التراب والوحل وهاهو يعترف بنفسه على نفسه ويقول لنا إنهم فى الحرب العمومية كانوا يتاجرون فى السكر والكبريت ويجعلنا نقف على أشياء كنا نجهلها . كنا نعلم أنه ضابط لكنه يقول لنا بأنه كان قد ترك ميدان الحرب وحضر ليربح من التجارة .

إخوانى الاعزاء .

عند ما وضعت الحرب أوزارها وانتهت المأساة العالمية الكبرى فى هذه

البلاد رأينا أغنياء الحرب يتوارون ليبتعدوا عن النظرات التى ترميهم بشواظ الحقد وسهام المقت لأن الأمة ما كانت تطيق صبراً على رؤية تلك الثروات المكنوزة من قطرات الدموع ومن أنات الثكلى وعويل الأطفال وبراكين الآلام وأنواع الشقاء . فلماذا نجد وزير البحرية السابق يعيد إلى الأذهان مناظر تلك المأساة فى سبيل الدفاع عن نفسه . وماهى الجريرة التى ارتكبها حتى يجد نفسه مضطراً لتبرير موقفه بتلك الجرائم الخلقية التى ارتكبت فى أيام الحرب الكبرى . إنه أراد أن يبرر موقفه اليوم فلم يجد فى جعبته من الادلة إلا أن يعترف على نفسه بأنه كان فى الأمس من محتكرى السكر فى زمن الحرب . ولا يسعنى إلا ابداء أسفى لحالته التى وقع فيها .

لنشرح الآن حقيقة المسألة : الدولة أرادت أن تشترى حوضا وأرادت أن يكون الحوض من نفس السلاح غير أن الوزير يأبى الا أن يكون الحوض من صنف يريده هو . وقد قيل له إن الحوض الذى يريده لايصلح وأنه من الخطر استعماله لكنه لم يعبأ بأقوال الخبراء واستبد برأيه وعمل الحوض . وعند ما عرض أمره على الخبراء ذكروا له عيوبه فلم يعبأ بأقوالهم أيضا وعند استعمال الحوض لأول وهلة تقع الكارثة ويكون لوقعها أثر القنابل فى نفس الأمة لكنه لايحرك ساكنا ولا يشعر بأى عذاب نفسانى . وها نحن نرى شهادات العدول وأقوال الخبراء ورجال الفن فى محاضر التحقيق وقد أجمعوا على أن الحوض لا يصلح للغرض المطلوب وأنه لا سبيل مع الأسف إلى اصلاحه . إن الدولة قد صرفت على هذا الحوض مليونين ونيف فكيف نستطيع أن نهضم هذه الكارثة ؟ هل كانت المسألة هينة فى نظره إلى هذا الحد ؟ إن الامة عند ما أنشأت هذه الدولة ووصلت إلى ما وصلت اليه من استقلال كانت تشترى السلاح بثمن قد كلفها أنواع التضحيات والمصاعب والمشقات . لقد جمعت المال من كد الفلاح ومن جهود القروى الطاعن فى فى السن والصبى الصغير والفلاح المسكين الذى كان يخرج عن أكثر مايملك

فى سبيل تزويد خزانة الدولة بالمال اللازم . وعند ما انتهت حرب الاستقلال شرعت الأمة عن بكرة أبيها تحتمل أنواع الصبر وتكابد شظف العيش فى سبيل الوفر حتى اجتمع لديها المال اليسير الذى تستطيع به اصلاح ماهى بحاجة اليه من مرافق الدولة . فكيف يجوز لنا أن ننسى تلك الأيام الحالكة والاوقات الحرجة بعد هذه المشقات التى تكبدناها ؟ يأتى حضرة الوزير السابق فيتناول وهو مغمض العينين تلك الملايين المدخرة بانواع الآلام والمشقات ليشترى لنا حوضا زائفا لا يصلح للعمل . وقد تملكتنى الحيرة فى أول الامر وصرت أتساءل عما اذا كانت هناك فى قوانيننا ولوائحنا وجوه من النقص وكانت الامال متجهة إلى ما سوف تسفر عنه التحقيقات لجلاء سحب الشك من نفوسنا . وهاهى التحقيقات تدلنا على أن قوانين الدولة وأصولها المتبعة ليس فيها ما يجعل الوزير السابق يستطيع تحميل جيش البلاد بتلك البضاعة المزجاة وليس فيها مايجيز له ذلك ؛ وما كان له ليصل إلى بغيته فى تقديم سلاح عاطل بدلا من سلاح صحيح إلا أن يركب متن الشطط وأن يخترق سياج تلك القوانين وحدودها بتصرفات شاذة بعيدة عن الأصول واللوائح والتعليمات . والنتيجة التى تخلص الينا من خلال التحقيقات أن القوانين صحيحة لاعيب فيها وأن البضاعة فاسدة وأن الاجراءات التى اتخذت كانت سيئة وكذلك اليد التى قامت بهذه الأجراءات والتصرفات السيئة وهى اليد التى أبرمت عقد شراء الحوض كانت هى شريكة مع أصحاب الصفقة كما دلت التحقيقات وهنا تظهر المأساة بأروع مظاهرها .

ننتقل إلى مسئلة المدرعة نفسها ؛ وقد عرضت على هيئتكم الجليلة فى الجلسة الأولى بالتفصيل والأسهاب كيف أنه رغم الأخطارات العديدة والفات النظر دفعات متوالية لم يحجم عن ركوب متن الشطط وخرق سياج القوانين والتعليمات المالية وابرام العقود المنافية لمصلحة الدولة والخزانة. وقد فهمنا السبب فى ذلك من نتيجة التحقيقات حيث اتضح أنه مرتبط مع

مع الوسيط لعملية اصلاح المدرعة بروابط متينة . ولقد علمتم يا حضرات النواب كيف كانت الأجراءات المتخذة فى مسئلتى الحوض والمدرعة .

إن الفنيين فى وزارة البحرية قد أبدوا اعتراضهم على الحوض بالأجماع وقالوا إنه لا يصلح للعمل وانتقدوا المقاولة وقالوا ان طريقة الأستلام سيئة الا أن الوزير السابق تسلح ضدهم بقرار مجلس الوزراء ولم يجد محيصا من الألتجاء إلى هذه الوسيلة . أما فى مسئلة المدرعة فان الفنيين متفقون مع رأيه ومجلس الوزراء هو المعارض ولذلك نراه فى هذه الدفعة يتسلح ضد قرار مجلس الوزراء برأى الفنيين . فلماذا لم يجمع بين الرأيين ؟ لان الاجراءات واهية من أساسها . وهل يمكن الوصول إلى اتفاق تطمئن اليه النفس فيما هو باطل ؟ إن مقاصده الخفية ومآربه الكمينة إن غابت عن بعض الابرياء فانها لا تخفى عن البعض الآخر . ليس من المستطاع لأى وزير أن يوفق دائما بين وجهتى النظر المتعارضتين الصادرتين من الجهة المشرفة على أعماله كمجلس الوزراء ومن الجهة التى يشرف عليها هو كالفنيين والخبراء فى وزارته . إلا أنه ينبغى أن يكون الخلاف أو اتفاق الرأى واضحا جليا فى كل الامور من غير غموض ولا التباس .

ننظر الآن فى سلوكه مع الفنيين . نراه يحيل مسئلة الحوض على الفحص فى ٩ مايو . وقد اطلعت فى محضر التحقيق على أن الوزير السابق قال أولا أنه فى ٩ مايو حضر عندى مع مستشار وزارته لأحالة عملية الحوض إلى فلاندر وأنهما شرحا لى المسألة وأخذا موافقتى ، إلا أن المستشار عارض هذه الاقوال بقوله : «كلا إننى لم أذهب إلى رئيس الوزارة بخصوص هذه المسألة وإنما هو الذى قال لى بالعكس أنه ذهب لرئيس الوزارة وتكلم معه ونجح فى مسعاه»

فهمت الآن أن النغمة التى رددها عن ذهابه مع المستشار إلى رئيس الوزارة هى من قبيل الكذب المشروع الذى لا يرى بأسا فى ارتكابه . وإننى اليوم أنفر كل النفور من أقواله التى اعترف بها إنه قال الكذب وأنه

يبرر هذا الكذب . الوزير لا يكذب فى أى وقت من الاوقات ولا يفترى على أى انسان . إن هيئتنا الأجتماعية لم تنحط الى مستوى الكذب وإننى استنكر ذلك بكل نفور ومقت (تصفيق) .

إنه يدعى بأنه حضر عندى فى ٩ مايو ونال موافقتى وأتم اجراءات الأحالة بعد ذلك . ولكن هل تقابل مع رئيس الوزارة فى ذلك التاريخ أم أن المقابلة لم تحصل ؟ الأجابة التى أرد بها على هذه الدعوى أننى لا أذكر ذلك بتاتا لأن اليوم المذكور كان قبل سنين ؛ ومن جهة أخرى فما هى الاسباب المبرمة المستعجلة التى تدعو إلى مقابلة رئيس الوزارة فى يوم ٩ مايو لانهاء عملية الاحالة ؟ ذلك لأن مجلس الوزراء كان قد عقد جلسته فى اليوم التالى أى فى يوم ١٠ مايو فلماذا لم يصبر الوزير ورئيس الوزارة إلى اليوم التالى ليعرضا الامر على هيئة المجلس ؟ ماالذى كان يدعو إلى الاستعجال ؟ هل هناك أمر خطير كان يهدد البلاد ؟ وهل إذا لم نتمكن من إحالة المناقصة على فلندر فى نفس ذلك اليوم وأرجئ البت فيها إلى اليوم التالى يترتب على هذا التأخير خطر لا يمكن ملافاته ؟ هل رأيتم تصرفا كهذا لا ينطبق على الواقع ولا يتمشى مع المنطق بحال من الاحوال ؟

كانت المسألة فى حدود اختصاصه فلماذا يرجع إلى رئيس الوزارة فى شأنها ؟ لقد حضر إلى فى مسألة المدرعة وإنما كان حضوره لسبب وجيه . جاء يقول لى إن هناك بين العطائين المقدمين فرقاً مقداره مليون ونيف وأومأ لى يومئذ بأن هناك أسبابا سياسية تدعو إلى مثل هذه المنافسة الشديدة بين الشركتين . هذا ماقاله لى وقد تأملت فى الأمر واتخذت الأجراءات اللازمة لكننى لم أسارع فى اتخاذ الأجراءات وإنما تمعنت واستشرت وتلمست وجوه الرأى حتى انتهيت إلى القرار الذى اعتقدت أنه صائب . فعلت ذلك لأن الحالة لاتدعو إلى التعجيل ولأننا فى زمن سلم وليس الزمن زمن حرب .

أما فى مثل مسألة الحوض فكم بالحرى ألا يكون مايدعو إلى الاستعجال فيها لانها من المناقصات العامة التى تأخذ سيرها الطبيعى؟. وبفرض أنها كانت مستعجله فأنه كان من الممكن عرضها على مجلس الوزراء فى اليوم التالى .

يتبين لنا من كل ذلك أن المسألة لا تعدو أن تكون محض مغالطة وسفسطة من النوع العادى . وقدسألته لجنة التحقيق فى هذه المسائل وطالبته بالادلة والبراهين وسدت عليه المنافذ من كل صوب واستطاعت أن تحظى منه بالأجوبة التى استعانت بها على جلاء الغامض ؛ فان لجنة التحقيق قد سجلت فى محاضرها أنه فى يوم ١٠ مايو عرضت مذكرتان إلى هيئة مجلس الوزراء عن عطاءى شركتين ثم رؤى أن اسم شركة من الشركتين ممسوح. وقد تأملت فى الكتابة فوجدتها كتابتى وأننى أنا الذى محوت الاسم وبعد هذا المحو خرجت من مجلس الوزراء بالقبول . ما معنى ذلك ؟ معنى ذلك من وجهة نظر مجلس الوزراء ان الوزارة المختصة قدمت فى مذكرتها اسمين وأن الوزير سحب اقتراحه بخصوص شركة من الشركتين . لوكنا فضلنا أحد الاقتراحين كنا ذكرنا ذلك بصراحة وقلنا إننا نظرنا فى الاقتراحين وفضلنا أحدها على الآخر . هذا هو المتبع . وهناك دليل أقوى من هذا يؤيد هذا القول فاننا نقول فى القرار الصادر من مجلس الوزراء والمبلغ إلى وزارة الحربية أنه لم يصلنا من الوزارة سوى اقتراح يرمى إلى المفاوضة مع فلندر وأننا قبلنا هذا الأقتراح ولذلك فأن قبول أحد الأقتراحين فى مجلس الوزراء وصرف النظر عن الأقتراح الآخر معناه أنه هو بنفسه الوزير المختص قد سحب أحد الأقتراحين وقبل أن يكون الثانى موضع النظر ولكن لماذا فعل ذلك ؟

إن لجنة التحقيق تدلنا على السر وما كان فى الأمكان فهم هذا السر فى ذلك اليوم فان غرض الوزير كان متجها إلى إعطاء مناقصة الحوض إلى فلندر كما قلت ذلك سابقا وقد اعترض الفنيون على هذا الرأى عند ماكانت المسألة

فى الوزارة ، وكان يريد أن يقول لهؤلاء الفنيين أن مجلس الوزراء قرر إعطاء المناقصة إلى فلندر وليس الى الشركة التى تريدونها وقد حسب أنه بهذه الحيلة قد وصل الى مبتغاه وأنه قد فعل ما فى وسعه لاقناع الهيئات العليا . ولكنه لم يجد بداً من الاطاعة فى أمر يعلم أنه لا يتمشى مع القانون ولا مع التعليمات المالية . وما فعله فى مسألة الحوض يناقض تماما خطته التى سلكها فى مسألة المدرعة لأن مجلس الوزراء رفض مسألة الخبير رفضا باتا الا أنه لم تجد الرجوع الا الى رأى الخبراء والفنيين وأن يضرب بعرض الحائط كل رأى آخر أعلى من رأيه مادام أن الامر فى سلطته كما اعترف بذلك فى افاداته المدونة فى محاضر التحقيق . إن الذى يستند على مثل هذه الأدلة المتناقضة ويستعمل مثل هذه الأمور المنافية لبعضها البعض انما هو الرجل الذى يفكر فى الاستفادة من مختلف الوسائل ليصل الى غايته المقصودة .

أنتقل الآن الى الاجابة على بعض الاسئلة الموجهة أثناء مناقشة الموضوع فان هناك سؤالا يقول صاحبه فيه هل لو لم تكن هناك مسألة الخبير وكيفية الدفع ألا يكون فى الأمر جريمة ؟ والحقيقة فى هذه المسألة أنه لو لم تكن مسألة الخبير وكيفية الدفع أى لو كان هناك تفاهم بينه وبين الوسطاء كما كان الامر فى مسألة الحوض لكانت الجريمة مستورة يصعب كشفها وهذا ماحدث بالفعل فى مسألة الحوض ، لأننا لم نكتشف أثر الجريمة فيها فى الحال وها نحن اليوم نثير هذه الفضيحة بعد أن مضى عليها زمن طويل . لو أننا فى عملية المدرعة لم نفطن الى أمور توجب الريبة لبقيت فى طى النسيان ولكن على الباغى تدور الدوائر وما من شك فى أن الجريمة لا يمكن أن تظل مستورة الى الأبد بل كان سيأتى يوم ينكشف فيه السر ويترامى خبر الخيانة الى هذا المجلس . انى أرثى لعقلية أولئك المذهولين المخبولين الذين يظنون أنهم يستطيعون أن يتواروا بفضيحتهم عن أنظار الأمة لا سيما اذا كانت خيانتهم فى مسألة تتعلق بوسائل الدفاع (تصفيق حاد)

واذا طرح سؤال عن السبب فى قبول مسألة الخبير وكيفية الدفع رغم رفض مجلس الوزراء فان السبب واضح واذا حامت الظنون حول هذه المسألة فان السبب جلى أيضا .

يكفيكم أن تعلموا أيها السادة أن موضوع التعديل لنقطة من نقط الشروط قد استغرق من زمن مجلس الوزراء أربعة أشهر . وقد جر هـذا الاهتمام مسائل أخرى استدعت العناية والدقة . أول هذه المسائل هى مسألة الخبير وقـد تأكد من يعنيهم الأمر أنهم اذا أطالوا الجدل والأخذ والرد حول هذه المسألة وأعيد عرضها على عصمت باشا أو هيئة مجلس الوزراء فان الشروط قـد تفسخ . وقد كانت الهمة مبذولة أثناء تلك المناورات لأنقاذ الشروط من الوقوع فى خطر الفسخ أكثر من الاهتمام بنفس المسألة . أما عن مسألة الدفع فأن الهمة كانت مبذولة للتعجيل فيها لما فى ذلك من منفعة عاجلة تعود عـلى الوسطاء لأنه اذا كانت الشروط لا تفسخ فان حصـة الوسطاء كانت ستدفع عند صرف أول قسط من الأقساط حسب المعتاد . . .

ان التهمة الموجهة من لجنـة التحقيق قـد أصابت كبد الحقيقة وأقول لـكم ذلك ياحضرات السادة بعقيدة خالصة .

الأضرار جسيمة باحضرات السادة وهناك غير الأضرار المادية الاضرار المعنوية التى لحقت بكرامتنا فى هـذه المسألة وانه لضرر فادح كما تعلمون . ولقد حاولت كثيراً أن أتفهم الحالة الروحية التى دفعت هؤلاء الذين أوقعوا أنفسهم فى هذه الورطة وفهمت استعدادهم للقيام بمثل هذه المنـكرات من أقوالهم التى سردوها فى محاضر التحقيق عن وقائعهـم أثناء الحرب العمومية الـكبرى ؛ لـكننى لم أفهم بعـد السر فى جرأتهم . والنتيجة التى وصلت اليها أنـ هؤلاء الأشخاص كانوا لا يتوقعون أن يسألوا فى يوم من الأيام عما ارتـكبوه وأن يقفوا موقفهم هذا أمام المجلس الوطنى ، وأن تؤلف المجالس التأديبية العليا لمحاكمتهم . ما كانوا يتوقعون ذلك لأنهم كانوا قليلى الأيمان

بالقانون الأساسى وبالجمهورية . وكما أن المختلسين الذين نسمع عنهم أيام طفولتنا من أنهم كانوا يحتمون بالذات الشاهانيـة ، كذلك أصحاب فضيحة اليوم يرددون من وقت لآخر النغمة القائلة بأن رواية الأنقـلاب لم تتم فصولها بعد . لهفى عليهم ما أشد خبلهم (هتاف وتصفيق) .

لقد دلوا على أنهم يحملون فى طيات صـدورهم الروح الخبيثة التى كان يحملها مختلسو ذلك العهد لانهم قد سلـكوا نفس الخطة ووضعوا رؤوسهم فى أكياس العليقة دون تفـكير ودون أن يشعروا بوخز الضمير وبنفس الحركات والمظاهر العادية .

سوف نتقدم إلى ساحة العدل أمام مجلس التأديب الأعلى لأن قوانين الجمورية وسـلامة الوطن وكرامتنا قـد نالها العدوان وسنطلب من المحـكمة الـكبرى الوقاية والدفاع ومن أحكامها العدل والعظة (تصفيق وهتاف) .



المجلس الاقتصادى الاعلى

خطبته التى القاها فى يوم أول مارس سنة ١٩٢٨ بقاعة المحاضرات
فى حزب الشعب التركى وذلك بمناسبة الاجتماع الأول
للمجلس الاقتصادى الأعلى

إننى سعيد ياحضرات السادة لافتتاح أول جلسة من جلسات المجلس الاقتصادى الأعلى . هـذا المجلس الاقتصادى مع أنه ليس من الأوضاع المألوفة فى بلادنا منذ عهد كبير غير أنه من الأمور التى تمخضت عنها حاجة البلاد وشعورها بالضرورة القصوى إلى وجود مثله بين ظهرانيها . إننا لا يمكن أن ننسى ما كانت عليه حياتنا الاقتصادية إلى عهد قريب ولا أريد أن أذهب بكم بعيداً بل سأكتفى بتذكيركم بحالتنا الاقتصادية فى أوائل الحرب العامة . فان الشئون الاقتصادية فى وطننا العزيز كانت مهملة فى الوقت الذى كان العالم من أطرافنا يكد ويدأب فى تقوية بنيانه الاقتصادى بأحدث الوسائل الفنية ويأخذ باسباب التكامل والتقدم فى كل يوم .

ما كان فى وسعنا أن نحتل بين مجموعات الأمم ذات الشأن الاقتصادى المكانة اللائقة بشرفنا التاريخى بتلك الاساليب الاقتصادية الابتدائية ووجهات النظر الرجعية التى كانت سائدة بيننا . وما كان لهذا الوطن العزيز أن يبلغ مايصبو اليه من عزة وشوكة فى ميادين الاقتصاد وأن يدعم مكانته السياسية طالما كان تحت سيطرة تلك الآراء الاقتصادية السقيمة والأصول الابتدائية التى بقيت متأخرة ، بينما العالم الاقتصادى يسير ويتقدم . وقد جاء زمن أصبحت فيه تركيا الاقتصادية الغارقة فى دياجير الجهل والضلال عبارة عن هيئة اجتماعية تعمل على الفطرة وقد فقدت كل حيوية وقابلية ، تمتد اليها

يد الاطماع من كل صوب لاستغلالها واستثمارها كما تستغل أشباه المستعمرات، حتى كادت تكون مهددة بخطر التدهور إلى مستوى المستعمرات فعلا . وحتى فى بداية الحرب العامة لم تسلم من هذا الخطر الذى كان يهددها ويقف لها بالمرصاد . فان التدابير المصطنعة الواهية التى اتخذت فى ذلك الزمن لانعاش الحياة الاقتصادية فى بلادنا لم تكن من الوسائل الجدية التى تستطيع إنقاذ البلاد من ذلك الخطر . وقد كان لتلك التدابير المعوجة أثر سلبي ، شأنها فى ذلك شأن جميع التدابير السقيمة التى يكون ضررها أكثر من نفعها . وقد بذلت تركيا أثناء تلك المأساة كل ما فى وسعها لانقاذ كرامتها القومية ولم تتأخر عن التضحية فى سبيل تلك الكرامة واظهار استعدادها لبذل آخر قطرة فى عروقها غير أنها بتلك التضحية لم تكن قد تملصت كل التملص من الخطر الواقف لها بالمرصاد ومن التهلكة التى كانت تنتظرها على الأبواب لان الكتب الادبية التى انتشرت خلال الحرب الكبرى فى بلاد الاصدقاء والأعداء على السواء لم تستنكف عن المجاهرة أثناء معالجتها الشئون الاقتصادية العالمية من القول بأن بلادنا ماهى إلا واسطة انتفاع واستغلال . والحياة الاقتصادية التى اضمحلت فى تركيا خلال الحرب وخرجت مضعضعة واهية ازدادت تحرجا وضعفا فى سنوات الهدنة تحت الظروف والعوامل التى كانت عليها البلاد . وجرها هذا الضعف إلى هوة التدهور حتى كانت من الفناء على قاب قوسين أو أدنى . ..

إننا مازلنا نذكر تلك الايام الحالكة السواد وما زلنا نذكر ذلك العهد المملوء بالمآسى والنكبات ، لاسيما المخاطر التى كانت تهدد حياتنا واستقلالنا . لم تكن العوامل السياسية والادارية وحدها هى التى تهدد بالخطر وتنذرنا بالويل والثبور وإنما كان الخطر الاقتصادى من جملتها بل فى مقدمتها .

ما زلنا نذكر تلك الأيام ونذكر كذلك بشئ من الحيرة والدهشة ماظهر فى بنيتنا الاقتصادية من علائم المقاومة والثبات بقدرما ظهر فى نفوسنا

من جلد وصبر فى ميادين السياسة والادارة .

ان الخطر الذى استهدفنا له فى خلال تلك المحنة لم نتغلب عليه بالتضحية فى سبيل الفكرة الوطنية فقط وانما كان لمناعتنا الأقتصادية أثر كبير فى المقاومة والكفاح .

وما كادت الحرب تضع أوزارها وتدخل تركيا فى حياة الصلح حتى أخذت الشئون الأقتصادية بيننا تدب فيها روح النشاط وتسير فى طريق التأسيس بروح العزيمة الصادقة . ولقد أصبح من الحقائق الواضحة التى لا تحتاج الى تدليل أن الاقتصاديات تشد أزر الدولة وأن الدولة متممة للاقتصاديات .

الجمهورية التركية قد أسست نظاما يجعل الأستقلال الاقتصادى من أسمى المطالب والغايات . الجمهورية شعارها البحث عن التدابير السريعة والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه المطالب والغايات التى ترمى الى توطيد الحياة الاقتصادية المستقلة فى البلاد .

ان خطتنا التى نسير اليوم عليها فى استغلال مواردنا والوصول الى الأنتاج العام تبعث على الأمل وتنفخ فينا روح العزيمة للمضى فى طريقنا. والسنوات الماضية تدلنا على مقدار الحيوية الكامنة فى نفس أمتنا من الوجهة الاقتصادية واستعدادها للقيام بأعباء المشروعات الكبرى .

هذه الحقيقة الماثلة أمام الانظار تأخذ بيدنا وتشجعنا على المضى فيما نحن بسبيله وقد كان ميزاننا الاقتصادى فى السنوات الأولى من عقد الصلح لا يدعو إلى الارتياح والاطمئنان الا أننا فى السنوات الاخيرة رأينا تقدما فى علاقاتنا التجارية مع الخارج وشاهدنا اتساع نطاق هذه العلاقات شيئا فشيئا بشكل يدعو الى الارتياح نوعا ويجعلنا نطمئن الى المستقبل الباهر الذى ينتظر حياتنا الاقتصادية التى استطاعت أن تتقدم بهذه الخطوات فى بضع سنوات تعد على الاصابع .

كنا إلى عهد قريب فى حاجة شديدة إلى وسائل النقل وهذه الحاجة كانت من أكبر العوامل التى أخلت بالموازنة الاقتصادية بين مراكز الانتاج فى بلادنا ومواطن الاستهلاك فيها. وسياسة المواصلات والاكثار من مد السكك الحديد فى أطراف البلاد فى مقدمة الأمور التى تعالجها الجمهورية فى السنوات الأخيرة بهمة لا تعرف الكلل وقد وصلنا فى هذه الجهود الى مرحلة تبعث الرجاء فى النفس وتحمل على تقوية الآمال . إن حكومة الجمهورية التى تدأب فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه المجلس الوطنى الكبير لتوسيع شبكة السكك الحديد فى البلاد تستطيع أن تذكر اليوم بارتياح عظيم أن جهودها قد أثمرت.

من المسائل التى كانت موضع عنايتنا و إهتمامنا خلال تلك السنوات استعداداً للمستقبل هو العمل على اسعاف البلاد بحاجتها الاقتصادية فى أقرب وقت ممكن . أقصد أن أقول إننا اذا ستطعنا أن نصل فى موازنتنا الاقتصادية إلى اعداد الميزانية السنوية بربح قليل ترجح فيه كفة الصادرات على الواردات فاننا بذلك نكون قد وضعنا الحجر الأساسى لتقوية بنائنا الاقتصادى .

إننا نشاهد فى كل يوم بالتجربة الشخصية مقدار ما نعانيه من غلاء أسعار المعيشة فى حياتنا العامة . ولا مراء فى أن النتائج العملية المثمرة التى حصلنا عليها فى سياستنا التى نهجناها لتوسيع حركة المواصلات ستؤدى إلى تهوين هذا الغلاء إلا أننا نعتقد بأن الغلاء الحادث فى بلادنا ليس بناشئ من نقص المواصلات وعدم كفايتها بل أن هناك أسباباً وعوامل أخرى تزيد من تأثيرها فى هذه الحالة . ونرى فى مقدمة تلك العوامل ما عليه عملة البلاد من عدم الثبات والاستقرار فان تقلب أسعار العملة فى الداخل والخارج مما يزيد الحياة الاقتصادية فى البلاد إرتباكا وما من شك فى أن هذه الحالة ليس لها أدنى علاقة بحالة الدولة المالية .

لو كان لنا أن نستدل على حالة الدولة المالية من قيمة عملتنا فان الحيوية المالية والقدرة المادية التى ظهرت بها بلادنا منذ سنوات عديدة يجب أن

يكون لها تأثير حسن فى حالة النقد وجعله من أمتن النقود وأسلمها عاقبة . وليس بخاف علينا أن التغييرات الطارئة على قيمة العملة فى بلادنا لها أضرار سيئة على الثروة القومية ونتائج خطيرة تمسها فى أساسها .

إن المجلس الاقتصادى الأعلى هو المجلس الذى كنا ننتظره بفروغ صبر من سنوات عديدة ليقوم بواجبه فى توطيد حياتنا الاقتصادية . ولقد بذلنا كل ما فى وسع الطاقة البشرية لاختيار صفوة الاخصائيين وجمعهم فى هذا المجلس . ولا ريب فى أنه من الصعب أن يجتمع فى صعيد واحد كل من فى البلاد من صفوة رجال الرأى ، وأن يضمهم مجلس واحد فان الشروط التى تخضع لها أمثال هذه المجامع ستجعل حتما بعضاً من أصحاب الكفايات خارج هذا المجلس إلا أنه مما يدعو إلى التفاؤل أن هذا المجلس الاقتصادى يملك حق الاستفادة من مواهب وإختبارات جميع الذين يعنيهم تحقيق الغاية التى تصبو اليها الأمة بأسرها . ولا يسعنا أن نقول بطبيعة الحال إن الآراء والتدابير التى سيصدرها هذا المجلس الاقتصادى ستكون كالعصا السحرية التى تبدل الحالة الاقتصادية من طور لآخر فى ظرف أربع وعشرين ساعة أو فى بضعة أيام . إننا لا نذهب فى الخيال إلى مثل هذا الحد لكن هناك أدواء مستعصية وحالات مرتبكة يخيل للانسان لأول وهلة أن علاجها سهل ، وأنه عند وصف العلاج الناجع لها يكاد الانسان يقول للواصف أننا كنا نعلم ذلك . مثل هذا العلاج الذى يبدو سهلا إنما يتوقف نجاحه على قيمة الشخص الذى يصفه أو الجماعة التى تقول به حتى يمكن الأخذ به والسير على مقتضاه بثبات وعزيمة ومن دون تردد . إن الحقائق البسيطة إذا صدرت من شخص غير مختص كانت عبارة عن أقوال جميلة تفسر على وجوه شتى ولا تكون لها القوة العملية النافذة . أما إذا كانت نفس هذه الكلمة صادرة من مجرب محنك ، إذا كانت هذه الكلمة صادرة من جمعيتنا المختصة فان الأمة بأسرها تتقبل تلك الكلمة قبولا حسناً وتعمل على تنفيذها وإتخاذ مايجب من التدابير بشأنها .

إخوانى : لا أرتاب مطلقاً فى أن التـدابير الواجب اتخاذها فى الحياة الاقتصادية مع بساطتها وافتقارها إلى الثبات فانها كذلك فى حاجة إلى جهود كثيرة وهمة عاليـة . إننا سنجعل إرشادات هذا المجلس رائدنا على الدوام فى انتهاج الخطة التى يجب أن نسير عليها وانـكم لتعلمون ما تبذله الأمم من غيرة وما تنفقه من أموال لاعداد البرامج الاقتصادية التى تصلح لها . إننا لا نرتاب لحظة فى أن أعضاء هذا المجلس العالى فى كل الآراء التى سيبدونها والتدابير التى سيرونها سيفكرون فيها باخلاص كأنما هى تدابير وآراء تتعلق بمسائلهم سواءاً منهم فى ذلك العلماء المتبحرون الحائزون على شهرة عالمية ببحوثهم ونظراتهـم وسواءاً منهـم الاقتصاديون العمليون الذين حنكتهم التجارب وأكسبتهم خبرة تعادل خبرة النظريين والراسخين فى الاقتصاد . هناك فرق بين الاهتداء إلى العلة ووصف ما يجب عمله لمداواتها وبين طريقة تنفيذ التـدابير التى يجب الأخذ بها . والمجلس الاقتصادى الأعلى سيرشدنا إلى هذا الفرق ويدلنا عليه وينظم السبيل بين القول والعمل .

لا أريد يا حضرات السادة أن أستنفد وقتكم الثمين بالاسهاب فى شرح الأمانى التى تجيش فى الصدر وإذا كنت قد أوضحت لـكم كيف بذلنا الجهود فى تأليف هذا المجلس والآمال التى نعلقها عليـه فانما أردت أن أدلـكم على ما سيكون لآرائـكم واقتراحاتـكم من أهمية لدى ادارة الحكومة . وانى لأتمنى لـكم من صميم قلبى النجاح فى أعمالـكم الجليـلة وأرجو أن يكون يوم افتتاح المجلس العـالى الاقتصادى من الأيام المشهودة التى ستغير حياتنا الاقتصادية من حالة الجمود الى حالة القوة والنشاط (تصفيق) .

ميزانية الدولة

خطبته التي ألقاها أمام المجلس الوطني الكبير

في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨

حضرات السادة :

قد انتهينا الآن الى الموقف الأخير لصدور قراركم النهائي بشأن ميزانية عام ١٩٢٨ وقد تكلم اخواني بشرح واسهاب عن كل فرع من فروع الميزانية وأبوابها . وإنني لأود أن أوضح لكم مرة أخرى قبل اصدار قراركم الأخير، السياسة التي حفزتنا لتقديم هذه الميزانية بين يديكم ، ووجهة النظر التي تخامر أفئدة الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ هذه الميزانية ؛ فاننا نستطيع أن نبين السياسة التي نسير عليها في الشئون الداخلية والخارجية بوضوح وجلاء وأن نشير الى الهدف الذي نقصده من وراء هذه السياسة . الوضوح والاستقامة في السياسة الداخلية معناها تطبيق قوانين الجمهورية وأنظمتها بعناية ودقة بين الجميع ومن غير محاباة ولا تمييز في المعاملة . وما من شك في أن الديمقراطية لا سبيل الى تنفيذها على هذا النحو ما لم تكن معززة بالقدرة ومدعمة بقسط وافر من الهيبة والقوة . نرى أن الشرط الأساسي للقيام بالأعمال النافعة المثمرة في هذه البلاد على الوجه الأكمل يتوقف على طمأنينة أبناء الوطن وسلامتهم تحت إشراف حكام يعملون بحرية وفق سياسة داخلية مرسومة يحدها النظام وحسن الاستقامة . اذا تصفحنا تاريخ هذه البلاد خلال مائة سنة مضت نجد أن من أكبر الأشياء التي أضرت بنا ما أظهرناه من الشك والتردد في معرفة وادراك مدى استعداد البلاد وما يحيط بها من ظروف وعوامل للقيام بالمشروعات النافعة المثمرة . والضرر الذي

أصابنا من هـذا الشك والتردد لا يقل عن الضرر الذى لحقنا من الأخـذ بأسباب المشاريع المطلقة من القيود والحدود والاتيان بهـا الى قلب البلاد مما أدى الى تشجيع الفوضى .

أما سبيلنا اليوم فى السياسة الداخلية التى نعمل على انتهاجها بدقة وعناية فهو سبيل وسط بين الطريقتين اللتين أثبتت لنا التجارب بعدهما عن محجة الصواب والاعتدال . إننا أصبحنا نعلم حق العلم مدى استعداد البلاد وقابليتها لهضم المشروعات والأعمال المنتجة ؛ وصرنا لانهاب اقتحام الأبواب المؤدية الى انفاذ تلك المشروعات بالقدر الذى تهضمه البلاد وتسوغه ظروفها الخاصة كما أننا نسير فى انفاذها وتطبيقها وفق الأصول والأساليب الديمقراطية التى تجعلنا نتقـدم فى كل يوم خطوة الى الأمام ، بما يكفل الاحتفاظ بالسكينة والاطمئنان والشعور بالثبات وبالقدرة . هذه هى طريقتنا فى سياستنا الداخلية وقد تـكون هذه الطريقة شـديدة فى نظر أولئك الذين تصدروا للمناصب الادارية فى عهد الاستبداد فنشأوا نشأة عجز وضعف دون أن يهيئوا أنفسهم للاضطلاع بأعباء أى عمل ايجابى وكانوا معتادين على الانسحاب من ميدان العمل عندما يصطدمون بالصعوبات والعراقيل . وربما كانت هذه الطريقة فى نظرهم ضرباً من العسف الا أنه لا يمكن بحال من الأحوال اسناد أى تهمة الينا من هـذا القبيل لأننا نستطيع أن نقنع المترددين منهم باخلاص بسرد الأدلة الملموسة المحسوسة التى لاتدع سبيلا للريب .

الغاية التى نتوخاها فى السياسة الخارجيـة هى العمل على تحقيق مصالحنا بالسير فى المنهاج القويم الذى لا يتعارض مع منفعة أى شعب آخر أو يرمى إلى ضرره . السلام فى نظرنا معناه الترحيب بكل تفاهم لا يمس منافع هذه البلاد ولايؤدى الى الاخلال بها. وأظن أنه لايمكن ان تـكون هناك سياسة خالصة من شوائب الاغراض تبلغ هذا الحد الأدنى من حق الدفاع عن النفس . أما علاقاتنا فانها قائمة على أساس الاستقامة والصدق كما أننا نهتم بكل صداقة ونوجه

عناية خاصة الى الوفاء بعهودنا والتمسك بروابط الصداقات التى ارتبطنا بها ونبذل كذلك مافى وسعنا لتسوية جميع المشاكل المعلقة بيننا وبين غيرنا بروح المسالمة وبالرغبة الأكيدة فى الوصول الى نتيجة الحلول المرضية . اما اذا كنا نظهر احجاما فى قبول بعض الحلول فان احجامنا هذا مبنى على ملاحظات أخصها أننا قد وصلنا الى الحد الممكن فى التضحية التى لاتخل بمصلحة البلاد وأنه لامجال الى التقدم فى التضحية أكثر من ذلك الحد . ولايسع المنصف الا أن يلتمس لنا العذر فى ذلك .

إننا نوجه عنايتنا الخاصة لتقوية وسائل الدفاع فى بلادنا لاعتقادنا بان هذه التقوية تؤدى الى الاحتفاظ بسياستنا القويمة الصادقة فى الداخل والخارج . لأنه لم تظهر الى اليوم وسيلة أخرى من الوسائل التى يمكن بها الاستغناء عن التسلح لصيانة السلم والأمن .

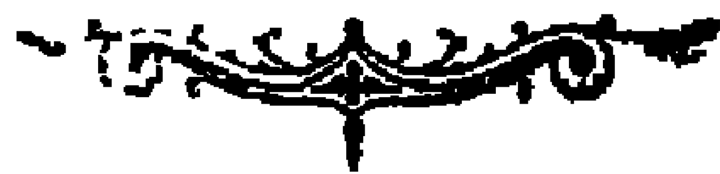
اهتمامنا بوسائل الدفاع ناشئ عن هذه الفكرة ونظرة واحدة الى موقعنا الجغرافى والى حدودنا المترامية تكفى للدلالة على أننا فيما نبذله من جهد وفيما ننفقه من مال فى سبيل التسلح للدفاع عن البلاد انما نفعل اقل ما يمكن أن يكون . هذه الخطوط الأساسية لسياستنا التى شرحتها لكم بايجاز لاتشمل جهاز الادارة وحدها وانما بنود الميزانيه العامة تدل كذلك على مظاهر هذه السياسية فى شئون الصحة والتعليم والاشغال العامة وميادين الاقتصاد فان جميع هذه البنود خاضعة فى الواقع لبرنامج اصلاحى عام . ولا أريد أن أقول لكم أن هذا البرنامج واسع النطاق يرتكز على أموال وفيرة مرصودة لتنفيذه ولا مراء فى أنكم ترغبون أن يكون البرنامج أوسع نطاقا من هذا وان يتسع لجميع الاحتياجات والضرورات التى تطلبها حالة الاصلاح ومن أجل ذلك نقول على الدوام بأننا فى حاجة الى برنامج أوسع من هذا البرنامج وأملنا وطيد فى المستقبل الذى سيمكننا من تحقيق هذه الغاية .

انكم ياحضرات السادة اذا أرجعتم النظر الى الحالة التى كانت عليها

ميزانياتنا منذ أربع سنوات وكيف كانت تلك الميزانيات مع ضخامتها غير متعادلة استطعتم أن تتأكدوا من الخطوة الحازمة التى خطوناها فى مدة قصيرة للوصول الى ميزانية أقل ضخامة وأكثر اعتدالا . هذه الخطوة التى خطوناها تبشرنا بمستقبل زاهر يدعو الى التفاؤل بتنظيم ميزانية أجل شأنا من ميزانية هذا العام تكون أقرب إلى الغاية التى نريدها لأننا بدلا من أن نحاول أعمالا كثيرة دفعة واحدة فنرتبك فى الخطوة الأولى ونعجز عن القيام بأى عمل منها نفضل السير بخطوة حازمة وأن نزحف الى تحقيق غاياتنا خطوة بعد أخرى حتى يتيسر لنا النجاح (هتاف وتصفيق) هذا هو السر فى أننا تركنا مشروعات كثيرة نشعر بالحاجة اليها . لكننا أخذنا بنظرية تفضيل الأهم على المهم لنصل بذلك الى ميزانية متعادلة يمكن تنفيذها عملياً . واذا استطعنا أن نطمئن الى إمكان تنفيذ مشروعاتنا بالفعل لا بالقول فان هذا الاطمئنان سيكون من أقوى العوامل التى تحفزنا للمضى فى طريقنا من غير ملل . ومامن شك فى أن التقدم الباهر الذى ظهر فى ميزانياتنا بفضل همة المجلس الوطنى وجهوده سيكون من أكبر الأدلة المقنعة على نهضة الديمقراطية فى بلادنا تلك النهضة التى ينظر اليها المستبدون والمغرضون بعين الحقد والتعصب الأعمى . أما المناقشات الحارة التى تجلت فى المجلس الوطنى الكبير أثناء نظر الميزانيـة فهى من أكبر الأدلة على حرص نواب الأمة فى عدم انفاق أى مبلغ من المال الا فى سبيل المصلحة العامة .

الميزانية أيها السادة بعد جهودكم الصادقة وغيرتكم الشديدة تبدو الآن فى مظهر عملى بعد ان تعادلت فيها كفتا الايرادات التى يمكن الحصول عليها بسهولة والمصروفات التى يمكن انفاقها على أكمل وجه . وقد عرضت عليكم سياسة الهيئة التنفيذية التى ستشرف على هذه الميزانيه وبينت لكم الغايات التى تتوخاها هذه الهيئة لتطبيق سياسة الدولة من الوجهة المالية والاستعانة بهذه السياسة المالية فى تدعيم السياسة العامة . واذا كان لى ان أستخلص من

مجموع آرائكم ونظراتكم حول الميزانية المقدمه الى هيئتكم الجليلة بأنها حازت ثقتكم فانى أستطيع كذلك ان أعتبر هـذه الثقه من دلائل رضاكم على الهيئة الاجرائية التى سيكون لها شرف الهيمنة على هـذه الميزانية التى خرجت من بين أيديكم فائزة بثقتكم الغالية (تصفيق وهتاف) .



في دائرته الانتخابية

خطبته التي ألقاها على مرشحيه في ملاطية يوم ١٣ سنة ١٩٢٨

أبناء بلدي ملاطية الأعزاء :

أنتهز هذه الفرصة السعيدة التي جمعتني بكم لأحدثكم عن موقف البلاد في الداخل والخارج وعن سياسة الحكومة التي أتشرف اليوم بمسئولية إدارتها وعن الغايات التي ترمي اليها هذه السياسة .

ليس عندي ما أقوله كثيراً عن السياسة الدخلية للبلاد فان القوانين التي سنها المجلس الوطني الكبير تسير في طريق التنفيذ في كل ركن من أركان البلاد بعزيمة صادقة ومن غير استثناء عملا برغبة المجلس وإرادته وأريد أن ألفت أنظاركم بصفة خاصة إلى أن هذه القوانين تنفذ على أكمل وجه تحت اشراف ورقابة قضاة الجمهورية ورجال القانون فيها ولم نجد في أي جهة من جهات البلاد ما يدعو إلى الالتجاء لوسائل أخرى خارجة عن تأييد رجال العدل والمسيطرين على تنفيذ القوانين .

هذه الحالة لها أهميتها ونتائجها لأنكم تعلمون أنها من أقوى البراهين والدلائل على النظام الطبيعي وعلى شعور شعبنا وتجاربه وعلى قوة الجمهورية وانسجامها مع مظاهر ذلك الشعور وتلك التجارب الأمر الذي لم تشهد البلاد له مثيلا منذ أمد بعيد في تاريخ سياستها الداخلية .

ولا يخفى أن استقرار الحالة على هذا الوضع من أقوى العوامل لتقدم الحياة الاجتماعية ومناعتها ضد الفوضى وعناصر الفتن والفساد بشكل يدل على يقظة أبناء الجمهورية وعرفانهم مزايا النظام الحاضر . الأمن والسكينة من ألزم الأمور وفي مقدمة المسائل التي يجب أن يكون لها المكان الأول

فى شئون البلاد ولا مراء أنكم توافقوننى على أن الوصول إلى حالة السكون يجب أن يكون سبيله الطرق القانونية المعتادة لأنه أسلم الطرق عاقبة وأقربها إلى الغرض .

سوف نمضى فى سياستنا هذه التى ترمى إلى توطيد أركان السكون والصفاء بكل حزم ودقة ولا أظنكم ستحملون أقوالى هذه على محمل أنها مجرد عبارات تقضى الظروف بترديدها ذلك لأن التجارب قد دلت على أن الجمهورية إنما لها طابع خاص فى اظهار ما يجب أن يكون موضع عنايتها وحزمها وإننى أستطيع أن أجاهر بارتياح وبشىء من السرور اعتماداً على الثقة التى تتمتع بها حكومتى من جانب المجلس الوطنى الكبير أنه لا يوجد فى أفق السياسة الداخلية ما يعكر صفاء السكينة التى تسود البلاد .

سياستنا الخارجية

إننى فى موقف يسمح لى بأن أشرح لكم سياستنا الخارجية بسهولة ومن غير تكلف ودون احتياج إلى اختيار الألفاظ للاعراب عما يجيش فى صدرى لأن سياستنا صريحة وتسير فى طريق قويم والجهود التى بذلناها فى خلال الأعوام الماضية تدعو إلى الارتياح من هذه الوجهة .

الموقف السياسى والجغرافى لتركيا العزيزة يجعل لها مكانة خاصة وأهمية ممتازة باعتبارها من أهم المؤثرات فى التطورات السياسية الدولية وإننا نعلم هذا الموقف حق العلم . والبلاد التى تكون فى مثل هذا الموقف عليها أن تجعل من أهم الغايات فى سياستها الخارجية الاحتفاظ بقدرتها وكفايتها لمقاومة أى عاصفة من العواصف السياسية التى قد تهب عليها فتجعل ارادتها القومية هدفا للأخطار . هذه القدرة موجودة ماديا فى شخصية الأمة التركية ومتوفرة بكثرة فى معنوياتها كما أثبتت التجارب وإنه لمن أهم الشئون التى هى موضع عنايتنا الاحتفاظ على الدوام بهذه القدرة .

الأمة التى يكون موقفها على هذا النحو ينبغى لها بعد الاهتمام فى

الاحتفاظ بحيوتها المعنوية وقدرتها المادية أن تكون بصيرة كذلك فى ترصين موقفها السياسى والجغرافى واجتناب الأهواء والعوامل الخارجية التى تفسد عليها طمأنينتها فلا يسعها إلا أن تسير على منهاج من السياسة الواضحة القويمة فى علاقاتها مع غيرها لتدرأ عن نفسها خطر تلك الأهواء . وإذا قلت إننا الآن فى منأى عن كل تحريك أو مناورة سياسية فليس هذا معناه أننا مستهدفين لشئ من هذا القبيل وإننا قد رفضنا ذلك لأن الواقع إننا إلى الآن لم نصبح عرضة للتحريك من أى جهة من الجهات وما أريد أن أبينه لكم هو الأسس التى تقوم عليها سياستنا .

إن الأمة التى تكون على شاكلتنا فى حاجة إلى الصدق والاخلاص فى معاهداتها وبياناتها السياسية ووعودها وبالاجمال فى كل ماله صلة بصداقاتها والوجوه التى تشكو منها فى معاملاتها الدولية هذا الصدق هو على الدوام رائدنا فى الدقة التى نحرك بها دفة سياستنا الخارجية .

هذه العبارات الدالة على وجهة نظرنا توضح حقيقة الأغراض المنطوية عليها سياستنا فى توطيد أركان الصلح مع غيرنا فى علاقاتنا السياسية الدولية . يمكننى أن أقول لكم بكل جرأة وارتياح إن تركيا فى السنوات الأخيرة تعد احدى الدول التى أظهرت نشاطا كبيراً في ابرام المعاهدات التى تقرب ما بينها وبين جاراتها وتعقد الصلات الودية بين الحكومات البعيدة عنها على أساس من روح التفاهم والمودة الحقيقية .

وقد أبرمنا بعض معاهدات فى خلال العطلة البرلمانية للمجلس الوطنى الكبير وهذه المعاهدات التى ستعرض على المجلس عند افتتاحه اظن أنها ستكون من أجلى المظاهر الدالة على قوتنا واستقامتنا فى الموقف السياسى .

علاقاتنا مع الافغان

المعاهدة التى أبرمناها مع الافغان اثناء الزيارة التى قام بها جلالة ملكها فى بلادنا وكان لها أحسن أثر من السرور والارتياح هى من الأدلة

الملموسة على مقدار ما اظهرته الأفغان من الرغبة الأكيدة في السعي بجد وعزيمة في سبيل الصلح والعمران . إن مظاهر العزيمة التي تبديها بلاد الأفغان في سبيل الاندماج في الأسرة الدولية العالمية لتكون كتلة مدنية من أكثر الأمور التي تدعو الى ارتياحنا وسرورنا ولا ريب عندنا في أن الاصلاحات الجديدة التي يتوخاها حضرة جلالة ملك الافغان وما يبذله من غيرة في تحقيقها سيكون لها أثرها ولمناجحها .

علاقاتنا مع ايران

البروتوكولات التي وقعنا عليها مع جارتنا ايران من دلائل الرغبة الأكيدة في تنمية العلاقات الودية الموجودة بيننا وفي اضطراد العلاقات والاقتصادية ونموها بيننا وبين جارتنا وكلما تقدمت سبل المواصلات التي تقرب مابين البلدين وتزيد علاقتهما توثيقا ستجنى الامتان ثمرات هذا التواد والتفاهم

علاقاتنا مع ايطاليا

ان معاهدة التحكيم وعدم التعدى والحيدة المبرمة مع ايطاليامن المسائل الجديرة بحسن تقديركم . كان يسود العلاقات السياسية بين البلادين جو من الغموض والابهام وعدم الطمأنينة وهذه الحالة التي كانت من صنع الاغراض والاهواء السياسية أدت الى عدم الاطمئنان من سنوات عديدة في علاقات البلدين وربما جاءت معاهدة التحكيم وعدم التعدى بمثابة ضربة قاضية على آمال الراغبين في تعكير صفاء الجو السياسى العام ووضعت حداً لألاعيبهم في هذا السبيل غيرانها بلا ريب ذات خير لمصلحة البلادين ومن الأمور التي يقابلها دعاة الصلح الحقيقي والسكون بكل ارتياح وماتجلى في بيانات وحركات المسيو موسو لينى رجل الدولة العظيم من مظاهر الصدق والقوة كان من الأمور التي سهلت سبيل التفاهم بين البلادين لتعود علاقاتهما الى ما يجب ان تكون عليه من الطمأنينة والأمن . ومن المسائل التي أجاهر بها مسرورا

نحو الصداقة والصفاء فى علاقات الأمتين بعد التوقيع على المعاهدة .

علاقاتنا مع بلغاريا

تقرر أن تجرى المفاوضات بيننا وبين بلغاريا لعقد معاهدة للتحكيم وعدم التجاوز والحيدة والمعاهدة المعقودة بيننا الآن والمعمول بها تنص على الدخول فى المفاوضات لابرام معاهدة تحكيم والحالة السياسية بين البلدين فى صفاء وسكون

علاقاتنا مع اليونان

يجد ربى فى صدد الاشارة الى علاقاتنا مع اليونان ان أصرح لكم أولا أنه لا يوجد بيننا وبينها مشكلة سياسية معقدة اما المسائل المعقدة بيننا وبينها فهى المسائل التى تشير اليها المعاهدات السابقة وهى مسائل حقوقيه ذات علاقة بمصالح الافراد ولاسبيل فى الواقع الى غض الطرف وعدم الاهتمام بهذه المسائل المتعلقة بمصالح مواطنينا وحلها بالطرق الدبلوماسيه القانونيه غير أنه لا بد فى النهاية من الوصول الى حل مرض طالما كان حسن النية متوفرا بين الطرفين ويلوح لنا ان المسيو فنزيلوس يرغب بعزيمة صادقة فى حل المسائل المعلقة كما يبدو من تصريحاته وخطبه المختلفه ولهذا المظهر الدال على حسن النية اثره فى نفوسنا وقد قوى أملى واشتدت ثقتى بالمستقبل عقب خطاب أخير وصلنى منه قبيل قيامى من أنقره إلى هنا . ان هذه الرغبات سيكون لها وجع صدى فى نفوسنا وستقابل بما هى جديرة به من الاخلاص لأنه من أخص الآمال التى أرغب فى تحقيقها إنقاذ المسائل المعلقة بين الطرفين من حالة التردد والتسويف وحلها بطريقة عملية راديكاليه واخراج الرغبات التى ترمى الى تأسيس جو من حسن التفاهم الأكيد فى سياسة البلدين من حيز القول والرغبة إلى ساحة التنفيذ والعمل

علاقاتنا مع المجر

مظاهر الحفاوة التى قوبل بها وزير خارجيتنا فى المجر عند عودته من

أوربا بعد استشفائه كان لها وقع حسن فى نفوسنا .

العـلاقات الودية بين الطرفين فى الشئون السياسية تزداد قوة ونمواً كازدياد العـلاقات الاقتصادية وتقدمها بين البلادين . وترون من هـذا ياحضرات السـادة إن الحوادث المتعلقة بشئوننا السياسية الخارجيـة فى الأشهر الثلاثة الأخـيرة مفعمة بالمظاهر المثمرة التى تدعو إلى السرور والارتياح وقد أردت أن أذكر لـكم على وجه التخصيص ماوقع من نشاط فى سياستنا الخارجية بعـد انتهاء الدورة البرلمانية للمجلس الوطنى إلا أننى إذا نوهت لـكم كذلك بعلاقاتنا الأخرى فاننى أكون قـد أجملت لـكم الموقف السياسى باختصار .

علاقاتنا مع الروس

علاقاتنا الودية مع الروس مستمرة فى طريق المودة والتفاهم فى جو من السكينة وحسن التفاهم وقـد عقدنا فى الأيام الأخيرة بيننا وبين الروسيا اتفاقية تنظم شئون المراعى للسكان المقيمين عند الحدود المتاخمة .

علاقاتنا مع انجلترا

علاقاتنا مع انجلترا حسنة وطبيعية .

علاقاتنا مع فرنسا

لقد أبرمنا فى هذه السنة اتفاقية الـكوبونات الـكبرى وهى من المسائل التى كانت فرنسا تعلق عليها أهمية خاصة وأعتقد أن هذه الاتفاقية التى حملتنا أعباء حمل ثقيل تدل على مقدار التضحية التى قبلناها والذى يهمنا كثيراً هو توطيد الأمن بشـكل حقيقى وعملى على طول حدودنا المتاخمة لسوريا ولست أجد مايدعو إلى كتمان ما نشعر به من الألم بسبب الحوادث المزعجة التى تقع عند هـذه الحدود . ومن الأمور الجليـة التى أصبحت من الحقائق أننا لا نجد ما يبرر الأخلال بالمصالح والمنافع الـكبرى بين البـلادين ونود جداً

العمل على تنمية العلاقات الحسنة بين الطرفين بوضوح واخلاص قلبي وأرجو أن تكلل الجهود المثمرة التي يبذلها وزير فرنسا المفوض الجديد بالنجاح في حل مسئلة الحدود والوصول إلى نتيجة تطمئن اليها النفس .

علاقاتنا مع الدول الأخرى

علاقاتنا حسنة مع ألمانيا واليابان وتجرى فى طريق من المودة والتفاهم وحسن الصداقة مع سائر الدول الأخرى .

نحن وميثاق كيلوج

سأعرض عليكم الآن ياحضرات السادة الحادثة الدولية الكبرى التي تشغل الاذهان فى الايام الأخيرة . أى أنني سأحدثكم عن الميثاق الذى يدور ذكره على الالسنة فى المحافل السياسية مقترنا باسم المستر كيلوج وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية فان جمهورية الولايات المتحدة قد أرسلت إلى الجمهورية التركية الدعوة لتشترك فى التوقيع على المعاهدة التى تتعهد فيها الدول بالكف عن استعمال الحرب كواسطة للسياسة القومية والعمل على حل المنازعات الدولية مهما كان سببها بطريق الصلح والتفاهم وأظن أن التفصيلات التى أدليت بها اليكم عن حالتنا السياسية تدل إلى أى حد تتمشى معاهدة كهذه مع آمالنا ورغباتنا ...

وقد أبدينا استعدادنا للأشتراك بكل ارتياح فى المعاهدة التى دعينا للتوقيع عليها وقد انتهت الآراء والمطالعات التى أبديت بشأن المعاهدة إلى مذكرة أخيرة قدمتهاحكومة الولايات المتحدة تتضمن وجهة نظر أمريكا فى المسائل التى لم تتناولها بنود المعاهدة .

من جملة ذلك مسئلة الدفاع المشروع فان وزير خارجية أمريكا يوضح فى فى مذكرته التفسيرية أن المعاهدة لاتمس حق الدفاع المشروع للأمم وقد صرحنا من جانبنا أن هذا الرأى يتمشى تماما مع وجهة نظرنا .

لا أريد أن أتصدى لموازنة أهميــة المعاهدة من حيث تأثيرها فى تنظيم العلاقات الدولية وانما استطيع أن أقول من الآن بأن الشعوب قد اصبحت بميثاق كيلوج مرتبطة بقيود سنجعل من الصعب الافلات منها بحيث تكون الدولة الراغبة فى الانفكاك من هــذه القيود إزاء مشكلات جديدة وهذه ظاهرة حسنة لها أهميتها الكبرى .

الحالة الاقتصادية فى بلادنا

جهود الادارة فى الداخل والخارج والوسائل التى تتذرع بها لصــيانة لامن فى داخل البلاد والدفاع عنها عنــد الحدود انما الغاية من ذلك كله هو الاحتفاظ بحياة الأمة وراحتها وطمأنينة معاشها وبعبارة أصح ترقية حالتها الاقتصادية والعمل على تقدم ونمو هذا الرقى .

المتاعب والهموم التى تمر يمكن نسيانها بسرعة وكذلك الادارات السابقة التى ما كانت تورث الشعب الا المتاعب ولاتهتم بتاتا بأمر معاشهم ومايحفظ عليهم أودهم لاسيما اذا كان العهد كعهدنا الجمهورى الممتاز بمحاسن كفيلة بإسدال ستار النسيان على مساوئ الماضى وانطماس معالمها غير أن الحقائق فى الاحوال الاقتصادية لايمكن أن تظهر بجلاء وأن يتبين منهــا الناس مقدار تكامل المزايا والمنافع التى يجنونها الا بارجاع النظر إلى حالات الضيق والمتاعب التى كانوا يعانون آلامها فى الماضى ومن جهة أخرى فان الشكوى على الدوام من الحالة الاقتصادية قد أصبحت من العادات المألوفة فى العصر الحاضر ولذلك فان الفصل فى حقيقة هذه الشكايات والوصول إلى ماهو جدير منها بالنظر والاعتبار من الأمور التى تستدعى الحكمة والبصيرة وتعوز شيئا من بعد النظر .

اننا فى معرض الحديث عن حالة البلاد الاقتصادية لامناص لنا من التساؤل عما إذا كانت موارد البلاد وماتجنيه الأمة من ربح يكفى لاعاشتها وللقيام بالواجبات والالزامات التى تحتاج اليها الادارة العامة والواقع اننا فى السنوات

الثلاث الأخيرة نعانى شيئا من العسر بسبب الآفات الزراعيــة التى أصيبت بها البلاد فى المناطق الوسطى واقسام السهول وقد كان القحط والجفاف الذى تصاب به سهول الاناضول من وقت لآخر قد بلغ هذه السنة منتهاه فى بعض الجهات وأدى ذلك إلى العسر فى جهات من اقسام الوطن . والجهود التى بذلناها قد أدت إلى تهوين الضائقة .ومازلنا نـكافح هذه الأزمة الموضعية بـكل مافى وسعنا من جهد وعزيمة . وقبيل وصولى اليـكم مررت بالبلاد التى اصابها القحط وتأملت فى حياة ومعيشة المزارعين الذين اضرت بهم هذه الحالة وعلمت أن الـكثيرين من سكان تلك الجهات قد نزحوا إلى المدن طلبا للرزق وتأمين المعاش . ومامن شك فى أن البـلاد التى تشرف عليها ادارة تهتم بالمشروعات لاقتصادية المختلفة لايشعر أهلها بالعسر المرهق لأنهـم يستطيعون أن يستبدلوا نظام حياتهم فى الحال وأن يلتمسوا المعاش فى السبل الأخرى التى تعينهم على طلب الرزق .والمشروعات التى تهتم بها الحـكومة للتعمير والاصلاح وفى مقدمتها مد السكك الحديد كانت من أقوى العوامل على تهوين الضائقة لأن أبناء البلاد الذين أصابهم الجدب قد وجدوا أمامهم باب العمل مفتوحا فى هذه المشروعات وإننا على أى حال لايسعنا إلا أن نرشد كل وطنى قادر على العمل الى طريق الـكد والسعى عنـد مااتعترضه المشاكل والعراقيل ولسنا نشجع العقلية التى تقول بالصرف والانفاق على المواطنين الأصحاء الأقوياء الذين يقعدون فى دورهم من غير عمل ولا انتاج. ومما يعزينا أن عدد العاطلين عن العمل بالضرورة قليـل جـداً لا يوجب الذعر والخوف وستـكون حالة البلاد على غير ماهى عليـه الآن عند مايزول هذا القحط الذى أصاب قسما من أقسامها لـكننا مع ذلك نقول بأن الحالة على وجه عام لاتدعو الى القلق حتى مع وجود هـذا القحط لأن الرخاء كفيل بأن يمون البـلاد بحاجاتها وضروراتها ونرى أن الانتاج العام على وجه الاجمال يقدر بأكثر من مليار تقريبا ومايصرف فى سبيل الادارة العامة من هذا القدر وهو ٢٥ مليونا

ليس بقليل لكنه لايعد شيئا كبيراً اذا قيس بالبلاد الأخرى التى تزيد مصروفاتها العامة عن هذا القدر .

الحالة المالية

أريد توجيه نظركم الى متانة حالتنا المالية وماينفق من الميزانية العامة على قسم كبير من المشروعات الضرورية فان لهذه الحالة أهميتها الخاصة ودلالتها على أن دافعى الضرائب تستثمر الأموال التى تؤخذ منه فى سبيل المصلحة العامة التى تعود فائدتها عليهم فيخفف الحمل عن أعباء كثيرة مما يتكبدونه ويحتملونه .

الواقع أن موقفنا المالى محدود بسياسة ترمى الى الانفاق بقدر ما فى طاقتنا مع توخى الاقتصاد التام فى جميع النفقات والمصروفات ومثل هذه القوة فى الحالة المالية من شأنها أن تجعل ادارة الدولة قائمة على أساس مدعم وأن يكون لها أثر كبير فى حياة البلاد الاقتصادية .

نرى العجز المالى والاضطراب المالى فى مقدمة الأسباب والعوامل التى أدت الى الانحطاط والسقوط فى العهد الماضى . ولقد رأينا كيف كانت الامبراطورية العثمانية فى ارتباك وعجز بسبب ارتباكها المالى وكيف أدى بها هذا الارتباك الى الوقوع فى مهاوى العجز السياسى . هذه العظة الماثلة أمام أنظارنا هى التى تدعونا اليوم لتوجيه أنظار المواطنين الى ضرورة قيامهم بدفع الالتزامات المفروضة عليهم بانتظام لتستطيع ادارة الحكومة أن تقوم بواجباتها فى حدود سياستها المالية المرسومة .

ومن الأمور التى عرفناها بالتجربة قياسا على الماضى أن المغرضين الراغبين فى إضعاف هذا الوطن ودفعه الى مهاوى العجز والانحلال والانقسام لايجدون من الوسائل سوى السعى فى تفكيك أوصال النظام المالى وذلك باغراء ولاة الأمور على التبذير والاسراف من جهة وباغراء دافعى الضرائب على الاحجام عن دفع ديونهم للخزانة العامة من طريق بث الدعاية وافهام

الناس أن الضرائب مرهقة وكثيرة .

أريد منكم ياحضرات المواطنين أن تزنوا الأضرار التى تنجم عن الدعايات التى يروجها المغرضون حول الالتزامات المالية وأنتم تقدرون حق التقدير مبلغ تأثير تلك الدعايات فى الحالة العامة. ويجب ألا ترفعوا عن أذهانكم مقدار ما تخصصه الحكومة من الأموال فى سبيل المشروعات العامة والفائدة التى تعود على دافعى الضرائب من تلك المشروعات وسأوضح لكم وجه الحقيقة فى هذا الأمر لتتبينوه . فان الميزانية العامة تقرب فى الحقيقة من ٢٥٠ مليونا ينفق منها ثمانون مليونا للصحة والمعارف والأشغال العمومية والنشاط الاقتصادى . ومن الواضح أن ميزانيتنا العامة لم تصل بعد الى الحد الذى هو كل ما تستطيع أن تقوم بدفعه البلاد لأن الجمهورية بدأت حياتها بعد سنوات الخراب والدمار وبعد الاضرار الكثيرة والخسائر الجسيمة الناجمة من سوء الادارة الماضية وعجزها بميزانية ضئيلة تكاد تكفى نفقات الادارة فقط بكل صعوبة . ومع أننا بدأنا العمل بأقل مال ممكن ولم نصل بعد الى حد المتوسط من التقدم المالى والاقتصادى لكننا رغم ذلك ننفق ٣٧ ٪ من ميزانيتنا أى ما يزيد عن الثمانين مليونا فى الشئون الاقتصادية العامة ولا يسع أى منصف عادل أن يغض الطرف عن النشاط والجهود المبذولة فى سبيل تقوية الادارة العامة وتوجيه الحياة الاقتصادية الى الوجهة المستقيمة وإننى على استعداد للتحدث والبحث والمناقشة فى قيمة المشاريع التى قمنا بها ليس فقط فى ميادين الأعمال العامة وشئون الصحة والمعارف وإنما كذلك فى أثر تلك المشروعات وقيمتها من الناحية الاقتصادية أيضا .

دعونا من حديث الضائقة والعسر المالى وفكروا فى حالة هذه المدينة الجميلة التى كانت مهملة منسية فى ركن من أركان الأناضول . هذه المدينة لم يصل اليها الكهرباء بواسطة القوة المائية ولم تتصل بالثغور الواقعة على البحار بواسطة السكك الحديد إلا فى ظل هذه السنوات القلائل .

إننا ياحضرات الناخبين مهما كنا فى ضيق ومهما ادعينا أننا لانتمتع بالرخاء نجد أن الحالة الاقتصادية العامة فى بلادنا تكفى لتمهيد سبل العيش لنا ودفع ماعلينا من الديون والالتزامات لخزانة الدولة من غير ضيق ولا اعنات .

سأحاول الآن الاجابة على سؤال آخر . هل تستمر الحالة الاقتصادية على هذا المنوال ومن غير أن تتقدم فى طريق الرخاء وهل لانجد سبيلا الى اصلاح وتعمير بلادنا كالأمم الغنية الأخرى ؟

سأجيب على هذا السؤال اجابة صريحة على مثال الأجوبة التى يقولها رجل الرياضة بعد حساب قاطع . إن حالتنا الاقتصادية سوف تتقدم بعد اليوم فى طريق الرخاء خطوة بعد أخرى وسوف نتمكن من اصلاح ديارنا وتعميرها كأغنى البلاد . وليس من عادتى أن أذكر الأقوال التى لا أستطيع اقامة الدليل عليها فى الحال .

يجب أن تكون البلاد حائزة قبل كل شىء على استعداد طبيعى حتى يمكن التفاؤل الى هذا الحد . إننا ياحضرات السادة لم نصل الى الحد المتوسط فى الانتاج العام فى كل مرافق البلاد الاقتصادية سواء فى الزراعة أم فى تربية الحيوانات ومقدار الرؤوس التى يمكن تربيتها أم فى محاصيل الغابات أم فى الصناعات أم فى استثمار المعادن أم فى شئون التجارة . وأحسبنى لا أبالغ فى القول اذا قلت أنه لايوجد انسان يستطيع أن يعارضنى فى هذه النظرية وما قصدت من إدلاء هذه النظرية إلا أن أجاهر بالقول أنه لا مجال الى اليأس وخيبة الأمل والظن بأن بلادنا فقيرة بسبب المشاكل والمتاعب والعراقيل التى أصيبت بها فى عهدها الماضى وسأحدثكم الآن كيف نعالج أمر الحياة الاقتصادية فى بلادنا وماهى التدابير والوسائل التى اتخذناها أو نفكر فيها للاستفادة من منابع الثروة والحياة فى بلادنا ؟

إننى مضطر الى العودة لحديث السلام القومى واستتباب السكينة لأن

الربح الذى جنيناه الى اليوم مهما كان ضئيلا والانتظام الذى وطدناه فى سبيل تعادل كفتى الايرادات والمصروفات إنما وصلنا إليه بفضل السكون المستتب. ومازلنا الى اليوم نسمع تلك النغمة التى ترددها الاشاعات فى كل يوم تلك الاشاعات التى تقول بأنه لاسبيل الى تقدم البلاد واصلاحها إلا بالاستدانة من الخارج . أرجوكم ياحضرات السادة أن تقولوا لى هل يجب أن نعتبر من تجارب الماضى لحالة هذه الأمة أم من تجارب الأمم الأخرى ؟ إن تجارب الماضى تدلنا على أن القروض التى عملت كانت عبئاً ثقيلا على كاهل حياة الأمة من الناحية الوطنية الى حد أن هذا العبء أقعدها عن سبيل التقدم والنهوض ولنفرض أننا رضينا الاستعانة بالقروض الخارجية فماذا بين أيدينا ليكون بمثابة رهن لهذا الدين . ليس عندنا سوى بضعة أبنية وبضع مؤسسات للأعمال العامة . ما زلنا الى اليوم نرزح تحت أعباء الديون التى خلفتها الأمبراطورية العثمانية لابناء الجمهورية الجديدة تلك الديون التى لم نخرج منها على ضخامتها وفداحتها بأى ثمرة اللهم إلا نحو ستين كيلو متراً من السكك الحديد مع أن الجمهورية رغم هذه السنوات القليلة المحفوفة بالعسر والضيق استطاعت من غير استدانة وبمحض جهودها وأموالها أن تمد مائتى كيلومتر هى الآن ملكها دون أى قيد مالى أو اقتصادى أو سياسى .

فكروا كذلك فى التضحيات التى سنتكبدها عند ما ننتظر المعونة من أى قرض خارجى . وما من شك فى أن أى انسان فى معاملاته الخاصة عند مايبين وجه العذر لعميله واضطراره الى مساعدته يتكبد شروطا ليست فى مصلحته عند مايأنس العميل منه أنه مضطر . وحالة الدولة التى تلجأ الى الاستدانة تظهر واضحة من مثل هذه المقارنة ولا أريد أن أضرب لكم الأمثال بما تعانيه بعض الدول من المشقات بسبب سلوكها هذا الطريق فان المركز دقيق لا يسمح بتصريح الأسماء ومع ذلك فاننى لا أنكر فائدة الاستعانة بالقروض الخارجية للمشروعات والأعمال الكبرى. لكن أوان

هذه القروض لم يأت بعـد ومازال أمامنا أن ننتظر الوقت المناسب لامكان عقد القروض التى لا تكلفنا تضحيات كبيرة ولذلك أكرر لكم عقيدتى السياسية فانها تستند أولا على مبدأ التوفير من ربح اليوم لاستثماره فى المشروعات الاقتصادية التى تزيد من قوتنا المالية . هذه هى السياسة التى نسير اليوم على منهاجها وقد مضينا فيها شوطا بعيداً ونجحنا فى اجتناء ثمراتها وستكون انتصاراتنا أكثر وضوحا كلما تقدم بنا الزمن والمبدأ الثانى لعقيدتى السياسية هو ضرورة الاهتمام بالشئون الصحية فان الاهتمام بالصحة العامة فى مقدمة المسائل التى تعيننا على التقدم الاقتصادى فضلا عن أنها من الواجبات التى تفرضها علينا الوطنية والانسانية فى سبيل المستقبل .

الاهتمام بالصحة

الرجل المريض لا يقف ضرره عند حد نفسه ومن يلوذ به وإنما يكون فى نفس الوقت المستهلك العاطل الذى يعجز عن الكسب ويكون عالة على كسب غيره . وإذا قلنا أننا نكافح اليوم فى ميادين الصحة العامة فان كفاحنا هذا معناه شن الحرب على الآفات والأمراض التى تهدد حياتنا العامة وفى مقدمتها الأمراض الاجتماعية .

لم يكن للشئون الصحية نصيب من الاهتمام الجدى فى بلادنا قبل عهد الجمهورية ويجب أن نعتبر هذا الكفاح الصحى حسنة من حسنات هذا العهد . وما كادت الجمهورية تشمر عن ساعد الجد فى هذا الميدان حتى أخذت تقوم بتجارب فنية فى مناطق عديدة وقد نجحت جهودنا لا سيما فى مكافحة الحميات المتوطنة فبعد أن كانت الحمى تنتشر بين عدد كبير من المواطنين فتقعدهم عن العمل إذا بهم بفضل تلك الجهود يعودون إلى حياة الصحة والقوة ويخدمون أرضهم بكل نشاط وهمة.وسوف نتوسع فى هذه المكافحة التى سوف لاتكون قاصرة على مقاومة الحميات فقط بل أنها ستشمل المكافحة

مع أمراض كثيرة متوطنة فى أنحاء شتى من البلاد .

نشاطنا فى المشروعات العامة

الميدان الثالث من ميادين كفاحنا هو ميدان المشروعات العامة وسوف نزيد من اهتمامنا الذى نوجهه للاكثار من السكك الحديد فى بلادنا ومن تنظيم طرق المواصلات . إن الجمهورية قد جعلت من أسمى مطالبها ربط أمهات المدن بشبكة من السكك الحديد لتكون الشرايين الاقتصادية التى تنقل المحاصيل والمنتجات العامة إلى الأسواق الداخلية والخارجية بسهولة . لقد وضعت الجمهورية نصب عينها تحقيق هذا المطلب وسوف تصل إلى غايتها فى زمن وجيز .

ومن الأعمال التى نفكر فيها ونعد المعدات للشروع فى تنفيذها وضع سياسة عامة لاصلاح الرى فى بلادنا . هذه السياسة التى سنشرع فيها اعتبارا من السنة القادمة سترمى إلى الحيلولة دون الاضرار التى تنجم من الفيضانات وإلى الاستفادة من المياه الجارية فى الرى بالطرق المنظمة وقدصرفت الجمهورية فى السنوات الماضية رغم الضيق والعسر مايزيد عن ٦٠ مليونا على مشروعات السكك الحديد وكنا بدأنا فى المشروع بربط لا يزيد عن بضعة ملايين ولم نعبأ عند ما خطونا تلك الخطوة المتواضعة بسخرية الساخرين الذين هالهم أن نبدأ فى مشروع يتكلف مئات الملايين ببضعة ملايين لا تتجاوز الخمسة ملايين أو الستة ولكنهم عند ما أدركوا عزيمتنا الصادقة وأيقنوا بأننا نمضى فى الأمر جادين لا هازلين قد تولاهم الخجل وأدركوا ما كانوا عليه من خطأ لا سيما عند ما أبصروا أننا ما زلنا نزيد فى الربط المخصص للمشروع حتى أوصلناه إلى ٢٦ مليونا وإننا قياسا على تلك الخطوة التى خطوناها فى مشروعات السكك الحديد سنبدأ فى مشروع الرى بمبلغ صغير قد لايتجاوز الستة ملايين وليس ببعيد أن نستهدف لظنونهم وأن نتعرض لنقدهم لكننا سوف

لا نعبأ بأقوالهم وإننى على يقين بالنتائج المثمرة إلى ستجنيها البلاد بعد سنوات قلائل بعد الخطوة الأولى فان المزارع والحقول التى تنجو من أضرار الفيضان ستدر الربح الوفير على أصحابها والأراضى المتعطشة للماء ستزدهى بحلة نضيرة من الخصوبة والنماء عند ما يصل الماء اليها .

وإنه لمن المؤلم حقاً أن يكون على مقربة من ملاطية الجميلة مناطق تشكو من القحط بسبب عدم الاستفادة بالمياه التى تضيع هباء فى جهات أخرى . وستقولون لماذا تأخرت فى التفكير باصلاح الرى طالما كانت له تلك الفوائد والمزايا التى ذكرتها لكم ؟ إننى لم أتأخر بتاتاً . لم نتأخر لحظة عن التفكير فى هذا الأمر الجدى الذى كنا نشعر بضرورته .

كان اصلاح الرى من جملة المشروعات الماثلة فى أذهاننا منذ سنوات لكننا ما كنا نستطيع إتخاذ أى خطوة أساسية قبل اليوم . وها هى الوسائل للبدء فى المشروع قد تيسرت لنا وسنبدأ فى خطوتنا العملية الأولى اعتباراً من السنة القادمة .

الاصلاح الزراعى

من ميادين النشاط الهامة التدابير التى اتخذناها لترقية الشئون الاقتصادية الأساسية فى البلاد . ويطول بى الشرح إذا أنا أوضحت لكم هذه التدابير بالتفصيل . فاننى أرجو أن نتمكن فى العام المقبل من تخصيص مبالغ كبيرة لتحسين أنواع المحاصيل وأجناس الماشية وسوف ننشىء فى السنة القادمة محطة تجارب كبرى فى (سلطان صو) على نحو محطات التجارب العديدة التى أنشأناها فى جملة جهات من البلاد . وأرجو أن نتمكن فى القريب العاجل من القيام بالتدابير التى أوصى بها الخبراء لصيانة ثروة الغابات والعمل على تنميتها وأؤمل كذلك البدء فى مشروعات الصناعات الكبرى ومن جملتها المنسوجات القطنية

انه من الصعب باحضرات السادة السير على سياسة اقتصادية فى بلاد لا تكون حالة الادارة فيها متمشية مع احتياجاتها الاقتصادية لأنه ليس من السهل تنظيم المرافق الاقتصاديه بالوسائل الفنية والمالية المحدودة كما هى الحالة بين أيدينا الآن لكننا مع ذلك نرجو أن تنجح مساعينا رغم صعوبة العمل مادمنا نرغب فى ذلك بصدق واخلاص . ويجد ربنا أن نتكلم عن الأمور الاقتصادية الرئيسية التى لها مساس بحديثنا الاقتصادى .

مسئلة الاعتمادات المالية

لقد سمعتم بلاريب أصوات الشكوى المتصاعدة من جهات عديدة بشأن افتقار رجال الأعمال إلى الاعتمادات المالية ونرى أن من اهم أسباب الشكوى عدم معرفة حقيقة هذا الأمر وكنهه .

لا تمنح القروض والسلفيات لأصحاب الخيال الذين يريدون أن يتذرعوا بالقروض المالية لتحقيق آمالهم التى لاتستند إلى التجارب. إن الذين ينظرون إلى هذه المسئله على هذا الوجه ويفهمونها هذا الفهم تنتظرهم نفس العواقب السيئة التى اصيب بها التجار الذين ارتفعوا فى زمن الحرب ثم لم يستطيعوا الاحتفاظ بثرواتهم لقلة تجاربهم . وليس فى وسع أى واحد منا انقاذ هؤلاء المغرورين ومع ذلك فان هناك أناسا من المحتاجين الى القروض لسدالضرورات المبرمة التى تواجههم وهؤلاء نجدهم على حق فى الشكوى إلا أن علاج هذه الحالة انما يكون بالاكثار من المؤسسات الوطنية التى تستطيع مديد المساعدة إلى التجار وأصحاب الأعمال. وهذا العلاج إنما يتحقق مع الزمن عندما تتقدم الحياة الاقتصادية فى البلاد فيزداد الانتاج العام ويتعود اهل البلاد على التوفير فى المصارف القومية .

هل السنوات الماضية تزيد من ثقتنا فى المستقبل ؟ يكفى لمعرفة ذلك أن ننظر إلى حالة مصارفنا الوطنية وما اظهرته من تقدم فى خلال السنوات الماضية الأخيرة . البنك الزراعى وايش بنك وبنك الأملاك وما إلى ذلك

من المصارف الوطنية إنما هى مؤسسات اقتصاديه نشأت وازدهرت فى عهد الجمهورية . وبفضل التقدم الاقتصادى الذى نلمسه الآن ها نحن نرى أثر هذه المنشئات ونفعها العظيم فى حياة البلاد من الوجهة الاقتصادية وسوف تزداذ هذه الحياة الاقتصادية قوة ببنك جديد سينشأ هـذه السنة هو بنك الدولة المركزى .

لا أريد أن أحدثكم عن البنوك التى تعرض الأموال بأرباح تفوق حد الانصاف ولا يكون همها فى المساعدة الا اشباع شهوتها بجشع. إن هذه النظرة السخيفة فى المساعدة المالية ماهى الا طريقة من طرق السلب وعلينا أن نكافح هذه العادة السيئة بالطرق القانونية والاجتماعية لأنها من العوامل الرئيسية التى تزيد فى أسباب غلاء المعيشة .

استقرار عملتنا

مازلنا محتفظين بالاهتمام فى مسئلة العمل على استقرار عملتنا ولقد تأيدت وجهة نظرنا فى هذه المسئلة ووصلنا إلى الثمرات التى كنا نرجوها . تعلمون ياحضرات السادة ان قانون تثبيت العملة يجب أن يـكون نافذ المعمول قبل الاستقرار بالفعل. وهذا انما يتأتى عندما تتعادل كفة الموازنة الاقتصادية فى البلاد وتستقر حالة الدفاع على اساس متين. وبفضل الموازنة فى الحياة الاقتصاديه لم تتغير عملة البلاد فى السنتين الماضيتين عن الحد المتوسط للرواج وموقفنا فى هـذه السنة أكثر متانه من موقفنا فى الاعوام الماضـية غير اننا مازلنا نشعر بضرورة اتخاذ بعض التدابير الأخرى التى تـكفل لنا عدم تذبذب عملتنا واستقرارها عند الحد الموازى لحياتنا الاقتصاديه العامة. ومثل هذه التدابير القومية يجب أن تـكون مدعمة بالشعور القومى لضمان انفاذها على الوجه الأكمل . على كل فرد من أبناء البلاد عند انفاق أى مبلغ من جيبـه أن يفـكر تماماً هل سيبقى هذا المبلغ فى بلاده أم ينفق للخارج . إن المسرفين الذين ينفقون أموالهم فى الخارج من غير ضرورة لا يقع ضرر اسرافهم على

أنفسهم وعائلاتهم فقط وانما تتأذى البلاد بطريق مباشر بنتيجة هذا الاسراف الذى لامبرر له . والحكومة مضطرة لاتخاذ بعض التدابير لصيانة وتقوية الموازنة الاقتصادية فى البلاد .

اننى ياحضرات السادة أثناء التحدث اليكم عن حياة البلاد وتقدمها واقتصادياتها لم أنوه بخطوات النجاح التى وصلنا اليها فى الماضى، ذلك النجاح الذى يبعث على الفخر والسرور . إننى قد عرضت عليكم مطالعاتنا وآرائنا عن الحال والمستقبل ولم أجد ما يدعو الى التحدث عن الماضى لأن الجمهورية ليست شعاراً لعهد الجمود والتوقف وانما هى رمز الحياة الفعالة القوية التى تتجلى فيها مظاهر التجديد فى كل يوم . (تصفيق حاد) .

واجبات الترك فى هذا العهد

يتبين لكم من أقوالى هذه أن الأمم القومية قد انطلقت فى عهدها الجديد من مظاهر الجمود والخمود وأصبح حياتها حياة جد وعمل . إن الامم العائشة فى هذه الأيام مجبرة على التسلح بالمزايا والكفايات التى تؤهلها للتسابق فى ميادين الجهود والأعمال سواء فى حياتها الاقتصادية أو الاجتماعية أم فى حياتها الدولية العامة .

العصر الحاضر وكذلك المستقبل يتطلبان من الأمة التركية مزايا كثيرة وكفايات كبيرة فى المعاش وفى العمل وفى المعرفة وفى التجديد . وإذا أردتم فيمكنكم أن تقولوا بأن معانى هذه الاوصاف والمزايا المطلوبة من الشعب التركى انما هى من ضروريات الوطنية التركية وليس فى يدنا أن نصم آذاننا عن هذه المطالب التى يريدها العصر الحاضر ويفرضها علينا المستقبل فى سبيل كرامتنا الوطنية . علينا أن نعتبر ذلك أمراً طبيعيا لأننا الجيل الذى شهد بعينيه انقراض عصر مضى بأكمله .

وبهذه الاقوال إنما أعبر لكم عن مدى الضرورة التى تقضى علينا بأن نكون طلاب اصلاح راديكالى حتى يمكن أن نكون الأمة الحائزة

للاوصاف والمزايا العلمية والمدنية .

علينا ياحضرات السادة أن نعلم جهاراً بأن القراءة والكتابة هما من خصائص الحياة الانسانية بقدر ما يكون النطق من مزايا الانسانية . أريد أن أقول لكم أن القراءة والكتابة ليسا هما من امارات المعارف والمدنية وإنما أرى أنهما العلامة الأولى من العلامات التى تساعد الجماعات الانسانية على الاغتراف من مناهل المدنية والعرفان .

الأمة المحرومة من معرفة القراءة والكتابة لا يمكن أن أقول لكم فى أى موضع مكانها من الجهل والتأخر فان الأمية من العوامل الرئيسية التى تقعد بها عن التقدم فى هذا العصر . لقد وضعت الأمة يدها على موضع الداء بفضل تشخيص الغازى الكبير زعيم نهضتها .

الشعب التركى النبيل يريد أن يخرج من عداد الأمم التى يسودها الجهل بالقراءة والكتابة بذلك القرار الحكيم الذى اعتزمت أن تأخذ به . اقصد بذلك القرار الخاص بقبول الحروف التركية الجديدة الموضوعة على أساس الحروف اللاتينية .

هذا القرار إنما هو خطوة جديدة تخطوها الأمة التركية فى سبيل مستقبلها الزاهر الذى ستفخر به الاجيال القادمة . هذه الخطوة الغرض منها أن تتعلم الأمة التركية عن بكرة أبيها ومن غير استثناء القراءة والكتابة (تصفيق) .

سوف لا يكون من السهل تقديم الأجابة الوافية للمعترضين الذين سينقدون فى المستقبل الآتى أعمال رجال الماضى ويلومونهم بسبب تأخرهم فى الأخذ بهذا المشروع الجليل النفع . لكننى أقول لهؤلاء الناقدين أن الناس درجوا على التمسك بالعادات المألوفة لديهم وعلى التقيد بما وجدوا عليه أباءهم ولا يمكن أن يخرجوا من تلك التقاليد التى درجوا عليها وائتلفوا بها إلا اذا نشأ من بينهم زعيم كالغازى مصطفى كمال يرشدهم إلى ما يجب عمله

بالقدوة الحسنة وبالتنقل فى اطراف البلاد والطواف على القرى وتعليم أبناء الشعب الألف باء التى اهتدى اليها بعد التجربة والمران . وهيهات أن يجود الدهر بزعيم قوى الأرادة صلب العزيمة كالغازى إلا على رأس عشرات من الأجيال .

هل شاهدتم مايظهره الشعب فى استانبول وأنقره وفى سائر جهات البلاد من التهالك على التخلص من عار الأميـة ليرتفع إلى مستوى الأنسان الملم بمبادئ القراءة والكتابة ؟ سيداتنا الطاعنات فى السن وأمهاتنا اللواتى كن ينظرن إلى الخطوط المرسومة فوق الطروس فلا يفهمن معانيها أصبحن اليوم فى سرور لا يعرفن كيف يعبرن عن فرحهن بالحياة بعد انفكاك تلك الرموز والطلاسم التى كانت تبدو لهن بلا معنى ، وبعد تمتعهن بنور المعرفة التى أصبحت تشع فوق تلك الصفحات بعد إن كانت قاتمة خرساء لا تجيبهن ولا تشفى غليلهن . وإنه لمن أشد الأمور التى تبعث على الارتياح والسرور أن الشيخ الهرم بعد أن يعجزه فك الخط وهو فى الستين من عمره يستطيع فى مدى اسبوعين أن ينجح فيما عجز عنه طوال تلك السنوات .

مكافحة الأمية وانتشال الشعب التركى من وهـدة الجهل والأخذ بيده إلى مستوى العلم والنور كل هـذا قد أصبح اليوم البرنامج الفعلى للأمة التركية . إن هذا البرنامج يتجلى اليوم فى سياسة الحكومة التركية وهو فى رأس المبادئ التى يعمل حزب الشعب الجمهورى عـلى تحقيقها كما أنه المثل الأعلى الذى يسمو إلى تحقيقه كل شاب مثقف من أبناء البلاد .

الشعب القوى يستطيع أن يظهر حيويته بما يبديه من عزيمة صادقة فى سبيل رفع مستوى جميع أفراده وانتشالهم من وهدة الأميـة وتسليحهم بسلاح العلم والمعرفة .

لقد أظهر الشعب التركى فى عهده الماضى رغبته الأكيدة فى التعلم بتلك الجهود التى كان يبذلها ابناؤه فى تعلم الكتابة والقراءة بالحروف التى لا تلائم

طراز تكلمه ولا تتمشى مع أساليب لسانه . هذه الرغبة التى أبداها فى الماضى تجعلنا نطمئن إلى المستقبل الزاهى وأن نعتقد أنه سوف لا يمضى زمن طويل حتى يكون جميع ابنائه قد تعلموا القراءة والكتابة بالأحرف الجديدة السهلة التى تناسب لغته الاصلية .

لقد أصبح جميع الوطن بمثابة فصل كبير من فصول مدرسة كبرى وكبير المدرسين فى هذا الفصل هو ابن الأمة البكر وثروتها المعنوية وأعنى به الغازى (تصفيق) سوف ينكب الشعب التركى على مواصلة التعليم والدرس فى هذا الفصل وسوف لا يخرج منه إلا فائزاً فى زمن قريب . إننى ما كنت فى وقت من الاوقات أشد ثقة بالمستقبل من يومى هذا وعندما يتساءل ابناء الغد عن السر فى النجاح الذى أحرزته البلاد فى أيام آبائهم سيجدون أن السر كامن فى اخلاص آبائهم للمبادئ الجمهورية وفيما أبدوه من دلائل المحبة الأكيدة والأخلاص فى الاقتداء برئيس جمهوريتهم الحالى الذى أحيي فى نفوسهم ميت الآمال ونفخ فيهم روح الحماسة والعزيمة الصادقة للتجدد والنشاط (تصفيق وهتاف) .



قانون الحروف الجديدة

خطبته التى القاها أمام المجلس الوطنى الكبير فى أول نوفمبر
سنة ١٩٢٨ بمناسبة المناقشة فى قانون الحروف التركية

أقوالى التى سأدلى بها بمناسبة لائحة قانون الأحرف التركية مختصرة وصريحة . إن الشعب التركى المجيد سيدخل فى عالم جديد من عالم النور والعرفان بهذه الأحرف التركية كما أشار إلى ذلك حضرة رئيس جمهوريتنا الكبير . إننا نثق فى ذلك بكل ما فى وسعنا من عقيدة واخلاص (تصفيق) المطلب الأسمى لهذا السعى هو انقاذ الأمة من مخالب الجهل ولقد رأيتم بأنفسكم وبما قمتم به من التجارب فى أرجاء البلاد أن حركة المكافحة ضد الامية بسلاح هذه الألف باء قد أثمرت ثمراتها وأيقظت كوامن النشاط فى النفوس وذللت سبل التقدم فجعلتها سهلة المسالك .

أريد توجيه أنظار رجال الثقافة ممن يتهيأون لتخليد أعمال أبناء الجيل الحاضر وجهود المجددين من النواب إلى نقطة أساسية : يكاد لا يوجد قانون من القوانين عند سنه والنظر فى اقراره يجعل الأنسان يطمئن إلى سهولة تطبيقه وجنى ثمراته بكل سرعة وفى أقرب وقت كما كان من نصيب هذا القانون ، أى أنه ليس فى الأمكان فى هذه اللحظة إلا أن يشعر المرء بيقين يمتلك عليه احساسه ويجعله يثق كل الثقة بما سيؤدى اليه تطبيق هذا القانون بهمة ونشاط من ثمرات أكيدة فعالة على أوسع نطاق ممكن .

السبب واضح لأن اصلاحا أساسيا كهذا له أثره على حياة الأمة وشخصيتها المعنوية ومستواها الفكرى لا يمكن التجرؤ على الأخذ به والسعى فى تقريره مالم تتهيأ الوسائل الكفيلة بالأعتقاد فى أنه سيسرى فى

جميع البلدان سريان الماء فى النبات الآخذ باسباب النمو والحياة . وها أنتم ترون جهاراً كيف أننا بقرارنا هذا قد لمسنا ضرورة من الضرورات القصوى التى كانت البلاد تشعر بالحاجة اليها .

ما رأيتموه ياحضرات الأخوان من اقبال الأمة وتهافتها على هذه الحروف يدلكم على أن رغبتها أكيدة وأن عزيمتها صادقة فى التخلص بالسرعة الممكنة من مخالب الجهل والانفلات من قيود الأمية لتتعلم القراءة والكتابة . معنى ذلك أن الأمة بأسرها كانت تنتظر منذ أمد بعيد مثل هذا المفتاح الذهبى . الأمر الثانى فى اقبال الشعب على هذه الحروف هو ما انطوت عليه من السهولة وهذه السهولة تكاد تكون ملموسة عرفناها بالنتائج السريعة التى وصلنا اليها فى الجهات المستعصية التى كانت بعيدة كل البعد عن نور العلم فان بضعة دروس القيت فى بضع ساعات كانت كفيلة ببث روح التشويق والرغبة فى نفوس الاميين وترغيبهم فى التعلم .

سوف تبذل الحكومة يا إخوانى كل ما فى وسعها من جهد للاستفادة من سهولة هذه الحروف وللوصول إلى الثمرات الاكيدة التى ستدعو إلى الارتياح فى ظرف سنوات قلائل . ستبذل الحكومة كل ما فى وسعها من جهد لتعليم أفراد الشعب القراءة والكتابة بالاحرف الجديدة السهلة بواسطة الدروس الشعبية التى ستصل إلى المزارع فى حقله والعامل فى مصنعه وتحببه فى التعليم بكل الوسائط الممكنة (تصفيق) .

لا يقف واجب السعى فى هذه المكافحة على حضرات المعلمين الذين نفخر حقا بجهودهم ونشاطهم لنصل إلى الثمرات التى نتوخاها . إن الموظفين وجميع الشبان المثقفين مكلفون فى هذه السنة وفى السنة القادمة وفى السنوات القلائل التالية بأداء هذا الواجب الوطنى وبذل ما فى وسعهم لتعليم مواطنيهم الآخرين القراءة والكتابة بهذه الأحرف .

إن لائحة القانون إنما تنص على كيفية الانتقال من عهد إلى عهد بعد

قبول الكتابة بالأحرف الجديدة . والمواد التى تشتمل عليها اللائحة خاصة بالفترات التى تحدد هذا الانتقال وقد اجتهدنا فى أن يكون كل عهد من عهود الانتقال مطابقا للضرورات والاحتياجات وسوف لا يمضى زمن كبير حتى يعم تطبيق الكتابة بالأحرف الجديدة لأنه بين أيدينا الآن وثائق كثيرة مطبوعة نعتمد عليها وسيكون العمل سائراً على ساق وقدم للانتقال من عهد إلى عهد طول الفترة التى ستبقى فيها هذه الوثائق المطبوعة بين أيدينا وهذه ضرورة لا مفر منها .

إننا بهذا القانون نفتح عهداً جديداً للحياة الفكرية بين الشعب التركى . أختم أقوالى وأنا أكرر عبارتى التى أقول فيها إننا مقتنعون بكل ما فينا من ايمان واخلاص بجلال قدر هذه الخطوة التى نخطوها . واذا قلت إننا نؤمن بعظمة هذه الخطوة فانما ذلك لاعتقادى بان الايمان فى مقدمة العوامل المؤدية إلى نجاح أى مشروع من المشروعات . اذا خالط عنصر الايمان أى عمل من الاعمال فلا بد من نجاحه مهما كانت العراقيل ومهما قويت الموانع (تصفيق حاد) .



خطبته التى القاها فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أمام المجلس الوطنى الكبير

حضرات السادة

لقد أوضح حضرة زعيمنا الكبير رئيس الجمهورية ببيانه الشامل الخطة التى تنطوى عليها سياسة الحكومة والسبل التى تسلكها فى سبيل غايتها .

لهذا السبب لا أريد الاشارة إلى الخطة الاساسية لسياستنا الداخلية أو الخارجية والمبادئ التى تقوم عليها وجهة نظر الحكومة بوجه عام فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية أو المسائل المالية . وانما سأتناول بالبحث كيفية الطريقة التى نعالج بها المبادئ العامة لسياسية الحكومة والتنويه بالمسائل الفرعية التى تجلى الغامض وتكشف الابهام عن موقفنا الحالى بصفة عامة .

سوف ننشئ خلال هذه السنة المدارس الشعبية التى ستساعد على تعليم أبناء الوطن الحروف الجديدة بالطرق العملية السهلة التى تجعل التعليم وفهم هذه الحروف فى متناول يد الجميع بحيث تكون على مقربة منهم وفى أماكن أعمالهم .

إن هذه الحركة سوف تكون عامة تشمل جميع اجزاء الوطن فى المدن والقرى . ستكون فصول الدراسة قريبة جداً من مواطن الأعمال وذات مدد قصير تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر ليتعلم المواطنون مبادئ القراءة والكتابة فى أقصر مدة وبأسهل طريقة وأوفر مؤنة . أما المواطنون الذين لا تسمح ظروفهم المعيشية بالتوجه إلى أماكن التعليم التى ستنشأ فى المدارس والاماكن العامة سواء فى المدن أم فى القرى فان هؤلاء سنرسل اليهم البعوث المتجولة من هيئات المعلمين . وسيخدم موظفو الحكومة من أصغر صغير إلى أكبر كبير فى هذه الحركة وفق الحاجة وحسب الظروف ولقد

تفضل حضرة رئيس جمهوريتنا بأن يكون على رأس هـذه الحركة ، وأن يتصدر لزعامة المدارس الشعبية وأن يكون كبير المعلمين لهـذه المدارس (تصفيق شديد) . ونرجو أن نصل بهـذه الحركة إلى تعليم مئات الألوف من الطاعنين فى السن والأميين مبادئ القراءة والكتابة فى ظرف سنة دون الاخلال بنظام معيشتهم وطراز حياتهم العامة .

لقد درسنا مسئلة التعليم الأولى دراسة وافية وفكرنا فى الوسائل المؤدية إلى تعميمه ويكاد التعليم الاولى يكون قد وصل إلى غايته التى يرمى اليها بواسطة النظام الموضوع لذلك . أما موقفنا الذى وصلنا اليه فى سبيل نشر التعليم الأولى بواسطة الهيئات المحلية ومواردها فيمكن تلخيصه كالآتى : الجهات التى لها من مواردها ما يكفيها للأتفاق فى سبيل الخطة الموضوعة قد توسعت فى المشروع توسعا يبعث على الارتياح أما الجهات التى لا تكفيها مواردها للسير فى المشروع تكاد تقف عن الحركة مع أن الايرادات المحبوسة على التعليم الأولى بواسطة الهيئات المحلية والجماعات الخصوصية تزيد فى مقدارها عن عشرين مليونا فاذا توحدت الجهة المشرفة على تعميم التعليم الأولى وانحصرت فى وزارة المعارف العمومية أمكن السير فى المشروع باطمئنان واستطاعت الأمة أن تضمن على الدوام تقدما محسوسا فى المشروع بانشاء المدارس الأولية التى تتوفر فيها الوسائل الفنية والشروط الصحية وقد دامت دراستنا سنوات طويلة والنتيجة التى وصلنا اليها هى التى عرضتها عليكم الآن .

سأحدثكم عن التدابير التى اتخذناها لمكافحة أضرار القحط فأول تلك التدابير أننا بذلنا الجهد لينتيسر العمل لأبناء البلاد التى أصيبت بالآفات الزراعية وقد خصصت وزارة الاشغال العمومية ٢٥٠ ألف ليرة من ميزانيتها لمساعدة هـذه المناطق . أرجو ألا تستصغروا هـذا القدر من المال فانكم تعلمون الأعتماد الخاص بانشاء الطرق . هذا الاعتماد ليس فى ميزانية الأشغال

وانما هو موزع على ميزانيات الادارة الخصوصية والربط الموجود فى ميزانية هـذه الوزارة إنما هو للاعمال الأستثنائية أما الأدارات الخصوصية فانها قـد أوجـدت الاعمال لأبناء الشعب فى جميع الجهات التى أصيبت بالآفات الزراعيـة بواسطة تحويل الاعتمادات المخصصة فى ميزانيات الولايات لأعمال لأشغال العامة .

خصصت وزارة الاشغال العمومية نصف المبالغ المرصودة فى ميزانيتها لاري لهذه المناطق حيث أحالت مشروع ترعة اينوى بقونية إلى أحد المقاولين بمبلغ ٢٥٠٠٠ ليرة وسيؤدى هـذا المشروع إلى رى عشرة آلاف دونم من الأرض وبدأت كذلك فى مشروع ترعة أولو أيرماك باقسراى وخصصت لذلك ٥٠٠٠٠ ليرة وعند اتمام هذا المشروع سترِوى أرض زراعية مساحتها ٧٥٠٠٠ دونم واعتمدت كذلك المبالغ اللازمة لمشروع ترعـة اسميل التى سترِوى ثمانية آلاف دونم وبدأت فى (تشومار) باعتماد قـدره خمسون الفا وسوف تطهر ترعة بكشهر البالغ طولها ١٣٠ كيلومتراً ومن المشاريع التى تفـكر فيها تجفيف مستنقعات أره يلى لأن هذا المشروع يجعل نحو خمسين ألف دونم من الارض قابل للزراعة .

جميع هـذه المبالغ التى انفقت فى سبيل المناطق القاحلة إنما هى نصف المبالغ المرصودة لهذا الغرض فى ميزانيتنا وما أنا بحاجـة إلى التدليل بأن ما ننفقه إنما يصرف فيما يجب .

ومن المساعدات التى توسلت بها الحـكومة لتخفيف ضائقة المناطق القاحلة إن السكك الحديد خفضت ٧٥ ./ من أجور النقل لاولئك الذين ينتقلون من مناطق القحط إلى ميادين العمل وقـد أدت مصلحة السكك الحديد خدمات أخرى فى نقل الأغـذية وأقوات الماشية من الجهات التى تباع فيها بأثمان رخيصة إلى الجهات التى أصيبت بالجدب وخفضت ٥٠ ./ من تعريفة نقل الذخيرة والدقيق والتبن للمناطق المذكورة وبهذه التدابير أمكن

مكافحة الغلاء فى الجهات الواقعة على السكك الحديد .

ولقد ساهم البنك الزراعى فى أعمال الاسعاف وبلغ ثمن البذور والتقاوى التى باعها للمناطق التى أصيبت بالقحط ٢٣١٠٠٠٠ ليره على أقساط لآجال طويلة كما أنه لم يتأخر عن امداد المزارعين بالسلفيات لاغاثتهم وقام بعقد قرض بلا ربح بمبلغ ٥٨٠٠٠ ليرة لجلب الدقيق وطعام الماشية للجهات التى أصابها الضيق . وما من شك فى أن هذه الخدمات الجليلة التى قام بها هـذا المصرف جديرة بكل حمد وثناء وقد برهن البنك بعمله هـذا على أنه من المنشئات الوطنية التى تفخر بها البلاد فى عهد الجمهورية (تصفيق) .

كانت اداره احتكار الملح تحصل فى كل سـنة على ثلاثين الف طن من مملحة ياوشان وملاحة باشخان وقد تقدمت حركة الانتاج فى هذه السنة حتى وصلت إلى تسعين الف طن وكانت النفقات فى كل سنة تبلغ ٧٨٠٠٠ ليرة وقد انخفضت فى هذه السنة بسبب التدابير التى اتخذت فى نقل الملح واستخراجه

يجدر بى أن أنوه مفتخراً بجهود ونشاط جمعية الهلال الأحمر فى أعمال البر والخير بجانب النشاط الظاهر فى الاعمال والتدابير التى اتخذتها الحـكومة فان هـذه الجمعية قد خصصت ٥٠٠٠٠٠ ليرة فى هـذه السنة لتهوين حاجاتنا وضروراتنا الاجتماعية وقد جعلت ٥٦٠٠٠ ليرة من هذا المبلغ تحت تصرف تفتيشها الأول العام و٢٠٠٠٠ لمدينة ملاطية وما يجاورها والباقى لقونية وآقسراى ويوزغات وقيرشهر واسكيشهر وافيون قره حصار وشانقيرى . وبفضل التدابير التى قامت بها الحـكومة والجمعيات الخيرية الوطنيـة خفت وطأة الضيق فى المناطق التى أصيبت بالجدب وصارت أبعد ما تـكون عن مظهر النـكبة العامة .

لا يجب أن يفهم من أقوالى هذه أن الحـكومة بهذه التدابير التى اتخذت لتخفيف ويلات القحط استطاعت أن تستأصل شأفة الضرر استئصالا تاما لان هذه الحالة لا يكون دواؤها الناجع إلا برجوع حالة الرخاء إلى مجراها وإنما

أقصد أن أقول بأن الحكومة التركية ومن ورائها الشعب قد بذلا ما فى وسعهما لتخفيف الويلات إلى أقصى حد ممكن بفضل التدابير التى اتخذناها لهذا الغرض .

حالة الزراعة فى الأقسام الأخرى من البلاد جيدة . إن الصعوبات التى تلاقيها مناطق السهول لها عوامل ومسببات طبيعية واقتصادية . ولايات السهول فى بلادنا تزرع الحبوب فقط والواقع أن القمح الناتج فى سهولنا من أجود الانواع التى تقدر بالذهب .

هذه حقيقة لاريب فيها ومع ذلك لايمكن أن ننكر أيضا بأن المزارعين فى السهول لم يهتموا خلال السنوات الأخيرة بتوسيع نطاق زراعتهم . كان عليهم اظهار شئ من النشاط والأقتداء بآبائنا الذى لا يقتصرون فى الزراعة على جنس واحد بل ينبغى ايجاد أنواع أخرى من الزراعات بين الحبوب . ومع ذلك فان الحالة الزراعية العامة فى أكثر انحاء العالم تسير فى السنوات الأخيرة سيراً غير طبيعى .

تدابيرنا الاساسية ياحضرات السادة قوية جداً فان الاسعار فى البلاد التى تقع على السكة الحديد لم ترتفع ولم نجد صعوبة كبيرة فى توصيل المدد والأسعافات . وأسعار الحاجيات التى نشاهدها الآن فى ملاطية والعزيز سوف لاتزيد عنها الاسعار الطبيعية بعد سنتين أو ثلاث وقد كانت العزيز عند ما يجود فيها المحصول لا تستطيع من بيعه بالثمن المناسب وعند ما يقل فيها المحصول تعجز عن مشتراه من جهات أخرى باسعار معقولة . وها نحن الآن نلمس فوائد الجهود التى بذلناها فى انفاذ مشروعات مد السكك الحديد رغم الضائقة التى نعانيها فى السنوات الأخيرة .

أمامى الآن جدول يقول بأن عشرين الف عامل يشتغل فى مد السكك الحديد لست جهات مختلفة فى البلاد . أجل.عشرون الف عامل وستة خطوط للسكك الحديد . هذه الارقام تكفى للدلالة على همة الجمهورية وتطمين نفوس

أكثر الناس تردداً فى قوتها ومضاء عزيمتها .

سأحدثكم عن الطرق مادمنا فى صدد الكلام عن المواصلات نظراً لأهمية هذا الموضوع وسأقدم اليكم الحساب الواضح عن الجهود التى بذلناها فى سنة ١٩٢٦ لانشاء الطرق : بلغ عدد الذين فرضت عليهم ضريبة العمل فى انشاء الطريق مليونا شخص وبلغت الضرائب المتحصلة كبدل التشغيل ثمانية ملايين ليرة أما المواطنون الذين قاموا بأداء هذا الواجب بأنفسهم فقد بلغ عددهم ٢٨٠٠٠٠ شخص وأمامى الآن تفاصيل الاعمال التى تمت .

لقد حللت الارقام التى بين يدى ومنها يتضح أن عدد الرجال المكلفين بانشاء الطرق فى سن تتراوح بين ١٨و٦٠ يزيد عن مليونين من مجموع التعداد العام البالغ ١٣٦٠٠٠٠٠ نسمة والمبالغ المتحصلة وقدرها سبعة ملايين والرجال الذين قاموا باداء المفروض وعددهم ٢٨٠٠٠٠ هذه الأرقام تقل عن المطلوب من المكلفين الذين يزيد عددهم عن مليونين ومعنى ذلك أننا لم نستطع بعد تحصيل الضرائب المقررة لانشاء الطرق أى أن التحصيل ليس على الوجه الأكمل . ومن جهة أخرى فان ما نراه من الطرق فى شتى انحاء البلاد لا يجعلنا نطمئن إلى أن ما ينفق إنما يصرف على الوجه الأكمل . وكلما مررت فى طريق وشكوت إلى من يكون بجانبى من الموظفين سواء أكان من كبار الموظفين أم صغارهم وذكرت له عيوب الطريق التى نعبرها وانتقدت عرض الطريق أو طوله أو اعوجاجه أو الجسر الذى عليه أو منعطفاته بادر فى الحال يلتمس الأعذار ويذكر لى أنه سيعمل على ملافاة النقص . والشكوى عامة كذلك من نقص الفنيين وعدم كفاية المهندسين ومن هذا يتبين لكم ياحضرات الاخوان أنه يجب توجيه العناية الخاصة إلى مسئلة الطرق والتفكير فى وضع سياسة قويمة لها على نحو السياسة التى انتهجناها فى مشروعات السكك الحديد لنكفل تحصيل الضرائب المقررة كاملة غير منقوصة ولنضمن امتناع أسباب الشكوى فى تنفيذ الأعمال وفى افتقارنا إلى

الفنيين والمهندسين (هتاف) .

اننا مع هـذا الاصلاح المنشود نستطيع أن نضمن فى كل سـنة عملا توازى خمسة عشر مليونا وهذه نتيجة عظيمة الشأن وما هى بالنتيجة التى تعجز عنها قدرتنا .

إن وزارة الأشغال ستتقدم لى برنامجا يتضمن النقط الأساسية التى أشرت اليها وسيكون فى مقدمة الأعمال التى تهتم بها الحكومة تنفيذ ذلك البرنامج .

ياحضرات السادة من أقصى أمانينا تنويع الحاصلات الزراعية وترقية شئون الزراعة وتنظيم هذه الشئون تنظيما فنياً وجميع هذه المسائل يتوقف تنفيذها عـلى التوسع فى مشروعات الرى . واننا فى حاجة إلى تخصيص مائتى مليون ليرة لتنفيذ مشروع للرى واسع النطاق فى مدى عشر سنوات أو خمسة عشر سنة على أكثر تقدير (تصفيق) .

وإننا قياسا على مشروعات السكك الحديد التى أنفقنا عليها ثمانين مليونا فى سنوات الضيق نستطيع أن نعتمد على قدرة البلاد فى تحمل مائتى مليون ليرة لأعمـال الرى وسنطلب الموافقة عـلى قانون يتضمن اقتراحا بمبلغ مائة مليون ليره لانفاذ القسم الأول من المشروع . والواقع اننا خصصنا فى هذه السنة مليونى ليره فقط إلا أنه عند مايتم الاقرار على المشروع بقانون خاص فان المجلس الوطنى سيعمل بلا ريب فى السنوات القادمة عـلى توفير المبالغ اللازمة للمشروع .

وقد بينت للمجلس ما استطعنا عمله فى سبيل الرى هـذه السنة بمبلغ لا يزيد عن ٣٠٠ ألف ليرة ونظرة واحدة إلى أهمية الأعمال التى تمت بهذا القدر الضئيل تـكفى للدلالة على ما يمكن اتيانه عند ما ينفق مليونان لهذا الغرض .

أريد الآن يا أخوانى أن أتحدث عن بعض النواحى من حياتنا الاقتصادية . من أهم المسائل التى تتجه اليها الاذهان فى عصرنا هذا العمل على تقليل كلفة الاشياء لأخراجها إلى الاسواق بثمن رخيص . هذه القاعدة لم تنضج عندنا بعد . حتى الخبز الذى نأكله بعيد عن التمشى مع الحياة الاقتصادية السائدة هذه الايام . ليس هناك مايمنع من توحيد جنس الخبز الذى نأكله وجعله من النوع الثانى فى جميع البلاد (هتاف) .

من المسائل الشاغلة أذهان الجميع مسئلة الرسوم الجركية على القمح . وقد كثر اللغط حول هذه المسئلة وأخذ الناس يتساءلون هل يجب تخفيض الرسوم أولا يجب . هذه مسئلة تتعلق بسير الحياة الاقتصادية فى البلاد ولا يمكن من الآن معرفة ما ستؤول اليه الحالة وما سيتخذه المجلس الوطنى من اجراءات تمشيا مع مقتضيات تلك الحالة وتطوراتها . وإنما الذى أعلمه الآن أن فى التدابير المتخذة لحماية محاصيلنا الزراعية نفع كبير لقسم من مزارعينا الذين يزرعون الحبوب فقط ويعتمدون عليها فى معاشهم .

مازالت الحكومة تبدى جانبا من اهتمامها ونشاطها نحو التجارة الخارجية بالعقلية الاقتصادية على قدر الحاجة إلا أننا مضطرون إلى الاقلاع عن عادة انتظار التدابير من الحكومة وحدها فى شئون التجارة الخارجية .

هناك مثلا طائفة من الزراع والتجار الذين يعملون على انتاج التبن وبيعه بالطرق العملية الناجحة . والحكومة مستعدة على بذل يد المعونة للهيئات التى تؤلف بقصد انتاج المحاصيل الأخرى على نحو ماتظهره نقابات زراعة التين وتصريفه من نشاط وهمة .

أريد توجيه الانظار إلى مسئلة تتعلق بزراعة التبغ فى بلادنا . إن للتبغ الذى تنتجه تركيا شهرة فى جميع انحاء العالم وعندنا الآن ادارة الاحتكار التى هى صاحبة الاختصاص فى هذا الأمر . وقد أظهرت عدة بلاد رغبتها فى التعامل مع هذه الادارة للاستفادة من الشهرة التى يتمتع بها التبغ التركى

وانكم لتعلمون بأن مسئلة الاحتكار فى تركيا هى فى طور التجربة منذ بضع سنوات بقانون خاص .

لقد دلت التجربة على نجاح فكرة الاحتكار بالنسبة لهذه البلاد . كانت ادارة امتياز الريجى تترك لخزينة الدولة فى العهد الماضى ايرداً يتراوح بين أربعة ملايين وخمسة ملايين غير أنه بعد اشراف الدولة على احتكار التبغ نشطت أعمال هذه الادارة وهاهى ايراداتها فى هذه السنة تقرب من ٢٢ مليونا (تصفيق) .

ومن هذا ترون أن مسئلة الاحتكار بالنسبة لنا أصبحت واضحة لما ظهر من مزاياها ومنافعها (تصفيق) .

وما دام الامر على هذا الوجه فانه ليس من الحكمة فى شئ تعطيل هذه المنفعة بفكرة أن مستقبل الأحتكار مجهول . بل أن هذا التعطيل مضر بمصلحة البلاد . ولقد عزمنا أن نقترح على المجلس تعديل قانون احتكار التبغ على ضوء هذه الاعتبارات والمطالعات .

يجدر بى أن أشير أيضا إلى الأمور التى لاتجد تعضيداً ولا تشجيعا من جانب الحكومة . هذه الامور ألخصها فى جملة واحدة فاقول بأننا سنضع حداً للطلبات الخاصة التى ترمى إلى الانتفاع من خزانة الدولة . هناك اناس يظنون خطأ ومن غير حق أن خزانة الدولة سواء أكانت بنفسها أم بواسطة ادارات الاحتكار مورد خيرات للبيع والشراء . هذه عقلية يجب مقاومتها والقضاء عليها .

إننا نسعى فى وضع حد لآمال الراغبين فى التخلص من تعهداتهم فى فى المقاولات التى يرتبطون بهامع الحكومة بشتى الوسائل والاعذار . لأن مثل هذه الآمال من شأنها أن توقع المجدين النشطين من أصحاب الاعمال فى مهاوى اليأس فينسحبون من الميدان ويزهدون فى السعى للاستفادة من التعامل والبيع والشراء فى حدود الدائرة الأقتصادية التى لا ينبغى

لهم تخطيها .

الاعمال التى تقوم بها ادارات الاحتـكار محدودة بحدود معلومة هى : المصلحة العامة والدفاع عن حقوق خزانة الدولة .

إننا نقف موقفاً صريحا قويما ازاء أصحاب رؤس الأموال الخارجية ممن يقومون بأعمال ومشروعات كبيرة فى تركيا .

إننا على الدوام نهتم كل الاهتمام بتنفيذالشروط المطلوبة منا فىالتعهدات التى قد ارتبطنا بها . والذين يظهرون القدرة والـكفاية فى القيام بتعهداتهم على الوجه المطلوب يقومون بأعمالهم من غير صعوبة ويأخذون نصيبهم من الربح وإنه لمن حقنا أن نطلب إلى المتعهدين احترام الشروط المدونة فى العقود المبرمة معهم . أما الذين ليس فى نيتهم أو فى قدرتهم تنفيذ تعهداتهم فهؤلاء لا سبيل إلى التسامح معهم وهـذه البيانات تـكفى لبيان السبب فى الاعمال التى انتهت إلى فسخ الشروط أو أفضت إلى المحاكم .

أريد أن أقول لـكم ياحضرات السادة أن حالتنا الماليـة السائرة سيراً حسنا والمفعمة بالآمال القوية نراعى الدقة التامة فى كل ماله علاقة بها فى سبيل صيانتها والاحتفاظ بها قوية نشطة . لأننا مثقلون بواجبات كثيرة لا تنوء بمثلها إلا أمم قليـلة . وإذا كنا نضع نصب أعيننا ما تستدعيه حالة الادارة العامة للبلاد واحتياجاتنا السياسية فضلا عما نحن بحاجة اليـه من التفـكير المتواصل فى اصـلاح النقص القديم الموروث من عهود ماضية فان مجرد التفـكير فى كل ذلك يكفى للدلالة على مانشعر به من ضرورة الحرص على الاحتفاظ بخزانة الدولة سليمة قوية .

إننا ننظر إلى ماليتناوما تقوم به من أعمال ومشاريع أخصها مد السكك الحديد وأعمال الرى والعناية بتثبيت العملة واستقرار الحياةالاقتصادية ؛ إننا ننظر إلى ماليتنا وجهودها فى هـذه المرافق العامة وإلى ما تلقاه من المعونة الصادقة من المجلس الوطنى وما يظهره هذا المجلس من بعـد النظر فى شئون

المستقبل فنشعر بأنها تسير متقدمة إلى حياة أقوى وأمتن (تصفيق) .

يحدو بى واجب المجاهرة بما أعرفه أن أقول علنا بأن الذين يريدون سوءاً بهذه البلاد ينتظرون أن يروا خزانتها ضعيفة عاجزة كما كانت فى أيام ضعفها الادارى وعجزها السياسى .

رجال الحكومة ووكلاء الأمة فى هذا الجيل وفى هـذا العهد الجديد سيبتعدون عن الاخطاء المالية كابتعادهم عن الكابوس (تصفيق وهتاف)

أصبح تأسيس البنك المركزى للدولة من الشئون القومية التى تسمو فوق الاعتبارات الحكومية . وسوف نعالج فى هذه السنة التدابيرالتى تحقق هذا الأمل القومى .

عتاز بنك الدولة فى كل أمة من الامم بطابع خاص وأظننى فى غنى عن القول بأن بنك الدولة فى بلادنا سيبدأ حياته مع نظام يؤهلة لاسعى فى خدمة مصالح البلاد واقتصادياتها من غير قيد ولا شرط .

لقد مضيناشوطا بعيداً فى المفاوضات الخاصة بمسئلة شراء خط الاناضول بعد أن كانت مؤجلة لم يبت فيها منذ سنوات عديدة . ونرجو أن نتقدم بالنتيجة قريبا إلى المجلس الكبير . وقد توخينا فى هذه المفاوضات التسوية العادلة التى يرتاح اليها الطرفان .

عرضت عليكم أيها السادة المسائل الرئيسية لشئوننا العامة والذى أود أن أضيفه إلى أقوالى إن المسائل الكبرى فى تركيا لا سبيل إلى حلها فى فى زمن قصير . والسبب فى ذلك أن التكوين الجديد لتركيا الجديدة المجهزة بادارة نشطة ذات حيوية من شأنه معالجة الشئون التى تمس مصالحها القومية بعناية تامة تلم بالموضوع من جميع نواحيه . ولا تسمح لها هذه الحالة الجديدة بدراسة المواضيع دراسة مبتورة قوامها التسويف والمماطلة . إلا أننى مع ذلك أقول لكم بأن المدة الطويلة الماضية كانت خير دراسة استفادت منها البلاد استعداداً للفوز والنجاح .

هذه هى خلاصة أعمالنا فى السنوات الخمس الماضية وإننا لنشعر بالحق فى قضيتنا والقوة فى عزيمتنا للمضى فى طريقنا لنصل إلى النتائج التى نصبو إلى تحقيقها فى السنوات القادمة .

إننا نريد منكم الآن أيها السادة بل نرجو منكم ابداء رأيكم فيما سمعتموه عن وجهة نظر حكومتكم ومبادئها العامة فى تسيير دفة الشئون ومبلغ ثقتكم بها واطمئنانكم اليها . (هتاف وتصفيق) .



رثاء زميل

خطبته التى ألقاها فى ٢ يناير سنة ١٩٢٩ يرثى بها زميله
نجاتى بك وزير المعارف عند قبره يوم وفاته

ما كان يخطر ببالى أننى سأقف موقفى هذا أمام فقيدنا نجاتى لأعبر عن كوامن الألم الذى يحز فى صدورنا .

إن هذا الموقف المؤلم الذى أقفه الآن بعد زمالة طويلة قضيناها جنبا إلى جنب فى مسئولية مشتركة وفكرة متحدة ، وما أظهرته البلاد من آيات المحبة والتقدير نحو ابنها الشهم الطاهر السريرة ، يوحى إلى بواجب لا يمكن الرجوع عنه .

ما كاد نجاتى اليافع ابن ازمير يتم دراسته العالية حتى وهب حياته التى كانت ملكا لغيره أكثر من نفسه إلى سلك التربية والتعليم . وبينما كان يستمرئ أذواق روحه المعنوية وهو ناظر مدرسة ، تلك الوظيفة التى وصل اليها بجدارة واستحقاق ونجح فى أدائها ايما نجاح ، وقعت الكارثة الوطنية الكبرى التى حركت فى نفسه كغيره من محبى هذا الوطن كوامن الأسى والغيرة والحماس .

رأينا نجاتى بعد ذلك يسارع إلى ميدان القتال لا يلوى على شئ ولا يفكر إلا فى بذل النفس والنفيس فى سبيل الدفاع عن كرامة بلاده وقضية وطنه . وهنا تبدأ حياته السياسية . وهل كانت تلك الحياة سوى مظهر من مظاهر التجدد والنشاط والصفاء فى حياة الانقلاب والادارة الشعبية الجديدة التى بدأت مع الحركة الوطنية ؟

سمعنا نجاتى النائب عن أزمير فى المجلس الوطنى الأول يردد من فوق

المنبر أنين الوطنى الجريح وصيحات التضحية ونوحات الطائر الحزين على وكره

ألفينا نجاتى فى تلك الايام العصيبة والساعات الرهيبة التى تذهل العقول وتضعضع الحواس ، الوطنى الرابط الجأش المتابع لخطوات الغازى الكبير باخلاص واستقامة وفكرة صريحة .

وفى فترة التطور والانتقال الدقيقة التى تسبى العقول عقب النصر العظيم ، وضع نجاتى حياته النقية الصادقة رهن الخدمة فى توطيد حياة الصلح والتقدم والانقلاب بعزيمة لا تعرف معنى التعب والملل . وسرعان ما رفعته كفايته العالية إلى مصاف هيئة الوزارة الموكول اليها تنفيذ قرارات المجلس الوطنى الكبير .

إن اصدقاءه الذين عرفوه وأحبوه ويحملون له المودة ويشعرون اللحظة بالفراغ الذى احدثه بينهم كانوا سعداء فى زمالته ومشاركته مسئولية الادارة .

إنه لمن اشق الأمور على نفسى أن أعيد اليوم ذكريات تلك الأيام السعيدة التى قضيناها معا نخدم الفكرة الوطنية جنبا إلى جنب ويده فى أيدينا . والحديث عن جهوده ونشاطه عندما كان فى هيئة الوزارة طويل يستغرق زمنا . ان النتائج الظاهرة الملموسة لتلك الجهود تدلنا على مقدار الحماسة الملتهبة فى صدر فقيدنا وعلى مزاياه النادرة فى تشخيص الداء ووصف الدواء لاحتياجات الحركة الفكرية فى بلادنا . إن الجهود التى بذلتها وزارة المعارف فى السنوات الثلاث الأخيره بفضل تلك الشعلة الملتهبة التى كانت تقودها إلى الامام على الدوام لهى من خير الجهود التى تفخر بها حياة المعارف فى بلادنا . لقد خدم المعارف العمومية بنفسه السامية وهمته العالية وروحه الطاهرة وقد كان من أخص مزاياه تأليف دائرة من الأصدقاء المخلصين الذين يعملون يداً واحدة فى سبيل المصلحة العامة .

لقد فقدت الدولة بموته رجلا من كبار رجالها الناضجين وفقد المجلس الوطنى بموته نائبا من نوابه البارزين ووزيرا من وزرائه العاملين وفقدت

البلاد بموته مربيا ضليعا محنكا من رجال التربيــة والتعليم وخسرت فرقتنا كذلك صاحب فـكر لا يعوض اما اصدقاؤه الذين كانوا على اتصال به أولئـكم الذين خالطوه وعرفوه وأحبوه فانهم افتقدوا من بينهـم الشخصية ذات السجايا والأخلاق العالية التى تتألق كالجوهر النقى فى سماء الصداقة والمودة والاخلاص .

واهاً لك يانجاتى سنودع بعد قليل كيانك النقى الذى لا تشوبه لوثة وبعد قليـل سوف لا تبقى لك سوى الذكرى المقدسة العاطرة فى اذهان الوطنيين والجمهوريين وأصحاب الفـكرة التى كنت تعمل فى سبيلها وتعيش من أجلها وانني فى هذه اللحظة التى لا يستطيع فيها الانسان أن يفكر الا فى المعنويات التى تملك عليه حواسه أجد من واجب الصداقة التى كانت تربطنا ومن حق الفـكرة التى كانت تجمعنا أن أحدثك عن أمانينا فى المستقبل وعن شعورنا نحوه مرة أخرى .

الواجبات التى يصبو إلى تحقيقها وتنفيـذها أبناء الجمهورية هى السعى المتواصل والـكد والـكفاح لجعل هـذا الوطن بين العالم قطعة من الصلب النقية الخالية من الصدأ ، جعل هـذا الوطن حديقة فيحاء يهب عليها أريج المدنية وعبق العرفان ، جعل هذا الوطن وكراً تجتمع فيه خصائص العلم والفن والثقافة والخلال الانسيانية العالية . اننا لا نعبأ بأى عقبة كأداء تعترض سبيل غايتنا هذه .

اننا لا ندخر وسعاً فى هذا السبيل عن بذل كل نفس ونفيس حتى الحياة العزيزة التى لم تتمتع بربيعها . عزيمتنا صادقة لاسيما فيما يختص بانقاذ الأمة من وهاد جهلها . عقيدتنا ثابتة وإيماننا خالص فى انقاذ هذه الأمة من ظلام الجهل بنور الأحرف الجديدة هذا الايمان القوى لا يمكن أن يتزعزع بحال من الأحوال .

الأمنية الوحيدة التى تجول فى صدور أصحاب الانقلاب ويرومون عند مفارقتهم هذه الحياة تحقيقها من الذين سيخلفونهم هى أن يبادروا فى الحال الى استلام راية الواجب من ايديهم التى تعجز عن حملها ليرفعوها عالية تتماوج على الدوام .

نم هادئا أيها العزيز فقد تحققت امنيتك

تحرير اللغة

خطبته التى ألقاها فى الاجتماع الذى انعقد فى فبراير
سنة ١٩٢٩ لتأليف القاموس التركى

سادتى المجبلين (١)

القاموس التركى الصميم هو الشىء الذى كنا نشعر بالحاجةاليه من عصور عديدة وقد توفقنا للسعى فى اتمامهذا النقص عند ماتأسست الحياة الجمهورية

علينا أن نتذكر بشىء من الألم أن لساننا بقى إلى الآن وطنا مكشوفا تغزوه اللغات الأخرى دون رقيب أو حسيب . ومما هو أكثر ايلاما للنفس أن يعمل ابناء البلاد أنفسهم على تسهيل الوسائل لهذه الغارات على لغة البلاد. القاموس لكل لغة من اللغاتهو الحصن المنيع الذى يحمى اللغة من النفوذ الاجنبى ويرسم لها حدودها لتعيش وتنمو وتتقدم داخل تلك الحدود المرسومة . والغرض من اجتماعكم المقدس هو النظر فى تحديد تلك الحدود ووضع الحجر الاساسى لحصن اللغة والتفكير فى الطرق المؤدية إلى تسهيل تعلم اللغة وتذليل العقبات التى تعترض سبيلها .

أود قبل البدء فى المناقشات والمداولاتأن أبين لكم الغرض الاساسى الذى نتوخاه .

القاموس التركى الذى نريده سوف لا يكون قاصراً على استيعاب جميع الكلمات التى تحتاج اليها الأمة المدنية فى حياتها وإنما النقطة الأساسية التى يجب أن تتجه اليها الجهود هى العمل على بحث ودراسة جميع مطالبنا

---

(١) مما لاحظناه أن عصمت باشا فى خطبته هذه كان يخاطب المجتمعين بلغة تركية صميمة حتى أن الخطبة كانت خالية من الكلمات العربية والفارسية والاوربية اللهم سوى بضع كلمات تعد على الاصابع المعرب

فى حياة الثقافة العامة. هذه الغاية هى التى تجعل وظيفة المجمع اللغوى صريحة وثابتة ترمى إلى تنقية وغربلة لغتنا من العناصر الدخيلة والبحث عن الكلمات التركية الصميمة ووضعها فى قاموس شامل لتكون اداة التخاطب فى جميع شئوننا ومطالبنا . وإذا تحققت هذه الغاية نكون أولا قد أخرجنا لغتنا من حدودها الضيقة إلى أوسع الحدود التى تسمح لها بالنمو والتقدم ونكون ثانيا قد عملنا على جعل هذه اللغة تتمشى مع تقدم العصر وتطورات المدنية الحديثة . وما من شك فى أن الكلمات التى سيختارها المجمع سنشعر بغرابتها وبعدها عن أذواقنا فى مبدأ الأمر إلا أن الزمن كفيل بصقلها وبشئ من التعود والمران ستزداد رسوخا وتوطداً لأنها ستكون منحوتة من الكلمات التركية الصميمة .

كانت الخطوة الأولى التى اعتمدها المجمع اللغوى ماقرره من وجوب الاعتماد على السماع فى انتقاء الكلمات الأصيلة التى يجب أن يستوعبها القاموس وإنه لقرار صائب جدير بكل تشجيع لأن هذا السماع له أهميته فى اختيار وجمع الكلمات الشاردة فى كل مكان. ولا مراء فى أنه بعد أن يتوفر المجمع على بغيته من الكلمات التى يتفق الاجماع على أنها تركية صميمة سيشرع فى تصفيتها وغربلتها مستعينا على ذلك بخبرته وبحسن ذوقه فتجتمع لديه الطائفة الصالحة من الكلمات التى لاتنبو عن الذوق ولا تكون ثقيلة الوقع على الاذن .

إننا تقدر المصاعب والمشقات التى سيواجهها المجمع خلال قيامه بهذا العمل غير أن شعور حضرات الزملاء بأنهم يعملون على احياء لغة الآباء والاجداد ونفخ الروح فيها وصيانتها من عوامل الانحلال ، هذا الشعور وحده كفيل ببث الحماسة فى صدورهم وتقوية عزائمهم على المضى فى واجبهم بنشاط وقدرة .

حضرات السادة :

أريد توجيه أنظاركم إلى مسئلة أخرى لها أهميتها . إن البلاد تنتظر من همتكم الاسراع فى العمل بحيث ينتهى تأليف القاموس فى أقرب فرصة ممكنة .

هـذه الامنية إذا أنا رددتها بالحاح فلا أكون قـد بالغت فى الافصاح عن أمنية جميع البـلاد لأننا إذا لم نبادر من الآن إلى العمل عـلى ايجاد الـكلمات التى ينبغى أن تـكون أداة تعبير فى حياتنا العامة نضع لغتنا هدفاً لأشد المخاطر والاضرار .

إننا إذا لم نسارع من الآن فى اختيار الـكلمات الموافقة لطراز كتابتنا الجديدة والمتمشية مع لهجتنا فاننا نفسح المجال للـكلمات الاجنبية التى ستغير علينا من الغرب فنـكون أمام خطر الـكفاح فى مقاومتها وحماية لساننا من نفوذها بعد الجهود التى نـكون قـد بذلناها لتحرير لغتنا من نفوذ اللغات الشرقية . ولا نستطيع بعـد ذلك من الحيلولة دون اغارة ونفوذ الـكلمات الاوربية الغربية إلى لساننا من غير وزن ولا حساب وأظن أن هـذا الخطر الذى أشرت اليه يوضح لـكم الاسباب التى تدعو إلى المبادرة والاسراع فى وضع قاموسنا الذى اجتمعنا للنظر فى شأنه .

إننى افتتح الآن جلستنا للتفاوض ومداولة الرأى فى هذا الرأى العظيم وكلى رجاء أنه سوف لا يمضى عام حتى نصـل بجهودكم إلى معرفة القواعـد الاساسية التى ستركز عليها طريقة وضع كتاب لغتنا .



استتباب الأمن

خطبته التي ألقاها أمام المجلس الوطني الكبير في ٤ مارس سنة ١٩٢٩ بمناسبة النظر في الغاء قانون تقرير السكون

حضرات السادة المحترمين :

لقد انتهى اليوم مدى سريان القانون الاستثنائي الذي وضعناه لتوطيد الأمن وتقرير السكون ولا تريد حكومتكم استئناف العمل بهذا القانون بل أنها تطلب الغاءه تماما . وقد وصلت الحكومة إلى هذه النتيجة واستقر رأيها على هذا الالغاء بفضل ارشاد زعيمها الأكبر رئيس جمهوريتنا ؛ لأن مبادئ الجمهورية في بلادنا وتعميمها بين أفراد وطننا وتسهيل السبل للانتفاع من مزاياها من أخص الآمال التي تجيش على الدوام في صدر الرئيس زعيمنا الذي يسعى في تحقيقها (تصفيق) . وقرارنا الذي اتخذناه اليوم إنما هو من أجلى المظاهر الدالة على طلب ذلك المثل الأعلى .

إننا بقرارنا هذا نتقدم بالبرهان الجلي الناصع في مواجهة التاريخ لاولئك الذين ساورهم القلق وظنوا أننا بالقوانين الاستثنائية التي نقررها نريد العودة إلى أنظمة الذين تقدمونا في الحكم قبل تأسيس الجمهورية وإنني انتهز هذه الفرصة لاستعرض باختصار الاسباب التي أدت إلى سن هذا القانون والحوادث التي وقعت خلال السنوات الأربع التي كان القانون فيها نافذ المفعول ليكون درسا وعظة للغد .

كان الغرض من وضع القانون قبل أربعة أعوام هو للحيلولة دون الحركات المفرطة للمخالفين الذين عارضوا في تأسيس الجمهورية وكادت حركاتهم المفرطة تزعزع أركان المجلس الوطني نفسه . فانه عقب انتصار الحركة الوطنية وفوزها

بأكاليل الغار والمجد رأينا أفراد الاسرة المالكة الذين لم يحترموا ارادة الأمة ورغباتها فراحوا يساومون العدو على تسليم البلاد اليه ، رأينا أفراد هذه الأسرة عقب الانتصارات التي أحرزها الشعب تتقدم إلى الميدان بالشكوى والأنين كما لو أصيبت بالغدر والظلم .

هذه المظاهرات والحركات التي بدأت بينما كان أسطول العدو راسيا فى مياه استانبول اشتدت وقويت قبل التصديق على معاهدة لوزان واجتمع نفر من المراوغين الممالئين وأخذوا يعملون على تشويش الأذهان وتحريك عناصر الفتنة فى النفوس بشكل تبدو عليه أمارات الخطر ولم يتعظ هؤلاء المشاغبون ويرجعوا عن غيهم حتى بعد الغاء الخلافة واخراج ابناء عثمان إلى خارج حدود الوطن .

تمادى أصحاب الغايات فى طغيانهم وامتدت مفاسدهم إلى الغو والخوض فى أعراض الناس واتهامهم بالزيغ والكفر والألحاد وما إلى ذلك من التهم الباطلة والتهجم على الحكام ورجال الأمن والأدارة بالانتقادات البذيئة والطعن والسباب على صفحات الجرائد حتى أصبحت دوائر الحكومة سجناً مظلماً فى نظر الوطنيين وهواء الوطن سما زعافا للمواطنين.

اشتد طغيان المفسدين حتى أصبحت ادارة الشعب التي أنقذت البلاد من مخالب المحتلين بمثابة الأداة العاجزة الضعيفة ازاء السلاطين الذين كانوا ينظرون إلى الشعب من الاعالى باحتقار وازدراء . كانت أغراضهم ومقاصدهم ترمى إلى هذه النتيجة . كانوا يحاولون الوصول إلى الحكم واستلام زمام الادارة وفاتهم أن هذا الأمر لاسبيل اليه فى هذه البلاد إلامن طريق الحصول على الأغلبية فى المجلس فراحوا يعملون على تحقيق أغراضهم وتنفيذ شهواتهم بالطرق المعوجة الملتوية خارج المجلس، وقد أعمت الشهوة عيونهم. وهل نستغرب بعد ذلك أن يقوم وسط هذا الهرج والمرج وفى غمار هذه الحركات المفرطة رجل مذهول اللب مأخوذ العقل فوق جبال (بنجول) يحمل لواء الدعاية

لتكوين عقيدة الامة التركية واصلاح المجلس الوطنى الكبير .

لقد أعلنت الجمهورية فى شهر أكتوبر ١٩٢٣ وفى أغسطس سنة ١٩٢٤ تم التصديق على معاهدة لوزان . وفى صيف تلك السنة تواجه البلاد أعقد المشاكل فى الشئون الخاجية وفى شهر مارس من سنة ١٩٢٥ نرى زيادة النشاط فى صفوف المفسدين من أصحاب الأهواء والمصالح الشخصية وقد اشتدت غوايتهم إلى حد لا يمكن احتماله بحال من الأحوال . والوقائع التى ألخصها لكم الآن إنما هى باختصار جداً .

لقد صبرت الحكومة طويلا الا أنه عند ماتفاقم الشر وكشر عن أنيابه لم يجد المجلس الوطنى بداً من اتخاذ التدابير الشديدة الفعالة لوقاية الجمهورية التى أصبح الخطر على قاب قوسين منها أو أدنى فصرح باعلان تعبئة عامة يدعى اليها أبناء الوطن لانقاذ الجمهورية وما كاد رئيس الجمهورية ينفخ فى البوق ويعلن النفير العام حتى سارع لتلبية النداء أبناء الشعب الذى كان يتميز حنقاً وغيظاً ضد المفسدين الذين راحوا يسممون جو الصفاء والسلام ولما يمض بعد عام ونصف على انتصارات الأناضول . وأعاد المجلس فى نفس الوقت محاكم استقلاله ومد الحكومة بقانون تقرير الأمن والسكون .

كانت الادارة الشعبية قد أظهرت مقدار تمكنها من النفوس ورسوخ قدمها فى البلاد غير أن الكمين الذى أعده خصوم الجمهورية كان مدهشا تظهر بوادر الخطر منه لأقل الناس ادراكا وقد أعمت الخصومة والغواية أعين المغرضين المفسدين وطمست على ضمائرهم حتى بين نفر من النواب الذين يحتضنهم المجلس وسولت لهم نفسهم الخبيثة تدبير مؤامرة على حياة أعز مخلوق من ابناء هذا الوطن . قد دامت عملية تصفية الحساب بيننا وبين الخونة سنتين ثم أحال المجلس بعد ذلك التحقيقات لرجال القضاء وعهد اليهم واجب الدفاع عن حقوق الجمهورية وانما جدد الترخيص للحكومة بتطبيق قانون تقرير الامن لمدة عامين آخرين . وفى خلال هاتين السنتين لم تخمد ثورة الحركات الرجعية

غير أن يقظة القضاة ورجال العدل ونشاطهم فى تطبيق قوانين الجمهورية كان كفيلا بالضرب على أيدى المفسدين وكبح جماح الشهوات ووضع حد للفتن والدسائس حتى يمكن أن يقال بأن الحكومة لم تستعمل فى السنتين الأخيرتين الحقوق المخولة لها بموجب قانون تقرير الأمن . وهذه الحالة تدلنا دلالة واضحة على يقظة الأمة وعلى الجهود المشتركة فى سبيل توطيد الحالة الطبيعية فى البلاد .

لم تكن مزايا قانون تقرير السكون قاصرة على توطيد الأمن ووقاية الجمهورية من عوارض الأخطار فحسب وإنما قد تمت خلال هذه السنوات الأربع أعمال جليلة ما كان لها أن تتم فى عشرات السنين لأن الادارة الشعبية قد ركزت وتوطدت وظهرت هيبتها وعرف الناس قدرها خلال هذه السنوات وهذه نتيجة باهرة أحرزناها بفضل هذا القانون . لقد بات مفهوماً بأن المجلس الوطنى يستطيع فى وقت الشدائد اظهار العزم والبصيرة فى مكافحة العابثين فى الأمن ومعرفة ذلك وادراكه تماماً خير علاج لتطمين أهل الصلاح وكبح جماح أهل الشر .

نستطيع أن ننوه الآن بشىء من الفخر والاعتزاز بخطوات التقدم التى خطتها المحاكم ودوائر العدل فى السنوات الاخيرة والاصلاحات القضائية التى تمت .

وقد نالت المرأة التركية فى خلال هذه المدة أيضاً حقوقها الطبيعية وتملصت من قيود الأسر والذل وان كانت هناك قليلات فقدن فى فترة هذا التطور الموازنة فانه بجانب هذا القليل الذى يعد على الاصابع احتلت المرأة التركية سواء فى المدن أو القرى المكانة الجديرة بها فى حياة العائلة والاجتماع وأظهرت كفايتها ومواهبها .

اذا كان هناك رجعيون مازالوا يحملون إلى اليوم فى أدمغتهم الآراء العتيقة البالية ضد حقوق المرأة وكانوا مخلصين فى رأيهم هذا فاننا ننصح لهم

بأن يفكروا فى أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم . أما اذا كان هناك رجعيون ينظرون إلى الحقوق الاجتماعيـة التى منحناها للمرأة نظرة تشف عن غرض وهوى فان موقف هؤلاء من الجمهورية ورجالها سيكون موقف أعدائها وخصومها الذين يحاولون تفويق السهام لنحرها (تصفيق) .

ومن الاعمال التى قمنا بها خلال تلك الفترة فصل شئون الدولة والسياسة عن الدين . لقد تركنا كل وطنى حراً فى عقيدته يمارس طقوسه الدينية، ويؤدى فروض عباداته بكل حرية فى معبده هادئا ساكنا بعيداً عن ضوضاء السياسة وضجة شئون هذا العالم . وكما أن حرية الدين والعقيدة مكفولة لكل وطنى ولا يجرؤ انسان على اقامة العراقيل فى سبيل عقيدته وإيمانه ، كذلك لا يستطيع انسان أن يتخذ الدين سلاحا لمقاومة أى قانون من قوانين المجلس الوطنى ، وأن يتطاول بلسانه على أن ينال من شرف وكرامة أى مواطن آخر باسم الدين ، ولا أن يعمل على العبث بالأمن والاخلال بالسكون . أما اتخاذ الدين وسيلة للمآرب السياسية فهذا باب قدأوصدناه بأحكم الاقفال (تصفيق)

الحروف التركية الجديدة وضعت أيضا فى هـذا العهد . اننا إذا تركنا جانبا مئات الألوف من الذين تعلموا القراءة بالحروف الجديدة فى الحال . فكيف نستطيع أن نمر مر الكرام على النتيجة الباهرة التى نشاهدها فى المدارس الشعبية التى يتعلم فيها أبناء هـذا الوطن لسانهم القومى ، وقد بلغ عددهم أكثر من مليون . إن هذا الرقم فى حد ذاته كفيل بأن يقوم برهانا ساطعا على عظمة هذه النتيجة بالنسبة لاولئك الذين ما زالوا فى شك من أمر الخطوة العظيمة التى خطوناها .

حضرات نواب الأمة المحترمين :

سأقص عليكم الآن حديث الدعاية التى يراد ترويجها فى هذه الأيام بين صفوف الأمة : يأتى فى مقدمة هذه الدعايات الاشاعات التى تلوكها الالسنة عن مرض زعيمنا الغازى وإنه لمن الفكاهة أقول لكم بأن هـذه الاشاعة

تزعم بأن الغازى قد أصبح مريضا لا يستطيع الحركة عقب نزهة قام بها على متن جواده .

إن أعداء الوطن قد جعلوا صحة الغازى هدفا لاشاعاتهم منذ قيام الحركة الوطنية . ولعل هـذا الوهم الذى قام فى أذهانهم منذ اللحظة الأولى للحركة الوطنية هو السبب الاول فى هـذه الدعاية التى يروجونها من حين لآخر ويجعلون حياة هـذه الأمة قائمة بقيام صحة الزعيم المفدى . ومنشأ هـذه الاشاعات إنما هو من الخارج . والغرض منها واضح يرمى إلى القول بأن كيان هذه الامة متوقف على صحة زعيمها وحياته الغالية . إن الغازى فى سن وصحة تمكنانه من خدمة هذه البلاد أعواما طويلة أخرى . إن الذين يرتابون فى ذلك ويساورهم القلق سيشهدون منه إذا ما سنحت الفرصة شابا فتيا لا يقل نشاطا وعزيمة عما كان عليه اثناء قيامه بقيادة حرب الميدان الكبرى (تصفيق شديد) . إن الغازى لعقيدته التامة فى رسوخ آثاره وأعماله يضحى بيومه الذى يتيح له الراحة والهدوء فى سبيل توفير الراحة والهدوء لابناء الغد . إن الذين لا يفكرون فى الغد ولا يعتقدون فى هذا الغد ، إن الذين لا يبصرون النور الذى يسطع فى عيون أطفالنا الذين يتعلمون فى مدارس القرى ذلك النور الذى يهيؤهم لزعامة الدولة فى المستقبل ، أمثال هؤلاء المترددون لا يصح أن يكونوا جمهوريين (تصفيق) .

ان زعيمنا الذى يقول فى خطابته التى وجهها لابناء الغد أنه يجد فيهم الحيوية والقدرة لمقاومة الصعاب لابد وأن يكون مطمئنا على أثره الذى أوجده . ومن الاشاعات التى يروجونها باستمرار أن هناك خلافا بين الغازى وزملائه . إن هـذه الاشاعة لا يمكن بحال من الاحوال أن تكون صحيحة واننا لنعتقد ذلك اعتقاداً تاما من غير مواراة وبضمير نقى ونفس آمنة مطمئنة

الاشاعات الاخرى التى تستند على الدعاية الدينية مصدرها الرئيسى شرذمة من اعداء مختلفين مقيمين فى سوريا . ولا أستطيع أن أحصى لكم عدد

اللاجئين الذين يعملون هناك ضد تركيا فانه إذا وصل إلى بلادنا واحد من أذنابهم الذين يروجون لاباطيلهم واستقر فى مدينة من مدننا بادر إلى الاشاعة بأن هناك فى المدينة التى يجاورها قد رفعت الصلبان فى الجوامع . وهناك نفر من الذين يطلقون على أنفسهم اسم شيوعيين يذيعون سراً اشاعات مختلفة تبدأ من زعمهم أنه لا ضرورة لوجود المجلس الوطنى الكبير وهؤلاء نقرأ عنهم وعن دعاياتهم من حين لآخر فى حوادث البوليس والمحاكم .

حاولت اليوم أن أبين للأمة بعض الاسلحة التى يستعملها أعداؤها فى محاربتها . إننا لا نخشى بأس هذه الاسلحة وإنما بعكس ذلك نعتقد تماما بأن الأمة بالادارة الحرة التى تعيشها تعرف تماما مواقع خطواتها وتقدر ما يجب لكل خطوة . ونعتبر أنه من أكبر واجباتنا أن تكون الامة على الدوام ملمة بما ينصبه لها الأعداء فى الخارج وبما يبيتونه لها من وسائل المكر والخداع .

محاكم هذه البلاد ذات كفاية وقدرة لمكافحة أى نوع من أنواع الاغواء والافساد ، ومقاومة أى حركة من الحركات التى ترمى إلى مس كرامة المواطنين والعبث بشعورهم القومى ، مهما كانت تلك الدعايات مستترة تحاول العمل فى الظلام بدقة متناهية (تصفيق) .

إننا نعتمد فى النهاية على الامتحان الذى ستجتازه الأمة بنجاح فى انتخاباتها وسنبرز إلى الميدان فى مواجهة الأمة بقائمة مرشحينا للحصول على الاغلبية التى تجيز لنا الحكم .

الاساس الذى ترتكز عليه سياستنا هو ما يأتى :

لا توجد قوة فى هذا الوطن فوق قوة هذا المجلس . وكما أن هذا المجلس انقذ بلادنا من مخالب الاعداء فى الداخل والخارج ، وكما أن هذا المجلس استطاع أن يتغلب على التقاليد والقيود التى كانت تقيدنا منذ مئات السنين فانشأ النظام الجمهورى ، وكما أن هذا المجلس استطاع صيانة الجمهورية

من الاغراض والشهوات الخبيثة التى كانت تروم القضاء عليهـا فانه كذلك سينجح حتما فى الايام المقبلة ويفوز فوزاً مبيناً فى صيانة الجمهورية وقوانينها وادارتها، بتدابيره التى سيتخذها فى الحال والاستقبال وفق مقتضيات الحاجة إزاء أى خطر يهدد البلاد وسـلامتها من الخارج أم من الداخل (تصفيق وهتاف) .



خطبته التى ألقاها أمام المجلس الوطنى

فى ٩ نوفمبر ١٩٢٩

نواب الأمة الأجلاء

سأعرض عليكم بيانا بما أحرزناه من تقدم فى علاقاتنا الخارجية :

صداقتنا القديمة المؤسسة على التجارب فى علاقاتنا مع الروسيا ما زالت محتفظة بقوتها أما علاقاتنا التجارية معها فاننا نبذل جهوداً جدية ونشاطا كبيراً لتسويتها وأملى وطيد فى الوصول الى نتائج إيجابية .

علاقاتنا مع ايطاليا ودية للغاية (هتاف وتصفيق) حسن الثقة هى الدعامة التى تقوم عليها العلاقات بين الطرفين وتزداد توطداً باستمرار .

المسائل المعلقة بيننا وبين فرنسا انتهت الى نتائج حسنة وقد سويت مسئلة تعيين الحدود وشراء سكة حديد (مرسين ـ أطنه) بما يرضى الجانبين وقد أبرمت بيننا معاهدة تجارية جديدة ويسرنى أن أذكر لكم بأن العلاقات بين الحكومتين قد وصلت الى نهاية تبعث على الارتياح . لا يمكننى أن أقول لكم بأن حوادث الحدود قد انتهت تماما إلا أن المظهر الجديد للعلاقات الحسنة مما يدعو الى الرجاء وحسن التفاؤل .

الزيارة التى قام بها الأسطول الانجليزى لبلادنا أثر من آثار الصداقة ولذلك يسرنى أن أنوه بهذه الحادثة الجميلة . والمفاوضات الدائرة بيننا وبين انجلترا بشأن معاهدة التجارة والاقامة تسير فى طريق يبعث على الارتياح .

العلاقات الحسنة بيننا وبين ألمانيا ستؤدى قريبا الى اتمام المعاهدات الدالة على هذه العلاقات . والشئون الاقتصادية بين البلدين تسير فى طريق التقدم والنجاح .

علاقاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية على أحسن ما يكون من الوجهة

التجارية والاقتصادية وانتهز هذه الفرصة للتدليل على تقدم هـذه العلاقات بيننا وبين أمريكا بالمعاهدة التجارية التى أبرمناها أخيراً .

وصل وزيرنا المفوض الى اليابان وبوصوله بلغت علاقاتنا الودية بيننا وبينها الى غايتها .

صلتنا ببلغاريا مشبعة بالروح الطيبة وإننا نتمنى بكل اخـلاص الرقى والسعادة لهذه البلاد المجاورة لنا .

صداقتنا مع المجر قائمة على علاقات لها قيمتها فى نظرنا .

علاقاتنا مع ايران طبيعية وودية .

لم نستطع من تسوية المسئلة المعلقة بيننا وبين اليونان ومع أننى فى بياناتى الأخيرة التى ألقيتها على المجلس الوطنى الكبير قلت إن الخلاف أوشك أن ينتهى إلا أن المشكلة التى حدثت فى اللحظة الأخيرة قد أوقعتنا فى الحيرة ورجعت بالخطوات التى تقدمناها القهقرى مسافة طويلة . وما تنشره بعض الصحف فى بلاد جارتنـا ليس من شأنها تصفية الجو . غـير أننى أظن بأن الذى يدير الآن زمام الأمور فى اليونان مخلص فى رغبته التى يبديها لتأسيس العلاقات الحسنة .

العلاقات الدولية الأخرى التى لم أنوه بها تسير جميعها فى مجراها الطبيعى من غـير عقبات ولا عراقيل . فاننا نتوخى بكل عناية السير فى طريق التفاهم وحل المشكلات بواسطة التحكيم فى كل خلاف يقع بيننا وبين غـيرنا رغبة منا فى تقوية دعائم الصلح العام (تصفيق) .

سأحدثكم الآن عن بعض شئون داخليـة فانـكم تعلمون بأنه وقعت حادثة زلزال خلال الصيف فى جهة (شبين قره حصار) وقد أصيبت بخسائر جمة وتلفت طرقها الزراعية وتهدمت بعض القرى إلا أن التدابير التى اتخذناها كانت كفيلة بتخفيف وقع المصاب على المنكوبين وقـد تم اصلاح جميع الأبنية التى تهدمت قبل حلول فصل الشتاء (تصفيق) .

حادثة السيل التى نكبت بها منطقة (أوف) سببت خسائر أفدح من خسائر الزلزال وقد بذلت الجهود من جميع الجهات الرسمية والخصوصية لتهوين الفادحة وفى النهاية استقر الرأى على التقارير التى قدمها الخبراء لنقل القرى التى أصيبت بهذه الطامة الى جهتى (بايبورت) و (ماشكا).

إننا ننشر كل حادثة من الحوادث المتعلقة بالأمن فى الداخل حتى الوقائع التافهة. ويكفى للتدليل على استتباب الأمن أن أذكر هنا بأن المفسدين قد أصبحوا مغلوبين على أمرهم إزاء سطوة القانون وقوة العدل.

الحالة العامة فى البلاد يسودها الهواء الصافى الذى يدفع المواطنين الى السعى والكد وجنى الثمرات فى هدوء واطمئنان. الروح السائدة الآن فى جميع أطراف البلاد بين الأفراد والجماعات هى الاعتماد على قوة الجمهورية وقوانينها باخلاص وإيمان والسعى فى إعمار البلاد واصلاحها بنفس آمنة مطمئنة ورغبة أكيدة (تصفيق).

سأدلى اليكم الآن ببعض البيانات والمعلومات عن الشئون المالية والمسائل الاقتصادية وسأبدأ الكلام أولا عن توزيع الأراضى على المواطنين. وقد بدأنا هذه التجربة فى الولايات الشرقية ابتداء من هذا العام مع فئة من أبناء البلاد الذين كانوا يخدمون فى أراض لا يملكونها لجعلهم من أصحاب الأرض. ووزعنا الى الآن تسعين الف دونم من الأراضى الخاصة بأملاك الدولة فى التفتيش الأول العام وأعطينا عدا ذلك عشرين الف دونم من الأرض التى اشتريناها ودفعنا قيمتها مقدما. وفوق هذا وذلك نجحنا الى حد ما فى تمليك قسم كبير من الأراضى والمزارع الخاصة بالدولة والتى اشتريت، الى طائفة من القرويين فى الولايات الغربية. والخطة التى نرمى اليها من وراء هذا العمل هى تمكين القروى من العمل والكد فى الأرض التى نجعلها ملكا له (هتاف وتصفيق).

أما الذين يديرون المزارع الكبيرة والأراضى الواسعة من أصحاب المال

والنشاط فاننا لا نمسهم بشئ بل يسرنا أن نراهم نشطين فى عملهم يصيبون الربح من وراء كدهم وسعيهم (تصفيق) .

إننا نعمل بهذه الوسيلة على ترغيب أصحاب الملكيات الصغيرة فى الاتحاد لتوحيد المساعى والجهود على هيئة نقابات زراعية وقد نجحت فكرة هذه النقابات بفضل الهمة التى يبديها البنك الزراعى وأثمرت النتائج التى تدعو الى الارتياح . والمهم جداً هو النجاح العملى فى ادارة هذه النقابات وأملنا وطيد فى الوصول الى هذا النجاح .

إننا نعمل بكل الوسائل الممكنة فى تسهيل الأعمال المؤدية الى اصلاح التقاوى والبذور الحسنة التى أمكن الحصول عليها وقد اشتد الاقبال عليها فى أطنة من كل صوب . والمناطق ذات البذور والتقاوى الضعيفة تجتهد الآن فى الحصول على الأنواع الجيدة ومثل هذا النشاط يبدو ظاهراً فى الميادين الأخرى للاصلاح الزراعى كفلاحة البساتين والعناية بالفواكه وتربية دود القز ؛ فان الرغبة التى يبديها المزارعون فى التهافت على طلب الشتلات التى توزعها وزارة الزراعة تدل على أن الجهود والمساعى المبذولة فى هذا السبيل كانت فى محلها .

هناك تدابير كثيرة إذا لم يراع الأخذ بها فى حينها تؤدى إلى أضرار جمة ويمكننى أن أشير فى هذا الصدد إلى الاهمال الذى بدا فى عدم وقاية الكروم من الامطار الشديدة وأظن أن الخسائر التى تكبدها أصحاب الكروم فى منطقة أزمير هذه السنة بسبب اهمالهم وضع المظلات الواقية كفيلة بتنبيه الاذهان إلى الأخذ بالتدابير اللازمة دون احتياج إلى سن قانون يجبرهم على ذلك .

لقد أثمرت جهودنا فى مكافحة الآفات التى أصيبت بها زراعة التبغ ووصلنا إلى نتائج مثمرة بفضل هذه الجهود فان المحصول كان جيداً وسليما من الآفات وقد بيع باسعار لا بأس بها وكان المقبلون على شرائه يشعرون

ما بارتياح أصحاب كروم البنــدق فقــد استهدفوا فى هــذه السنة لبعض المشاكل بسبب تورطهم فى البيع قبـل جنى المحصول وعليهم أن يلتمسوا الحل بالطرق القانونية والاساليب الاقتصادية . وسوف نتقدم إلى المجلس فى هذه الدورة بقوانين مهمة لتنظيم الشئون الاقتصادية .

بدأنا فى تنفيذ التعريفة الجمركية الجــديدة بالتدريج وسياستنا الجمركية بعيدة عن الافراط والتفريط فى حماية وتشجيع الصناعة المحلية .

اهتمامنا بالموازنة التجارية يفوق كل اهتمام لما لهــذه الموازنة من أهمية قصوى فى حياتنا الاقتصادية العامة . وتعريفتنا الجمركية التى وضعناها أقل مايمكن من التــدابير الاقتصادية التى تفرضها علينا الضرورة القصوى . بل إننا راعينا التخفيض فى أصناف كثيرة .

سياستنا التى انتهجناها فى حماية القمح دلت عــلى اصابة فى الرأى فان النتائج التى وصلنا اليها تبعث عــلى الارتياح فقد هبطت واردات القمح التى كانت فى ســنة ١٩٢٣ بمبلغ ١٨ مليونا وفى سنة ١٩٢٤ بمبلغ ١٩ مليونا إلى مليونين ونصف فى ســنة ١٩٢٦ والى ٨٦٨٠٠٠ فى سنة ١٩٢٨ وإلى خمســة ملايين فى سنة ١٩٢٨ التى كانت مجدبة وقد كانت واردات الدقيق في ســنة ١٩٢٢ بمبلغ ثلاثة ملايين ليرة وهبطت فى سنة ١٩٢٨ إلى ١٨ الف .

معظم السكان فى بلادنا مزارعون وتبلغ نسبتهم ٧٠ ٪ والمستهلــكون نسبتهم ٢٠ ٪ أما السياســة التى نتبعها فى حماية القمح فانها ترمى إلى تقوية المزارع دون أن تضر هذه التقوية ضرراً بليغا بالمستهلك .

إننا لانستطيع بحال من الأحوال العدول عن سياستنا التى نتبعها منذ سنوات لحماية زراعة القمح لأن هذا العدول يكلفنا شقاء ٧٠ ٪ من أهــل البلاد (أصوات تقول : مرحى) . رقى هــذه البلاد يتوقف على الثروة التى تجنيها من الزراعة . السعى فى زيادة ثروة الفلاح التركى من أركان سياستنا التى نعمل على تحقيقها . (تصفيق شديد وهتاف)

لقد أظهر التجار شيئا من الاسراع وعدم التروى فى التهافت على استيراد بضائع كثيرة من الخارج قبل الشروع فى تنفيذ التعريفة الجديدة وقد أدى هذا التهافت الى قطع تحاويل على الخارج من غير حساب . وهذا هو السر فى الهبوط المؤقت الحادث على عملة البلاد فى الأيام الأخيرة .

أعرض عليكم فى سبيل التدليل بعض أرقام تبين مقدار الواردات فى خلال أربعة أشهر :

	سنة ١٩٢٨ لجميع تركيا	سنة ١٩٢٩ لثلاثة ثغور كبيرة (استانبول ـ أزمير ـ مرسين)
المواد الطبية	٣٨٣ر٠٠٠	٦ر٤٩٤ز٠٠٠
مشروبات روحية	٢٧ر٠٠٠	٣٨٧ر٠٠٠
منسوجات حريرية	٧٠ر٠٠٠	٨٢٣ر٠٠٠
الآجر والطوب الأحمر	٠ر٢٠٠ر٠٠٠	١٠ر٤٧٨ر٠٠٠
منسوجات قطنية	٦ر٥٠٠ر٠٠٠	١٠ر٨٩٠ر٠٠٠
منسوجات صوفية	٣ر٢٩٠ر٠٠٠	٤ر٤٢٠ر٠٠٠
مصنوعات النحاس والزنك	٨٢٧ر٠٠٠	١ر٤٧٦ر٠٠٠
الزيوت والشحوم	٢ر٠٠٠ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠ر٠٠٠
الشاى	٣٠٠ر٠٠٠	٩٦٠ر٠٠٠
مصنوعات من الخشب	٤٤٤ر٠٠٠	١٠ر٤٠٠ر٠٠٠
مصنوعات من الكاوتش	٥٠٠ر٠٠٠	١ر٢٨٠ر٠٠٠
وقود	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩ر٠٠٠ر٠٠٠
بترول	١١ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٦ر٠٠٠ر٠٠٠

لقد أظهرت عملة البلاد ثباتا عظيما يدعو الى الاعجاب رغم هذه الأرقام الضخمة الدالة على اشتداد حركة الواردات ورغم أن الصادرات لم يستوف

التجار نصف قيمتها بعد وغنى عن البيان أن الواردات فى الأشهر القادمة ستهبط عن هذا الحد بمقدار كبير بل أن الاحصائيات تدل من الآن على هذا الهبوط المنتظر . ومن هذا يتبين لنا أن عملة البلاد من القوة والمتانة بحيث تستطيع أن تقاوم أكبر عاصفة من العواصف المالية .

مما يلفت النظر فى ميزانية هذه السنة المقدمة للمجلس الوطنى أنها فى مجموعها تكاد لاتختلف إلا قليلا عن ميزانية السنة الماضية . ومع أن هناك أملا قويا فى زيادة الواردات لكننا لم نشأ التوسع فى باب المصروفات قبل التأكد تماما من الرقم الحقيقى للواردات . لأننا نهتم اهتماماً كبيراً جديراً بالتقدير فى كل مامن شأنه النظام وتوخى الموازنة الحقيقية فى شئوننا المالية .

إننا ندفع ديوننا بانتظام وقبل انتهاء دورتكم البرلمانية الحالية سيكون فى مقدورنا تثبيت الديون المتماوجة وجعلها ترتكز على أساس معلوم . اننا لانفكر فى اقتراحات ترمى الى فرض ضرائب جديدة وانما بالعكس ندرس الآن الوسائل التى نستطيع بها من تخفيف أعباء بعض الضرائب الموجودة (تصفيق)

حضرات السادة

نتقدم اليكم بجميع الوثائق الدالة على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد . فاننا نسير فى ادارة البلاد وفق أرقام صريحة وحساب معلوم . وقد نشرنا الاحصائيات المتعلقة بالصادرات والواردات خلال السنوات الثلاث ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨

إننا على وشك تقديم المشروع النهائى لميزانية ١٩٢٨ للمجلس للتصديق . وأقصد أن أقول بأن ميزانياتنا وطريقة ادارتنا تستند على آراء ومطالعات تعززها وتؤيدها الأرقام . وهذا المظهر دليل على قوة هذه البلاد وقدرتها (تصفيق) . لامجال للتردد والارتياب . إننا نشاهد آثار هذا المظهر بأعيننا ونلمسه بأيدينا : إننا بعد حرب عاتية أهلكت الحرث والنسل ، بعد محنة

قاسية أتلفت كل معمور فى هـذه الديار استطعنا أن ننجح فى تسوية جميع مشاكلنا بل وتمكنا من عقد بعض المحالفات الودية واتفاقات الصداقة وحسن الجوار كما استطعنا أن ننجح فى تسوية ديوننا الخارجية والداخلية وتنظيمها فى حساب معين وأمكننا أن نضع الميزانيات الصحيحة المتوازنة التى نسد بها مطالبنا فى الداخل والخارج . كل هذه الأعمال قمنا بها بجانب الجهود المبذولة فى اصلاح وتعمير ما أتلفته الحروب والنكبات وبجانب ما أنفقناه من مال لا يقل عن مائة مليون ليرة فى بضع سنوات لمد السكك الحديد . كل هذا الجهد العظيم والنشاط الباهر ألا يكفى لينهض دليلا على أن مواطنينا الأعزاء يتمتعون بادارة قوية منتظمة تزيد يوماً بعد يوم من حيوية هـذه البلاد وقدرتها الاقتصادية ؟ (تصفيق حاد) . أرجو منكم الآن أن ترجعوا الى ضمائركم وأن تبدوا رأيكم فيما اذا كنتم ترون أننا أهل لتحمل مسئولية ادارة هذه البلاد التى تمثلونها ؟ (تصفيق حاد)



سياسة تثبيت النقد

خطبته التي ألقاها في ١٢ / ١٢ / ١٩٢٨ أمام المجلس الوطني بشأن سياسة تثبيت النقد

حضرات المحترمين نواب الأمة :

أطلب من المجلس الوطني الكبير أن يسمح لي بابداء مايعن لنا من الرأى في صدد عملة البلاد . لاحظنا أن عملة البلاد تنخفض قيمتها بمقدار في نهاية كل سنة بعد صعودها . الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض في السنوات الخمس الأخيرة هي مايأتي : ظلت البلاد أيام كانت موصدة في سنوات الحرب تعاني أنواع الحرمان وما كادت تتمتع بحياة الصلح والسلام حتى أقبلت على شراء ما كانت بحاجة اليه وأطلقت العنان في التزود بما كانت محرومة منه . وكان المعتاد في ادارة شئون هذه البلاد الاعتماد على ميزانية مكشوفة ، الأمر الذي درج عليه ولاة الأمور منذ عصور عديدة . ثم جاءت بضع سنوات على التوالي حل فيها الجدب والامحال في مناطق مختلفة وفوق كل هذا وذاك وهو العامل الرئيسي والداء الكمين أن هذه البلاد كانت محرومة من الفكرة الاقتصادية التي تجعلها تتدبر شئونها بقدر كفايتها ووفق مواردها (أصوات تقول : هذا صحيح) هذه هي خلاصة الأسباب والعوامل التي أدت الى انخفاض قيمة النقد في السنوات الماضية . أما عن حساب هذه السنة فأقول إننا بعد نضال شديد وكفاح مستمر تحت ظروف وعوامل قاسية استطعنا التخلص من سياسة الميزانية المكشوفة التي كانت تضر بنا ضرراً بليغا . ويجدر بي في معرض التحدث عن هذه النتيجة التي وصلنا اليها أن أقول بأن اضطرار الأمة الى تدبير شئونها بميزانية مكشوفة داء وبيل وأن جرثومة هذا الداء لايمكن استئصال شأفته تماما بل أنه من الأمراض التي تحتاج الى عناية دقيقة

ومراقبة تامة خشية الانتكاس . هذه حقيقة يجب أن يضعها نصب عينه كل رجل من رجال الادارة بل كل وطني من أبناء الوطن فى هذه البلاد . سوف لايجد هذا الميكروب سبيلا بعد اليوم الى بنيتنا الاقتصادية ومن الأمور التي كان لها أثر طيب فى اقتصادياتنا وإنتاجنا هى الحالة الاجتماعية التى تسود حياتنا العامة فى هذه الأيام تلك الحالة القائمة على أساس نظام للدولة مدعم بالقوانين العصرية والأساليب العلمية (تصفيق) صفاء الجو فى الشئون الداخلية والسياسية الخارجية من الدعامات التى يرتكز عليها التقدم الاقتصادى فى البلاد واننا نشعر بثمرات هذا العامل المهم فيما نشاهده من أمارات التقدم فى الانتاج العام سنة بعد أخرى . إن ضرورة التدبير الاقتصادى أصبح راسخا فى جميع الأذهان ولم نبدأ بعد فى جنى ثمرات هذه الحالة التى هى عبارة عن شعور أولى وإنما سأكتفى الآن بالتحدث اليكم عن الأسباب والعوامل التى أدت فى هذه السنة الى انخفاض سعر النقد عندنا .

يأتى فى مقدمة هذه العوامل شروعنا فى اداء ديوننا الخارجية وقد كنا راعينا هذه الحالة وقدرنا هذه الخطوة ولذلك لايمكن القول بأن دفع هذه الديون كانت شديدة الوطأة على حالة النقد وما ذلك إلا بفضل ما اتخذناه من حيطة وتدبير — وعلى أى الأحوال فهو عامل من العوامل سيكون له أثره فى كل سنة وسوف نشعر بضرورة الاحتياط والبصيرة عند العمل على اخراج ميزانية متوازنة ومن جهة أخرى فان الاعتراف بالدين عمل شريف له أثره فى صيانة كرامة البلاد وتثبيت دعائم الحياة الاقتصادية فيها بما يترتب عليه من حسن الثقة بمالية الدولة .

كنت قد نوهت من فوق هذا المنبر بما أظهره بعض التجار من الذعر والقلق وعدم التبصر بمناسبة تطبيق التعريفة الجمركية الجديدة والبضائع التي تراكمت فى البلاد بسبب هذا الذعر كان لها أثر سلبي واضح على الحياة

الاقتصادية فى الاسابيع الأخيرة .

سوف لا أذكر العامل المهم وهو القلق المستولى على النفوس والحالة الروحيــة التى أحدثتها الأزمة فان بعض النفوس البريئة حاولت أن تشترى نقوداً أجنبية رغبــة منها فى الاطمئنان على النقود القليلة التى بيدها . هذه المحاولة البريئة فى سبيل صيانة المال القليل قد جعلت كل ما يملــكه المسكين من مال ونشب مهدداً بالخطر بل أن اندفاع الناس فى تيار هــذا الذعر جعل دورهم ودكاكينهــم ومزارعهــم وعقاراتهم فى خطر عظيم دون أن يلاحظوا ذلك . أما أصحاب الغايات والأغراض فقد وجدوها فرصة سانحة لتعكير الجو وتسميم الأذهان فراجت الاشاعات التى تقول بان حاجة الدولة الى الشراء مستقبلا سيزداد وأن الدولة ستنفق آخر ما لديهـا لتستطيـع التمسك بقيمة النقد وأن الحــكومة ستعمل على تخفيض قيمة عملة البلاد بالتــدريج حتى تنزل بها الى الصفر لتجمع ما فى السوق من نقــد بأقل بدل ثم تنشئ بنــكا حكوميا بنقود جــديدة تخرجها للتداول وما الى ذلك من الأضاليل التى تساعد على تدهور قيمة النقود ولا ريب فى أنه من أقوى العوامل المؤثرة على قيمة نقد البلاد هو عدم الثقة الذى يسود النفوس ويساورها .

سأعرض عليكم الآن الموقف من الناحيــة الجدية والتدابير الواجب اتخاذها . إننا قد أكتسبنا التجربة والمران فى الشئون الاقتصادية والماليــة وفيما له مساس بمالية البلاد بعد أن عانينا ما عانيناه من مشقة وبعــد دروس طويلة توفرنا عليهـا فى الحياة العملية ويمكننى أن أؤكد لــكم بأن عقيدتنا ثابته لا تتزعزع وايماننا وطيد فى التدابير التى أتخذناها (هتاف) .

انما الدول كالأفراد تستطيع أن ترسم لنفسها السياســة الملائمة لها إذا عرفت مقدار طاقتها وكفايتها ووزانت بين نفسها وبين هذه الطاقة. والقاعدة الأولى للميزان الصحيــح هو عدم التدخل فيما لا طاقة لها به وعدم التفريط فيما تســتطيعه (هتاف) . إن هــذا القياس يفسح المجال لرقى القانع الذى

يرضى بالعيش على قدر كسبه ولرفع مستوى النشط المجد الذى يكسب من كده وغرق جبينه ويعمل على زيادة ربحه .

الهدف الذى نعمل بكل ما فى وسعنا فى سبيل الوصول إليه هو تثبيت عملة البلاد بنسبة ثابتة من الذهب (هتاف) . غايتنا التى نعمل على إدراكها بكل ما فينا من جهد وقوة انما السعى فى زيادة قيمة نقد البلاد حتى نجعلها مرتبطة بأساس من الذهب وليس السعى فى تخفيضها والتشجيع على تدهورها (تصفيق) . إن الذين يروجون الاكاذيب التى لا تطابق الواقع رغبة فى اكتساب الأموال بسهولة سوف نصدمهم بأمرين فيهما العقاب الشديد لمن تسول له نفسه ارتكاب هذه الدناءة (هتاف وتصفيق) . الجزاء الأول هو العمل على زيادة قيمة نقد البلاد للقضاء على أرباحهم واطماعهم التى يعللون أنفسهم بها (تصفيق) . الجزاء الثانى هو تسليم كل مجرم من هذا القبيل لقبضة العدالة فى الحال لتقتص منه وسيكون عقاب هؤلاء الأشخاص الذين يحاولون اختلاس ما فى جيوب مواطنيهم وسلب ما فى أيديهم متماثلا مع خطورة هذه الجريمة الشنعاء (تصفيق) .

لا نريد فى سبيل صيانة نقد البلاد أن نضحى بالاموال الكثيرة لشراء نقود من الخارج بلا حساب للتغطية فان هذه الطريقة التى جربتها بلاد كثيرة قد فشلت ولم تنجح . إنما التدبير الرئيسى الذى نفكر فيه هو السعى فى انقاذ موازنة الحياة الاقتصادية فى البلاد من العجز على نحو التدابير التى أتخذناها للحيلولة دون العجز فى ميزانية الدولة . إن هذه البلاد مضطرة الى زيادة جهودها ونشاطها وانتاجها بقدر الأموال التى تنفقها للخارج فى سبيل احتياجاتها وضروراتها ومشتريات الدولة .

لقد حدثتكم الآن عن نظرية من أبسط النظريات التى تعمل الآن جميع الدول فى تطبيقها وتنفيذها بالعقل حتى أصبحت الشغل الشاغل لجميع الناس فى عصرنا هذا .

هذه النظرية كانت هى السائدة قبل هـذا العهد عند تحضير الميزانيات العامة للحكومات أى أن الحـكومة تعمـد أولا الى تعيين جميع النفقات والمصروفات التى هى بحاجة اليهـا ثم تفكر بعـد ذلك فى إيجاد الموارد التى تمكنها من الحصول على ما هى بحاجة اليها من الأموال .

هل بقى هناك الآن على وجه الأرض حكومة تستطيع تطبيق هذه القاعدة ؟ لا أعلم ذلك وإنما الذى نعلمه جيـداً أنه ينبغى أولا التفكير فى موارد الدولة ومنابعها وتعيين نفقاتها وفق هذه المنابع والموارد التى يمكن الوصول اليها (هتاف) وعنـدما تزداد الثروة العامة يمكن النظر إذ ذاك فى زيادة وجوه النفقات وبهذه الطريقة وحـدها استطعنا أن ننجو من غوائل العجز فى الميزانية العامة .

والنتيجة الجديرة بالاعجاب أكثر من أى شىء آخر استطاعة الدولة بهذه الطريقة الحصول على عا تريده رغم الظروف والعوامل الموجودة الآن . لذلك فاننا سنأخذ باتباع هذه الطريقة لنضمن تقـدم الحياة الاقتصادية ولنأمن غوائل عجز الميزانية . إن هذه البلاد سوف لا تستورد فيما بعـد من الخارج بأى حال من الأحوال بضائع تزيد قيمتها عن أرباح وجهود أبناء هذا الوطن (هتاف) ما تنفقه الدولة وجميع أفراد هذه الأمة من الأموال للبلاد الأجنبية سوف لا تربو عن البضاعة الصادرة للخارج .

جميع الاحتياجات الرسميـة والخصوصية فى هذه البلد ستكون محدودة بقدر انتاجها العام . وجميع المشاريع المنطوية على الاصلاح ستكون كذلك متمشية بالقدر الذى يوازى مواردها العامة وقبل التفكير فى زيادة مشترياتنا من الخارج سنعمل على زيادة انتاجنا وجهودنا بحيث نضمن مع هذه الزيادة أن تتكافأ مع زيادة مطالبنا (تصفيق) .

أعرض عليكم ما فعلناه اليوم وما سنفعله غداً بموجب هـذه القاعدة .

لقد أوقفنا فى الحال جميع الاعتمادات المدرجة فى ميزانيات سائر الوزارات للمهمات التى بحاجة اليها من الخارج ولم تشترها بعد كما أوقفنا كذلك جميع الاعتمادات المدرجة بميزانيات المصالح الخصوصية والبلديات للأعمال والمشاريع التى هى بحاجة إلى مهمات وأدوات من الخارج مما لم تكن خاضعة بعد لشروط مبرمة فعلا (هتاف) أقصد بذلك أن أقول بأنه أصبح كل جنيه يخرج للخارج لا بد من الحصول على تصريح من هيئة مجلس الوزارة بشأنه (تصفيق وهتاف) .

إذا لقيت فكرتنا هذه تعضيداً من جانبكم فان التدابير التى اتخذناها ستكون بمثابة أمر معزز بالقوة من جديد لجميع موظفى الحكومة وإننى أرجو فى مواجهتكم من جميع الدوائر الرسمية المختصة أن تعمل على تنفيذ هذا الأمر بكل اخلاص وشعور (تصفيق وهتاف) .

أملى وطيد فى أن تكون لهذه التدابير التى سنتخذها أثر فعال فى الاعتمادات التى صرف نصفها وبقى نصفها الآخر لا سيما إذا راعينا أنه لم يبق أمامنا فى هذه السنة من أقساط الديون المطلوبة علينا للخارج سوى القسط الاخير غير أننا من جهة أخرى نرى بأن أهم أثر لهذه التدابير سيظهر فى السنة القادمة . وإذا كان تحضير ميزانية السنة القادمة من نصيبنا فان أول عمل سنعمله هو تكليف الوزارات باعداد ميزانياتها على أساس المقايضة مع الخارج (هتاف وتصفيق) وفوق هذا وذاك فان أى تعهد أساسه إخراج المال للخارج سيكون موضع دراسة هيئة مجلس الوزراء . والمشاريع المثمرة جميعها ستكون بطبيعة الحال فى حاجة إلى عرضها أولا من الوجهة المالية على مجلس الوزراء كلما كانت ذات علاقة بالخارج .

سأعرض الآن عليكم ياحضرات السادة الخطوة الأساسية الهامة التى

يجب أن نخطوها لتدعيم حياتنا الاقتصادية. هذه الخطوة هى تعميم فكرة هذا التدبير الاقتصادى بين جميع طبقات الأمة بحيث يتعود كل فرد منا أن يجعل اتفاقه بقدر دخله . إننا أحوج ما نكون إلى القناعة وإلى التدبير والاقتصاد

سنعرض عليكم فى القريب العاجل بعض أرقام وإحصائيات دقيقة تعينكم على تفهم الاقتصاد القومى فهما صحيحاً. وأقول لكم من الآن على سبيل المثال إننا فى بلادنا نستهلك فى كل سنة مقادير من البن بقيمة خمسة ملايين ليرة ومقادير من الشاى بقيمة مليونين . وأقول لكم أيضاً على سبيل المثال أن بلدة من بلاد التى ليس بها محطة للسكة الحديد قد أوصت على أعمدة من الحديد لانشاء عملية الكهرباء بها مع أن بلادنا شهيرة بغاباتها الواسعة التى تتوفر فيها سائر أصناف الأخشاب . فاذا قلت مواردنا وعجزت عن قدرة الشراء وأصبحنا مضطرين للاختيار بين الخبز والقهوه فاننا سنصيح بكل ما فينا من قوة لايقاظ المنتج فى بلادنا حتى يسمع صوتنا ويعمل بنصيحتنا (تصفيق وهتاف) إننا لا نرضى بحال من الأحوال رؤية فتياتنا يرفلن فى ثياب الحرير ويتضمخن بالعطور الفاخرة وهن هزيلات نحيفات ضعيفات البنية (تصفيق) سنطلب من فتياتنا أن يقتدين بأمهاتهن الأناضوليات اللواتى كن يحملن المهمات الحربية بأجسامهن القوية وعلى رؤسهن الزهور الجبلية الجميلة اللون . سنطلب اليهن ارتداء الملابس المصنوعة من حرير البلاد وأن يستعملن أريج الزهور التى تنبت فى جبال الاناضول . لأنهن بذلك يستطعن تأسيس أقوى سعادة منزلية وخدمة أوطانهم بالتدبير والاقتصاد والاحتشام (تصفيق حاد) إنه من الطبيعى أن أبدأ أولا بفتياتنا عند التحدث عن الاقتصاد القومى لأنه عند ما تتوطد دعامة التوفير القومى فى بيوتنا بفضل المرأة وهمتها تزداد عناية الرجل بهذا الأمر ويقبل على تشجيع هذه الحركة ماديا . إن نهضتنا القومية التى أدركناها بعد جهود شاقة وتضحيات عديدة لا يمكن بحال من

الأحوال أن نجعلها اليوم هدفا للخطر من طريق قلة عنايتنا بتنظيم معيشتنا (تصفيق) لقد اعتزمنا بكل ما فينا من قوة وإيمان أن نعمل على إيقاظ الشعور فى نفس كل وطنى مدرك وأن نوجه جميع القوى فى سبيل هـذه الغاية (تصفيق). أقول لكم لتوضيح خطتنا التى لها علاقة بأمور دقيقة للغاية إننا لا نقصد بحال من الأحوال الاخلال بتعهداتنا نحو الخارج أو إكراه الشعب على مقاطعة البضائع الأجنبية. وكما إننا لم نفسح المجال لمثل هذه التدابير إلى الآن فاننا سوف لا نسمح بهـا مستقبلا. ينبغى أن يكون معلوما أن المعاهدات التى تنظم علاقات الأمم كما أنها تسهل سبل الأخذ والعطاء والبيع والشراء بين الأمم وبعضها فانها كذلك من العوامل الرئيسية التى تضمن الربح والمنفعة للأمم. التدابير التى ستلجأ اليها الدولة ستكون ملهمة من التدابير المدنية التى تعززها حقوق الدولة. تدابيرنا الخاصة بالتوفير القومى وتشجيع الصناعات المحلية قد اختيرت من بين التدابير التى تفكر فيها وتلجأ اليها الأمم الغيورة على مصلحتها واستقلالها. وسيكون من بين المسائل التى تسترعى اهتمامنا الخاص مكافحة أنواع الاحتكار والقضاء على آمال واطماع الراغبين فى الاخلال بالموازنة الاقتصادية ليجروا المغانم والأرباح لأنفسهم (تصفيق) الأمة العاجزة عن تدعيم حياتها الاقتصادية بحيث تجعل مطالبها وفق مواردها هى الأمة الضعيفة التى يهـددها خور العزيمة والارادة فى كل حين. بل إن الأمة التى تعيش على هـذا النحو هى التى تنخر عوامل الهدم فى داخلها. أما الأمة التركية المتمتعة الحيوية والنشاط فانها لا ترضى أن تتورط فى الوقوع فى هذه الوهدة وتأبى أن تكون الأمة التى تبحث عن حتفها بظلفها (تصفيق).

هذه هى قراراتنا ووجهـة نظرنا فى العوامل الرئيسية التى نراهـا جديرة بالتأمل فى تثبيت عملة البلاد. إن العامل المؤقت الذى أحدث الأزمة

الاقتصادية من جراء التهافت على تخزين البضاعة فى بلادنا قد أوشك تأثيره يضمحل شيئاً فشيئاً فان الواردات فى الشهرين الأخيرين قد هبطت نسبتها إلى نصف النسبة التى كانت عليها فى مثل هذين الشهرين من السنة الماضية .

أرى من الفائدة أن أذكر لكم من الآن بعض بيانات عن مشروع البنك المركزى الذى أزمعنا تأسيسه . سيكون رأس مال هذا البنك على أساس قيمة عملة البلاد فى هذه الآونة . وسيكون تأسيس البنك بموجب مرسوم معتمد من المجلس الوطنى الكبير وسيكون الاكتتاب فى أسهمه اختيارية أما أعمال البنك فسوف يحدد بقانون خاص ويجدر بى أن أقول لكم من الآن بأنه بين الواجبات التى سيعهد بها إلى البنك بالقانون الذى سيعلن سوف لا تكون اشارة إلى العمل على تثبيت عملة البلاد على أساس قاعدة الذهب . هذا التصريح سوف لايدهش له المتصلون بالحقائق أما الذين يجرون وراء الخيال فانهم سيقعون فى مهاوى الحيرة .لم نشأ تقييد البنك بهذا العمل لأننا نريد أن تكون عملة البلاد ثابتة بنسبة قاعدة الذهب بفضل الجهود التى ستبذلها الحكومة ومن ورائها الشعب فى توطيد دعائم الحياة الاقتصادية (تصفيق) النتيجة التى نتوق اليها سوف تصل اليها الحكومة من طريق تضافر الأمة معها .

فى أثناء كلامنا وحديثنا عن عملة البلاد وتثبيتها عرضنا لجميع المواضيع والمسائل التى رأينا أنه من الضرورى للأمة أن تتعاون مع الحكومة فيها والواقع أننا نقدر بأن الأمر الذى اضطلعنا باعبائه ليس من الأمور السهلة وإنما هو أمر شاق لكننا مازلنا محتفظين بروح العزيمة والجلد ، تلك الروح التى أظهرنا حقيقة معدنها فى جهادنا للوصول إلى استقلالنا . نفس هذه الحالة هى التى تسيطر الآن للمغامرة فى هذه المهمة الشاقة .

علينا أن نعتمد على أنفسنا قبل كل شئ بأننا سوف نتضافر حكومة وشعباً لنمضى فى طريق هذه الحرب الجديدة الحرب الاقتصادية لتثبيت عملة البلاد ولتوطيد دعائم الحياة الاقتصادية وجنى ثمرات التوفير والتدبير (تصفيق) ينبغى ألا نجزع حتى نصل إلى النتيجة الحاسمة من التقلبات التى تطرأ على قيمة النقد فى بلادنا ارتفاعا وهبوطا . سوف لا نجزع وسوف لا يتملكنا اليأس والقلق بحال من الأحوال (تصفيق) .

أجاهر من فوق منبرى هذا على ملأ من نواب الأمة بأن الذين يحتفظون بالعملة الوطنية سوف لا يخسرون بل سوف يربحون حتما (تصفيق) ها نحن أوضحنا لكم مسئلة من أخطر مسائلنا القوميـة ونرى أنه لا بد من القيام باعبائها فاذا كنتم ترون أن تمهدوا بتنفيذها الينا نرجو تأييدنا باعتمادكم وثقتكم (تصفيق حاد) .

بعد التفاهم مع اليونان

خطبته التي ألقاها في الحفلة الرسمية الأولى

عند زيارته إلى أثينا سنة ١٩٣١

حضرة الرئيس :

لقد غمرني شعور عميق وأنا أستمع لكلماتكم الودية وعباراتكم الحماسية وإفاداتكم البليغة عن تركيا بمناسبة الاعراب عن تمنياتكم في الترحيب بنا .

وإنني أعرب عن امتناني العميق لهذه الكلمات البليغة العذبة وما أشعر به من السرور الزائد أثناء وجودي في هذا المكان المشبع بجو الصداقة المتينة يزيد من شعوري بهذا الامتنان .

وهذه الاحساسات التي تغمرني اليوم تذكرني بطبيعة الحال بالأيام الحماسية التي تمتعت بها تركيا وبصفة خاصة مدينة أنقره أثناء تفضلكم بتشريفنا في العام الماضي مع زميل دولتكم المسيو ميخالوكوبوليدس .

إن هذه الزيارة كما عبرت عنها وقتئذ لم تكن فقط الثمرة الشهية لسياسة التفاهم والتواد التي اتبعها وزراؤنا وحكومتانا بكل ثبات وإنما هي فوق ذلك تعتبر كفاتحة عهد جديد بين تركيا واليونان بل هي صفحة جديدة في في سياسة البلقان والحوض الشرقي للبحر الابيض .

وفي تلك الزيارة التي زادها تشريف مدام فنزيلوس ومدام ميخالو كوبوليدس بهجة وضياء وضعنا الحجر الأساسي بأنقره لبناء الصداقة التي أرجو خلودها بين تركيا واليونان .

وقد اجتهد كلانا في انجاز هذا الأمر الجليل بفضل المساعدات الصادقة التي كان يبذلها أصدقاؤنا في عالم السياسة وبفضل الرأي العام في حكومتينا .

ولم نتوان لحظة واحدة فى بذل قصارى الجهد فى هذا السبيل .

إن معاهدة الصداقة والتفاهم والتحكيم التى وقعنا عليها فى أنقره فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أردت أن نتبادل فى أثينا صورها المصدق عليها رغبة كنت أرجو من ورائها تقوية روابط الصداقة وقد تحققت هذه الرغبة بأجلى مظاهرها .

ولقد ذكرت فيما سبق ما أرجوه من دوام وخلود هذا البناء الذى اجتهدنا فى وضع أساسه معاً .

وإذا كان الانسان يرغب فى أى بناء أن يكون راسخا فى مكانه كالطود يقاوم عواصف الاعوام والدهور يجب أن يؤسسه متيناً يستطيع المقاومة . وهذه الضرورة تتجلى أكثر ما تكون فى بناء المشاريع السياسية ذلك لأن عواطف السياسة كثيرة التقلب وهناك من الأسباب الجدية ما يدعونا إلى الاطمئنان على ما قمنا بتشييده فان البناء الآخذ فى الارتفاع يوماً بعد يوم أمام أنظارنا مشيد بطريقة متينة يستطيع معها أن يقف أمام شتى التجارب والتقلبات .

هذا لأننا قمنا بتموين البناء بأحسن مؤونه وصنف الأسمنت المستعمل فى تشييد هذا الصرح هو من أحسن الأجناس لأنه أسمنت المصالح المشتركة .

وطالما كانت الجغرافيا والاقتصاديات من العوامل الرئيسية فى تقوية الروابط الموجودة بين الأمم فاننا نستطيع أن نطمئن كل الاطمئنان على مستقبل الصداقة الموجودة بين تركيا واليونان . وهذه الصداقة بدأت منذ اليوم تعطى ثمراتها الشهية .

لو ان هذه الصداقة قد أدت إلى تقوية عناصر السلم والثقة بين الطرفين لكان ذلك من أحسن الغايات إلا أنها لم تقف عند هذا الحد فقط بل تجاوزتها إلى ما هو أعم وأنفع من ذلك فان الحكومتين تستطيع بهذه الصداقة أن تؤلف بين وجهتى النظر فى السياسة الخارجية وأن تساعد كل منهما الاخرى

فى الحوادث العالمية التى تمس مصالح الشعبين .

ثم انتقل عصمت باشا بعد ذلك إلى تصويب المسيو فنزيلوس فيما أدعاه من الفخر بالنسبة لمن كانوا يشعرون بضرورة العمل على تأسيس هذه الصداقة . وذكر كذلك أنه يشاوك رئيس حكومة اليونان فيما ذهب اليه من أن النتائج التى انتهت اليها هذه الصداقة الجديدة إنما هى بمثابة مقدمة لجملة فوائد ستظهر يوما بعد يوم ولم يسع عصمت باشا إلا التنويه بفضل المساعي التى بذلها وزراء خارجية الحكومتين فى سبيل التمهيد لهذه الصداقة .

إلى أن قال :

« ولا حاجة للقول بأن هدف هذه المسائل التى بذلت إنما كان لانهاء قضيتين هامتين لا مناص من العمل على نهوها بالنسبة لكل رجل حكومة يشعر بمقدار المسئولية وهاتان القضيتان هما الصلح العالمى وتساوى الامم .

وقد قرأت بمزيد الاهتمام التصريح الذى أفضيتم به دولتكم إلى مخابر إحدى الصحف الأجنبية الكبرى حيث قلتم (نحن لا نريد الحرب ... فاننا اليونانيين قد قاسينا متاعب حروب شتى . وأستطيع أن أؤكد لكم مقسما بأن اخواننا الأتراك مثلنا أيضا . وإذا شبت نيران الحرب فانه من المؤكد أن تقف الحكومتان على الحياد) .

فياصديقى الرئيس . إننى أشكركم على هذا البيان وأؤكد لكم أنكم عبرتم تماما عما يخطر ببالنا أيضا .

ومنذ سنة مضت اجتمعت أمم البلقان هنا للبحث فى العوامل المؤدية إلى تسوية المشاكل التى تقلق بال كل منها . وهذه الجهود الخاصة جديرة بالثناء لانها تسهل مأموريتنا تماما .

وتذكرون دولتكم أنكم ألمعتم إلى ذكر مسألة الاتحاد البلقاني أثناء تشريفكم انقرة وقلتم أنكم تؤملون خيراً في هذا الموضوع إلا أنكم استطردتم إلى القول بأنه مهم جداً أن تعلم دول البلقان حتى حصول هذا الاتحاد أنه ليس في الامكان أن تتعادى تركيا مع اليونان. وفي الواقع يجب أن يعلم كل انسان بأن تركيا واليونان سوف لا تظل كل منهما في موقع العداوة وانهما سوف تسعيان جنبا إلى جنب لتحقيق امنيتهما المشتركة وهذه الامنية تتلخص في السعي للسلام العام وتحقيق مساواة الامم » .

وعطف عصمت باشا بعد ذاك على الازمة التي يعانيها العالم وذكر مقدار نصيب الحكومتين منها وكيف أن الاخصائيين في المسائل الاقتصادية قد حاولوا إلى اليوم أن يجدوا العلاج الشافي من هذا الداء الوبيل وكيف أنهم لم يستطيعوا إلى اليوم أن يصلوا إلى الداء الناجع وأكد أن الازمة العالمية مؤقتة وأنها عبارة عن مرحلة من مراحل التكامل في الانسانية وإن الامور سوف تسير الى مجراها الطبيعي وإن الحالة التي عليها العالم تدعو إلى تكاتف الامم مع بعضها في سبيل تشريك المساعي في المسائل الاقتصادية وأن تسود الثقة بين الأمم بعضها ببعض وأن مصالح تركيا واليونان متفقه في هذا الصدد وأن الحكومتين تعتبران من واجباتهما التفكير سويا في مقاومة هذه الازمة والوقوف في وجهها إلى أن قال .

« وقبل أن أختم كلامي يادولة الرئيس أرجوكم أن تأذنوا لي في الاعراب عن أمتناني العميق لحسن ضيافتكم في عاصمة اليونان الشهيرة ولما لاقيناه من الحفاوة البالغة » .

وهنا ذكر عصمت باشا أنه قبل مغادرته لبلاد اليونان يرى من واجباته أن يبلغ لأهل هذه البلاد تحيات وعواطف الامة التركية كما أنه يرى التنويه بتقديره الكبير لما شاهده من آثار النشاط البادية في جميع مرافق الحياة

وأنه سعيد بتقديم تحياته إلى دولة الرئيس وإلى زملائه الممتازين ممن عانوه في تهيئة وسائل الصـداقة الموجودة بين تركيا واليونان ويخص بالذكر وزير الخارجية المحترم المسيو ميخالوكوبوليدس . . وهنا رفع الكأس قائلا :

« اشرب نخب رئيس جمهورية اليونان وسعادة الأمة اليونانية ورفاهتها وكذلك نخب مدام فنزيلوس ومدام ميخالوكوبوليدس ونخب زميلي العزيز رئيس الحكومة اليونانية وشريكه في مساعيه المسيو ميخالوكوبوليدس وأشرب في سبيل دوام الصداقة التركية واليونانية » .



الاسبوع الاقتصادى

« اعتاد عصمت باشا أن يفتتح الاسبوع الأقتصادى فى تركيا بخطبة مسهبة مليئة بالعظات ودروس الاقتصاد وتذاع خطبته هذه بالراديو فى طول البلاد وعرضها . وفى الكتاب الذى ننقل منه هذه الخطب جميع خطبه التى القاها ابتداء من سنة ١٩٣٠ إلى الآن وقد آثرنا تعريب هذه الخطبة التى ألقاها ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ وخطبه الأخرى تسير على هذا النحو من الجزالة وحسن الاسلوب » .

سيداتى وسادتى :

لقد وصلنا إلى نهاية العام الثانى من أعوام جهادنا القومى فى سبيل الاقتصاد والتوفير وبدأنا منذ اللحظة فى العام الثالث من هذا الجهاد ولبعض المساعى الممتازة قيمة من الوجهة العملية كلما أتى عليها الزمن واشتد اهتمام الامة بها مما يجعل أيام الاحتفال بذكراها وسيلة للسرور العام كما يحدث فى الاعياد . وهذا اليوم الذى نجتمع فيه الآن من قبيل تلك الايام . بدأت المعركة الاقتصادية منذ سنتين فى ظروف حرجة وتذكرون ما استولى على النفوس من قلق وفزع فى مثل هذا اليوم سنة ١٩١٩ عند ما اختل توازن قيمة النقد فى بلادنا . والتدابير التى اتخذناها اذ ذاك لحماية نقدنا من التدهور كانت من قبيل الوسائل المعروفة لدى كل الامم غير أننا كنا فى ذلك اليوم قد وجهنا أكثر عنايتنا بصفة خاصة الى التدابير الشعبية للاحتفاظ بقيمة نقدنا وكنا قد ارتكنا على عاملين مهمين فى سبيل تلك الغاية أكثر من ارتكاننا على التدابير المالية المحضة . العامل الاول هو ثقة الامة والثانى الموازنة الاقتصادية .

ولقد اعتبرنا اذ ذاك ثقة الامة فينا بمثابة عامل كبير فى الموازنة المالية

من الوجهة المعنوية أما الموازنة الاقتصاديةفقد تمسكنا بها من وجهة الانتاج والاستهلاك فى بلادنا .

وهكذا استطاع نقد البلاد المرتكز على طمأنينة الأمة وثقتها من الاحتفاظ بقيمته فى مدى السنتين بل أن نقدنا قد تجلت قيمته بشكل أوضح مما كان عليه . وهانحن اليوم نرى كيف أن الجبال الرواسى تهتز من من أساسها والنقد التركى مع ذلك محتفظ بقوته ، معتز بمتانته فى أيدى الوطنيين من الاتراك .

إن الذين كانوا يجمعون التحاويل الاجنبية يمينا ويساراً ويحتفظون بها فى المصارف المالية بدلا من العملة التركية قد خاب فألهم وصدمتهم الحقيقة القاسية بدرس مؤلم فمساهم بعد اليوم يعتبرون بما نالهم من خسارة وفشل فيفهمون قيمة نقد البلاد على حقيقته ويعمدون إلى الاستفادة من هذه التجربة مستقبلا .

وبالاجمال يمكن القول بأن عامل الثقة قد ظهرت مزيته فعلا فى توطيد مركز النقد الوطنى وظهر جلياً للعيان أن أحسن عملة قوية ثابتة لكل تركى هى العملة التركية .

إن الوطن التركى يحتفظ بهذه الثقة فى عملة بلاده اعتماداً على تجاربه ومدفوعا بالواجب نحو شعوره القومى ويمكن القول بأن النقطة الاساسية لهذا العامل المعنوى الذى يحتفظ به التركى مرتكزة على اعتزام المجلس الوطنى الكبير وحكومته اتخاذ التدابير الممكنة للاحتفاظ بالنقد الوطنى . ولقد أصبح مفهوما فى داخل البلاد وخارجها إن هذا العزم الصادق من أهم العوامل التى تحمى النقد التركى من كل الطوارئ والتقلبات .

ورب رسائل يقول : ماهى الوسائل التى ستتخذها كل أمة فى سبيل حماية نقدها ، وعند أى حد ستقف فى تثبيت عملتها ؟ وهل هى تتعمد لغرض خاص اسقاط قيمة نقدها ؟ وهل هى تغض الطرف عن بعض التموجات الطفيفة فى

أسعار عملتها لتصل إلى هدف معين ؟ ليس في الامكان تقدير حدود هـذه الاشياء كما أنه ليس من اختصاصنا الاجابة على تلك الاسئلة. وإنما الحالة الجلية الواضحة بالنسبة لـكل تركى يمكن أن يراها فى عملته فقط وفى قيمة هـذه العملة وفى كيفية التدابير التى سيتخذها للاحتفاظ بتلك القيمة .

لا مجال بعد اليوم للتردد ، يستطيع كل مواطن تركى أن يعرب عن فكره فى مسألة نقد البلاد وفى امكان المجلس الوطنى الذى يمثل قدرة الشعب التركى أن يتخذ ما يراه من التدابير وإنه لمن الضرورى على الوطنى التركى أن يتخذ قراراً حاسما بهذا الشأن . وأقول لـكم وأعيد القول فى حضوركم لجميع الامة أن التدابير المتخذة لحماية النقد التركى فى منتهى الصواب .

التدابير التى اتخذناها جدية وإذا لم تـكف هذه التدابير فيمكن اتخاذ تدابير أخرى أصوب منها فى الحال بواسطة المجلس الوطنى الـكبير . ومن أجل ذلك اتضح . يا سيداتى وسادتى بعد سنتين من التجارب المريرة ، أن نقدنا أثبت وأقوم من نقد سائر الامم الاخرى ، وأنه ليس ثمة ما يوجب القلق على قيمة نقدنا مستقبلا .

إننى لأنظر بعين التقدير لـكل وطنى يستطيع أن يوفر بضعة قروش من دخله . والطريقة الأخرى التى توصلنا لحماية وصيانة قيمة النقد فى بلادنا العمل هى العمل على سد العجز فى معيشتنا العامة أى أن نجعل الشعب يصرف بمقدار ما يربح . هذا هو الدستور الذى نسير عليـه ونبذل الجهد لتطبيقه على حياتنا العامة ومن أجل ذلك عمـدنا إلى جملة تدابير رسمية وغير رسمية والتدابير الرسمية اتخذت فى الحـدود التى لا تتأثر بها حرية الحيـاة العامة والتدابير غير الرسمية هى ما نبذله من مساعى التشويق بشتى الوسائل فى افهام الشعب المزايا المترتبة عـلى أهمية الصرف بمقدار الدخل ولقد كانت جمعية الاقتصاد والتوفير القومى ، تلك الجمعية التى هيأت لنا سبيل هذا الاجتماع ، من جملة تلك الوسائل، وكان لها جهاد وسعي خلال السنتين الماضيتين لتحقيق

ما كنا نبغيه من الغايات إلا أن الازمة العالمية التى استحكمت حلقاتها مدى العامين أدت إلى اخلال الموازنة الخاصة بالانتاج والاستهلاك وبعبارة أخرى كانت تلك الأزمة عقبة فى سبيل احتفاظنا بالموازنة التجارية فى البيع والشراء وأدى هـذا الأمر أخيراً إلى وجوب تدخل الحكومة لتوطيد التوازن بكيفية رياضية عملية .

علينا أن ننظر إلى ماهية التدابير المتخذة أخيراً من هذه الوجهة وأعنى بتلك التدابير القرار الذى أصدرناه بشأن تحديد الواردات ذلك لأننا عندما وجدنا بأن مساعينا غير الرسمية التى بذلناها فى سبيل جعل وارداتنا متكافئة مع صادرات البـلاد لم تؤدى إلى الغاية المطلوبة على أكمل وجه عمـدنا الى معالجة هذا الأمر من طريق رسمى . وما كنا بأول دولة فأخذت بمثل هذا التدبير لأن دولا أخرى أصابها ما اصابنا من قلق فاخـذت الواحدة تلو الاخرى فى اتخاذ التدابير الملائمة لحالة بلادها صيانة لثروتها القومية . وطبيعى جداً . أن تقوم تركيا أيضا بالدفاع عن كيانها فى غمار هذا الجدال العالمى .

ومثل هذا أى تنظيم التوازن بين الصـادر والوارد من طريق التدخل الحـكومى سيكون له بعض نتائج عكسية فى حياتنا الاقتصادية ستنحصر فى أننا سوف نحرم من بعض الاشياء أو نشتريها بكميات محدودة بعـد أن كنا نشتريها باسعار رخيصة وبلا قيد ولا شرط . أما النتائج العكسية لهذا التدبير فى حياتنا الماليـة فسوف تتجلى فى نقص الأيرادات بميزانية الدولة وفى ميزانيات المصالح والادارات الخصوصية الأخرى ذات الصلة بالحـكومة .

وبعد أن ذكر عصمت باشا القرارات التى اتخذتها حكومته لتلافى العجز المنظور فى ميزانية الدولة وما يترتب على الافراد من واجبات لمواجهة النتائج العكسية فى الحيـاة الأقتصادية العامة ، انتقل إلى مسألة تحديد الواردات فقال :

وإذا استطعنا أن نستفيد خلال مدة التحديد بأن نعمل عـلى زيادة

الانتاج المحلى أو على الاقل إذا تمكنا من تسهيل السبل المؤدية إلى تدارك أكثر الاشياء اللازمة لنا بطريق الصناعة المحلية ، اذا قدرنا أن نعمل ذلك ، نكون أقمنا حياتنا الاقتصادية مستقبلا على دعامة من الموازنة الدائمة .

أجل إننا استطعنا خلال مدة التحديد أن نتمكن من الحصول على ما نأكله وبالأخص على ما تلبسه فى داخل البلاد أو على الاقل إذ قدرنا أن نقلل احتياجنا إلى الخارج فى المأكل والملابس إلى حد مرضى ، نكون بذلك قد وضعنا الحجر الاساسى لبناء حياتنا الاقتصادية المستقلة فى بضع سنوات بحيث تصبح تلك الحياة من القوة والرصانة فى غير ما حاجه إلى أى تدبير استثنائى .

وانتقل بعد ذلك عصمت باشا فى خطبته إلى مسألة الاحتكار والتهريب فقال عن الاحتكار كيف أن الرأى العام مع تأييده التدابير المتخذة بشأن تحديد الواردات أظهر قلقا شديداً من جهة تلاعب بعض الاشرار فى أسعار الحاجيات من طريق الاحتكار وذكر أن كثيراً من رجال تركيا الرسميين فاتحوه فى هذا الأمر بصراحة وأشار فى خطبته كيف أن القرار الخاص بقمع هذا النوع من التلاعب قوبل من جميع الطبقات بالتأييد التام وذكر أن اقتناع الناس بكتابة التدابير المتخذة لهذا الغرض سيكون من أكثر العوامل على قطع دابر هذا الشر الذى اقلق الخواطر والاذهان وانتقل من بعد ذلك إلى التهريب فقال :

المهربون أعداء الثروة القومية. إنهم القوم الذين يحاولون اخلال الموازنة الاقتصادية والمالية فى البلاد . إنهم يسرقون من خزانة الدولة مقدار من المال لا يقل فى السنة عن عشرة ملايين ليرة تركية وهذه السرقة التى تضعف الخزينة قد أدت إلى ضريبة المرتبات والاجور. وها أنتم ترون كيف أن هؤلاء اللصوص امتدت أيديهم الى جيوبكم أيها المواطنين قبل أن تمتد إلى خزانة

دولتكم . المهربون أعوان لأعداء البلاد يساعدونهم ـ بطريق غير مباشر ـ في هدم أساس الاستقلال .

المهربون جراثيم تنخر في عظام البلاد من الداخل ، وأشرار خونة يساعدون على هدم استقلالكم عمداً وبغير عمد .

يجب أن يجاهر كل وطني بهذه الحقيقة في كل مكان . في الشوارع وفي المنازل وفي المدارس وفي كل ركن من أركان البلاد . يجب أن تبادروا بذلك وأن تذيعوا هذه الاقوال في كل وقت وأن تقبضوا على كل شرير يحاول ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء لتقتص منه العدالة وإلا فلا يجدر بنا أن نطالب بحق الحياة .

وبعد أن ذكر عصمت باشا أن الحكومة آخذة في سن القوانين الصارمة التي تكفل صيانة البلاد من مثل هذا الشر الذي يهدد ما تقوم به الحكومة من تدابير غاد فطلب من الجماهير أن تتعاون مع الحكومة في هذا التطهير وذكر بأن هذه المعاونة من الواجبات الوطنية في هذا الجهاد الاقتصادي ثم ختم خطبته الحماسية الرائعة بهذه الاقوال :

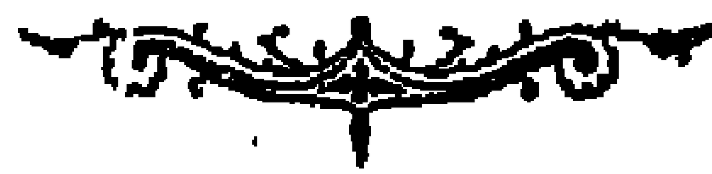
سوف نعمل منذ اليوم حكومة وشعبا في سبيل تأسيس الحياة الاقتصادية على دعامة ثابتة وسوف نذلل بما فينا من حيوية وتجلد على المكاره جميع المصاعب التي تقوم في سبيل وصولنا إلى الغاية التي تتوق إليها

هانحن اليوم بعد أن قطعنا عامين في التجارب نحيي ذكرى خوضنا المعركة الاقتصادية باحتفال كبير تسود فيه الطمأنينة والثقة بالمستقبل ويشترك معنا جميع الشعب في مظاهر هذه الذكرى .

وأملي وطيد في أننا سنكون أنعم بالا وأيسر حالا وأكثر طمأنينة في مثل اجتماعنا هذا القادم . سنبرهن للعالم كيف يكون التغلب على المصاعب

التى سببتها الظروف الحالية العصيبة وكيف أن مستقبل حياتنا الأقتصادية مكفول براحة البال . ذلك لأننا أمة فى مستهل نشاطها وقوتها فى سبيل الرقى والتقدم وما نحن بأمة اكتظت جوانبها بكل الوسائل الممكنة للرقى فلم يعد فى مقدورها أن تنوء بأكثر مما احتملت .

إننا نسير سيراً حثيثا فى طريقنا ونبتدع يوما بعد يوم ما يكفل رقينا . لا بد من التقدم ولا مناص من هدم الموانع والعقبات التى تعترض طريقنا



بين تركيا وايطاليا

خطبته التى ألقاها فى المأدبة الكبرى التى أقيمت له عند زيارته الرسمية لروما فى سنة ١٩٣٢ رداً على خطاب الترحيب الذى القاه السنيور موسولينى

من الطبيعى جداً وأنا فى هذا المحفل الجامع بين مظاهر الصداقة والرسميات أن تكون كلمتى الأولى تقديم عبارات الشكر لما أظهرتموه دولتكم من أحسن التمنيات نحو بلادى وحكومتى ورئيسها الأكبر . وأنتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر أيضا بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن توفيق رشدى بك وزير خارجيـة الجمهورية التركيـة وباقى زملائى لمـا لاقيناه من عبارات الترحيب ومظاهر الاهتمام فى العاصمة الايطالية الجميلة ذات الشهرة التاريخيـة الخالدة عند ما اعتزمنا القيام بهـذه الزيارة كنا واثقين كل الوثوق بأننا سنحل فى بلاد صديقة اشتهرت بحسن الضيافة . وقد تأيد هذا الشعور بما رأيناه من مظاهر الحفاوة التى قابلنا بها الشعب الايطالى والحـكومة الايطالية وموظفو الفاشيست . ولقد قام الدليل مرة أخرى بمناسبة مظاهر الحفاوة التى أحاطت بنا أثناء هـذه الزيارة على أن المبادىء التى تستند عليها العلاقات بين البلدين ملهمة من شعور الصداقة المتقابلة والمودة المشتركة بين الشعبين .

إن هذه الصـداقة متينة جـداً لانها ليست أثراً من آثار العلاقة المبهمة التى لاتقوم على أساس وإنما هى وليدة الضرورة الحاكمة على العلاقات الموجودة بين الامم .

مابذلناه من جهود صادقة فى المساعى المشتركة المتمشية تماما مع الوضع الجغرافى للدولتين قد أدت إلى أحسن النتائج التى يمكن التفاخر بها منذ اليوم

لقد دلت الحوادث على مقدار اصابتنا فى السياسية التى نهجنا عـلى منوالها . ودوامنا بثبات فى طريق هذه السياسة الحـكيمة ورغبتنا المشتركة فى هذا الامر كان سببا فيما نحن فيـه من استقرار وسيكون كذلك سببا فى دوام الصلح مستقبلا .

الصداقة الموجودة بين تركيا وايطاليا قد توجت الصداقات التى ارتبطت بها كل منها على حدة ولم تؤد إلى اخلالها وإنما كانت سببا إلى تقويتها وتسهيل السبل لتنميتها .

هدف هذه الصداقة هو الوصول إلى الصلح والسلام وإنها لتستند على دعامة من الطمأنينة والوثوق ومن أجل ذلك رأينا الشعبين يجنيان منها خير الثمار ويستفيدان بواسطتها أيما استفاده .

وكان من نتائج سياسة حسن التفاهم المشتركة أننا وصلنا من طريقها إلى تسوية ما كان بيننا من مسائل معلقة بشأن تثبيت حدودنا البحرية ولم يقف الامرعند هذا الحد فحسب إنما كان لهذا التفاهم أثره البليغ فى تعضيدوترويج فكرة السلام العام فى أوربا وهى الفكرة التى يسعى فى تحقيقها أولياء الشأن فى كل من تركيا وايطاليا كما كان هـذا التفاهم سببا كذلك فى تحقيق أمنية الصلح والسكون فى شرق البحر المتوسط .

هذه الزيارة أتاحت لى كذلك أن أشاهد وأحقق بنفسى مدى ماوصلت اليـه ايطاليا من مراحل التقدم بفضل نظام الفاشيست الذى ستحتفل ايطاليا بعد بضعة أشهر بمرور عشره أعوام عـلى تأسيسه ، ومقدار ما أحرزته الامة الايطالية من خير وتوفيق تحت ادارة رئيسها المحنك البصير .

اسمحوا لى يادولة الرئيس أن أقف بكم لحظة أمام ما قمنا به أمس من عمل مجيد قبل أن أختم حديثى .

لقد وقعنا كما قلتم عـلى البر وتوكول الخاص بتحديد المعاهدة المبرمة بين ايطاليا وتركيا منذ أربع سنوات. وهذا العمل ليس مجرد صبغة شكلية وانما

بمحمل من المعانى ما يدل على أن تركيا وايطاليا مدركتان تماما وبكل يقين وإيمان المنافع المترتبة على الاستمرار فى سياسة الصداقة والتفاهم بين الطرفين

وإننى سعيد لما يبديه الشعب الايطالى وكذلك الشعب التركى من عظيم الجهد فى سبيل الغاية العظمى وهى الوصول إلى توصيل دعائم السلم فى العالم .

بهذا السرور العظيم أرفع الكأس لأشربها نخب صحة جلالتى ملك وملكة إيطاليا ونخب سعادتكم وسعادة الحكومة الفاشستية متمنياً الرفاهة للشعب الايطالى ودوام الصداقة بين الأمتين .



يوم أزمير المشهود

خطبته أمام تمثال الغازى

«كان اليوم الثامن والعشرون من شهر يوليه سنة ١٩٣٢ يوما مشهوداً فى أزمير حيث احتفلت المدينة فى ذلك اليوم بازاحة الستار عن تمثال الغازى مصطفى كمال وقد حضر الاحتفال خمسون ألفاً من أبناء الشعب وحضر رئيس الوزراء عصمت باشا بنفسه ليحظى بشرف إزاحة الستار عن هذا التمثال البديع الذى شيدته بلدية أزمير ثالثة المدن فى تركيا . ورفع عصمت باشا الستار فأدت الجنود التحية العسكرية وحلقت أسراب الطيارات فوق الميدان.

وهذا التمثال يصور الغازى بملابس الميدان ممتطياً صهوة جواده ويده ممتدة نحو البحر يرمز إلى كلمته الشهيرة التى قالها للجنود فى فجر المعركة الحاسمة وهى : « إلى الأمام وليكن هدفكم البحر الأبيض » أما الخطبة فقد كانت رائعة جميلة استعرض فيها عصمت باشا حياة الغازى كفكرة وحلل فيها قضية الشعب التركى ومطلبه الأسمى » .

مواطنى الأعزاء :

قد اجتمعنا اليوم فى صعيد واحد لنقيم للأجيال القادمة نصباً يذكرون به ابن الوطن البار الذى هدى الأمة إلى سواء السبيل وقت أن اشتدت عليها عاصفة هوجاء أفقدتها الوعى وسلبتها النهى .

إن هذا التمثال العزيز المواجه لنا الآن بيننا يجسم أمام أنظارنا تلك الشخصية الفذة التى امتاز بها زعيمنا الأعظم فى القومية والوطنية الانسانية التى أداها بأجلى صورة وأبلغ بيان . إنه لمن العسير على المرء أن يأتى بوصف مجمل لشخصية الغازى العظيمة غير أننى سأحاول التحدث فقط عن جزء من مميزات هذه الشخصية .

امتاز الغازى باصابته فى تشريح قضية الأمة وبصراحته فى بسط دعواها وبعزيمته الصادقة فى سبيل انجاح القضية وتذليل ماقام فى وجهها من العقبات والصعوبات بالغاً ما بلغت التضحيات والجهود . مثل هذه الميزة فى حياة الزعماء تفتقر إلى موهبة خاصة لا سيما إذا كان الأمر متصلا بحياة الأمة من الناحية السياسية والقومية . ولا يكفى أن يكون الزعيم موهوبا فحسب وإنما يجب أن يكون على معرفة عميقة بحال الأمة التى يعيش بينها ، ملماً بكل صغيرة وكبيرة من ظروفها ودقائق أمورها . وعند ما أصيبت البلاد بتلك الحوادث التى هزت القلوب والأعصاب فالتبس على الأمة طريق النجاة ظهر الغازى بشخصيته الموهوبة من خلال تلك الحوادث فكشف عن الداء ووصف الدواء فكان الطبيب المتلمس للعلة العارف بأعراض المرض خير عرفان

لم يتهيب الموقف بل صارح أبناء وطنه بالحقيقة وجاهر بما يجب عليهم للنجاح فى قضيتهم والصراحة كما قلنا ميزة اختصت بها شخصية الزعيم الجليل.

اذا كان يصعب على النفس إخطار المريض بأنه فى حاجة إلى عملية جراحية فتصوروا موقف الصعوبة فى مجابهة الأمة المنكوبة بما يلزمها من تضحيات قاسية لسلامتها ونجاتها . مثل هذه المجابهة لا يضطلع بأعبائها سوى قادة الأمم إلى طريق النجاح .

الكلمة التى تخرج من فم الزعيم بالغاً مابلغت من الصراحة والشدة تلقى فى روع الانسان نوعا من الطمأنينة والثقة . وفى هذا التأثير الذى تحدثه أقوال الزعيم سر الزعامة ومظهرها الرائع وإنه لمن أصعب الأمور توضيح هذا السر .

صفات الزعامة

الصعوبات التى عاناها الغازى فى سبيل قضية البلاد كانت مريعة ترتعد لها الفرائص بمجرد التفكير فى أمرها . ولقد كان الغازى يشعر بتلك الصعوبات ويتألم كل الألم مع الأمة التركية الباسلة . بل أنه كان فى مقدمتها من حيث

الألم والشجاعة والتضحية . ولو لم يكن كذلك لما استطاعت البلاد أن تنال النهج فى قضيتها .

كانت الفاقة المادية من بين تلك الصعوبات قد بلغت بلا ريب حداً يقارب اليأس غير أن افتقار الأمة إلى المخلصين القادرين من الرجال كان من أشد الصعوبات التى واجهتها فى محنتها .

أشد الصعوبات التى عاناها الغازى فى نضاله تأتت من ناحية أصحاب العقول المحدودة والأعصاب الفاترة والشخصيات غير الناضجة شأنه فى ذلك شأن رجال التاريخ المعدودين .

الاخلاص شرط أساسى للوصول إلى الزعامة بين الجماعات لأن الفوز فى المعارك السياسية والوطنية يتوقف على مايظهره أبناء الوطن من المنافسة فى الخدمة العامة وفى تنافسهم هذا يتوقون إلى رؤية زعيم فوقهم يقدر نجاحهم أو يصحح أخطاءهم النزيهة ويتسامح معهم فى تلك الأخطاء . وإخلاص الزعيم يقوى عزائمهم ويدعوهم إلى الطمأنينة . ولقد كان الغازى تمثالا مجسما لهذا النوع من الاخلاص . ولقد سببت له هذه الميزة آلاما كثيرة تحملها بجأش ثابت . وبقدر ما هو من حق الجماعات أن تطالب الزعيم بالاخلاص فانه ليس من الحق فى شىء أن يظن فى هذا الاخلاص إنه نوع من الحصانة فيما يسىء إلى مطلب الأمة وقضيتها الكبرى . للجماعات أن تنتظر الرفاهة والخير يأتيان على يدى زعيمها القومى بشرط أن يكون كل فرد من أفراد الجماعة مخلصا للقضية الوطنية غير مسىء اليها .

الهدف الذى يشير اليه الغازى

نرى القائد الأعظم هنا فى موقف يشيرفيه إلى هدف للجيوش . والمعتاد فى التماثيل إذا كانت فى وضع عسكرى أن تكون اشارة القائد إلى مدينة أو نهر أو منطقة محدودة من الأرض . لكن الغازى فى تمثاله هذا يشير إلى بحر فسيح الارجاء كأنه يقول للأمة جميعها : « إن هدفها الأعلى إنما

البحر الأبيض المتوسط » .

كان البحر الأبيض وما زال منذ آلاف السنين حوض المدنيات وخضم السياسة العالمية . والغازى فى تمثاله هذا لايشير إلى المعركة الفاصلة فى حروب الأناضول وما أعقب تلك المعركة من نتائج أدت إلى جعل البحر الأبيض هدفا للجيوش التركية من الوجهة العسكرية . لا يشير الغازى إلى شئ من ذلك وإنما يقصد باشارته إلى البحر الأبيض أن يكون هدف الأمة العمل على إحراز الموقع اللائق بالأتراك فى مدنية هذا الحوض وسياسته . هذا الهدف المشار اليه فى تمثال الغازى إنما هو الطابع المميز لتلك الصفحة التاريخية من أيام جهادنا الوطنى .

لقد أرادوا بشتى الوسائل القهرية والمصطنعة أن يزحزحوا تركيا عن البحر الأبيض ، الذى كانت فيه لتركيا المكانه السامية من الوجهتين السياسية والمدنية عصوراً عديدة . لكنهم لم يجدوا سبيلا إلى ذلك لأن الشعب التركى استطاع بارادته وعزيمته الصادقة أن يسترد ماله من مكانة فى ذلك البحر وأن يعود إلى واجبه فيه . ولقد برهن الاتراك فى السنوات العشر الماضية أن هذه المكانة ليست واجب لأنهامن حقوقهم الشرعية فحسب وإنما هى كذلك من الأمور التى تتطلبها المصلحة العامة لنفع الانسانية والمدنية إن تركيا فى البحر الأبيض حارس شديد المراس وهى قوة يجب بقاؤها باعتبارها عنصراً من عناصر الصلح والصداقة بين مجموعات الأمم .

إخوانى الأعزاء :

علينا أن ننظر بامعان إلى اشارة الغازى وهو فى موقف الفائز المنتصر بعد معركة حاسمة وكيف يريد منا أن يكون البحر الأبيض أول هدف لنا . إنه لمن الضعف فى التفكير أن نحصر الغاية التى كانت ترمى اليها قضيتنا والأعمال المجيدة التى قام بها الغازى فى أضيق الحدود فنظن أنها كانت للتخلص من قيود معاهدة سيفر فحسب . إنما حركتنا الوطنية كانت ثورة

قومية فى سبيل الحياة . وقضية التخلص من معاهدة سيفر لم تكن إلا الصفحة الأولى من صفحات هذه الثورة . ولا مراء فى أن هذه الصفحة كانت أشدها بأساً فانها كانت تستعرض كل ألوان اليأس والحرمان . وكان على الأمة لتصل إلى الصفحات الأخرى أن تبذل ما فى وسعها من نفس ونفيس وأن تخوض غمرات النيران وأن تبلو بأس الحديد والدم .

لقد اجتازت الأمة التركية هذه الخطوة واحتفظت فى تاريخ الأمجاد بتلك الصفحة فكانت الصفحة الأولى والهدف الأول . أما الصفحات الاخرى ، أما المطالب التى تتلو الهدف الأول فلم تكن كذلك يسيرة ولا نظن أنها ستكون أيسر من الصفحة الأولى .

قضية الشعب التركى

قضية الشعب التركى إنما هى قضية كل أمة مدنية عريقة تبغى الوصول إلى المثل الأعلى . ولقد رأينا فى الأيام الأولى من الحركة الوطنية أناساً أرادوا التصدر للزعامة لكن الحوادث دلتنا على أنهم من قصر النظر بحيث لا يبصرون الأشياء على بعد رمح واحد . ولقد شاهدنا كذلك أدعياء لم تستطع أعصابهم أن تصمد للنضال أكثر من ثلاثة أيام . قضيتنا شاقة وقد يطول أمدها غير أن الجيل الناشئ جيل الغازى متمسك بها بكل ما فيه من قوة وإيمان . وسوف يجاهد أبناء الجيل القادم فى سبيل هذه القضية من غير هوادة أو لين دون أن يشعروا بملل أو كلال . انهم ملزمون بذلك لأن على هذا السعى يتوقف نماء القوة والعلم والفن والثروة والارادة فى الوطن التركى كان واجبنا الأول فى قضيتنا الكبرى أن نجعل القومية التركية بأوسع معانيها فى السياسة الدولية العامة ولقد وضع الغازى بيديه المباركتين الحديديتين هذا الحجر الاساسى فى بناء حياتنا السياسية .

لم يكن الشعب التركى مديناً بوجوده فى هذه الحياة إلى فضل أمة أخرى وإنما أثبت هذا الشعب كيانه فى هذا العالم بمحض عزيمته وإرادته .

تركيا كدولة حديثة

ومن الخطوات الأولى التى استلزمتها قضيتنا الكبرى انشاء دولة حديثة تقدم على أحسن النظم الانسانيـة وأسماها مطلباً بدلا من تلك النظم العتيقة التى كانت سائدة فى البلاد .

ومن أجل ذلك رأينا أن تكون فكرة الجمهورية العلمانية شرطا أساسياً فى قضينا وما كان في الاستطاعة أن نبدأ في طريق حل القضية دون احداث ثورة فكرية . لقد كانت هناك ضروة قصوى لانشاء هيأة اجتماعية متماسكة مجهزة بعناصر الحياة الحقيقية لتنقذ أمة بقيت محرومة من نور الاصلاح زمناً طويلا وهى تتسكع في دياجير العادات الباليـة والأنظمة التى لا تتفق مع روح العصر .

التكاسل والتباطؤ يؤديان الى تزييد الاطماع وتحريك الشهوات لاسيما وقد كانت هناك ضرورة ملحة تتطلب منا المبادرة إلى الاصـلاح الاقتصادى وصيانة البـلاد من عواقب البطء في هذا الأمر . وما على الأمم المتأخرة في ميادين العلم والاقتصاد إلا أن تشمر عن ساعد الجد بكل مافيها من نشاط وحيوية لتلحق بقافلة الانسانية العامة. ومن الخطوات الأولى في سبيل قضيتنا الكبرى وضعنا نصب أعيننا الدفاع عن كياننا الاقتصادى من الوجهـة القومية والاسراع بخطوات ثابته لتقصـير المدى فيما بيننا وبين الأمم التى سبقتنا اقتصاديا . وهـذه الخطوات تشير الى سياستنا الحكومية العامة فى الشئون الاقتصادية .

أيها الغازى العظيم

هانحن أولاء نسرع الخطى من ورائك منذ عشر سنوات فى سبيل قضية البلاد . والشوط الذى قطعناه كأمة مدنية حديثة لم يكن قصير المدى بل أن فى كل عام من أعوام سيرنا نشاهد أثراً من آثار النجاح والتوفيق .

لتحيي أيها الغازى !! اننا لنشعر على الدوام بالسرور يغمر افئدتنا كلما

اقتفينا أثرك لأننا نلمس فى كل خطوة من خطواتنا مظهراً جديداً من مظاهر النجاح والتقدم .

ليطمئن بالك أيها الغازى فان الجيل التركى كما هو فى أثرك اليوم كذلك الاجيال المقبلة ستحتفظ بك كفكرة فتداوم السير فى أثرك وسيبقى تمثالك خالداً يذكر الامة بقضيتها الكبرى ويرمز الى مطلبها الاسمى . تمثالك أيها الغازى رمز تتجسم فيه القبضة الحديدية لارادة الشعب التركى .



سكك حديد تركيا

خطبته الرائعة التى القاها فى سيواس وسط عشرات الالوف
من المحتفلين بافتتاح سكة حديد سيواس وذلك فى يوم
٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٠

أبناء وطنى الاعزاء :

لهذا اليوم التاريخى المجيد فى نهضتنا القوميــة شأن عظيم ويسرنى أن يتم الاحتفال بعمل جليل من أعمال مشروعاتنا الـكبرى فى مثل هذا اليوم .

لقد تحقق ما كنا نرجوه ووصلت القطر الحـديدية الى أبواب سيواس لتبدأ فى السفر ونقل البضائع والركاب بين مدينتكم وسائر مدن الاناضول . ها قد تمت سكة حديد سيواس التى كان ينتظرها أهل أزمير وأرضروم بفارغ الصبر .

إننى مدرك تماما شعوركم وسبب سروركم فى هذه اللحظة وتجيش فى صدرى الآن نفس هــذه العوامل . جئت اليكم للتهنئة ولاعلن لـكم عن سرور جميع البلاد واشتراكها معكم فى الابتهاج بهذا العمل الجليل الذى كان لـكم أوفر قسط من الفضل فى نجاحه .

إن هذا اليوم يعيد إلى الاذهان تاريخ المجدالقديم لمدينة سيواس ويفتح صفحة جديدة من صفات مجدها فى سبيل التقدم والرقى .

كنت أرقب هــذا اليوم بكل ما فى وسعى من صبر وجلد وكم قاسيت فى سبيل هذا الصبر طوال السنوات السبع التى قضيتها على فراش من القلق انتظاراً لهذا اليوم . وكلما لج بى التعب من عناء الاعمال وممارسة شئون الحـكم والسياســة التمست الترفيه عن نفسى بهــذا اليوم الذى كنت أعلل

النفس بادراكه .

هذه النتيجة السعيدة التى أدركناها اليوم كانت احدى الغايات الكبرى التى جعلتها مناط أملى . ولا مراء فى أن هذه النتيجة السارة ستزيد من عزائمنا وتنفخ فينا روح الحماس المضى فى تحقيق الغايات الأخرى التى نصبو اليها .

كنت أود فى هذا اليوم أن يكون احتفالنا قاصراً على تمجيد ذكرى يوم ٣٠ أغسطس وما أحرزناه فى هذا اليوم من انتصار قومى . وبالاجمال كنت أود الاكتفاء بمظاهر الابتهاج بعيدنا القومى إلا أننى أردت فى نفس الوقت أن أظهر لكم بأن عيدنا هذا يستحق كل تبجيل وتسعيد وأن ما أحرزناه من نصر فى حياتنا القومية بعد الوصول إلى الاستقلال له الثمرات الشهية التى نقتطفها فى يوم كهذا اليوم .

لقد تمتعنا فى حياتنا الفانية بأيام من السرور عقب انتصاراتنا وأحرزنا أكاليل المجد فى أعمال وضروب شتى من الاستبسال غير أن الانتصارات الماضية كانت عرضة للنقد فى بعض الاحيان وكانت النفوس قلقة على مصير هذه البلاد وكنا نعلم حق العلم بأنه لا بد من تعاقب السنين حتى تطمئن النفوس إلى أعمالنا وحتى يدرك الجميع بأننا فى عزيمتنا كنا صادقين لا كاذبين وهاهى الايام تسعدنا بالنتيجة التى تظهر للملأ صدق عزيمتنا وتبين للأمة أن ما فعلناه كان حسنا .

لقد عشنا حتى أدركنا الساعة التى تزدهر فيها آمالنا وإنى على ثقة تامة من أن المستقبل يحمل كذلك فى طياته ابتسامة الامل الزاهر لسكة حديد سيواس إلا أننى مضطر مع ذلك لتقديم الحساب اليكم حتى تتبين الأمة أن هذا المشروع الذى كلفها كثيراً وجعلها تتحمل فى سبيله أنواع الضيق طول العام الماضى لم يكن كابوسا جاثما على صدرها كما كان يزعم بعض الناس .

يجدر بى أن أقول لكم أولا بان الخطوط الاساسية لسياستنا لا يمكن

أن تظهر واضحة جلية للعيان إلا إذا وضعنا نصب أعيننا السير التاريخي للامة التركية لا سيما أيام كفاحها الاخير فى سبيل استقلالها وما لاقته من صعاب وعقبات وما كانت تشعر به من ضرورات خلال ذلك العهد .

إننا لم نشرع فيما رأينا أنه ضرورى لنا بمجرد المعرفة النظرية والتفكير السطحى . وإنما أدركنا ضرورة المشروعات التى قمنا بتنفيذها بدافع الدروس القاسية التى تعلمناها بالمحن والمصائب التى قاسينا شدائدها خلال عشرين سنة كافحنا فيها .

ما كدنا نفتح أعيننا للحقائق بعد تلك الدروس القاسية حتى أدركنا حاجتنا القصوى إلى السكك الحديدالتى تصل حدود بلادنا فى الروملى بحدود بلادنا فى الاناضول وكم تلهفنا على تحقيق هذه الامنية وتشوقنا ظمأ اليها .

يرقد الآن تحت الثرى فى الارض التى بدأت القطارات تقطعها مئات الألوف من أهل (استانبول) و (سيواس) و (وان) . كل هذه الجموع ، كل هذه الثروة العظيمة ، فنيت بعد أن قضت عمرها وهى متعلقة بعربات (الكاغنى) التى كانت تحمل الخبز والدواء .

للسكك الحديد أثر كبير فى تاريخ حركة الاستقلال . وكيف ننسى فضل السكة الحديد فى وصل المراكز التى كانت فى أيدى الكتلة الوطنية مثل قونية وأفيون قره حصار واسكى شهر وأنقره ؟ وكيف ننسى أن هذه السكة الحديد وقد كان طولها فى ذلك العهد لا يزيد عن خمسمائة كيلو متر نفعت الحركة الوطنية فى مقاومة حركة الفتن والدسائس التى أحدثتها ادارة السلطنة فى استانبول إبان تأسيس المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة . إن هذا الخط رغم قصره قد لعب دوراً هاما فى تاريخ حركة الاستقلال عند ما قررت الأمة عقب معركة (اين أونو) تشكيل حكومة نظامية وحشد الجيوش للمعارك الكبرى التى تلت تلك المعركة الاولى . ولو كان فى ذلك العهد السكة الحديد الواصلة بين أنقره وارضروم فان أوربا كانت تخشى بأس الحركة الوطنية

ولا تغامر فى حرب كحرب سقاريا لأن أوربا فى ذلك العهد ما كانت تظن أن المجلس الوطنى الكبير فى استطاعته تأسيس حكومة مدنية على أحدث نظام وإنما خيل لها بأن الأمر لا يعدو أن يكون عبارة عن جماعة قد اتحدوا لتأليف قبيلة من العشائر الرحل الذين لا يجدون من وسائل النقل سوى العربات التى تجرها الثيران والاكياس التى تحمل فوق الظهور. وكم كنا فى قلق على سكة حديد قونيه اثناء حرب سقاريا خشية تدميرها فى تلك الحرب الضروس . لأننا كنا بحاجة شديدة إلى هذا الخط وقد نقلنا بواسطته جيوشنا عقب انتصارنا ونشرنا مخافرنا طول امتداده فى سبيل الاحتفاظ بهذه الواسطة التى كانت من أهم وسائل النقل لجنود الحركة الوطنية .

عربات الكاغنى التى كانت يحمل الينا السلام من حدود البلاد الصديقة كانت تصل إلى الخنادق الامامية فى ستة اشهر . هل بينكم من أحصى عدد الايام والشهور التى كانت تقطعها قوافل الناس والعربات التى تجرها الثيران فى المسافة بين ديار بكر أو وان أو أرضروم و بين آقشهر ؟ لا ضرورة لهذا الحساب فان بينكم من الرجال والنساء من قطع الطريق بنفسه وجرب الصعاب التى كان يلاقيها المسافر والزمن الذى كان يصرفه فى مثل هذه الرحلة .

كيف ننسى تلك الصعاب بل كيف ننسى ما كانت عليه حالة البلاد أيام حرب الاناضول عندما اضطرت المدن التى فى الداخل للمكافحة والجهاد لانقاذ الوطن وهى محرومة من الطرق ووسائل النقل وفى حالة ضنك وفقر بعد أن احتل العدو جميع السواحل والبلاد المعمورة .

ولقد أصبح من الأمور التى لا تحتاج إلى برهان أن ثروة أزمير ورفاهيتها لا يمكن أن تكون فى حرز حريز إلا إذا استطاع السيواسى أن يصل اليها فى ظرف ٢٤ ساعة .

تأسيس الحكومة القومية فى أنقرة كان من مستلزمات حرب الاناضول وبعد أن تم لنا النصر وأنقذنا الوطن من مخالب الاسر . اظهر جميع الشعب

رغبته فى بقاء انقرة مقراً للدولة .

هل تعلمون كيف كانت أنقرة فى سنة ١٩٢٣ وما معنى الاقامة فيها ؟ كان معنى التوطن فى ذلك البلد إذ ذاك الرضوخ لجور الايام والقناعة بالسكنى فى كوخ صغير وفى القلب حسرة على رؤية البحر ولهفة فى الوصول إلى الساحل . إن الذين لم يسبق لهم رؤية أنقرة قبل ذلك العهد حسبوا أنفسهم عند ما زاروها ووصلوا اليها أنهم نفر من السياح يعيشون فى سهول البامير لا فى الاناضول مع أن أنقرة ياحضرات السادة إذا ألقيتم نظركم على الخريطة لا تقع فى وسط الاناضول تماما . ولا ريب فى أن أحفادنا سوف يتساءلون عن السر فى اختيارنا أنقرة عند ما اعتزمنا أن ننسحب إلى أواسط الاناضول وأغلب ظنى أنهم سوف لا يدركون السر بسهولة .

إننا نسير متقدمين منذ سبع سنوات ولم نصل بعد إلا لسيواس وعلينا أن نسير هذا القدر من الزمن حتى نصل إلى الحدود .

عند ما قررنا اتخاذ أنقرة مقراً للحكم أردنا أن نجد لانفسنا مخرجا من الضيق الذى كنا نشعر به . أردنا أن نعمل على تسهيل وسائل النقل فى بلادنا لنجعل أبناء الوطن متصلين ببعضهم البعض .

صعوبة المواصلات فى بلادنا ورداءة الطرق علة كنا نشكو منها منذ عصور وقد كان البحث عن علاج هذه العلة فى مقدمة المسائل التى اهتم بها المجلس الوطنى منذ بداية تأليفه .

القانون الذى أصدره المجلس والقاضى بأن يتجند كل وطنى من أبناء البلاد للخدمة فى تمهيد الطرق وتعبيدها عشرة أيام فى السنة أثر من آثار ذلك الاهتمام .

أبناء هذا الوطن كانوا فى العهد الماضى يجعلون العناية بمسألة الطرق ميزانا لتقدير أولياء الشأن فان المرحوم رفعت باشا إنما اكتسب تقدير أهل سيواس ومحبتهم نظراً لما أبداه من نشاط فى اصلاح طرقنا وهكذا الحال فى

كل ولاية أخرى . هذه الامثلة تكفى لتكون نبراسا لرجال الادارة ممن يهتمون بحاجة الشعب مسترشدين بالاعمال التى يزيد تعلق الشعب بها .

وتكلم عصمت باشا بعد ذلك عن كيفية اهتمام رجال الحركة الوطنية بمشروعات السكك الحديد حتى فى تلك الايام العصيبة التى كان الدفاع عن سلامة البلاد أهم ما يشغل الاذهان وقال إن برنامج الحكومة الوطنية عند بدء تأسيسها فى سنة ١٩٢٠ كان يحتوى على مد سكة حديد أنقره إلى موقع يحشى خان وأشار فى خطبته إلى مشروع شستر وما أحدثه هذا المشروع من ضجة أثناء مفاوضات لوزان واستدل من ذلك على اهتمام الحكومة الوطنية فى كل أدوارها بأمر مد السكك الحديد فى الاناضول إلى انقرة ثم قال :

السكك الحديد من أهم الضرورات التى تنظر فيها الحكومات الوطنية المستقلة التى تضع الوحدة القومية والدفاع الوطنى نصب عينها على الدوام وما من شك فى أن أى تأخير فى مثل هذه المسألة المتعلقة بكيان الامة ووحدتها وسلامة استقلالها يكون من أكبر الاخطار التى لا يمكن تلافيها أو اصلاحها .

ليس فى مقدور الأمم تقدير الزمن الذى يجيء فيه الخطر المهدد لكيانها واستقلالها وبعض هذه المهالك تنفذ إلى كيان الامة فتنهش فيها بالتدريج تحت عوامل ومؤثرات شتى وفى بعض الأوقات تكون هادئة مطمورة الا يظهر لها أثر حتى تنفجر على حين غرة فتنقض على كيان الأمة التى لم تعمل حسابها وتعد عدتها للخطر المفاجيء وأقصد بهذا أن أقول لكم بأن مظاهر الحالة المستقرة لا يجب أن تكون بحال من الاحوال سببا فى ارجاء التفكير فى حاجتنا إلى السكك الحديد التى تعد فى مقدمة التدابير الواجب اتخاذها فى سبيل صيانة وحدة البلاد وكيانها بل أن سنوات السكون والأمن يجب أن تدفعنا إلى العمل بنشاط وهمة خشية الوقوع في مهاوى الندم .

مضى على الامبراطورية العثمانية ستون عاما فى الفترة بين تسميتها بالرجل

المريض ووقوعها فى فراش الاحتضار ومثل هذه المدة كانت تكفى لأى مريض أن يتخذ التدابير التى تعيد اليه القوة والصحة لكنها استسلمت للغرور وأخذت تدعى أنها سليمة وأن هذه التسمية مجرد أقوال لا تطابق الواقع .

المسائل المتصلة بالوحدة القوميـة وبكيان الامة أمور لا يصح التهاون فيها وها قد مضت سبعة أعوام للوصول إلى سيواس بعد تكبد النفقات التى كانت موضع نقد وجدل وبعد اقتحام الصعوبات والمشاكل العديدة وربما تمضى سبعة أعوام أخرى قبل أن نصل إلى الحدود فكيف كان يجوز التهاون فى مشروع يحتاج إلى مثل هـذه المدة وعلى أى شئ كان يعتمد الراغبون فى التأجيل وما هى الوسـائل التى تدعوهم إلى الجرأة فى تحمل مسئولية هذا العمل ؟

إننى أريد الآن بعكس ذلك أن أبين لابناء بلادى الاسباب التى دعت الى عدم التمكن من انجاز العمل فى مدة أقصر . لقد بدأت أعمال السكك الحديد فى تركيا ابتداء من سنة ١٨٦٠ حيث كان الشروع فى أول خط من الخطوط وعند ماوضع المجلس الوطنى الكبير يده على مقاليد الامور فى سنة ١٩٢٠ كان هناك سكك حديد يبلغ مجموع طولها ٤٠٠٠ كيلو متر بما فى ذلك الخطوط الضيقة وهذا يدل على أن البلاد فى خلال ٦٠ سنة كانت تشتغل فى مد السكك الحديد بمتوسط ٦٦ كيلو متراً فى السـنة وكان جميعها من عمل الاجانب ولم يكن بينها أى خط صنع بمال الأمة وسعيها كما أن جميع الخطوط التى انشئت لم تراع فيها المصلحة الوطنية وإننى سأترك الآن جميع هـذه الاعتبارات لأحدثكم عن جهودنا بعد تلك المدة .

السكك الحديد التى أنشأناها اعتباراً من سنة ١٩٢٠ إلى الآن بلغ طولها ١٨٠٠ كيلو متر أى بمتوسط ١٨٠ كيلو متراً فى السنة ويقرب هذا من ثلاثة أمثال النشاط الذى كان في عهد الامبراطورية وفوق هـذا وذاك فان جميع السكك الحـديد التي انشئت حديثا هى ملك الامة وبجهودها دون تدخل

الاجانب هذا فضلا عن السكك الحديد التى اشتريناها والخطوط القديمة التى قمنا باصلاحها وترميمها .

أعود الآن بعد توجيه النظر إلى هاتين الملاحظتين إلى الكلام فى الموضوع الاساسى الذى حفزنى اليوم للوقوف بينكم فى سبيل الدفاع عن القضية التى أحاول تحقيقها .

أظن إننى فيما أبديته لكم استطعت أن أبرهن على أن مشروعات السكك الحديد كانت فى نظر الدولة الوطنية من المسائل الهامة المرتبطة بكيان الأمة ووحدتها أى انها من المشروعات التى لا تحتمل التسويف في سبيل سلامة الوطن والاحتفاظ بالاستقلال . وإذا كانت الضرائب المفروضة قد أثقلت كاهل الأمة وجعلتها تعانى ألوان الضيق والشدة فانما احتملت كل هذه المتاعب والتضحيات فى سبيل مشروع خطير تتوقف عليه حياة الامة بأسرها

المشروعات المتصلة بكيان الأمة وصيانة استقلالها لا سبيل إلى تحقيقها مع الاسف من غير تضحية ولا مشقة . هل تريدون أن أضرب لكم الأمثال بحال الامم التى لم تحتمل التضحيات ولا المشقات فى سبيل انجاز أمثال هذه الاعمال الكبرى التى تتوقف عليها كيانها ؟

سأبرهن لكم الآن بأن الجهود التى بذلناها فى خلال السنوات العشر الماضية والاموال التى انفقناها كان لا بد من الاعتماد فيها على خزينة الدولة وعدم الالتجاء إلى مورد آخر أى أننى سأذكر لكم الاسباب التى دعتنا إلى احتمال هذه التضحيات والصرف على مشروعات السكك الحديد من خزانة الدولة بدلا من طرحها فى مناقصات عامة بين الشركات الاجنبية بأقساط وآجال لمدد طويلة . ينبغى للأمم أن تبحث أولا فى خزائنها عن الأموال اللازمة لانجاز أعمالها وشؤونها المبرمة التى لا تقبل تسويفا لأن الأجنبى عند ما يقدم على إسعاف أى أمة فى إنجاز هذه المشروعات الضرورية يجعل مصلحته فوق كل اعتبار ولا يهمه تأخر المشروع وضرورة الأسراع فيه وكلما طالت

المفاوضات فان ضرر التأخير يقع على الامة المضطرة لانجاز مشروعاتها الحيوية الهامة بالسرعة الممكنة وإنه لمن الطبيعي فى هذه الحالة أن توجه الامة نظرها إلى مواردها وان تعتمد على الوفر فى النفقات قبل الاعتماد على مورد آخر.

ومع ذلك فاننا حاولنا بالفعل تجربة هذه الطريقة وكلكم تعلمون مشروع شستر والمفاوضات التى كانت بدأت بيننا وبين أصحاب رؤوس الأموال الاجنبية فى ذلك المشروع وكيف طال الأخذ والرد فى تلك المفاوضات التى كادت تهدد معاهدة الصلح لأن صاحب المشروع كان قد بحث عن الوسائل الكفيلة بانجاز المشروع فلم يتوفق اليها رغم بحثه عنها فى سائر انحاء العالم.

لماذا نذهب بعيداً وأمامنا المثل الرائع فى سكة حديد سيواس التى نحتفل اليوم بها وقد أعطيت قبل الشروع فيها فرصة التفاوض بشأنها الى حضرة معارضى فتحى بك الذى كانت ينتقد سياستى ويقول بأنه من الممكن مد السكك الحديد برؤوس الأموال الأجنبية.

كان امتياز تشغيل خط سيواس ممنوحا لشركة ريجى العمومية الفرنسية قبل الحرب العامة وكانت معاهدة لوزان تقضي علينا بالتفاوض من جديد مع الشركة حتى اذا لم تتمكن من الاتفاق معها نسحب منها الامتياز بعد تقديم التعويضات اللازمة.

وعندما اعتزلت رياسة الوزارة الأولى وأسندت الوزارة الى فتحى بك اهتم حضرته مع فيضى بك وزير الأشغال فى التفاوض مع شركة ريجى وأظهرا نشاطا جديا وإخلاصا كبيراً فى هذا الشأن وعند ما أسندت رياسة الوزارة لى للمرة الثانية أخبرانى أنهما بعد تلك الجهود التى بذلت وجدا نفسيهما أمام شروط ثقيلة لا يمكن احتمالها.

هذه التجربة التى حاولها المعارضون لسياستى تبين لكم مقدار ما كنت عليه من اصابة الرأى فى السعى المتواصل للبحث عن تنفيذ المشروع بالوفورات التى أمكن الحصول عليها من ميزانية الدولة.

هل كنا نستطيع أن نتحكم في رؤوس الأموال الأجنبية لانهاء مشروع كهذا فى المدة التى نريدها ؟ المشاريع التى من هـذا القبيل عندما يعهد بها الى شركة من الشركات يمكن تحديد المدة التى يبـدأ فيها العمل أما المدة التى ينبغى فيها أن ينتهى العمل فليس من السهل تحديدها حتى فى حالة اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان انتهاء العمل فى مدة معلومة .

بدأت أعمال الانشاء فى سكة حـديد حيدر باشا الممتده الى أزميت فى أغسطس ١٨٧١ ولم تصل الى أنقره إلا فى سنة ١٨٩٢ أى بعد ٢١ سنة وقد بدأ العمل فى سكة حديد آبدين قبل افتتاح قنال السويس وكان الغرض أن يصل هذا الخط بخط البصرة ليـكون طريقا لتجارة الهند ومع أنه بدأ فى سنة ١٨٥٦ فانه حتى سنة ١٩١٢ أى فى ٥٠ سـنة لم يبلغ مجموعه أكثر من ٦٠٠ كيلو متر وإنـكم تعلمون الظروف والملابسات السياسية التى أحاطت بانشاء سكة حديد بغداد .

ترون من هـذا أنه لا يوجد بين دروس الماضى ما يشجعنا على التفاؤل بالمضى فى اتمام مشروعاتنا الخاصة بالسكك الحـديد وتعميمها فى بلادنا وفق أغراضنا ومصالحنا القومية اذا اعتمدنا فى ذلك على معونة الأجنبى . ومامن شك فى أن أى رجـل مسؤول ممن ينظر الى الحقائق وهى مجردة عن الخيال والتزويق لا يسعه إلا أن يسلك هذه السياسة العملية الواضحة .

دعونى أفند الآن وجها آخر من وجوه الخيال الذى يملأ أذهان المعارضين لخطتى :

لماذا لم نقترض أموالا من الخارج لانفاقها عـلى مشروعات السكك الحديد التى تنشئها الدولة فتـكون هذه القروض بمثابة معاملة مالية نستعين بها فى قضاء هذه الضرورة ؟

عندما انتهت مأموريتى فى لوزان عدت الى بلادى وأنا أحمل فى ذهنى هذه المشاهدات التى اكتسبتها من طريق الاتصال برجال السياسـة هناك :

إنهم قد اعترفوا بالحقوق القومية التى أحرزها الشعب التركى من انتصاراته ونجاحه فى الميادين العسكرية والسياسية غير أن أوروبا كانت ترجو أن تسترد جميع امتيازاتها التى حرمت منها بواسطة الأزمات المالية التى ستعانيها تركيا. لم تكن هذه الفكرة قائمة على مجرد التخمين والظن وإنما هى أقوال وتصريحات فاه بها أمامى رجال من كبار المسئولين.

أرجو أن لا تحملوا هذه الأقوال الأوروبية على محمل العداوة العتيدة المستحكمة فى الصدور نحو الشعب التركى فان مثل هذا التفكير لاطائل من ورائه لأن كل أمة من الأمم فى زمن كفاحها لترصين قوميتها مكروهة على اجتياز امتحان دقيق يجب أن تستعد له من قبل. ولذلك اعتبرنا هذه الأقوال كحقيقة مرة تجعلنا نستعد بكل ما فى وسعنا لاجتياز الامتحان.

التجربة المالية التى كان علينا أن نمضى فى طريقها تجربة شاقة لا عهد لنا بها ويكفى لمعرفة صعوبتها أن نتذكر تاريخ حياتنا المالية منذ مئة سنة فان العهد السابق لسلطنة عبد الحميد كان عهداً مثقلا بالاسراف والافلاس والديون المبرمة بالفوائد الباهظة ولم يحاول السلطان عبد الحميد الاستدانة بل حاول أن يدفع الدين. والادارات المشرفة على الديون كادارة صندوق الدين العام اشتد نفوذها حتى أصبحت الادارات التى لها سلطة تفوق سلطة الدولة. ومع أن السلطان عبد الحميد كان ينهج فى سياسته المالية على هذا النحو بالنسبة للخارج فانه قد اتخذ التدابير السيئة التى من شأنها اخلال الموازنة المالية فى الداخل. كان لا يصرف المرتبات ولا يدفع الديون المستحقة لأبناء الوطن وكانت خزانة الدولة فى حالة عجز عن القيام بشئون الدفاع كما أنها قبضت يدها عن الانفاق فى شئون الصحة العامة ومرافق الاصلاح وفتحت يدها تلتمس المعونة من كل انسان فى سبيل انشاء سكة حديد الحجاز تلك السكة الضيقة التى يبلغ طولها ١٠٠٠ كيلو متر وقد كان الهدف الأصلى لانشاء هذا الخط تعزيز مركز الخلافة.

هذه السياسة المالية اطمأنت اليها أوروبا وأضعفت الحالة الداخلية كل الاضعاف وجعلت البلاد فى حالة عجز واملاق عندما قام الوطنيون بتصفية تركة الرجل المريض . وعندما أعلن الدستور وجد أولياء الأمور أنفسهم أمام مطالب مبرمة لا يمكن غض الطرف عنها فان أهل البلاد لم يكن فى وسعهم أن يصبروا على مرتباتهم وحقوقهم أكثر مما صبروا بل أن هذه الحالة كانت من بين العوامل الرئيسية لانفجار الثورة للمطالبة بالدستور وقد اضطرت حكومة ذلك العهد الى عقد القروض الخارجية لتستطيع دفع المرتبات كما اضطرت أن تتقرب من سياسة انشاء خط بغداد لتتمكن من تحسين مواصلاتها .

يتبين لكم أن أوروبا لم تكن مخطئة عند ما قالت لى أثناء عودتى من لوزان تلك الأقوال الدالة على أنها تنظر الى حالة تركيا المالية نظرة تشاؤم وترى أن تاريخها المالى مفعم بالسيئات التى جعلت البلاد تتدهور فى مهاوى الفاقة والعوز . فأما أن تظل تركيا على ما هى عليه من بؤس وفاقة وضنك لا تستطيع أن تدفع المرتبات ولا تتمكن من عمل أى اصلاح مبرم فتتقوض دعامتها وينهار بناؤها وسط لجة من اليأس والفشل وإما ان تركع أمام أوروبا ذليلة خاضعة بعد انتصاراتها فى حرب الأناضول لتستجدى منها ثمن قوتها وطعامها .

كان علينا تسوية هذه المشكلة المالية . كان علينا أن نحتفظ بجميع النتائج والثمرات التى جنيناها فى انتصاراتنا عقب حرب الأناضول . كان علينا أن ندفع حق كل انسان فى الداخل كما كان علينا أيضا أن نعمل على اصلاح الشؤون والمرافق التى هى بحاجة الى الاصلاح والتعمير .

هذا هو الامتحان الذى كانت جمهوريتنا تقوم بادائه فى مواجهة العالم خلال السنوات السبع الماضية . وقد كان نجاحنا فى الامتحان باهراً يفوق حدود المأمول .

عند ما تقلدت منصب رياسة الوزارة لأول مرة . كان أكثر العبء

فى ميزانيـة الدولة عـلى كاهل الفلاح حيث كان هـذا الفلاح يقوم بتموين ثلث الميزانية .

ما كان يسعنا أن نصبر على هذا الأذى وألا نعمل على تخفيف الأحمال من فوق كاهـل الفلاح المسكين بصفتنا دولة مؤسسة فى وسط الأناضول تستمد قوتها من ذلك الفلاح . ولذلك لم نبال بالتقدم الى الميـدان لاجراء عملية خطيرة بقصد معالجة هـذه الحالة عندما قررنا الغاء ضريبـة الاعشار. ولقد كانت تجربة محفوفة بالخطر لأنه لم يكن من الهين الغاء ضريبـة كهذه تعـد من أقوى الدعامات فى واردات الخزانة العامة . ومثل هـذه المخاطرة لاتقـدم عليها إلا الحـكومات المتشبعة بفـكرة مناصرة الفلاح والأخـذ بيده باخلاص ومن الطبيعى أن نستهدف لبعض المؤثرات التى هزت كياننا المالى عندما خطونا الخطوة الأولى . واذا كنا فى النهاية قد نجحنا فى تجربتنا واقتحمنا الموانع والعقبات التى اعترضتنا فان هذا النجاح من أكبر الأشياء التى تفخر بها بلاد تعتمد فى مواردها الطبيعية على همة الفلاح وانتاجه .

هناك معارضون يتساءلون : لماذا لم تحاول الدولة أن تستدين من الخارج رغم هـذه الأعمال التى قامت بها ؟ لقد قيلت هـذه الأقوال وترامت الى مسامعى ولـكن هل جاءت فرصة الاستادانة بشروط معقولة فرفضتها ؟ إننى على أى الأحوال لست بجاهل الى الحد الذى أرفض فيه فرصة كهذه الفرصة. بقى أن أبين لـكم حقيقة الموقف ليزداد وضوحا وليفهم المعارضون والمنتقدون الى أى حد كانوا مغرقين فى الخيال والوهم وبعيدين عن جادة الحقيقة .

على هؤلاء أن يفـكروا أولا فى الحالة السياسية العامة التى نشأت عقب الحرب العالميـة الـكبرى وأن يفـكروا فى الدول التى يمكن ابرام قروض معها وعن الشروط التى يمكن الحصول عليها فان مثل هـذا التفـكير يدنيهم كثيراً من الحقيقة . ومن جهة أخرى فما هى الأسباب التى تدعو الى عقـد قروض من الخارج لاتمام السكك الحـديد فى بلادنا ؟ هل هذه المشروعات

اقتصادية محضة . انني أقول بأنها اقتصادية إلا أن المعارضين لرأيي والخبراء الذين يجارونهم يقولون بأنها ليست مشاريع اقتصادية فاذا كانت ليست اقتصادية على حد قولهم فان أصحاب رؤوس الأموال الطبيعية لا يقدمون عليها لأنه يهمهم استثمار أموالهم فى ظروف خاصة تسودها الطمأنينة فهل كانت الحالة فى بلادنا خلال السنوات السبع الماضية تشجع على أقدام هؤلاء؟ ها أنذا أعرض عليكم موجزاً لتاريخ الحوادث الهامة خلال تلك المدة .

فى سنة ١٩٢٣ — نرى حوادث التوقيع على الصلح واعلان الجمهورية وبقاء الأسرة السلطانية فى استانبول واضطراب الاذهان وهياج النفوس من هذه الحالة الشاذة حيث كان الناس لا يعلمون أى القوتين ستتغلب على الاخرى فضلا عن أن معاهدة الصلح لم يكن قد تم التصديق عليها بصفة نهائية .

فى سنة ١٩٢٤ — صودق على المعاهدة فى خريف تلك السنة وأبعد أفراد الاسرة المالكة من البلاد ثم فصلت شئون الدولة عن الدين وكانت النفوس مهتاجة لا تعلم عند أى حد تنتهى هذه الاجراءات ولا تعلم مدى ماتحدثه من عكس العمل . وفيما كانت السياسية الداخلية على هذا النحو إذا بالحكومة فى مواجهة جملة مشاكل معقدة فى سياستها الخارجية حيث كان هناك اختلاف فى العلاقات بين اليونان كما كانت هناك مشكلة الموصل والخلاف الذى حصل بيننا وبين ايطاليا كما أن مشكلة الديون الخارجية لم تكن سويت بعد وكنا قد وضعنا يدنا على خط الاناضول وبقيت مشكلة الحدود بيننا وبين سوريا معلقة .

فى سنة ١٩٢٥ — هبت ثورة الشيخ سعيد وكانت جميع المسائل الخارجية باقية على ماهى عليه . وانشئت محاكم الاستقلال للدفاع عن الجمهورية كما أن الاذهان كانت مضطربة عقب الفضائح التى أظهرتها محاكم الاستقلال عند الشروع فى التحقيقات .

فى سنة ١٩٢٦ — محاكم الاستقلال مستمرة والمشاكل الخارجية متعقدة وباقية دون حل .

فهل كان من الممكن عقد قروض خارجية والبلاد تتمخض فى مثل هذه الحوادث .

أردت فى سنة ١٩٢٦ أن أستدين ١٠ ملايين ليرة تدفع فى ظرف ٦ أشهر من جهة متصلة اتصالا وثيقا بالدولة وقد كانت الاجابة أنهم طلبوا رهنا يوازى عشرة ملايين ليرة والعمل أولا على تسوية مشكلة الديون العمومية . أليس هـذا مثل من الامثلة الدالة على الشروط التى تعرض عند ماتشرع الدولة فى عقد قرض عند الحاجة ؟

فى سنة ١٩٢٧ — كانت مشكلة الموصل قد سويت وعلاقاتنا مع ايطاليا تحسنت وكان لايزال باقيا إنهاء مشاكلنا الخاصة بالديون وبسكة حديد الاناضول وبحدود سوريا وغير ذلك .

فى سنة ١٩٢٨ — سويت مشكلة الديون العمومية وخط الاناضول أى أنه زالت أهم العقبات التى كانت تحول دون عقد القروض على حد تعبير رجال المال . ولكننا لم نصل إلى هذه الحالة إلا فى سنة ١٩٢٨ فهل بعد تلك الاطوار التى شرحتها لكم يمكن توجيه أى عتاب أو يمكن السؤال لماذا هـذا التأخير فى حل المشاكل المضرة بسمعتنا المالية ؟

لم تكن مسألة شراء خط الاناضول من المسائل التى تسترعى اهتمامى إلى

حـد كبير لأن سياسـة السكك الحديد فى نظرى كانت قبـل كل شىء ترمى إلى انشاء الجديد منها . ولم تـكن فـكرتى تميل فى أول الامر إلى الاهتمام بشراء سكة حديد الاناضول بل أننى لم أقبل الاهتمام بهذه المسألة إلا عند ما كثرت اقتراحات زملائى فى الحزب وترغيبى فى ذلك . وعنـد ما سألونى عن النقطة الاساسـية التى ترتـكز عليها سياستى فى انشاء السكك الحديد قلت لهم بأن سياستى تدور حول فـكرة أن كل شـبر ننشئه من جديد فوز للبلاد وما كنت أريد أن يتداخل مشروع آخر بجانب المشروع الذى يكبدنا نفقات طائلة أى أننى كنت أريد ارجاء المشروعات الخاصـة بشراء السكك الحديد الموجودة فى بلادنا إلى حين الانتهاء من مشروعات السكك الحديد الجديدة . غيرأن أصدقائى تمـكنوا أخيراً من اقناعى بوجهة نظرهم وحثونى على التدخل فى مفاوضات لشراء سكة حـديد الاناضول وكان حضرة فتحى بك من بين هؤلاء .

ليس غرضى من سرد هـذه القضـة عليكم الشكوى وإنما أن أظهر لهم شكرى فى أمر كنت أظنه محفوفا بالعراقيل ثم تقدمت لحله بناء على تشجيعهم فنجحت فى مسعاى . ولا يجب أن ننسى كـذلك ما كان للمخاوف التى أحاطت بأصحاب المشروع فى بداية الامر من أثر فى تذليـل العقبات عنـد ما شرعنا فى التفاهم لشراء الخط .

سياسـة توحيد خطوط الدولة كانت تبدو لى فى أول الأمر كصعوبة مزدوجة وعند ماتيسر تنفيذ هـذه السياسة مع سياسـة مد السكك الحديد أمكن الوصول إلى نجاح مزدوج فاننى فى هذه الخطوة التى خطوتها استفدت تجارب كثيرة من الوجهتين السياسـية والاقتصادية حتى صرت أرجو العمل على شراء كل خط آخر عند ماتسنح الفرصة وتتيسر السبل لذلك .

أما وقد تسنى لى التقدم فى هذا الميدان فاننى لا أود بحال من الاحوال أن أخرج مما فى يدنا من أى خط جديد اشـتريناه لأن التقهقر هو الشىء

الذى لا أرضاه بتاتا .

لماذا لم أتمكن حتى سنة ١٩٢٨ من تسوية المشكلة الخاصة بالديون العامة؟ إننى لم أقصر فى هذا الميدان أيضا وقد عهدت بتسوية هذه المشكلة إلى رجل قدير من رجالنا الذين لا يمكن للمعارضين أن يحتجوا على اختياره لهذه المهمة . وقد عملت كل ما فى وسعى للوصول إلى الحل النهائى حتى أننى ارتضيت بالتضحية والتجاوز عن الشروط . التى قبلناها فى سنة ١٩٢٨ تلك التى مالبثت حتى ظهر فى السنة التالية بشكل واضح أنها فوق قدرة البلاد وطاقتها .

لقد انتهينا فى هذه السنة من تسوية مشكلة الحدود السورية . ها أنتم عرفتم الحوادث الخطيرة التى واجهتنا حتى نهاية سنة ١٩٢٨ وما قمنا به من جلائل الاعمال فى تقوية دعائم الانقلاب واصلاح ما كان بحاجة شديدة إلى اصلاح فهل ترون أن حالة البلاد خلال هذه الفترة كانت بحيث تسمح باستثمار رؤوس الاموال التى يمكن أن ترد من الخارج ؟

لا تنسوا كذلك ماعانيناه من وجوه الضيق بسبب السنوات القاحلة التى أصيبت بها الزراعة فى بلادنا . والازمة العالميـة التى ظهرت بوادرها فى المحاصيل الزراعية جاءت ضغثا عـلى إبالة بعـد سنوات الامحال والجدب فى بلادنا حتى شعرنا بصدمتها فى سنة ١٩٢٩ عند ما ظهر عجزنا عن القيام بأداء الديون الخارجية وفق الشروط الثقيلة التى ارتضينا بها . وظهر هـذا العجز جليا فى الازمة التى أصيب بها نقد البلاد فهل اذا كانت حالتنا المالية فى سنة ١٩٢٩ على هذا الوجه الذى شرحته تستغربون بعـد ذلك عدم التوفق إلى أموال خارجية بالشروط التى ترضيكم ؟

إننا الآن فى سـنة ١٩٣٠ فلو أردنا أن نستعين فى مشروعات السكك الحديد برؤوس الأموال الاجنبية وأخذنا ننتظر الفرصة الملائمة لذلك لـكنا الآن على ما نحن عليـه منذ سبع سـنوات دون ان نضرب بالفأس فى متر واحد من الأرض فى سبيل انجاز هذا المشروع .

لكننا قد تغلبنا على جميع الصعوبات ونجحنا فى حل مشاكلنا الخارجية المعقدة واستطعنا أن نتدبر الأموال الكافية من نفس بلادنا لانجاز الأعمال التي تستلزمها صيانة البلاد والاحتفاظ بوجودها . وفوق هذا وذاك استطعنا أن نعطى للأمة سكك حديد يبلغ مجموع طولها ١٨٠٠ كيلو متر فهل كانت جميع هذه الأعمال ثمرة سياسية خاطئة ؟ أم سياسة العجز والاستكانة ، سياسة الاعتماد على مساعدة العناصر الخارجية فى تغذية البلاد بما هى فى حاجة اليه من وجوه الاصلاح هي السياسة الصائبة ؟ لو أننا فى عملنا هذا كنا نلهو بلعبة الشطرنج لكنت جعلت خصومى يحاولون تجربتهم لأبين لهم خطل رأيهم لكن الأمر كان من الخطورة بحيث لا يسمح لافساح المجال الى مثل هذه التجارب فان الخطأ يكبد البلاد أضراراً يصعب ملافاتها وأظن أننى فيما سردته عليكم من أقوال تبينتم كيف ان وحدة البلاد وصيانة استقلالها كانت تهيب بنا الى الشروع فى الحال فى انجاز المشروع بمال الأمة وجهودها دون انتظار رحمة الأجنبي ومعونته .

سأجيب الآن على نقط أخرى تلوكها ألسنة المعارضين فانهم يقولون بان تكاليف السكك الحديد التى قمنا بها كانت باهظة .

إن الذين يقولون هذا القول مخطئون في معلوماتهم التى استقوها للتدليل بها على ادعائهم. ودراستهم ناقصة مبتورة وليس من المعتاد تقدير النفقات النهائية للمشروعات التى لم تنته بعد لكننى أبادر إلى التصريح بأن تكاليف الكيلو متر من سكك حديد سيواس بلغت ٧٥٠٠٠ ليرة تركية وهذه أقل كلفة من المشروعات المماثله التى تقوم بها الشركات .

يقولون فى صدد اعتراضاتهم أنه ما كان ينبغى تحميل أعباء مشروع كهذا على كاهل جيل واحد وأنه كان ينبغى توزيع الاعباء على الاجيال القادمة أيضا وهذا معناه أن يكون المشروع نافذاً باقساط لآجال طويلة وقد بينت لكم وجه الاستعجال فى انجاز هذا العمل واستحالة الاستعانة

بقروض أجنبية ذات شروط ملائمة وما أدليته من شرح سابق فى هذا الصدد يسقط حجة هذا الاعتراض .

إن الأموال المخصصة فى ميزانيتنا للاشغال العامة تبلغ ٣٠ مليون ليرة فى السنة تقريبا . ولو داومنا على هذه الخطة مائة سنة أخرى فاننا بعد هذه المدة الطويلة نجد أن فى البلاد أعمالا تحتاج الى إنفاق .

الثلاثون مليونا التى ننفقها فى كل سنة تصل الى ثلاثة مليارات أى ٣٠٠ مليون جنيه انجليزى بعد مائة عام مع أن هناك فى هذا العالم أمم أخرى اصغر من هذه البلاد تنفق ٣٠٠ مليون جنيه انجليزى سنويا فى سبيل مشروعاتها وأعمالها القومية أكبر ظنى بكم أنكم لا تحجمون عن إنفاق ثلاثين مليون ليره تركية فى السنة موزعة على مشروعات السكك الحديد والرى والكهرباء وما الى ذلك من وجوه العمران بل إننى واثق من أنكم ستزيدون هذا القدر من المصروف وأنكم سوف تستمرون على هذه الخطة مئات من السنين وإلا كانت قضيتنا فى سبيل المدنية والتقدم والعمران لهواً وعبثا .

يحتجون على مشروعى بالتقرير المتقدم من المستر مولر وما كادوا يرون أن التقرير يشير من ضمن الاسباب التى أدت الى الأزمة فى بلادنا الى النفقات التى نصرفها فى مد السكك الحديد حتى هللوا وكبروا وفاتهم أن المستر مولر قدم تقريره دون مراعاة المصلحة الوطنية التى تقضى علينا بتكبد هذه النفقات لأن بحث هذا الموضوع ليس من اختصاصه وقد شرحت لكم أن هناك أسبابا تقضى بها مصلحة هذا الوطن لتكبد كل مشقة فى سبيل هذا المشروع . ولا أطيق بأى حال من الأحوال أى اعتراض يوجهه المعارضون نحو النفقات التى تصرف فى سبيل الدفاع القومى .

الشعب التركى من أكثر الأمم رغبة فى تحقيق اتفاقية تخفيض السلاح لكن موقفه لا يسمح له بالتخلى قبل غيره عن وسائل الدفاع عن نفسه .

الشعب التركى فى سياسته الخارجية لا يقل رغبة عن أية أمة أخرى فى توطيد دعائم الصلح وهو يعمل على اظهار هذه الرغبة بكل اخلاص فى جميع علاقاته الدولية لكننا رغم ذلك لم نجد رجال السياسة قد اهتدوا بعد الى أى وسيلة عملية تجعل الأمم تطمئن الى سلامة بلادها غير تسليح نفسها والوقوف دائما على أهبة الاستعداد. فاذا كان هناك من يعارضنى فى النفقات الضرورية التى تنفقها الدولة لتقوية وسائل الدفاع فى بلادها ، واذا كان هؤلاء المعارضون يعلمون أن هناك وسائل أخرى لهذه التقوية من غير نفقات ، فاننى أرجوهم أن يتفضلوا علينا ببيان هذا الطلسم فان الاستماع الى اسطورتهم الخيالية يدعو الى التسلية والترفيه عن النفس .

لقد بينت لكم أيها الأخوان الأعزاء كيف أن سياسة مد السكك الحديد فى بلادنا من الشئون الحيوية التى نحن فى حاجة شديدة اليها . والنتائج التى وصلنا اليها جديرة بالتقدير والثناء فاننا لم نتوان لحظة فى سبيل انجازهذا المشروع ولم نترك سبيلا لافلات أى فرصة سنحت ولم نشأ أن نسترسل فى الخيال وإنما جارينا الحقائق ووصلنا إلى أحسن النتائج الممكنة بأقل مؤونة وكلفة .

إن خصومنا السياسيين يظنون أنهم يستطيعون التقرب إلى هذه الأمة من طريق تخفيف أعباء نفقات السكك الحديد عن كاهلها . مثل هذا الخيال لا يمكن أن يجد أثره إلا فى أذهان أصحابه . إننى أوصى خصومى السياسيين بان يضعوا على الدوام نصب أعينهم هذه الحقيقة التى شاهدتها فى هذه البلاد بالتجربة والمران .

عندما رفعنا ضريبة الأعشار عن كاهل القرويين رأينا بوادر النقد والأعتراض من القرويين أنفسهم الذين أظهروا باخلاص شيئا من القلق والذعر فان الشيوخ منهم أخذوا يفكرون فى عاقبة هذه التجربة وأظهروا خوفهم من عجز الدولة عن إدارة شئونها العامة بعد حرمان الخزانة من ضريبة

كانت عمدتها ولذلك رأيناهم فى مواطن كثيره يستعدون لهذه الضريبة لعدم اطمئنانهم إلى نجاح التجربة التى قمنا بها .

لقد كان هؤلاء الشيوخ على حق فيما أظهروه من قلق فانهم لا يقلون عن أى واحد منا إدراكا ومعرفة فى الوسائل التى تقوم عليها إدارة شئون الدولة وعلينا أن نضع نصب أعيننا فى أقوالنا وأعمالنا بأن هناك فى كل قرية من قرانا رئيس وزارة يهمه أمر هذه البلاد بقدر ما يهمنا .

نظرية (الليبرا ليزم) من الأمور التى يصعب فهمها فى جميع أنحاء بلادنا. إننا نتوخى الاعتدال فى الشئون الاقتصادية والذى يدعونا الى سلوك هذه الخطة هو حالة البلاد والآراء الفطرية السائدة أذهان الشعب .

درج الناس عندنا فى كل المشروعات التى تتطلبها البلاد إلى توجيه أنظارهم صوب خزانة الدولة وانتظار معونتها . المدينة التى تحتاج إلى الانارة بالكهرباء ، والثغر الذى يحتاج ميناؤه إلى إصلاح ،والعاطل عن العمل ؛ كل هؤلاء يصوبون سهام نقدهم إلى الحكومة ويجعلونها مسئولة عن وجوه النقص. ومع أننا نبذل قصارى ما فى وسعنا لامداد الناس بمطلوبهم وإسعافهم بحاجاتهم فاننا لا نخلو من العتاب واللوم فكيف بنا إذا أهملنا هذه المطالب وأردنا إفساح المجال للشركات الأهلية ؟ فهل هذه البلاد تستطيع أن تفهم اليوم نظرية الليبرا ليزم .

أما الخدمات التى أدتها السكك الحديد لبلادنا فى السنوات الماضية فانها من الوجهة الاقتصادية بارزه للعيان لا تدع مجالا للنقد أو الاعتراض . كان المزارع إذا أراد إرسال زكيبة من الدقيق من الداخل إلى صامسون وجب عليه أن يقدم لصاحب العربة زكيبة أخرى نظير نقلها . ومع أن الأراضى الزراعية فى سيواس تنتج الغلال الذى يمون جميع السواحل القريبة منها فان سكان السواحل كانوا يشترون الدقيق اللازم لخبزهم من الخارج وعندما زارنى فى أنقره الاستاذ هوكنن أخبرنى أنه أثناء قدومه إلى أنقره أكل

خبزاً مصنوعا من دقيق أودسا وفى سنوات القحط الماضية استطعنا بواسطة السكك الحديد أن نسعف البلاد التى أصيبت بتلك النكبة بالاقوات والارزاق التى نقلناها بالسرعة الممكنة من الجهات الأخرى فى بلادنا .

تصوروا إذن حالة البؤس والشقاء التى كان سيعانيها عشرات الالوف من سكان الأناضول فى سنوات القحط لولم تكن هناك السكك الحديد التى تصل إلى بلادهم ؟ هل تعلمون أن أقة الخبز فى خربوط قد وصل ثمنها قبل سنتين إلى خمسين قرشا ؟ كل هذه الشئون تدلنا دلالة واضحة على أن مسائل الدولة تحتاج إلى معرفة أكيدة بمطالب الشعب ودراسة تامة لاحتياجاته من على كثب .

منذ سنوات عديدة نراهم يروجون دعاية رأس المال بقصد إضعاف السياسة الوطنية وسأقص على رجالنا إحدى الوقائع القديمة علها توقظ فى نفوسهم العبرة والعظة :

فى سنوات الحركة الوطنية كان بعض الأشخاص من المنسوبين إلى المحافل الاجنبية يعلنون بالبرقيات المطنطة عزمهم على الحضور إلى أنقرة للتفاوض معنا فلا تلبث البلاد من أقصاها لأقصاها حتى تهتز لهذا النبأ وترجو من ورائه خيراً عظيما ويخيل اليها أن هذه الزيارة من ورائها المفاوضات التى تنقذ البلاد من ضائقتها .

ولا يكاد المفاوض القادم يصل إلى الساحل عند (اينه بولى) حتى ينشر فى كل البلاد التى على طريقه من الساحل الى أنقرة انه جاء ليتفاوض فى الحل النهائى الذى ينقذ البلاد من محنتها . وعند ما نصبح معه فى أنقره وجها لوجه اذا بالرسول القادم ينظر الينا متسائلا عما اذا كان لدينا ما نقوله فيشتد اعجابنا وتزداد حيرتنا ولا نلبث أن نسأله بدورنا من هو ؟ هل فى يده المستند الدال على شخصيته والجهة الموفد منها فيجيبنا أنها ليست رسمية وأنه لا يحمل معه تفويضا وكل ما فى الأمر أنه على اتصال ببعض المحافل الرسمية .

إنه لا يحمل أى اقتراح وإنما جاء ليشاهدنا وليسمع منا ما نقوله وبطبيعة الحال كنا نقول له أن ما نريده أصبح معلوما لجميع العالم . وإذا سألناه ألم يكن قادما الينا للمفاوضة فانه يعتذر بأن فى الأمر شيئاً من سوء التفاهم ثم يغادرنا إلى بلاده وفى طول الطريق بين أنقرة والساحل يقول لأهل البلاد بانه عرض علينا الاقتراحات التى تنهى المشكلة إلا أن أولياء الأمور من زعماء الحركة الوطنية تعنتوا معه وكانوا حجر عثرة فى سبيل التفاهم .

لم يكن الغرض التفاوض أو التفاهم وإنما هو العمل على تسميم الأذهان بهذه الحيلة أثناء قدومه إلى البلاد وحين خروجه منها . والسموم التى ينفثها الاعداء والخصوم بقولهم إن عصمت باشا عدو لرؤوس الأموال الأجنبية انما هى حيلة مكشوفة من هذا القبيل .

لم يعرض على أى ممول الى الآن شروطه وكان لابد لى أن أتخير بطبيعة الحال الممول الملئ الذى يعلم واجبه ويستطيع القيام بتعهداته ويرضى بالربح المشروع . أما والسنوات الماضية كانت على نحو ما حدثتكم فانه ليس من المعقول أن يتقدم لى سوى اشباه الممولين ممن ركبتهم الديون وكثر المطالبون على أبوابهم فيبحثون عن المغامرات المالية لا عن الأعمال والمشروعات الجدية . إن عصمت باشا مدين قبل كل شئ لموقفه هذا فى نجاحه الذى أدركه وفى غيرته لانقاذ الأمة من أمثال هؤلاء .

بين أيديكم فى هذه الأيام الوسائل التى تجعلكم تنالون خمسة ملايين من الجنيهات الانكليزية تدفع اليكم عاجلا . دعونى أبين لكم هذه الوسائل : أولها سكك الحديد فان الممولين الذين جاءوا اولا اليكم يعرضون عليكم مد السكك الحديد وبيع مهماتها واقفون لكم بالمرصاد يتمنون أخذ هذه السكك الحديد من أيديكم ، وقد تساوى الآن ثلاثين مليونا من الجنيهات الانكليزية ، لكنهم عند ما يفاوضونكم يتحكمون فيكم حتى يأخذون هذه الثروة بابخس الاثمان . حذار ان تغركم هذه الوعود . إذا وقعتم فى خطأ

من هذا القبيل فانكم تستحقون لعنة الشعب التركى حتى يوم القيامة .

ومن الوسائل التى تجلكم تنالون فى الحال ما تريدون من أموال أجنبية هو الخروج عن احتكار التبغ . إنكم تستطيعون الحصول على أربعة ملايين من الجنيهات الانكليزية عاجلا إذا رضيتم أن تخرجوا عن احتكار التبغ ليكون فى يد شركة أجنبية وبديهى أن نصف المبلغ أثناء المفاوضات يدفع على أقساط والنصف الآخر نظير بضائع وما الى ذلك من الاحاييل والالاعيب التى يلجأ المولون اليها عند المساومة .

ربما يقع فى مثل هذه الغفلة أولئك الذين لايعلمون ماتقاسيه البلاد من شركات الاحتكار . لكننا لا نرضى بحال من الأحوال أن تتحمل الأمة عواقب غفلة كهذه .

وتكلم عصمت باشا بعد ذلك عن احتكار الكبريت وشرح أدوار هذا الاحتكار والاسباب التى أدت إلى قبوله الصلح مع الشركة الاجنبية ثم انتقل من هذا البحث إلى الضرائب المفروضة على الشعب التركى وعرض لضريبة الأعشار التى ألغيت وللتعريفة الجمركية فقال بأن سياسة تركيا فى تعريفتها الجمركيــة تنطوى أولا على حماية الفلاح ثم تشجيع الصناعات المحلية التى تحتاج اليها البلاد . ثم قال إنه قاسى الشىء الكثير من سهام النقد التى صوبها اليه خصومه من جراء غلاء أسعار القمح بسبب التعريفة الجمركية الموضوعة لحماية هذا الانتاج والى أن التدابير التى اتخذها نجحت فى إكثار المحصول وانقاذ البلاد من الدقيق الاجنبى وتكلم باسهاب عن سياسة الدولة فى حماية الصناعات المحلية وأثرها فى تدعيم الحياة الاقتصادية بالبلاد وانتقل من ذلك إلى الكلام عن ادارات الاحتكار التى تشرف عليها الدولة وهى احتكار التبغ والملح والمشروبات الروحية والكبريت والبارود ثم قال :

لقد لخصت لكم أهم المسائل التى تشغل الاذهان فى هذه الايام وسوف اختصر الطريق فلا أثقل عليكم فى التحدث عن أحوالنا وشؤوننا الداخلية

والخارجية وإنما أريد أن ألخص ماذكرته ليثبت فى ذهن خصومى واعدائى

لاسبيل إلى انقاص نفقات الدفاع القومى فان السياسة العالمية السائدة الآن لاتدع مجالا لذلك .

السكك الحديد التى انشأناها ضرورة من الضرورات التى لاتقبل التسويف ولا التأجيل بسبب رغبتنا فى الوصول بالسرعة الممكنة إلى الوسائل المؤدية لتوحيد عناصر الشعب والتقريب بين البلاد وضمان استقلالنا القومى . ولم يكن هناك مجال لانفاذ المشروعات الخاصة بالسكك الحديد من طريق القروض الاجنبية ذات الاقساط البعيدة الآجال. وانما ننشئها بأقل النفقات وخطوطنا فى نفس الوقت معمولة لفكرة اقتصادية وقد ظهرت فوائدها ومزاياها فى توفير أسباب المعيشة وتقدم الحياة الاقتصادية فى البلاد .

ليس هناك أى شىء غير طبيعى فى مبادئنا الاساسية التى نطبق بموجبها الضرائب فى بلادنا لأننا نعمل على حماية الفلاح والحصول إلى أقصى حد ممكن .

أما عن ادارات الاحتكار فاننى أود أن أسمع الاقتراحات التى توجه بشأنها وعن الوسائل الممكنة لاصلاحها والضرائب الجديدة خاضعة لسنة الاصلاح يوما بعد يوم وسوف تصل إلى درجة الرقى والتكامل بقوة الخبرة والاختصاص لتصبح متناسبة ومتكافئة مع قدرة البلاد .

السياسة المالية التى نسير على منهاجها منذ سبع سنوات لم تفشل ولم تصطدم بما يوقف حركتها ونموها وإنما بعكس ذلك تعد مع المشكلات والعراقيل التى واجهتنا فى الداخل والخارج ، آية من آيات البراعة وإصابة الرأى

أرجو ألا يتسرب إلى الظن بأننى أقصد من كلماتى هذه أننى عدو لدخول رؤوس الاموال إلى هذه البلاد . إن الذين يظنون هذا الظن يخطئون كثيراً. رؤوس الأموال إنما تتسرب إلى البلد الضعيفة المحتاجة لتبسط سيادتها وأحكمها على تلك البلد .

رؤوس الاموال انما تدخل البلاد التى تكون قوية مطمئنة على سلامتها واستقلالها بشروط معقولة .

الجهود التى بذلناها خلال السنوات السبع الماضية إنما كانت فى سبيل جعل بلادنا قوية سليمة مطمئنة إلى استقلالها ووجودها، تستطيع أن تتقبل رؤوس الاموال التى تدخل اليها بشروط معقولة قبولا حسنا .

إن تركيا بهذا الخط الجديد الذى نفتتحه اليوم وبشبكة السكك الحديد التى ستنتهى فى أوائل الربيع القدم قد ازدادت ضعف ما كانت عليه من قوة في حياتها الاقتصادية .

الجهات الغنية الكثيرة السكان فى بلادنا أصبحت الآن متصلة ببعضها البعض اتصالا وثيقا . إن بلادنا قد اقتربت خطوة جديدة فى سبيل اتصالها التام بحدودها .

عناصر الفساد التى كانت تحرك منذ خمس سنوات فى ولاياتنا الشرقية بدافع من الاغراء الخارجى قد خمدت واستكانت إلى الهدوء والدعة وهى تزداد صلاحا واستقرارا يوما بعد يوم .

أهم الأشياء التى تشغل أذهاننا الآن هى العمل على إكثار النفوس وتعميم السكك الحديد ومسألة السكان فى بلادنا والعمل على زيادة النفوس تتوقف كثيراً على نجاحنا فى مشروع تعميم المواصلات .

لا توجد فى هذه البلاد أكثرية يحق لها المطالبة بالحقوق القومية سوى أكثرية الشعب التركى والجامعة التركية :

هذه الحقيقة الواضحة التى لا تحتاج إلى تدليل ستزداد جلاء عندما تصل السكك الحديد حتى حدودنا القومية .

أستطيع أن أجاهر بإيمان الجندى القديم فى جيش هذه الامة أن قدرة البلاد على الدفاع عن كيانها قد ازدادت ضعفين بوصول السكة الحديد إلى سيواس فان أي هجوم يقع علينا سنرده بعد اليوم بسهولة أكثر من ذى قبل

والدماء التى سنريقها فى هذا السبيل ستكون بعد اليوم أقل بكثير من الدماء التى بذلناها للدفاع عن حياض كياننا والأموال التى ستنفق ستكون بعد اليوم أقل بكثير من الاموال التى انفقت .

إن تركيا اليوم أقوى ضعفين من تركيا التى أظهرت المعجزات فى سبيل الدفاع عن استقلالها منذ سبع سنوات . إننى أبادر اليوم بتطمينكم إلى هذه النتيجة السارة وتهنئتكم أيها المواطنين الاعزاء سواء منكم أهل أزمير أم أهل أرضروم أم أهل ديار بكر .

إننا إن كنا نعيش اليوم فاننا نعيش لنحقق لأبناء هذا الوطن العزيز وعودنا التى قطعناها على أنفسنا عندما كنا نعمل معهم جنبا الى جنب ، الآباء والأبناء والأمهات والفتيات ، فى سبيل الدفاع عن هذه البلاد . وما سكة حديد سيواس هذه سوى بعض تلك العهود التى قطعناها على أنفسنا وبعض مافى أعناقنا من دين لمواطنينا الشجعان .

إننا لسنا من الطامعين فى كراسى الحكم وإنما نعمل ماعلينا من واجبات نيطت بنا بثقة نواب الأمة . ليس من طبيعتنا أن نفر من ميدان الواجب مهما لقينا من عقبات وعراقيل وهذا مايدعونا الى الثبات فى موقفنا أما اذا شاء نواب الأمة فى يوم من الأيام اعفاءنا من هذا الواجب فاننا ننسحب من الحكم شاكرين وما شكرنا إلا لافساحهم لنا مجال الراحة .

إننا اذا كنا اليوم فى مناصب الحكم ثابتين فان ثباتنا هذا لا يستند فقط على خدماتنا التى أديناها لهذه البلاد ونحن فى مناصب الحكم وإنما يستند على قوة آرائنا وأفكارنا ووجهات نظرنا فى المشروعات التى نعدها للمستقبل

إنها لطريقة ملتوية لاتؤدى الى أى نتيجة أن يدعى خصومنا بأننا لم نفعل شيئا أيام تولينا الحكم بقصد إسقاطنا . إن الحكومة التى تنجح فى إعمالها ٧٠ سنة لايشفع لها هذا النجاح فى البقاء متصدرة للحكم اذا هى فشلت فى مسألة من المسائل بعد عامها الحادى والسبعين . الطريقة المثلى التى

يجب أن يتوخاها رجال السياسة لمصلحة بلادنا إنما تكون فى اظهار الوسائل الناجعة العملية التى تفوق خطتنا فى الادارة وسياستنا لحل المشاكل الموجودة والتى يمكن أن تجد .

منصب الحكم كائن يتطلب فى كل يوم غذاء من النجاح والتقدم ليعيش وينمو إننى حدثتكم اليوم عن السكك الحديد فحسب لأنها من الشئون التى تشغل الأذهان فى هذه الأيام لكننى أستطيع أن أحدثكم عن أى شأن آخر من شئون الدولة لاسيما عن آمالنا ومشاريعنا فى سبيل مصلحة البلاد بنفس الصراحة والشعور .

قبل الدخول الى سيواس المدينة الأسيوية الكبيرة واحدى معمورات الأناضول أود أن أقوم بواجب أساسى .

إن هذه السكك الحديد التى نحتفل بها اليوم هى نتيجة كد العامل التركى والصانع التركى وثمرة شهية من ثمرات رجال الفن الأتراك ولذلك أقدم شكر الوطن وتقديره لعمالنا ومهندسينا .

أرى من واجبى أن أذكر باجلال وامتنان اسم زعيم دولتنا ورئيس جمهوريتنا أمام هذا الأثر الجليل . ولقد حاولت جهدى لأربأ بهذا الاسم العزيز عن أن يذكر خلال هذه المناقشات الحزبية . غير أنكم اذا تذكرتم سهام النقد التى استهدفنا لها والنتائج التى وصلنا لها والخطوات التى خطوناها خلال السنوات السبع الماضية فى طريق وعر محفوف بالعراقيل والمشاكل، اذا فكرتم فى كل ذلك تبينتم أن النتيجة التى وصلنا اليها فى وسط تلك الزوابع والعواصف الهوجاء ليست فى مقدور أى حكومة من الحكومات إلا اذا كانت مشمولة بعطف رئيس بعيد النظر صادق العزم قوى الجأش كزعيمنا ورئيس جمهوريتنا .

هذا الأثر العظيم إنما هو أثر جديد جميل من جملة الآثار العديدة التى أتحفها الغازى لشعبه .

السياسة الاقتصادية في تركيا

عصمت باشا يشرح نظرية تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية

[من الأوصاف الستة البارزة لحزب الشعب الجمهورى فى تركيا وهو الحزب القابض على زمام الأمور أنه حكومى وهو بهذا الوصف لايتخلى عن الأسس والمبادئ التى ترمى الى احترام الفردية ولكنه فى نفس الوقت يهتم بجعل الحكومة ساهرة على المرافق العامة التى تمت بسبب وثيق الى رفاهة الشعب وعمران البلاد لاسيما فى الشؤون الاقتصادية الكبرى وقد ظهر عدد من أعداد من مجلة «كادرو» التى يصدرها في أنقرة نخبة من أعلام الاقتصاد والحياة الفكرية العامة وفيه بحث جليل بقلم عصمت باشا رئيس الوزراء التركية يشرح فيه نظرية تدخل الحكومة فى الشئون الاقتصادية] .

تدخل الحكومة فى الشئون الاقتصادية العامة من ضروب السياسة التى أصبحت الحاجة اليها ماسة كوسيلة من وسائل الدفاع عن المصلحة العامة .

وقد كانت الضرورة تقضى أولا بانقاذ الدولة من العوامل المؤدية الى انشاء الحياة الاقتصادية حتى تتمكن بذلك من تأسيس دولة قوية البنيان تعمل على اصلاح ما أتلفته معاول الافساد والتخريب فى الماضى وتصمد لمجابهة شروط الحياة القاسية فى هذا الزمن العصيب أى اننا كنا مضطرين للأخذ بالسياسة الحكومية فى الاقتصاد واعتبار هذه السياسة ليس فقط كوسيلة من وسائل التحصن والدفاع للتقدم والنجاح فى الحياة وانما كدعامة للعزيمة الصادقة فى هذا السبيل .

كثر البحث والجدل منذ ثمانية أعوام حول موضوع تدخل الحكومة

فى شئون الاقتصاد وما اذا كان هذا التدخل ضروريا لصيانة المصلحة العامة. أما فى السنوات الأخيرة فقد أصبح هذا الأمر من البديهيات التى لاتحتاج الى بحث أو تمحيص .

وهانحن أولاء نرى كيف أن أقوى الدول وأغناها تبذل الآن جهوداً كبيرة فى اتخاذ التدابير التى ما كانت تخطر بالبال لصيانة شئونها الاقتصادية والدفاع عنها وبهذا الاعتبار يحق لحزبنا ، حزب الشعب الجمهورى أن يفخر بما أظهره من بعد النظر فى اتخاذ مبدأ التدخل الحكومى فى شئون الاقتصاد من الدعامات التى تقوم عليها سياسة الحزب .

إننا نعتبر السياسة الحكومية في الاقتصاد من الأعمال الايجابيـة ذات الخير والنماء للتقدم وتوطيد أركان الحياة الجديدة وأعنى بذلك أننا نعد هذه السياســة من خير السياسات وأوضحها سبيلا ليس فقط من وجهة النظر التى ترمى الى الدفاع والصيانة عن المصلحة العامة فحسب بل من وجهة كونها مؤدية أيضا الى التوسع فى أسباب التقدم والنشاط فالسذج من الناس هم الذين يظنون بأنه فى الامكان تأسيس الصناعات والمنشئات والأعمال الكبرى الضرورية للبلاد من غير وساطة الحكومة وإشرافها وهيمنتها . لقـد أصبحنا فى زمن عصيب تشتد قساوته وإمعانه فى ارهاق الانسانية عاما بعد عام وإنه لمن أسمى واجباتنا التى تحملنا اعباءها الأخذ بناصر شعبنا الباسل المجيد الذى تخلت عنـه الادارات المستبدة السابقـة حتى بات فى أسوأ حالة اقتصادية وتوجيـه جميع القوى الحكومية بالسرعة الممكنة لتأسيس ماهو بحاجة اليـه من الصناعات والوسائل الاقتصادية التى تجعله فى بحبوحة من العيش متفيئاً ظلال استقلاله الاقتصادى . وإننى لعـلى يقين تام بأن هـذا الاجمال فى توضيح سياستنا الحكومية ازاء شئون الاقتصاد يدل على مقدار ايماننا فى تطبيق هذه السياسة ويلوح لى أن مزايا السياسة الحكومية وحسن تأثيرها فى اقتصاديات البلاد كثيراً ماتكون غـير واضحة للأنظار بالقـدر

الكافى إلا أنه من الواضح بأن أية صناعة أو تجارة مما يظن أنها على قسط من الحرية لابد لها من تعضيد الدولة وتدخلها لتنتعش وتزدهر .

هذه الحاجة يراها ويشعر بها في كل يوم من كان مثلى على رأس العمل ويدهشنى بعد ذلك أن تساق نفس الأقوال والأدلة فى تفضيل السياسة الحرة على السياسة الحكومية فى الاقتصاديات .

فكروا لحظة فيما تكون عليه الحالة لو لم تكن القيود الجركية والتدابير الأخرى التى وضعناها بكل دقة وعناية ؟ كانت المنافسة ستضرب أى صناعة رابحة أو زراعة مثمرة ضربة شديده تقضى عليها فتجعلها بأرة لا يقبل على شرائها انسان وكنا إذ ذاك لا نستطيع أن نشترى من داخل البلاد حتى دقيق الخبز الذى نأكله ومثل هذه الحالة التى كانت عليها الامبراطورية العثمانية ما زالت ماثلة فى الأذهان .

الدولة هى التى أحاطت منشئات عديدة حرة بسياج من المناعة التى استطاعت بها أن تقاوم عواصف الأزمات المختلفة منذ سنوات حتى فى التجارة التى هى من أفسح الميادين للاعمال الحرة نجد الحكومة فى السنوات الأخيرة قد اتخذت بعض التدابير الخاصة لحماية التجار الذين اضطربت أحوالهم كما فعلت مع تجار التبغ مثلا .

وهاهى ادارات الاحتكار تدخل السوق للشراء في إبان موسم الحصاد وقد رأينا الذين كانوا يجرون وراء الخيال فيشنون الغارة فى سنة من السنوات على (نظام الاحتكار الحكومى) (والسياسة الحكومية فى الاقتصاديات) يبذلون قصارى وسعهم لحمل ادارات الاحتكار على التدخل فى السوق شاريات عند حلول الموسم .

هاهى سكك حديد الدولة تنقل بعض المحاصيل فى بعض الجهات باسعار قد لا توازى نفقات الوقود فهل يتيسر اتخاذ تدابير كهذه مع سكك حديد لا تكون فى يد الدولة وحوزتها ؟

هذه الأمثلة تفند دعوى المعارضين للسياسة الحكومية في الاقتصاديات تلك التي تقول بأن المنشئات الخصوصية يدور فيها دولاب العمل بربح وأن منشئات الحكومة يدور دولابها بشتى النفقات والخسائر .

لا ضير على الحكومة إذا لم تطمع فى أحوال كبيرة بالربح الذى يطمع فيه التاجر الحر . ولا ضير عليها إذا هى اضطرت بدافع المصلحة العامة إلى غض الطرف حتى عن نفقات الوقود المستهلك فى بعض الظروف . وهل هناك أمر أكثر تمشيا مع المنطق من هذا ؟ بل إن السياسة الحكومية فى الاقتصاديات وأثرها النافع للبلاد إنما تظهر في مثل هذه الحالات التى تشتد فيها الحاجة إلى اتخاذ تدابير جريئة على هذا النمط .

علينا أن نتأمل بعين الدقة والعناية فى النظرية القائلة بأن الدولة عليها أن تباشر فقط الأعمال التى لا يمكن أن يقوم الأفراد بأعبائها . يجدر بنا أن نقول أولا بأن مسألة إشتغال الدولة لا سيما دولتنا بالاعمال التى لا يستطيع الفرد أن يعملها ليست فقط أمنية تصبو النفوس إلى تحقيقها بل هى من أشد الضرورات فان الحكومة بغض النظر عن أى اعتبار لديها الشيء الكثير من الاعباء المادية التى تنوء بها ولا مراء فى أنه يكون من الخير الكثير إذا هى وفرت بعض جهودها التى تصرفها فى أعمال كان ينبغى أن يقوم بها الأفراد لتزداد عنايتها بالأعمال العامة التى هى من أخص شئونها . غير أننى أعتقد بأن الحكم فيما يجب أن تعمله الحكومة وما ينبغى أن يعمله الفرد لا يصح أن يكون مبنيا على قاعدة الوسائل التى يتطلبها العمل وإنما على قاعدة مساس العمل بالمصلحة العامة .

لقد توطدت بيننا دعامة السياسة الحكومية فى الحياة الأقتصادية بفضل ما أظهرناه من الشعور الصادق والوطنية النزيهة خلال الأعوام العشرة الماضية وقد أمكننا أن نعمل بهذه الخطة التى سلكناها اعمالا تفوق ما عملته الأمبراطورية فى زمن طويل واستطعنا أن نوطد الثروة العامة على

القواعـد والأسس المؤدية الى نمائها واستثمارها . وها نحن اليوم نسير فى خطتنا التى جربناها وأدركنا مزاياها بنفس ملؤها الأطمئنان والشعور الصادق .

أملى وطيد فى أن هذه السياسة الحكومية التى تتوخاها اليوم تركيا فى شؤنها الأقتصادية سيكون لها شأن عظيم فى نهاية السـنوات العشر القادمة بما سوف تثمره من المنافع للبلاد .



الدولة التركية العصرية

نترجم فيما يلى المقالة التى كتبها عصمت باشا باللغتين التركية والالمانية
فى مجلة ستريت ذى تونغ التى تعتبر من أشهر مجلات ألمانيا
وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد الجمهورية التركية

على أثر اندحار الأمبراطورية فى سنة ١٩١٨ أرادت الدول المنتصرة فى الحرب أن تمضى فى تطبيق شروط الهدنة بطريقة قاضية على استقلال الشعب التركى وهدم كيانه وعندما حل ربيع عام ١٩١٩ كان الاتراك قد فقدوا كل آمالهم التى علقوها على الصلح إلا ان الأمة لم ترض بالذل ولم ترضخ للقرار القاضى بإذلالها فاعلنت الثورة ورفعت رايتها باسم مصطفى كمال .

وفى ربيع عام ١٩٢٠ عندما احتلت جنود الدول الغالبة أغلب البلاد إحتلالا عسكريا تفاقم الخطب ورسخت أقدام الاحتلال الاجنبى بما أظهرته السلطة القائمة إذ ذاك من مظاهر اللين والاستسلام فحشد الشعب التركى نوابه فى أبريل ١٩٢٠ وندبهم لقيادة الحركة الوطنية فالتأم المجلس الوطنى الكبير ووضع أساس الحكومة الشعبية التى القت بزمام أمورها لزعيم الأمة مصطفى كمال ثم أعلن المجلس الوطنى عقب انعقاده برنامج الحركة الوطنية التى ترمى للدفاع عن الحدود القومية للبلاد واستقلالها فى شئونها الداخلية والخارجية وجعل جميع السلطة محصورة فى هذا المجلس من غير قيد ولا شرط .

وقد أصبحت المبادئ الأساسية التى رسمها المجلس الوطنى الكبير شعاراً للحكومة الوطنية فى سياستها عند عقد معاهدة الصلح بلوزان فى سنة ١٩٢٣ وفى كل سياسة لها بعد ذلك عند عقد الصلات مع سائر الدول عقب الصلح .

هـذه المبادئ المرسومة التى حـددها المجلس لاستقلال تركيا داخل حدودها القومية أصبحت فيما بعـد سببا من أقوى الاسباب لتحتفظ البلاد باعتدالها ورباطة جأشها فى أشد الاوقات التى اهتاجت فيها النفوس لاسيما فى أزمان نشوتها بخمر انتصاراتها العسكرية مع ما فى ذلك من صعوبة واضحة .

الفـكرة التى أوحت للمجلس بوضع تلك المبادئ كانت كذلك سـنداً لتركيا ارتـكزت عليها فى سياستها عقب الصلح وفي جميع مفاوضاتها لحـل مشاكلها المتعلقة بتسوية الحدود وما إلى ذلك وفى جميع علاقاتها التى أسستها مع جيرانها وسائر الدول فانها فى جميع أطوارها السياسية كانت تلك الفـكرة رائدها على الدوام فى اظهار غايتها وشعورها بتوثيق العلائق . وقد أخذت هذه الفـكرة تنمو وتتقدم مع تقدم البلاد فى شئونها الداخلية وفى ميادين النشاط والأقدام على الاعمال المنتجة وقد ساعدها هذا الامر فى التملص من مظاهر الافراط وفى التقرب من الدائرة التى تضم مقومات المدنيـة العامة وشخصياتها وكان من الطبيعى أن يتدرج نظام الحـكم فى تركيا وأن تصبح الدولة فى مظهرها الجـديد أدنى إلى الـكمال بتوطد الحـكم واجتماعه بصفة مطلقة فى يد الامة ومع هـذا التدرج السريع ظهرت الجمهورية التركيـة الشعبية العلمانية إلى ميدان الوجود .

ولقد بذلت الجمهورية التركية قصـارى جهودها وعزيمتها للتقدم والنمو والأخذ بأسباب الرسوخ والهدف الذى تعمل له الآن هو بذل ما فى وسعها للاخذ بنصيب وافر من أنواع الرقى فى ميادين الاجتماع والاقتصاد والثقافة العامة وهى فيما تبذله من جهـد لهذا الغرض لا تتردد فى اتخاذ التدابير والاصلاحات الراديكالية لتصل إلى غايتها فى أقرب وقت ممكن لانها مضطرة للمضى فى هذا الطريق وسوف تسير من غير هوادة ولا لين .

الدولة التركية متشبعة تماما بفـكرة الصلح والسـلام الدائم فى داخل بلادها وفى سياستها الخارجيـة وإنها تتوخى العمل على توطيد هذه الفـكرة

بكل مافى وسعها والحروب والاغارات وكل أنواع العدوان من الشرور التى تتوقاها وتعمل مافى وسعها على تجنب غوائلها .

هذه المبادئ التى ذكرتها مجملة هى التى تجعل تركيا مرتاحة إلى حالتها فى الداخل والخارج بفضل جهودها خلال السنوات العشر الماضية .



العهد الجديد

مقالته التى كتبها فى النسخة الممتازة التى أصدرتها جريدة
وقت التركية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٣

أظهرت البلاد رأيها وكوامن شعورها فى كل شأن من الشئون المتعلقة بسياسة البلاد وهى في مستهل العقد الثانى من النظام الجمهورى ويحسن بنا عند تذكر الصعوبات والانتصارات التى لقيناها خلال السنوات العشر الماضية أن نتصفح الحالة التى نحن اليوم عليها لاسيما من الوجهة السياسية العامة أى من ناحية الخطة الاساسية التى نسير بمقتضاها .

فكرة الجمهورية العلمانية لم تظل على ما كانت عليه من أنها خطوة سياسية فى سبيل التجدد وإنما أصبحت قانونا أساسيا ينظم سير الامة واتجاهها العمومى . وانتهاء تركيا إلى هذه النتيجة وهى لا تزال فى أول الطريق سعادة كبرى وفوز عظيم . ومن المؤكد أن الجيل القادم سينشأ نشأة صالحة وعلى خصال قويمة تتجلى فيه مظاهر النشاط والاقدام والوطنية طالما كانت مبادئ الجمهورية تنمو فى الامة على هذا النحو من الشعور المنسجم مع تيار القومية ولقد أصبحت الوطنية . من أفضل المزايا والخصال بالنسبة للتركى على الدوام ولقد أصبح من دعامات الجمهورية التى لاشك فيها أن الوطنية التركية هى الرابطة الوثيقة المشتركة بين جميع أبناء هذا الوطن . أصبحت مسئلة تعبيد الطرق واتمام السكك الحديد واصلاح المرافئ من المسائل التى لا تقبل أى جدل فى نظر كل واحد من أبناء هذا الوطن . هذه شئون يستطيع أن يقوم بها الاتراك بعد اليوم على أكمل وجه وإنها لمن الشئون التى يعلم كل واحد منا ضرورتها أما واجب الدولة ازاء هذه الأمور فهو

العمل على ايجاد الوسائل اللازمة لتحقيقها وتنظيم أوقات السعى فى انفاذها بحسب الوسائل التى تكون متوفرة لديها .

أما عن تأسيس الصناعات فان الدولة مع ماتبذله من ضروب التشجيع والحماية لا تدخر وسعاً فى اتخاذ التدابير الجدية مباشرة وتوجيه عنايتها التامة فى هذا الامر .

لقد أدركت هذه البلاد منذ عشرات السنين حاجتها القصوى قبل كل شئ إلى تنظيم ماليتها . ولقد تغالوا فى تصوير صعوبة هـذا العمل وتهويل المشقات والعراقيل التى تعترض كل اصلاح فى سبيل هذه الغاية حتى وصـل الامر إلى السخرية والاستهزاء بمن أراد التفكير فى هـذا الشأن من أصحاب الرأى فى عصور الانحطاط . أما الجمهورية فانها اعتبرت تنظيم مالية البـلاد من الأمور الحيوية التى يتوقف عليها كيان البلاد وتقدمها وبرهنت على أنه فى الاستطاعة تنفيذ هذا الأمر الذى كان يعد من المستحيلات ولقد أصبحت كل أمة من الامم فى زماننا هذا تعانى الشدائد فى سبيل تدبير المال اللازم لها وسوف نجاهد نحن أيضا فى غمرات هذه الشدة ونـكافح الصعوبات التى يعانيها العالم لـكننا سنعمل دائماً على ايجاد وسائل التدبير ولايسعنا بعد اليوم أن نظهر أى اهمال فى هذا الشأن .

إننا نستطيع أن نجاهر بمثل هذه الصراحة والوضوح فى كل شأن آخر من شئون حياتنا القومية فى سائر ميادين النشاط . وها هى سياستنا الخارجية فى علاقاتنا مع سائر الدول واضحة جليـة تبدو عليها مظاهر السلام والاستقامة والقوة .

من هذا يتبين المنهاج الذى سنسير عليه فى العهد الجديد كخطة سياسية أساسـية . وما بقى علينا من واجب هو القسم العملى والتطبيقى . ولا تدل هذه الحالة على أن الباقى أمامنا من العمل قليل وميسور وإنما الأمر بالعكس فان الأعمال تصبح شاقة عندما تبدأ فى طور التنفيذ وتستلزم منا النشاط

والعمل من غير توقف .

ليس هناك فارق كبير بين العهد الماضى والعهـد القادم من ناحية الراحة واغماض الجفن وإنما الفرق يبدو واضحا فى الثمرات التى ستجنيها البلاد بعـد كدها المتواصـل فى السنوات القادمة فان هـذه الثمرات ستكون أكثر ظهوراً . وابناء الوطن الأعزاء الذين سيحتفلون بالذكرى الثانية للسنوات العشر عندما تدخل الجمهورية فى عقـدها الثالث عليهم أن يذكروا مفاخرين بأن ما قطعته الأمة فى سنواتها العشر الماضية كانت عماداً ارتـكزت عليها الجمهورية لمواصلة الجهود فى طريق التقدم والرفاهيـة وجنى أشهى الثمرات .



